الاقتصاد السياسي للصهيونية

"المعجزة" والوظيفية

عادل سمارة

2008، 2010، 2015

ملاحظة: نُشر هذا الكتاب في الأرض المحتلة عن مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، وفي عمان عن دار اليازوري، وكان في الطبعتين كثير من الأخطاء.

المحتويات

الصفحة

تمهيد
مقدمة
1-توليد الكيان الصهيوني من النظام الراسمالي العالمي
الإستعمار البريطاني يهيىء فلسطين للإستعمار الإستيطاني الصهيوني
2- موقع الصهيونية في الإمبريالية والنظام العالمي
3- استجلاب "شراء" المستعمرين "مستوطنة لا تمتلىء"

4- اقتصاد "إسرائيل" بين ضغط الإنتفاضة، إنفلات حكومته ومنافع الهدنة
5- إسرائيل: من إسبارطة إلى وادي السليكون
6- وراء"معجزة" نمو إسرائيل: نهب وطن، إدارة جادة وإغداق خيالي أميركي
7- ألوان من الفساد ... هل اصبحت إسرائيل دولة رخوة
8- لماذا لم تؤثر الحرب على النمو الإقتصادي في إسرائيل

9-تطور البرنامج الإقتصادي الصهيوني تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة
10-لسياسات الإقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية في الإحتلال الأول.

ملحق رقم 1

المقاومة تقوّض الاقتصاد الريعي للعدو

تمهيد

لم يحصل في التاريخ أن أجمع العالم الرسمي باسره على دعم مشروع استعماري استيطاني دموي كما تجسد في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين. وبمعزل عن حقيقة، أن العالم الرسمي هو في الأساس عالم المركز الراسمالي الغربي خاصة، إلا أن بقية العالم الرسمي ليس بريئاً من دم الشعب الفلسطيني والأمة العربية. فلا شك أن دول الإشتراكية المحققة قد خسرت في السباق مع

الغرب حين قدمت خدمات للمشروع الصهيوني مأخوذة بوهم توظيفه، فوظفها. ولا غرو أن هذه الدول، ولا سيما الإتحاد السوفييتي السابق كان محفوزاً بنظرة دولانية "قطبية اشتراكية" مما يدرجه في النظام الراسمالي العالمي أكثر مما يفصله عنه. أما بلدان المحيط، فكانت ترغمها على ذلك تبعيتها وفساد أنظمتها لتبصم صاغرة لا راغبة ولا حتى طامعة. أما حين يعلم المرء كم ساهمت أنظمة عربية في إقامة هذا الكيان، يُدرك لا شك تعقيدات هذا الصراع.

وإذا كان، ولا يزال، بوسع الأنظمة العربية الحاكمة حجب اتفاقاتها السرية عن الشعوب، فإن حجب الوقائع على الأرض لم يعد ممكناً في عصر عالمية المعلومات، حتى ولو كانت كثرة من التقارير هي مشوهة ومغفلة للحقيقة. فالتحليل النقدي والمضاد يمكن أن يفعل هنا الكثير. فثورة تكنولوجيا المعلومات عبر توفير فرص عولمة المعلومة، كان لها دور خلق الشيىء لنقيضه ولو جزئياً، إذ لم يكن هدف تعميم المعلومات مقصود به ان يستخدمها الناس، المهم أن حجب الكثير منها لم يعد ممكناُ.

بقدر كشفنا لجرائم الصهيونية، وبقدر تمسكنا بمشروع العودة، وبقدر نقدنا لمواقف أنظمة التسوية والتفريط العربية، ونفاق العالم الرسمي في الغرب وعمق مصالحه في الوطن العربي، بقدر ما نساهم في إنزال الصهيونية عن عرشها الزائف، وتجريدها من ماكينة تشويه وعي البشرية. لقد آن لحقنا الواضح وحقوق الأمم المنهوبة ان تُتوج مكانها. لا بد من تصحيح تاريخ النفاق الرسمي العالمي، الذي دعم واعترف بتنوعاته بالكيان الصهيوني، باستقطاب الأمم، لا الحكومات، لتبَّني حقنا ومشروعنا في تحرير الوطن من كيان يمثل كل جرائم الرأسمالية الرسمية العالمية، وحلم التحريفية الإشتراكية بقطبية ومصالح لم تتحقق.

بدت ملامح تحول دورة العالم من معركة تخبط وتورط مركز مراكز العولمة الرأسمالية في أفغانستان والعراق، وهزيمة أداته في لبنان، وانفضاح موقف الكمبرادور العربي يوماً بعد يوم. هي المقاومة في حقبة العولمة ليس غيرها التي ستفعل كل هذا وأكثر. وكأن وجه التاريخ الإنساني الجديد يبزغ طفولياً يانعا من هنا، من المهد الأول للإنسانية. من دماء وأعصاب وحدقات عيون شعب أول دولة في التاريخ يبدا تفكيك آخر إمبراطورية في التاريخ. ومعها تتفكك الصهيونية.

لو لم يكن للحركة الصهيونية ذلك النفوذ المالي، ولو لم يكن للغرب ذلك التطلع لمصالحه الإستعمارية في الوطن العربي، هل كان لهذا التجميع أن يحصل؟ تمويل رأسمالي عالمي متعدد وتجميع قومي متعدد؟ نسوق هذا لدحض الزعم "القومي" لدى الحركة الصهيونية، ونسب يهود عشرات القوميات إلى قبيلة عبرية تفككت وذابت عبر ثلاثة آلاف سنة. يعود آخر وجود لبقاياها إلى 70 عاماً قبل الميلاد، وهي وحدها دون مختلف الشعوب والأمم القديمة عجزت عن فعل شيىء لتماسك وجودها في التاريخ، فانتهت وذابت. واندمج أتباع ديانتها في مختلف أمم

الأرض. وحين بدأ التجميع الصهيوني لهذا التنوع القومي من كل مشرب، جرى إعداد صياغات جاهزة لهذا التجميع وتلبيسه إياها، لغة وإيديولوجيا، واسلحة وأموال، ودعم عدو ليقوم بالمحرقة، والتقاط الحاجة لموظف لدى المركز الإستعماري...الخ فكان هذا الكيان. يخلق هذا التجميع جيشاً، قاعدة عسكرية، تجمعاً بشرياً، ولكن لا يوجد ما يثبت أنه كان أمة أو صار أمة، ومن ثم توليد "قومية" لها. هل يمكن تجميع جنود مرتزقة أو قطاع طرق من مختلف القوميات وحشرهم في مكان والقول أنهم أمة قبل التجميع، وأمة بعد التجميع في وطن أخذوه عنوة، بينما أهله لم يتوقفوا عن النضال لإستعادته. إن التجميع ممكناً، لكن الزعم القومي ليس ممكناً[1].

ملاحظة فنية:

صدر هذا الكتاب عام 2008، في رام الله عن مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية. ولكنها كانت طبعة مشوهة من حيث المونتاج من جهة، كما أن كثيرا من هوامش المقالات لم ترد في المتن.
ومن جهتها تعهدت دار اليازوري في عمان –الأردن أن تنشره حسب الأصول، وكان ذلك عام 2010 حيث صدرت الطبعة بتصميم وغلاف وورق جيدة وحرف مقروء تماماً، ولكنها، للأسف وضعت الهوامش في نهاية كل مقال ولم تضع ارقام هوامش المقال الواحد في أماكنها على الصفحات، فجاء التوثيق أعمى!!!
كما أن دار اليازوري أخطأت في كتابة إسم المؤلف حيث كتبت عادل محمد سمارة بدل عادل سمارة.
وقد طالت هذه الدار إعادة الطباعة دون جدوى.

وها قد قررنا نشره إلكترونياً للفائدة بأفضل دقة ممكنة.
آمل من كل من اقتنى إحدى الطبعتين السابقتين أن يعتمد هذه الطبعة

ملاحظات بنيوية:

هذا الكتاب مجموعة مقالات كتبت كل منها بمعزل عن الأخرى. لذا، يجد القارىء بعض الملاحظات والنقاط واللوحات أتت مكررة في أكثر من مقال. لم أفضل حذفها من مقال والإشارة إلى أنها في آخر، لأن في ذلك قطعاً للمتابعة القرائية للمقالة الواحدة.

توفر المقدمة تحليلا لاقتصاد الكيان من وجهة وموقعه في بنية الاقتصاد الأسمالي العالمي من جهة ثانية. وهي مقدمة تحليلة نظرية أكثر منها بحثا توثيقيا.
يوفر المقال الأول تمهيداً تبسيطياً للمناخ/الحاضنة الإستعمارية البريطانية لتخليق إقتصاد الكيان الصهيوني في فلسطين. فإذا كان الإحتلال الإستعماري البريطاني قد تم بالقوة، فهو الذي وفر من تحت جناحه تمرير الإستعمار الإستيطاني اليهودي عبر

مكونات مشروعه، من حيث رعاية موجات المستعمرين القادمة من أوروبا خاصة، وبناء اقتصاد رأسمالي صناعي وزراعي، متقدم (في حينه) مما شكل ارضية صلبة لإقامة دولة لاحقاً. وهذا تضمن بالطبع وضع وتطبيق اسس تصفية الإقتصاد الفلسطيني بما هو تمهيد للتصفية الإجتماعية الطبقية، والوطنية القومية وأخيراً الجغرافية للمجتمع الفلسطيني عام 1948. أما بقية المقالات من 2 وحتى 8، فتناقش الاقتصاد الصهيوني نفسه. كما يناقش المقال التاسع الشياسات الاقتصادية للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام 1967 بينما يناقش المقال الأخير العلاقة الاقتصادية السياسية بين الكيان والفلسطينيين في المحتل 1948.

الإضافة الوحيدة لطبعتي الكتاب 2008 و 2010 هي فقط مقالة :
المقاومة تقوّض الاقتصاد الريعي للعدو، المنشورة في العدد ٢٣٦١ الأربعاء ٦ آب ٢٠١٤
http://al-akhbar.com/node/212915

مقدمة

هذا الكيان، نموذج عولمي، وليد العولمة الطبيعي، قبل ظهور تسمية هذه الحقبة منذ عقود ثلاثة، بحقبة العولمة. من مقتضيات مصالح النظام الراسمالي العالمي في بواكيره الميركنتيلية، توليد هذا الكيان. وبمقتضيات مصالح العولمة بقيادة القطبية الواحدة يتم دعم هذا الكيان بلا مواربة. فالرئيس الأميركي يحضر الذكرى الستين لتشريد الشعب الفلسطيني، وخلق كيان يحول دون التنمية والوحدة العربية، ويعد للكيان بستين سنة أخرى. وينتهي في المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) الذي جوهره التطبيع الإقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني، الموازي لمؤتمر بيت لحم للتنمية (ايار 2008).

هل إقتصاد الكيان اقتصاد معجزة؟ وهل هو تايوان المنطقة؟ ناقشت هذا في فصل لاحق. ولكن، لا بد في هذا العرض العام من بعض الملاحظات. فالرعاية الإستعمارية البريطانية له كانت يداً بيد منذ أول الهجرات الإستعمارية الإستيطانية، ومن تجلياتها سلخ الفائض من الإقتصاد الفلسطيني لصالح الإقتصاد الإستيطاني (انظر القسم الأول)

كان لحرب الطرد القسري للفلسطينيين سنة 1948 ان تودي بهذا الإقتصاد إلى مأزق قاتل، لكن تمويله كان قد اعتمد على مصدرين اساسيين دون استثناء غيرهما:

- اعتمد في التسليح والتدريب على مختلف بلدان المركز الرأسمالي وحتى تدفق المتطوعين (انظر القسم الأول البحث الثالث) وهذه تشكل الكلفة الأعلى في الحروب.
- وكان التمويل قد استمر تدفقه من قبل يهود العالم. قد يقول البعض، وما الخلل؟ وهذا لا يستقيم مع التحليل الإقتصادي لإقتصاد تجري دراسته بشكل علمي، بمعنى أن المعيار هو تطور وإنتاجية ونجاعة الإقتصاد في وحدة سياسية جغرافية محددة وليس حقن الدعم من الخارج. هذا مع العلم أن اعتبار يهود العالم قومية واحدة مسألة إيديولوجية وليست علمية (انظر القسم الأول، البحث الثاني).

قدم تشريد الشعب الفلسطيني للإقتصاد الصهيوني وطناً بأكمله، الأرض بما عليها من أرض مزروعة زراعة منتجة ومساحات مستغلة، وغابات ومراعي، مياه، ومساكن جاهزة للمستعمرين القادمين، وتمويلاً من المانيا عن ضحايا المحرقة، ناهيك عن الدعم الدولي. وبالتالي تجاوز تكاليف الحرب، ولكن بصعوبة. هنا، تدخلت أنظمة المركز الراسمالي وحكومات عربية لتقدم للكيان قوة عمل رخيصة حيث سمحت بتدفق مئات الألوف من اليهود العرب ليقوموا بالأعمال التي كان يقوم بها الفلسطينيون في وطنهم. (انظر القسم الأول، البحث الثالث)

فكيف لو لم تكن هذه جميعاً متوفرة؟ ومنذ تلك الفترة، واصل الكيان تحقيق معدلات نمو عالية كانت تصل 10 بالمئة بالمتوسط باستثناء سنوات الحروب، ما عدا حرب 2006 حيث واصل النمو نموه. (القسم الثاني، البحث الخامس)

يقيس المعجبون بهذا الإقتصاد نموه مقارنة ببلدان المحيط التي عجزت عن الإنطلاق ولا سيما الدولة القطرية العربية، ويُبدون انبهارهم به انطلاقا من المساحة الصغيرة نسبياً لفلسطين التي اغتصبها مقارنة مع مساحات شاسعة في القطريات العربية، وشعورهم الدوني تجاه الحداثة الأوروبية البيضاء التي يُفترض أن يمثلها الكيان في المنطقة، لكنهم يغفلون عن حقائق هامة منها ان هذه المساحة الصغيرة لم تكن مطالبة بإعالة أعداد كبيرة من المستعمرين، وهي ليست مجرد صحراء، بها بعض الواحات. هذا ناهيك عن إصرار المركز الرأسمالي على إبقاء هذا الكيان واجهته النموذجية، وقاعدته العسكرية في المنطقة. ولكن هذا كله لا يقلل من وعي قيادة الكيان السياسية بالحرص على هذه المنحة المجانية التي هيأ له المركز الراسمالي اغتصابها مجاناً. (انظر القسم الثاني، البحث الثالث).

وجاء عدوان 1967، ليوفر للكيان دفعة قوية جديدة، فيعتقل سوق الضفة والقطاع ليرمي فيها بمختلف بضائعه التي لم تكن لها سوقاً مناسبة. هذه الفرصة هيأت للكيان فرصة الإنتقال من اقتصاد رافعته الزراعة، إلى اقتصاد تمكن من تطوير قاعدته الصناعية. وهنا تبرز قدرة القيادة السياسية التي كانت ولا تزال تتابع تطورات الإقتصاد العالمي، وتنفق بسخاء على البحث والتطوير والتسلح معاً. لذا، كانت الستينات أو شهدت تقدم الصناعات الكلاسيكية في الكيان، وهذا بدأ يضمن للكيان مشكاة او عُشاً في الإقتصاد العالمي سواء بتصدير منتجات زراعية أو

صناعية أو أسلحة (إلى الأنظمة السوداء- اي شديدة الديكتاتورية، كدول في أميركا اللاتينية في سبعينات القرن الماضي، ونظام موبوتو في زائير، وجنوب أفريقيا العنصري، حيث كانت تتورع الولايات المتحدة عن المتاجرة المباشرة معها، مما قاد إلى تخصص الكيان الصهيوني في ذلك أي تقسيم عمل بين الطرفين). وللتدليل حالياً على مدى التعاون العسكري الامني بين النظام الكولومبي والكيان الصهيوني، تكفي الاشارة الى قيام الاخير بتزويد الاول بطائرات دون طيار واسلحة مضادة للدروع ومستشارين للتدريب و24 طائرة من طراز كفير - 10 سي (من اجل التوازن مع 24 طائرة من طراز سوخوي - 30 التي اشتراها نظام الرئيس الفنزويلي شافيز من روسيا) وتحديث البحرية الحربية وغير ذلك. وبالطبع، تلعب كولومبيا في أميركا اللاتينية دور الكيان الصهيوني في الوطن العربي.

ومن هنا بدأ يزداد الإعجاب بالكيان الذي تحول إلى دولة تصديرية في فترة قياسية. ولم يتنبه الكثيرون لما اشرنا إليه أعلاه، وإلى كون باب التطور التكنولوجي الغربي مفتوحاً للكيان.

أدى استمرار احتلال الضفة والقطاع إلى توفير قوة عمل رخيصة للزراعة والبناء والخدمات هابطة المستوى وسوق للصناعات غير ذات المستوى التصديري، طالما بقيت صادراتها وارداتها بيد الإحتلال. وهذا اعطى الإحتلال فرصة النقلة الصناعية الثانية إلى الصناعات الأكثر تقدماً ومنها الكيماويات والألبسة والبلاستيك ولا سيما في الثمانينات حيث ألقى بخردوات صناعاته التقليدية كالنسيج والأثاث...الخ إلى المناطق المحتلة.

كلفت حرب 1973 الكيان كامل انتاجه المحلي الإجمالي لذلك العام والبالغ 40 مليار دولار. ورغم الجسر الجوي التسليحي الأميركي خلال الحرب وبعدها، إلا أن الكيان ركز على إعادة تسليح وتدريب جيشه مما كلف الخزينة كثيراً. فهي الحرب الأولى التي، وإن لم يتم فيها تخليص الأرض التي احتلها، ورغم النقاش المطول حولها، إلا أنها الحرب الأولى التي تمكنت فيها الجيوش العربية من هزيمة جيشه، دون تدخل أميركي. وهذه علامة في منتهى الخطورة على مستعمرة تعيش على أسنة الرماح،" بالجيش تبقى وبدون الجيش تفنى"!. قاد الإنفاق الحربي إلى التهام الكثير من الميزانية، وهذا اثر على الإنتاج المدني فتجاوزت الواردات الصادرات، وتدنت درجة الرفاه، فضعفت قيمة العملة، إلى ان كانت أزمة البورصة عام 1983 حين ارتبك الجميع، ووصل الأمر بوزير مالية الكيان دان موريدور إلى التفكير بالدولرة. وكالعادة في الأنظمة الراسمالية، توجه المستثمرون إلى المضاربات في سوق الأسهم، بدل الإنتاج الحقيقي، طويل الأمد، ولكن مؤكد النمو .(يمكن للقارىء رؤية الصورة بوضوح في أزمة الإقتصاد الأميركي الحالية، وأزمة البورصات العالمية 2006 وملاحظة دور البنوك في تشجيع الناس على المضاربات المالية فالبنوك معنية بتحريك أموالها الكسولة).

على أن هذا المناخ له ارتباطه باللحاق الإسرائيلي بما يدور في الولايات المتحدة. فمنذ وصول الليكود للمرة الأولى إلى الحكم قام وزير المالية سيمحا إيرليخ بالإستعانة بمدرسة شيكاغو النقودية الأميركية وعلى رأسها ملتون فريدمان الذي كان كذلك مستشاراً لنظام بينوشية الفاشي في تشيلي. وهي الإستعانة التي نقلت هذا الإقتصاد الحساس، لكثرة اعتماده على الخارج، وكثرة حروبه، إلى فوضى المضاربات، مما قاد إلى ما حدث في النصف الأول من الثمانينات.

ولكن عوامل الدعم ظلت متوفرة، وهذا ما مكنه من تجاوز التضخم الذي وصل قرابة 450 بالمئة، ظلت التعويضات الألمانية، والدعم الأميركي الذي قفز إلى الصدارة بعد حرب 1967، وبقي سوق المناطق المحتلة بيد الإحتلال، وتزايدت صادراته من السلاح للدول السوداء. وهذا المناخ هو الذي جعل انتقال اقتصاد الكيان من الصناعات التقليدية إلى الأكثر تطوراً، لنقل محاولته البقاء ولو خطوة واحدة وراء الإقتصادات الراسمالية الغربية.

وفي حين كانت الثمانينات نقلة تقنية نوعية، وهي كلفت الكيان وصول التضخم إلى ثلاثة ارقام، إلا ان اوروبا الغربية كانت هي ايضاً أحد المسعفين، فعقدت اتفاقية المتاجرة الحرة مع الكيان كما فعلت اميركا، وهذا وسّع ابواب التصدير. وبالطبع ظلت المناطق المحتلة مستعمرة توفر للكيان حتى فائضاً عن "كلفة" الإحتلال. (انظر القسم الثالث، البحث الأول)

حينما وصل التضخم في بداية الثمانينات إلى الثلاثة أرقام (425%) كانت العولمة (الأمركة الراسمالية للنظام العالمي) تدق الأبواب. لقد واصل المعلم الأميركي دفع تلميذه دفعاً إلى الخصخصة. كان نقد الولايات المتحدة على الكيان في منتصف الثمانيات أن الكيان لا يدفع الخصخصة بالسرعة الكافية، وهو الأمر الذي التقطه شمعون بيرس، (أبو المفاعل النووي وأبو العولمة لاقتصاد الكيان، وأبو الشرق الأوسط الجديد-تطبيع أنظمة الكمبرادور العربي مع الكيان). وجد هذا أن على اليسار الصهيوني أن يكون نووياً، وان يكون معولماً، فألقى بإيديولوجيا حزب العمل إلى المزبلة، ولاذ إلى الخصخصة باكبر سرعة ممكنة. ولم يكن الأمر صعباً، فلم يكن ذلك الحزب من اليسار في شيء يذكر. كما أعاد بيرس بهذا بعض حياة التنافس مع الليكود الذي هو ليبرالي وأصبح ليبراليا جديداً.

لكن تدخل الولايات المتحدة لم يكن مجرد توجيه، بل بالمساعدات وضمانات القروض، وتشجيع الإستثمارات وحتى الهبات والقروض التفضيلية (انظرالقسم الثاني، البحث الثالث)

وهكذا بفضل سياسة التفعيل الإقتصادي والإنتاجي والمساعدات الأميركية انتقل الإقتصاد الإسرائيلي عام 1985 إلى تقليص لحجم التضخم، والعودة إلى مسيرة النمو الإقتصادي حيث بلغ عام 1990 ما يقارب 6% صحيح ان الخصخصة، قللت من دور الدولة في دعم السلع الأساسية للطبقات الشعبية، ولكن انتقل الكيان

إلى صناعات التكنولوجيا المتقدمة high-tech والبتروكيماويات والإلكترونيات والمعلومات وبالطبع الصناعات العسكرية، وهذا أعاد عجلة النمو التي يُفترض، ولكن ليس شرطاً، أن تحقق مداخيل افضل للعشرين بالمئة القابعين في الدرجات الدنيا للسلّم الإجتماعي. وعلى أية حال، أمام هوجة النمو و "سلام راس المال" مع التسعينات وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، لم يعد يكترث النظام بهؤلاء كثيراً.

لماذا لا ينتقل الكيان إلى الصناعات المتقدمة؟ فهناك توفر الكفاءات التي حرصت السلطة السياسية على توفرها، وهناك موجة "المستعمرين العلماء" من الأتحاد السوفييتي ولاحقا الإتحاد الروسي، وهناك التمويل سواء بالدعم او نهب الأرض المحتلة أو عوائد الخصخصة. أما أهم دعم فكان "سلام راس المال". فمنذ مؤتمر مدريد 1991، وتدمير العراق، ومن ثم اتفاقية أوسلو ولاحقا وادي عربة، وكانت كل هذه مسبوقة باتفاق كامب ديفيد للتسوية مع مصر، حيث خلقت بمجموعها قناعات لدى الشركات الكبرى والكثير من الدول بأن "السلام" عم المنطقة، وبأن الكيان سيكون وادي السليكون ومركز الصناعات الكلاسيكية وحتى التأمين والخدمات للوطن العربي. فكان سخاء الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهو الأمر الذي قاد إلى جنون النمو لإقتصاد الكيان، ما تبعه من وضع رفاهي أوصل الإنتاج القومي الإجمالي فيه إلى 155 مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد إلى 23,000 دولار. ولكنه، خلق للمرة الأولى مرض ضعف إسبرطة، حيث تأورب وتأمرك الجيل الجديد، جيل العولمة، فلم يعد قادرا، بسهولة، على الإنتقال من السيارة الجديدة، والديسكو، والبورصة إلى جنوب لبنان ليقاتل حزباً صغيراً من المؤدلجين والمتقشفين والذين يحملون في داخلهم وجوب الإنتقام لتراب وشرف أمة بأسرها.

من الناحية الإقتصادية، تم تجاوز تراجع النمو الناجم عن انتفاضة عام 2000، لتشهد الأعوام التالية نمواً متواصلاً[2].

مرة أخرى، كان المركز من جهة والحنكة السياسية الحكومية من جهة ثانية آليات إنقاذ اقتصاد الكيان من تأثير الإنتفاضة الفلسطينية الأولى حيث كان التراجع الواضح في النمو، أطفأه تدفق الإستثمار الأجنبي والذي سمح بالإنتقال إلى التكنولوجيا المتقدمة وصناعة المعلومات. لتظهر ثمار ذلك مع بداية الإنتفاضة الثانية التي حوصرت سريعاً وواصل الإقتصاد انطلاقه.

وراء هذا النمو أمور أهم. ففي الفترة التي يشهد فيها الإقتصاد العالمي أزمات متنوعة، شح أموال، ارتفاع هائل في أسعار الأغذية والوقود والماء، وتهالك بورصات، ذوبان قيم اسهم، يشهد اقتصاد الكيان الصهيوني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، وضبطاً للبطالة، وتحكماً بأسواق المال، وتدفقاً في الإستثمار الأجنبي

[2] ليس مصادفة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الكيان الصهيوني تزامن مع تدفق مباشر إلى تركيا منذ علم 2002 أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. فهل كان هذا جزءا من تقوية الطرفين اللذين يناصبان الأمة العربية العداء المفتوح؟

المباشر بينما "شريكه" في "سلام رأس المال- أقصد اقتصاد الحكم الذاتي ينكمش حتى لا يتبقى مكانه سوى قطرة من زيت السيرج تحاول سيارات غزة المشي بها. تفيد الإشارة هنا إلى أن موجة الغلاء العالمية، ما تزال في نطاق تحويل الأموال من المحيط إلى المركز عبر مفاعيل المضاربات، وتحكم الشركات متعدية الجنسية بآليات الغلاء. وفي هذا الصدد يمثل الكيان المركز، والمناطق المحتلة المحيط، ويهدف الكيان والكمبرادور العربي إلى تتبيع بقية الوطن العربي كمحيط للكيان عبر "الإندماج المهيمن" للكيان في الوطن العربي و/أو مشروع الشرق الوسدط الجديد.

وبقدر ما تتسابق الإستثمارات الأجنبية المباشرة على سوق الكيان، بقدر ما تقوم دول كثيرة في العالم بدفع الثقة باقتصاده درجات إلى الأمام.

ولكن، بقدر ما تتدفق الشركات الأجنبية على الإستثمار في اسهم شركات الكيان نفسه وفي البورصة، بقدر ما تخرج شركات محلية منه للعمل في الخارج معتبرة أن السوق المحلي لا يتحمل أدائها العالي، لتحقق فائض قيمة من الصعيد العالمي.

ما سر هذه الظاهرة المتناقضة؟ ما هي قوة الشد الأكثر تأثيراً، التدفق الإستثماري الأجنبي أم حركة تخارج رؤوس الأموال المحلية؟ لماذا هذه الظاهرة ولماذا تلك؟ ربما يجد السؤال تفسيره في الإنخراط الإسرائيلي في العولمة منذ منتصف الثمانينات؟ ودور الليكود في اتباع سياسة اللبرالية الجديدة وفتح الأسواق، وعدم تجاوز الحكومة الحالية لنفس سياسة نتنياهو رغم زعمها الإختلاف. لكن هذا جزءاً من الإجابة. فالإستثمار الأجنبي لا ينظر إلى الكيان معزولاً عن المنطقة العربية، وعن عملية "سلام راس المال" وعن اصطفاف الإقتصادات العربية ضمن سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وعن تصفية العراق كدولة حاولت الإفلات من تحت عباءة الهيمنة الأميركية. أهمية تدمير العراق كامنة في استئصال آخر قُطرية قومية عربية تحاول المقاومة الرسمية.

ينظر المستثمرون الأجانب إلى أن اقتصاد الكيان هو اقتصاد واعد عبر المشروع الذي يتحقق على الأرض: "إندماج الكيان في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً" وبالتالي، فإن الإستثمار فيه هو سبق لا يمكن ان يتكرر مرتين. أحد شواهد الإندماج مؤتمر بيت لحم أيار 2008، حيث يتهافت المتمولون العرب كالذباب لينخرطوا في مشاريع مشتركة بإشراف راس المال الصهيوني.

من جهة ثانية، تخرج الشركات المحلية إلى الخارج بنفس افق الإستثمار الأجنبي المباشر، فتحصل على امتيازات وتسهيلات لا تتوفر محلياً، وفي النهاية، تعود هذه الشركات إلى اقتصاد الكيان عبر آليتين:

- إما مباشرة بما تنهبه من استثماراتها في الخارج، وخاصة في بلدان المحيط
- وإما عبر شركات أجنبية هي نفسها مساهمة فيها.

على هذه الأرضية يحقق اقتصاد الكيان نمواً متواصلاً حتى خلال عدوانه على لبنان، ورغم هزيمته هناك. هنا كان من المفترض أن يحصل العكس. كان لا

بد للهزيمة أن تدفع راس المال الأجنبي للإحجام عن التدفق. لكن هناك اكثر من عامل حالت دون ذلك:

- فالمستثمرون مطمئنون بأن دول المركز لن تسمح بهزيمة الكيان.
- وهذا الإستثمار هو للأمد الطويل
- كما أن أنظمة عربية أساسية وقفت إلى جانب الكيان في عدوانه.
- واستمرت أنظمة عربية كثيرة في التطبيع مع الكيان مما طمأن المستثمرين أن ما حصل للكيان في عدوانه على لبنان كان كبوة مؤقتة. ففي سنة الحرب تضاعف الحجم المعلن للمتاجرة العربية مع الكيان(أنظر القسم الأول، البحث الثالث)!

تشير معطيات اقتصاد الكيان، أن قوة النمو الرئيسية فيه هي القطاع الصناعي ولا سيما التكنولوجيا المتقدمة high-Tech. فقد وصل نمو صادرات الكيان إلى 36.2% عام 2005 مقارنة مع ما كانت عليه عام 2000[3] ووصلت نسبة نموها 6,6% عام 2007. كان هذا القطاع هو المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي بعمومه. وهو أمر يعود إلى حرص الكيان على تأكيد عش له في الإقتصاد العالمي يتحقق عبر الإنفاق على البحث والتطوير. اي هناك سياسة اقتصادية رسمية واضحة هي اللحاق والتشبيك مع التطور التكولوجي العالمي. ولا يعود نمو قطاع الإنتاج إلى القدرة الإستهلاكية المحلية، بقدر ما يعود إلى اتفاقات التفضيل مع أميركا والإتحاد الأورروبي، والإستيراد الأجنبي، مما يعني ان هذا الإقتصاد ينتج سلعاً مطلوبة على الصعيد العالمي، وهذا الطلب تحديداً هو معيار قوة أو ضعف اقتصاد ما. وعليه، تكفي بيانات التصدير لتجذب رأس المال الأجنبي، ولترفع قيمة أسهم الشركات، ومن ثم لتوفر فائضاً يتم تحويل جزء منه كاستثمارات إسرائيلية في الخارج، مما يكمل الدائرة، ليصبح تحريك الدورة الإستثمارية في أغلبه رأسمالاً أجنبياً.

يمكن اعتبار تراجع سعر صرف الدولار خلال هذا العام تحديداً معياراً على حدود الإنخراط "الإيجابي" لاقتصاد الكيان في الإقتصاد العالمي حيث حصلت هزة قوية لقطاع التصدير نظراً لارتفاع كلفة الصادرات ألإسرائيلية بسبب ارتفاع سعر صرف الشيكل على الدولار.

يختلف الإقتصاديون في تفسير هذا النمو الإقتصادي. ينسبه البعض إلى ما يسمونه عزل الأداء الإقتصادي عن المؤشرات السياسية. وفي اعتقادي أن هذا عكس التفسير الحقيقي. هذا التفسير أقرب إلى غيبيات "اليد الخفية" وقدرة السوق على قيادة نفسها وتصحيح نفسها وتحقيق التوازن...الخ. أقصد أن القرار السياسي للسلطة في الكيان والمتمثل في الإنفاق العالي على البحث والتطوير، والإندماج في العولمة، كجزء من المركز، وليس المحيط، هو الذي يكمن وراء هذا النمو. لا توجد قطاعات اقتصادية لا في الكيان ولا في اي بلد في العالم معزولة عن الأداء السياسي. فإنه بدءاً من الولايات المتحدة، فإن الشركات الكبرى، متعددة القومية وما فوق القومية هي التي كمنت وراء غزو العراق. أي وراء سياسة النظام الحاكم. فهل

يمكن للشركات إسرائيلية أو غير إسرائيلية ان تعمل بمعزل عن السياسة؟ بالعكس، فالسياسة النيو-لبرالية التي انتهجها نتيناهو وهي تقديم الإقتصاد الإسرائيلي إلى السوق العالمية مخصخصاً، هي نفسها التي تطبقها الحكومة الحالية. فلم يحصل، بعد، أن خرجت اي دولة من الإقتصاد واشتغلت في السياسة فقط، ولم يؤثر واحدهما على الآخر. ثم هل هذا ممكناً؟

لا بد من قراءة الوقائع على الأرض وآراء المعلقين الدوليين والمؤسسات الدولية في سياق الإندماج الإسرائيلي في البناء العولمي القائم. فازدياد الصادرات ربما عائد إلى أن كثيراً من الشركات الكبرى التي استثمرت في الكيان "على شكل رأس المال العامل الإنتاجي- وإن في صناعات متقدمة تقنياً-" هي شركات مختلطة، وبالتالي يصبح تصدير الإنتاج هو أساساً هدف المساهمة الأجنبية في رأسمال هذه الشركات، أي أن مجرد الإستثمار هو لأن هؤلاء المساهمين الجدد أتوا بآفاق استثمارية اصلاً وبأهداف تصديرية وبمعرفة أن هناك فرصاً للتصدير، وليس لأن السوق الإسرائيلي استيعابي إلى هذا الحد. لا بد من بحث الأسباب العملية لهذه الزيادة في الإنتاج والإستثمار كي لا تبدو الأمور وكأن هناك يداً خفية تحرك الإقتصاد. فالشركات الأجنبية هي مستثمر ومسوق عولمي، وليس هدفها السوق الإسرائيلية بشكل اساسي. لماذا لا يكون هدف هذه الشركات الإستفادة من العمالة الفنية المعولمة التي استقطبها الكيان من الاتحاد السوفييتي السابق ومن الهند بشكل خاص، لا سيما بعد تبني الإخيرة سياسة انفتاحية. هذا ناهيك عن أن منتجات هذه الشركات وإن تمت في الكيان، فهي لإعادة التصدير اساساً.

نعم، لقد اعتبرت العملة الإسرائيلية هذا العام من بين العملات الدولية الـ 15 القابلة للتحويل عالمياً. ولهذا علاقة بأمور عدة منها تدفق راس المال الأجنبي المباشر إلى هناك، وإقامة شركات مختلطة مع شركات من المركز أو شراء راس المال الأجنبي لأسهم في شركات إسرائيلية مما ينقل هذه الشركات إلى ملكية متعددة الجنسية ويفتح بالتالي لها أبواب السوق العالمي، واستمرار النمو بمعدلات عالية لفترة متواصلة، هذا إضافة إلى وجود اتفاقات متاجرة حرة مع اثنتين من ثلاثي المركز الراسمالي، اي أميركا والإتحاد الأوروبي، فهؤلاء جميعاً حين يدعمون اقتصاد الكيان إنما يدعمون راسماليتهم. هل نستطيع تجاهل أن "إسرائيل" مهيأة لتكون وادي السليكون في المنطقة؟ ما معنى تحويل تل أبيب إلى مدينة عالمية تتركز فيها الخدمات المالية والإدارية وتستقطب قرابة نصف القوة الإقتصادية لإسرائيل؟ هذا تحضير لدور الكيان في المنطقة وهي منطقة لأن أنظمتها مرتاحة على التبعية وتعيش على تحصيل الريع والقبض النقدي بدل التعليم والبحث والتطوير وتشغيل عجلة الإنتاج. أنظمة معادية لشعوبها، هي إذن واعدة لهذا الموتور الإقتصادي العولمي.

إن قراءة للتزايد الملحوظ في الإستثمارات الأجنبية في الكيان (في العام المذكور خاصة ومنذ مؤتمر مدريد-أوسلو عامة) يؤكد درجة الإندماج العولمي، واستمرار هذا التوجه كمشروع اقتصادي، وليس كمجرد دعم سياسي ثقافي عنصري ابيض لإسرائيل.

نحن نرى هنا مشروعاً اقتصاديا ضخما يستهدف المنطقة بما فيها من ثروات، هو الشرق الأوسط الجديد الذي ملامحه التالية:

- تهييىء الكيان كقاعدة تقنية وإدارية ومالية وخدماتية للوطن العربي والشرق الأوسط
- المبادرة بتحويل العملة الإسرائيلية كعملة عالمية كي يتم اعتمادها في الشرق الأوسط الجديد وتكون وسيلة التبادل الأساسية.
- إلحاق الإقتصادات العربية تقنياً ومعلوماتياً باقتصاد الكيان.
- ينتج عن هذا **إندماج الكيان إندماجا مهيمنا في الوطن العربي**، فيكون القوة العسكرية الأساسية، والمركز الإقتصادي الأساسي. وبهذا يُعاد تقسيم المنطقة إلى مركز صهيوني ومحيط عربي، برضى واتفاق الراسماليات الحاكمة.
- في حال تمكن هذا المشروع من المرور، وله حظوظه، بوجود أنظمة عربية تمارس ذلك مباشرة بالتطبيع والإعتراف بالكيان وأخريات تخوض حرباً تخريبية داخل اقطارها لتنفيذ مخططات المركز. فإن المنطقة مقبلة على خطر لا سابق له
- إنما إلى جانب ظاهرة الإنهيار الرسمي الشامل، تتنامى ظاهرة المقاومة للطبقات الشعبية، عابرة حدود الطوائف والإثنيات والمذاهب.
- كأننا نود التثبيت في الذهن أن ما يدور على سطح الوطن العربي من تفاعلات وتقاطبات وحتى مذابح، هي صورة مبسطة عما هو تحت السطح، بمعنى أن المعركة المقبلة هي بقوة وعنف بين المقاومة والعولمة. أما داخل الوطن فهي بين الشعبي والرسمي.

هل حقا عزلت إسرائيل الهيكل الإقتصادي عن الأجواء السياسية المتوترة في المنطقة؟ بل هل الأجواء السياسية في المنطقة متوترة تجاه إسرائيل؟ هل هؤلاء خبراء دوليون أم مسوقين اقتصاديين؟ حتى الحرب على لبنان لم توتر المنطقة، بل بالعكس تهافتت الأنظمة العربية لطمأنة إسرائيل انها إلى جانبها! هذا هو الأهم للمستثمرين. إن بارومیتر توتير المنطقة هو بيد إسرائيل، هي التي تعتدي وهي التي تقمع في ألأرض المحتلة، وهذا كما نلمس لا يصيب الداخل الإسرائيلي. وللشركات الدولية خبراؤها ومقيمو فرص العمل والتسويق داخل إسرائيل الذين يرون ذلك[4].
لا بد من قراءة الكيان في المنظومة العولمية، بمعنى: أن الشركات الدولية ووراءها حكوماتها لها مشروع اقتصادي في المنطقة والكيان مقدمته، ومن هنا الإصرار على الإستثمار فيه (بالتوازي مع –السلام- ومن هنا اساس هذا النمو). إن تحقيق نمواً عالياً مرده ليس فقط إلى الإستثمارات الهائلة لعام الحرب نفسه، 2006 وإنما كذلك للقرار الإداري الإستثماري. ليس صحيحاً أن " سر قوة الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في اعتماده على مجموعة من القطاعات التي تستطيع عزل نفسها عن تأثير

التوترات الإقليمية، وفي مقدمتها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة الإلكترونيات والإتصالات والبتروكيماويات والكيماويات والأدوية". فليست هناك توترات مباشرة، ولذا، هذه القطاعات هي في صلب وضع المنطقة، وهي ليست مجرد استثمارات عابرة، بل لها بنى تحتية بدأت منذ سنين، ومخصصة لتبقى. ومن هنا تجد أن عليها ضمان عمل هذه الإستثمارات عبر الدعم العسكري والسياسي لدولها للكيان. لا أحد يستثمر لأشهر او حتى بضعة سنين فقط.
لا بد من قراءة اقتصادية وحتى مالية لدعم دول عربية للكيان خلال حرب 2006. لماذا لا يكون هذا الموقف مشجعاً للمستثمر الأجنبي وهو يرى اصطفافاً كهذا لصالح الكيان. ألم تبدأ النقلة النوعية في الإستثمار الأجنبي المباشر في الكيان فور مؤتمر مدريد 1991، وتدمير العراق ثم اتفاق أوسلو! هل هذه السياسة معزولة عن الإقتصاد؟. تقول أواخر الأرقام، كان إجمالي الإستثمار الأجنبي في الكيان عام 2006 هو 25.8 بليون دولار، والمباشر منه 14.2 مليارد دولار، اي اعلى من العام 2007.

هذا ناهيك عن أن السياسة الرسمية في المركز تتجه بشكل شبه تام نحو اليمين، في المانيا، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا...الخ. أليس هناك من معنى للمستثمرين حين يرون قيادات العالم الغربي تتوافد للتهنئة بستين عاماً على تشريد الشعب الفلسطيني، ومن ثم تستقبلهم أنظمة القُطريات العربية. فبعد تهنئة الكيان باحتلال فلسطين عام 2008، قام جورج بوش بزياة السعودية ومصر. مرة ثانية، هل يمكن إنكار وجود علاقة بين الإقتصاد والسياسة هنا؟

إن الكيان دولة رأسمالية معولمة بامتياز، حتى على الصعيد الداخلي. فأداء الفرد الإنتاجي مسالة هامة، وتزداد أهمية كلما كان العائد على هذا الأداء الإنتاجي متأخراً عن عائد العمل، مما يحقق قيمة زائدة عالية لرأس المال. وهذه أمور من صلب الرأسمالية، وهي من نتائج تبني الخصخصة والسياسة النيوليبرالية التي تقلل واجبات الدولة ولا سيما الدعم المقدم للفقراء، وتقليل الضرائب على الأغنياء. وأكثر من ذلك في حقبة العولمة.

لقد نما الناتج المحلي الإجمالي بقرابة ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد الواحد، وهذا يفتح على مسألة هامة وهي تزايد التفارق الطبقي في المجتمع نفسه. مما يوجب دفع التحليل باتجاه المسالة الطبقية لا سيما في دولة كانت تقول لكل مواطن أنت متساوي مع رئيس الوزراء وبالتالي أنت جندي، في حين هي تتبع سياسات نيو لبرالية تستثني الفقراء من حساباتها.

لا يخفى أن الكيان شهد ازدهاراً اقتصادياً منذ مؤتمر مدريد 1991، وإن تخللت ذلك بعض السنوات متدنية النمو. لقد أدى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في التشغيل، حيث سجلت البطالة أدنى مستوياتها منذ عقد من الزمن. كانت نسبة العاطلين عن العمل10,7 بالمئة عام 2004، وهبطت إلى 7,8 بالمئة عام 2006، لتصل إلى 7,4 بالمئة عام 2007.

كان عدد العاطلين عن العمل 240 ألفاً عام 2006 ، وهو رقم أقل من عدد العمال الأجانب المستخدمين في اقتصاد الكيان. هذا دون أن نأخذ بالإعتبار أن العمال المستجلبين، أو نسبة عالية منهم، هم من أجل الشغل في القطاعات المتقدمة تقنياً، بمعنى أن القيمة الزائدة المبزولة من شغلهم أعلى بكثير مما قد يُبزل من تشغيل عمال إسرائيليين عاديين، غير مهرة أو أنصاف مهرة، وهم غالبية العاطلين عن العمل. هذه سمة من سمات العولمة، بمعنى، تشغيل العمال الأكثر أربحية حتى لو كانوا غير محليين.

يدعم تفسيرنا ذلك النمو المتصاعد للتصدير الصناعي حيث نمى سنة 2007 بنسبة 16.9% وبلغ حوالي 35 مليارد دولار وبلغت حصته من إجمالي المبيعات الصناعية 44 بالمئة عام 2007، بعد أن كانت 28 بالمئة عام 1997. وهذا دليل على نجاعة الإنتاج الصناعي وقدرته على المنافسة الدولية. تجدر الإشارة هنا، أن هذه القفزة تحققت بعد قرابة عقدين من الزمن على طفرة الإستثمار الأجنبي الإجمالي، وهي فترة كافية لإعادة تشكيل البنية الصناعية وتوجيهها وجهة جديدة.

لا تتوفر بيانات عن حصة صناعة السلاح، هل هي ضمن أرقام التصدير المذكورة أم هي قطاع مغطى! "فقد وصلت مبيعات الكيان من الصناعات العسكرية لعام 2007 ما قيمته 5,3 مليارد دولار. وهي تبيع بشكل اساسي للشرق الأقصى وخاصة الهند. (القدس 24-2-2008)

ومما يبين الطبيعة المتقدمة للصناعات الإسرائيلية ان حجم صادراتها يتزايد، وحصة المبيعات التصديرية تتزايد، في حين تتناقص نسبياً حصة الصناعات التقليدية التي بدأ تراجعها منذ عام 2000، أي منذ أن بدأت الصناعات المتقدمة في الصعود الملموس.

تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزية بأن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) وصل عام 2007 إلى حوالي 35 مليارد دولار، أما التصدير الزراعي فقد ارتفع بنسبة 31% وبلغ حجمه 1.3 مليارد دولار أما تصدير الماس فقد كان 11 مليارد دولار وذلك مقارنة مع 9.4 مليارد دولار عام 2006

على ان هناك عاملاً آخر أثر في هذا المستوى، وهو الإنتفاضة الثانية التي لم يكن تأثيرها نتيجة لمقاطعة فلسطينية لمنتجات الإحتلال حيث قضت سلطة الحكم الذاتي بمجرد مجيئها 1993 على المقاطعة، بل نظراً لتراجع القدرة الإستهلاكية الفلسطينية. وأهمية هذا لا تعود للأرقام الحسابية المجردة، ولا تعني حصول تنمية كبدائل للواردات فلسطينياً، بقدر ما تعني كذلك تأثير هذا الأمر على قطاعات اجتماعية في الكيان اي على الشريحة الراسمالية التقليدية التي يتضائل سوقها. وهو أمر يشجع نتنياهو، والحكومة الحالية، على الإمعان في السياسة النيولبرالية الجديدة التي تُخرج مزيداً من الشرائح الإجتماعية من دائرة الإنتاج وتقلص دخلها لصالح اصحاب الصناعات المتقدمة، الذين ليسوا كلياً إسرائيليين . هذا مؤشر على الإنخراط الإسرائيلي في العولمة.

قد يكون القطاع السياحي مؤشراً آخر على علاقة الكيان بالنظام العالمي، بالمركز تحديداً، من جهة وعلى كون قطاع السياحة قطاعاً كولونيالياً بامتياز. وصل عدد السياح الى الكيان عام 2007 إلى 2,1 مليون سائحاً بعد أن كان 1,6 مليون عام 2006، وهي زيادة هائلة رغم حرب عام 2006. وهذا تأكيد على دور السلطة السياسية في إقناع العالم بأن المنطقة آمنة وهادئة. وهذا دليل آخر على تأثير السياسي على الإقتصاد.
كان 57 بالمئة من السياح أوروبيين، و 32 بالمئة أميركيين، و 8 بالمئة من الدول الاسيوية، وهذا مقارب لنسب المبادلات الإسرائيلية مع هذه الأطراف، حيث بلغت قيمة واردات البضائع والخدمات الإجمالية للكيان عام 2007 مبلغ 64,6 بليون دولار كان منها 46% من مصادر أوروبية، 17% أمريكية، 19% من الدول الآسيوية ونسبة 18% المتبقية من دول مختلفة. تم في العام نفسه تصدير بضائع وخدمات بقيمة 67.3 بليون دولار، منها 42% إلى أوروبا، 34% إلى أمريكا، 15% إلى آسيا ونسبة 9% المتبقية إلى دول أخرى .

يحقق هذا القطاع، السياحي، دخلا بالعملة الصعبة يصل إلى أكثر من 3 بليون دولار، وهو المبلغ الذي يرتق الفجوة بين الواردات والصادرات. لكن القيمة المضافة التي يوفرها بالعملة الصعبة تصل إلى 85 بالمئة.
تجدر الإشارة إلى أن معظم المناطق السياحية الأثرية موجودة في الضفة الغربية المحتلة، وعليه، فإن السياحة ذات طابع كولونيالي، بمعنى أن ما تحققه من دخل هو على حساب طرف آخر.
هذا الإزدهار السياحي هو مثابة إشهار للكيان ليكون القاعدة الخدماتية للمنطقة في حالة تسوية اشمل، وبالتالي هذا لن يضرب فقط دور لبنان، بل يجعل الوطن العربي تابع خدماتياً لإسرائيل، مما يعطي ملمحاً للإندماج المهيمن في المنطقة!!.

ليس النمو وحده الذي لم يتاثر بالحرب، ولكن الإستثمارات الأجنبية لم تتأثر كذلك، بل إن هذه هي سبب عدم تأثر النمو. ففي حين كان صافي الإستثمار عام 2007 هو 3,1 مليارد دولار، كان في عام الحرب، أي 2006 قد وصل 6 مليارد دولار. ومرة اخرى حول اعتماد العملة الإسرائيلية كعملة عالمية، وهو امر حتى الآن فخراً لا واقعياً ومقصود به استقطاب ثقة دول المنطقة باقتصادها ومن ثم دورها، فإن قوة اقتصاد الكيان ناتجة عن تدفق الإستثمارات إلية لا كأموال فقط بل كمشاريع وتقنيات، أي تحويل الكيان إلى منطقة حرة استثمارياً للشركات الدولية لإقامة كيان أجنبي "إقتصادياً وتقنياً" في المنطقة لاستعمارها. فبدون الدعم والإستثمار الأجنبي، تهبط معدلات النمو، ولا يعود هناك ما يسمح بزعم أن هذه العملة بالقوة التي تبدو فيها. ومن هنا، على العرب الحذر بأن المركز الراسمالي العالمي، يحول ارتباطهم به ليصبح جزئياً عبر ارتباطهم بالكيان أي استدارة لتتبيع

الوطن العربي للكيان الذي يندمج فيه بشكل مهيمن عبر معادلة همينة/تبعية كتقسيم عمل دائم برضى الطرفين الرسميين الموجب والسالب.
ولكن، لماذا يحصل هذا وذاك؟ اي لماذا لا تستثمر الأنظمة العربية ولماذا لا تُفعِّل السوق العربية المشتركة، التي مجرد تفعيلها يقلب المعادلة المعادية راساً على عقب، ويعيد حقائق الأمور إلى الواجهة، بمعنى أن تطوراً عربياً على اساس قومي هو الأساس، وبأن الدولة القطرية العربية هي التي تحقق للكيان هذا الدور، أن الكيان والمركز معنيين ببقاء الدولة القطرية لبقاء نفوذهما.
إن قرار المركز تفعيل الدور الإقتصادي للكيان ليس تضحية راسمالية بمصالح المركز، فهذه ليست لغة راس المال ولا منطقه وفلسفته، بل هو قرار تمكين الكيان من الجمع بين دورين:

- القوة العسكرية للسيطرة على المنطقة
- والقوة الإقتصادية للهيمنة على المنطقة.

وعن هذين "يُؤمل" توليد ضامنهما على المدى البعيد، اي الهيمنة الثقافية،أي استدخال الهزيمة.
وإذا كان المركز يفضل دور الكيان عسكرياً في المنطقة، إلا إذا اضطر للعدوان المباشر (حالة العراق)، فهو كذلك يفضل الهيمنة الإقتصادية من الكيان حين يندمج اندماجاً مهيمناً بحيث تبدو المنطقة صورة متكاملة لمركز /محيط وحقيقة الأمر أن السيطرة والهيمنة الصهيونية هما امتداد للسيطرة والهيمنة من المركز، هي استطالة للأولى وليست انفصالا عنها او منافساً لها.
الإستثمار خارج البلاد جزء من انفتاح العولمة، لكنه خطير على الدول ضعيفة القدرة الإقتصادية. في حالة الكيان، فإن ما تستثمره في الخارج، يحل محله الإستثمار الأجنبي، يعوضه، ويسمح له بغزو الخارج.
وقد بلغت الإستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد ما قيمتة 18.1 مليارد دولار[5]، بعد ارتفاعها بقيمة 13.2 مليارد دولار خلال العام 2005، وبقيمة 29.7 مليارد دولار عام 2006. في المقابل كانت الإستثمارات الأجنبية داخل الكيان بقيمة 14.8 مليارد دولار بعد أن ضربت رقما قياسيا عام 2006 إذ بلغت هذه الإستثمارات قيمة 25.8 مليارد دولار عام 2006، منها مبلغ 14.2 مليارد دولار إستثمارات مباشرة وحوالي 5 مليارد دولار إستثمارات بأوراق نقدية وأسهم شركات إسرائيلية متداولة[6]. أرقام عام 2006 كبيرة بالإتجاهين إلى الكيان دخولا ومنه خروجاً وإن كان الخروج اعلى، فهل يعني فارق الخروج هروب راس المال؟ أم يعني هروباً مؤقتاً؟ وهل يسهل تسمية راس المال المتجه إلى الخارج إسرائيلياً نقياً، أم ان الكيان أصبح نموذج عولمة اقتصادية، شركة عولمية مقامة في فلسطين المحتلة، فلا الداخل إليها هو ملكاً (لها) ولا الخارج منها خسارة لها؟

إلى جانب الإستثمار الأجنبي، يوجد دور خاص للدعم الأميركي. وهو ما نوقش في (القسم الثاني، البحث الثالث)، ولكن تهمني الإشارة إلى أن أهمية المساعدات الأميركية تتجلى في حجمها ومدى تاثيرها على الثقة العالمية بالإقتصاد الإسرائيلي. فهي تبلغ للسنوات العشر المقبلة 3 مليارد سنوياً بعد أن كانت 2,6 مليار سنوياً، وهذا محط ثقة بالإقتصاد الإسرائيلي مما يغري المستثمرين بالقدوم إليها.

لا يختلف إثنان على أن الإقتصاد الأميركي هو اقتصاد الملاذ الأخير للعالم. وهو بلا شك ملاذاً أخيراً لإقتصاد الكيان. فالأزمة الحالية في الولايات المتحدة، والتي إذا ما تحولت إلى أزمة عميقة، وهو أمر لم يُحسم بعد، ستؤثر على الكيان على الأقل لأن الولايات المتحدة مستورد أساسي لمنتجاته (34%) من هذه الصادرات.

بلغت صادرات الكيان عام 2005 إلى الولايات المتحدة 15.5 مليارد دولار (7.5 باستثناء الماس) وإلى الإتحاد الأوروبي 12.3 مليارد دولار (9.0 باستثناء الماس) وإلى بلدان آسيوية 7.7 مليارد دولار (4.0 مليارد باستثناء الماس)، وإلى بلدان أخرى 7.3 مليارد دولار (6.2 باستثناء الماس[7])

فضعف القدرة الإستهلاكية لاقتصاد الملاذ الإستهلاكي الأخير لا بد أن يؤثر على اقتصاد الكيان رغم أدائه العالي منذ عام 2003. وقد تبدى ذلك في تراجع قطاع التصدير خلال العام الجاري 2008. فحجم الصادرات إلى الولايات المتحدة عالٍ، ولا سيما الماس، وهذا بالطبع أمر حساس حينما تتثاقل عربة الإستهلاك الأميركي.

هل يساهم العرب ثانية في بناء الكيان؟

هنا يعود "سلام راس المال" إلى الصورة. فلم يُداري ستانلي فيشر، محافظ البنك المركزي الإسرائيلي الدول العربية حيث ابدى أمله بأن أهم آليات تمكين اقتصاد الكيان من مواصلة النمو انفتاح أسواق البلدان العربية أمامه. ومرة أخرى، ينعقد مؤتمر بيت لحم اليوم (ايار 2008)[8] ليجلب للكيان استثمارات وشُراة عرباً، ماذا مقابل ذلك؟ وعوداً سرابية من بوش بإهدائنا "دولة فلسطينية" لا ملامح لها على الأرض. هدف بوش أن لا يغادر قبل أن ينخَّ العرب مطبعين مع الكيان، ولذا يبيعنا وهم دولة لن تتحقق، بينما يتحقق كثيراً من التطبيع!!!. ومن الذي يرتب مؤتمر بيت لحم، رجالات سلطة الحكم الذاتي. لا بد أن هؤلاء لا يريدون دولة، بل يكتفون بحكمٍ ذاتي.

عجيب! كيف يترافق توقع ستالني فيشر هذا، مع زيارات بيرس وتسيفي لفني إلى الدوحة ومشاركة الدول العربية (معظمها) وانعقاد المنتدى الإقتصادي العالمي في شرم الشيخ، الذي أصبح "كلية دراسات مواجهة لما يسمونه الإرهاب"،

كيف يترافق كل هذا مع محاولة السلطة اللبنانية فتح معركة مع المقاومة وهجوم الولايات المتحدة على المقاومة بشكل مفتوح ومفضوح؟ هذا هو الإقتصاد السياسي. فلا بد من تدمير المقاومة، كي لا يوجد من يعيق السيدة ليفني كي تُنقَّل الخطى بسهولة بين آبار نفط العرب.

هي إذن فوائض النفط. تأخذ أهميتها القصوى في عالم يضج ب :"الأزمة في جانب العرض" منذ 1973، فدول المركز تنتج محفوزة بقانون فوضى الإنتاج الرأسمالي، ودول أخرى تدخل الساحة بنفس القانون الصين والهند والبرازيل على الأقل، لكن الشُراة يقلون، فالسيولة المالية زئبقية تنزاح هذه الفترة إلى بلاد العرب، بعض العرب، قطريات، حكومات القطريات. وفي طريق وصولها إلى شراء المنتجات الصهيونية، حجارة المقاومة، فلا بد من سحقها!

لكن المقاومة العراقية، التي حمت سوريا من الإحتلال، تحمي المقاومة اللبنانية تبادلياً. فانغراز عجلات الجيش الأميركي في العراق لا تسمح له بهجوم على حزب الله، لذا، ويا للطرافة، هي ألف ليلة وليلة، **فالدوحة التي استضافت لفني وبيرس، تستضيف في ايار 2008 وفد حزب الله ووفد حكومة السنيورة للتفاوض بعد أن فشلت تصفية المقاومة. إذا لم تكن التصفية ممكنة فليكن التدجين!!**

لا بد من التأكيد فوق اللزوم على أن استغاثة فريق 14 آذار اللبناني بالولايات المتحدة والكيان للهجوم على المقاومة وإنقاذ هذا الفريق، كانت استغاثة في واد من الفراغ. إن الإستنتاج الرئيسي في هذا الصدد هو: **لقد أتت لحظة من الدهر عجز العملاق الأميركي ومعه الكيان الصهيوني عن إنقاذ عملائهم، عن التدخل في قطر صغير! لم نشهد هذه الصورة من قبل. وعليه، هذا هو التطور الأبرز، وهذه ملامح وجه المستقبل.**

ليس ستانلي فيشر بشاعر، فهو غول راسمالي حاذق بلا شك. كما أنه "وما ينطق عن الهوى- مع الإعتذار للآية الكريمة" فهو يرى أن فرص توسيع العلاقات التجارية مع بلدان عربية أمراً ممكناً في حال تم تحقيق السلام على المسار الفلسطيني.

هنا تتضح "ثعلبة" الرئيس الأميركي. في هذه السنة الحاسمة يريد أن يضمن اقتصاد الكيان قبل وفاته "السياسية". فكان لا بد من التمسك "باكذوبة" دولة لفلسطينيين، على أن يتم خلال الحديث عن هذه الدولة، تطبيع اقتصادي عربي مع الكيان، فيتم التطبيع، والتطبيع وباء إذا حل لا يرحل،أو من الصعب ترحيله، ولكن الدولة راحلة بطبيعتها! لذا يصر بوش على التطبيع كحضور عملي على الأرض، إلى جانب الحديث عن الدولة، التي هي في الهواء. وسيناور الرئيس الأميركي لكسب أصوات العرب والمسلمين في أميركا للجمهورين محافظاً على توهيمهم بتحقيق "دولة" فلسطينية إلى أن تنزاح الإنتخابات في نوفمبر 2008، وبعدها ليضرب الناخبين راسم في الصخر.

لكن هذه الدول العربية ليست مجرد قطب سالب تماماً، فقد تعلمت الدرس. فمنذ سبعينات القرن الماضي تتحدث عن استيراد التكنولوجيا الإسرائيلية[9] وهذا ما

يطمئن فيشر بأن هذه الدول سوف تتذرع بشراء المنتجات التكنولوجية الإسرائيلية لتبرير دعمها للكيان، وكأنه لا يوجد في العالم سوى الصناعات الصهيونية، ومتى؟ حين يشكو العالم من الأزمة في جانب العرض! **هذا ما أسميته "الإندماج المهيمن" للكيان في الوطن العربي. فالكمبرادور يستدعي هذه الهيمنة.**

علينا التذكر أن تبادل إسرائيل مع الأردن ومصر ارتفع بشكل ملحوظ عام 2007 رغم عدوان الكيان على لبنان. إلى جانب ميل السعودية لصالح الكيان في تلك الحرب ولو معنوياً. هذا يعني قوة احتمال انفتاح خليجي "قطريات ضخ النفط وليس إنتاجه" على الكيان، وهو أمر مناقض للمقاطعة العربية ولمناهضة التطبيع. مما قد يعني تفاعلات استقطابية على الصعيد العربي الشعبي كرد فعل على الدول التي تنفتح على إسرائيل.

هوامش المقدمة

1- في رفضه للصهيونية قال لينين للبوند :" يا شباب، لا يمكن اعتباركم أمة لأنكم لا تعيشون على بقعة أرض تخصكم." . فماذا فعل البوند والصهاينة.....؟ إحتلوا فلسطين.

2- The Central Bureau of Statistics: Israeli total exports 2000-2005, 27/11/06.

3- بعد ستين عاماً من قدرة الكيان على لعب دور شرطي المنطقة، أثبتت أحداث لبنان في ايار 2008، أن الكيان وحتى الإمبريالية الأميركية وصلتا إلى درجة التردد في لعب دور الشرطي تحسباً للخسائر التي ستلحق بجيوشهما إذا ما تدخلا لإنقاذ عملائهما في لبنان ايار 2008. هذا متغير سياسي حاسم لم يكن ليتحقق لولا المقاومة.

4- منها حوالي 12 مليارد دولار استثمارات بشركات إنتاجية أجنبية عن طريق الإستثمار المباشر والإستثمار في الأوراق النقدية المتداولة

5- مكتب الإحصاء المركزي، بنك إسرائيل ووزارة المالية.

6- The Central Bureau of Statistics: Israeli total exports 2000-2005, 27/11/06.

7- أنظر مقالة عادل سمارة في التشرة ألكترونية KANAANONLINE.ORG رقم 1540.
8- أنظر عادل سمارة، النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية، 1978.

1- التطورات الديمغرافية والاقتصادية اللسطينية في فترة الإنتداب البريطاني

(ورقة صيغت 2008 لمساق الاقتصاد الفلسطيني للجامعة المفتوحة-رام الله)

خلفية تاريخية

منذ عام 1516 وحتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ظلت فلسطين كمعظم الوطن العربي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، حيث خضعت كسائر أنحاء الامبراطورية لعملية طويلة وبطيئة من الانخراط في النظام الراسمالي العالمي[10]. ما يهمنا في هذا السياق هو توضيح أن فلسطين لم تكن أرضاً خراباً ولا صحراء حينما بدأ الاستيطان اليهودي فيها منذ ستينات القرن التاسع عشر، كما زعم كل من الأوروبيين الغربيين عامة والبريطانيين والمستوطنين اليهود خاصة لتبرير الاستيطان فيها وطرد سكانها[11].
" في أعقاب صدور قانون الأراضي العثماني، خلال خمسينات وستينات القرن التاسع عشر، زادت صادرات فلسطين إلى السوق العالمي محققة فائضاً نسبياً في تبادلها الداخلي مع الاقطار العربية المجاورة مثل مصر ولبنان وزيادة الصادرات إلى الخارج الى بريطانيا وروسيا والنمسا وألمانيا وفرنسا... وبعد عام 1875، إزداد تصدير برتقال يافا إلى هذه الدول الأوروبية على نطاق واسع" [12]

ظلت فلسطين حتى نهايات القرن التاسع عشر بالمعنى السياسي جزءاً من الامبراطورية العثمانية، بينما هي بالوضع الجغرافي والقومي جزء من الوطن العربي. كان التحدي الرئيسي في تلك الفترة هو التوسع الاستعماري الأوروبي باتجاه الوطن العربي والذي اتخذ مظهرين:
المظهر الاقتصادي،
والمظهر العسكري.

ولأن فلسطين ومجمل الوطن العربي لم يكونا كيانات مستقلة، فإن ما يهمنا الإشارة إليه هو المستوى الاقتصادي. بمعنى انخراط فلسطين كجزء من العثمانية في النظام الرأسمالي العالمي بقيادة أوروبا الغربية تحديداً. حتى تلك الفترة، اي نهايات القرن التاسع عشر، كانت العثمانية تقاوم الانخراط الاقتصادي في النظام العالمي، ولكنها لم تفلح لأن السبق الاقتصادي الأوروبي لها أرغمها على الاستيراد من أوروبا وخاصة استيراد الاسلحة، وهو ما ترتب عليه الخضوع للمديونية. ولذا، اعتمدت الانخراط التدريجي أو المنضبط.

كشف هذا الانخراط ان فلسطين لم تكن صحراء، بل كانت في طليعة أجزاء العثمانية التي لديها ما تنتجه وما تبيعه:
"...وقد ساهمت فلسطين بما لديها من فائض زراعي في تموين البلدان المجاورة، كما ساهمت بفائض التصدير إلى أوروبا في تعادل الميزان التجاري لسوريا كلها[13]"
وكان من نتائج انخراط فلسطين في النظام العالمي عبر التصدير والاستيراد تبلور طبقة تجارية فيها، وتبلور ملكيات زراعية كبيرة كذلك هي نواة كبار ملاك الأرض، وهما شريحتين اجتماعيتين، سيكون لهما شأن في القرن العشرين في الاقتصاد الفلسطيني.

أدت المشاورات والتفاوض بين الدول الإستعمارية الأوروبية الأساسية (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية) خلال الحرب العالمية الأولى إلى إعادة إقتسام العالم فيما بينها، ومنه كان الوطن العربي.تم ذلك في أيار عام 1916، حيث عقدوا اتفاقاً حمل إسمي وزير خارجية بريطانيا ووزير خارجية فرنسا (سايكس-بيكو) حُددت بموجبه حصة روسيا بالقسطنطينية-استانبول- مع عدد من الأميال إلى الداخل على ضفتي البسفور وبقعة كبيرة من شرق الأناضول تضم تقريباً كامل الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية-التركية وغنمت فرنسا لنفسها القسم الأكبر من سورية الطبيعية مع جزء كبير من الأناضول ومنطقة الموصل في العراق. أمّا بريطانيا فغنمت سوريا الجنوبية وصولاً إلى العراق حيث التهمت بغداد والبصرة وجميع المنطقة الممتدة بين الخليج العربي والمنطقة المعطاة لفرنسا. أما المنطقة المقتطعة من جنوب سوربا وعرفت ب فلسطين فقد تقرر إخضاعها لإدارة دولية يتم الإتفاق على مصيرها بالتشاور بين الدول الثلاثة. إلا أن الاتفاق نص على منح بريطانيا

مينائي حيفا وعكا وعلى ان يكون مينائي حيفا والاسكندرونة مينائين حرين في وجه كل من فرنسا وبريطانيا[14].

بهذا المعنى، فإن بريطانيا بموجب اتفاق سايكس-بيكو كانت قد تسلمت استعمار فلسطين، وهو الأمر الذي سمح لها بأن تشرع في عقد صفقة سياسية مع المنظمة الصهيونية العالمية. لذلك، ما أن احتلت الجيوش البريطانية فلسطين عام 1917، حتى ابتهجت المنظمة الصهيونية العالمية، ممثلة بزعيمها حاييم وايزمن. وعليه، فقد أصدرت حكومة بريطانيا وعداً حمل إسم وزير خارجيتها آنذاك اللورد آرثور جيمس بلفور في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، وجهه إلى البارون روتشيلد وجاء فيه:

"إن حكومة جلالة الملكة تنظر بعين الإرتياح إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية. وليكن معلوماً أنه لن تتخذ إجراءات يكون من شأنها أن تلحق الضرر بالحقوق المدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق التي يتمتع اليهود في أي بلد آخر أو بالمركز السياسي الذي حصلوا عليه[15]"

نلاحظ أن حكومة بريطانيا تعاملت مع عرب فلسطين كطوائف دينية، وليس كشعب له حقوقه القومية والسياسية وكجزء من الأمة العربية، بينما اسمت اليهود ب "الشعب اليهودي". والحقيقة أن بريطانيا دأبت على هذا الموقف من العرب الفلسطينيين، لأنه ينسجم مع إنكار الحركة الصهيونية لوجود شعب فلسطيني، وإنما مجموعات من البدو والفلاحين الذين ليس لهم رابط قومي.

في رسالة بعث بها حاييم وايزمن مطلع عام 1915 إلى أحد المتحمسين للتوسع الإستعماري س.ب. سكوت محرر جريدة "مانشستر جارديان" يقول:

" في حالة وقوع فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني، وفي حالة تشجيع بريطانيا استيطان اليهود هناك...فسنستطيع خلال عشرين أو ثلاثين سنة أن ننقل مليون يهودي أو أكثر إليها وهؤلاء سيطورون البلاد ويشكلون حارساً فعالاً يحمي قناة السويس[16]"

يلخص هذا المقتطف بوضوح علاقة المصلحة المتبادلة بين الطرفين. فمقابل تسهيل بريطانيا للمستوطنين اليهود بالاستيطان في فلسطين، سيقيم اليهود دولة تخدم مصالح بريطانيا في المنطقة. وهذا ما حصل. أما هل طور المستوطنون البلاد، فهذا كان عكس ما زعموه. هذا إذا كان المستعمرون البريطانيون يقصدون حقاً تطوير اقتصاد الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي سنوضحه لاحقاً.

2. 2التطورات الديمغرافية، الاستيطان واستملاك الأرض

نبدأ بالتطورات الديمغرافية لأن العامل البشري هو الذي ينتج الخيرات الإقتصادية. أما تسهيل الإنتداب (الاستعمار) البريطاني لهجرات اليهود إلى فلسطين فجاء ليأخذ من الفلسطينيين الحيِّز الجغرافي وليحتجز تطور الإقتصاد. ومن هنا تبرز الأهمية الإضافية للعامل الديمغرافي في حالات الاستعمارالاستيطاني.

نص البند الثاني والعشرون، الفقرة 6، من ميثاق عصبة الأمم على: "إن على إدارة فلسطين (المقصود إدارة الانتداب البريطاني) أن تسهل الهجرة اليهودية في أحوال مناسبة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في الفقرة الرابعة استقرار اليهود المتراص على الأرض ومنها الأرض التي لا يُحتاج اليها للمقاصد العامة من أراضي الحكومة والأراضي البور[17]" .

أصدرت سلطات الإحتلال البريطاني سنة 1920، قانونا للهجرة اليهودية إلى فلسطين سمحت بموجبه بدخول 16,500 مهاجر سنويا.وقد شكلت هذه الفقرة المرتكز والمبرر للاحتلال البريطاني لتدفق المستوطنين اليهود إلى فلسطين. ففي الفترة ما بين 1919-1923، دخل إلى فلسطين 37 ألف مهاجر يهودي جديد، أغلبهم من بولونيا، وقد حصلت هذه الموجة على تأهيل زراعي قبل مجيئها إلى فلسطين[18]".

محمياً ومحفوزاً بالتسهيلات الاستعمارية البريطانية، تدفق 35,000 يهودي إلى فلسطين ما بين 1919-1923، و 82,000 ما بين 1924-1931، و 217,000 ما بين 1932-1938[19].

كما تأثرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتطورات النظام الرأسمالي العالمي، فقد زاد عدد المهاجرين خلال الأزمة الاقتصادية الدورية لعام 1929، وتضاعف عندما صعد النازيون إلى السلطة 1933. ففي عام 1932 هاجر الى فلسطين 9000 يهودي، وعام 1933 هاجر 30 الف يهودي وعام 1934 هاجر 40000 يهودي وعام 1935 هاجر 61000 يهودي.

يوضح الجدول التالي ذلك التزايد المتسارع لليهود في فلسطين، حيث كان مؤشراً على وجود مخطط مرسوم ويجرب تنفيذه ليحل اليهود ديمغرافياً محل سكان البلاد الأصليين، العرب.

لوحة (1) النمو الديمغرافي المتسارع في فلسطين
على امتداد فترة الانتداب

السنة	اليهود في فلسطين[20]
1922	83,790
1931	174,606
1944	553,600

1945	579,227
1946	608,225

وبالمقابل، كان عدد العرب الفلسطينيين عام 1937 هو 794658 نسمة، وأصبح عددهم عام 1945 هو 1,200,000 نسمة.

نلاحظ أنه رغم نسبة التزايد الطبيعي للشعب الفلسطيني العالية كونه مجتمع زراعي، فقد ارتفعت نسبة اليهود في فلسطين من 12,5% من المجموع العام للسكان عام 1922إلى 50% عام 1946، وذلك في جيل واحد تقريباً. ولأن الاستعمار البريطاني لم يكن محايداً، فإنه مقابل تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فإن سياسات الاحتلال البريطاني ولا سيما تسريب الأرض إلى اليهود، قادت إلى تشريد الفلاحين العرب من الأرض. فقد أدى بيع عائلة سرسق البيروتية 240 ألف دونم للمستوطنين اليهود إلى تشريد 8730 من الفلاحين العرب[21].

لقد تمكن اليهود من شراء أراض في فلسطين عبر التسهيلات البريطانية اساساً حيث كان الانتداب مشرفاً على أملاك الغائبين.

حتى عام 1922 كان اليهود قد حصلوا على 781,192[22] دونماً 75,4% منها أملاك غائبين، و 20,4% أراضي ملاك كبار محليين وعرباً يملكون في فلسطين، و 3,8% من اراضي فلاحين صغار[23]". أما فترة الأزمة الإقتصادية الدورية في الغرب والتي دفعت اغنياء يهود للهجرة إلى فلسطين فقد زادت شرائهم للأرض لتصل الأرض المشتراة لهم إلى 1,058.500 دونم عام 1931.

تركز المهاجرون اليهود في مستوطنات توزعت حتى عام 1922 على النحو التالي:

السهل الساحلي	مرج بن عامر	الجليل الأعلى والأسفل	المرتفعات الجبلية	المجموع[24]
39	15	17	4	75

يعكس هذا التوزيع استهداف الهجرات اليهودية للمناطق الخصبة من جهة وتركيز تواجدهم في السهل الساحلي لفلسطين. وكان لا بد للمستوطنات ان تتزايد نتيجة للهجرات، فقد وصل عدد المستوطنات عام 1932 إلى 202، ووصل عام 1936 إلى 203 مستوطنة، وفي نفس العام وصلت حيازة المستوطنين من الأرض المستغلة 1,332,000 دونم. وقفز عام 1939 إلى 252[25].

وقد انعكس هذا على اوضاع الفلاحين العرب الذين حسب تقرير جونسون –بيرسي عام 1930كان: "65,9% من الفلاحين العرب يملكون أرضاً وأن 54% منهم لا تتجاوز ملكية العائلة 4 دونمات. وأن 29,4% من الفلاحين وعددهم 90 ألف

عائلة، هم محاصصون أو عمال زراعيون يعملون في أراضي ملاكين من اصحاب الارض الذين يسكنون خارج القرية[26]"

نلاحظ بهذا الهشاشة المتزايدة في وضع الفلاحين العرب مقابل توطين المستوطنين في مؤسسات زراعية مجهزة ومهيئة لخدمة بناء دولة راسمالية عصرية (هذا ما سنبينه لاحقاً).

2. 3 التشغيل

تجدر الإشارة إلى ان المهاجرين اليهود، أصروا منذ البداية على عدم تشغيل عمالاً عرباً في مصانعهم تطبيقاً لشعار العمل العبري، أي اشتراط بأن لا يعمل في مزارع أو مصانع اليهود سوى عمالاً يهوداً. كما أصر اليهود على تكوين نقابة عمالية خاصة بهم باسم "النقابة العامة للعمال اليهود" (الهستدروت)، وهي التي أسست بنكاً خاصاً للعمال باسم بنك هبوعليم، أي بنك العمال.

بسبب العمل العبري وإعاقة بريطانيا للنمو الاقتصادي الفلسطيني وتسريب الأرض لليهود، شهد القطاع الاقتصادي العربي بطالة. فعلى سبيل المثال وصل عدد العاطلين عن العمل في يافا وحدها ذات ال 70 ألف ساكن عام 1935 إلى 2270 عاملاً. وكان يعمل في 4 مستعمرات يهودية هي بيتح تكفا وديران ووادي حنين والخضيرة 6214 عربيا تراجعوا خلال سبعة أشهر إلى 677 عاملاً[27].

كما عانى العمال العرب في دوائر حكومة الاحتلال البريطاني من تمييز ضدهم في الأجور حسب إحصاءات عام 1937، فكانت أجور العمال اليهود تزيد عن اجور العمال العرب بنسب تتراوح ما بين 145-433%[28].

كما أشرنا في غير موضع، فإن غالبية المهاجرين اليهود كانوا شبابا وفنيين ورأسماليين حيث فضلت الحركة الصهيونية هؤلاء لأن لديهم رأسمالاً للإستثمار بدل أن يكونوا عالة. لذا، عندما كان عدد العرب عام 1931 في فلسطين 794,658 الفاً، كان عدد المعتمدين منهم على الصناعة 91,170 شخصا، في حين كان العدد الكلي لليهود 610،174 وكان المعتمدين منهم على الصناعة 50,441 شخصاً[29].

وهذه على أية حال سمة خاصة بالمستوطنات البيضاء التي لا تفضل إلا جلب المستوطنين القادرين على العمل والاستثمار والحرب.

2. 4 التطورات الإقتصادية العامة حتى الحرب العالمية الثانية

تجدر الإشارة أن الاستيطان اليهودي في فلسطين جاء بمشروع واضح هو إقامة دولة لليهود وحدهم في فلسطين. وتكمن أهمية هذا الأمر لبحثنا في أنه حال

دون تطور اقتصاد مشترك لليهود والعرب في فلسطين. لذا، اتسمت حقبة الاستعمار البريطاني في فلسطين بنظام الاقتصاد المزدوج Dual Economy قطاع عربي وقطاع يهودي وهما لا يتكاملان، بل يتنافسان سياسياً وقومياً. وهذا يعني أن الاقتصاد الأغنى سوف يبتلع الأضعف.
ترافقت بداية حلول الاستعمار البريطاني ومعه الاستيطان اليهودي في فلسطين مع انتهاء الحكم العثماني لهذا البلد. وبانتهاء الحكم العثماني، دخل المستعمرون والمستوطنون على اقتصاد متخلف ومنهك. اقتصاد متخلف كجزء من العثمانية التي كانت تلهث وراء التطور الراسمالي الأوروبي المتسارع من جهة، ولأن السلطة العثمانية كانت تستحلب إقتصاد الأطراف وخاصة الوطن العربي، لصالح المركز، أي تركيا نفسها، لا سيما وقت الحروب من جهة ثانية. كان العثمانيون قد جندوا كثيرا من الفلاحين في جيشهم إبان الحرب العالمية الأولى مما قاد إلى إهمال الأرض وتدهور الانتاج الزراعي، وخاصة الحمضيات التي لم يتحسن وضعها إلا بعد الحرب حيث بلغت الأراضي المزروعة بالحمضيات عام 1922 32,550 دونم[30]. لقد وصل المأزق الاقتصادي بالعثماينة خلال الحرب العالمية الأولى حد قطع الأشجار المثمرة ، وهي رزق الفلاحين، كي توفر وقوداً للقطارات.

يتضح من إصرار الإحتلال البريطاني على إقامة دولة يهودية، مقابل حديثه عن حقوق" مدنية ودينية لغير اليهود، اي العرب، أن بريطانيا عملت على خلق اقتصاد وسوق مزدوجة في فلسطين واحدة تدعمها وهي لليهود والأخرى تقوّضها وهي للعرب.
"خلال فترة زرع الدولة اليهودية في فلسطين، 1917-1948، خضع التطور الإقتصادي الفلسطيني للنهب من قبل الاستعمار البريطاني وبمنافسة غير عادلة مع نمط الانتاج الراسمالي للمستوطنين البيض. والحقيقة فإن الإقتصاد الفلسطيني (المعتمد اساساً على الزراعة) كان مثقلا بالضرائب التي تُسلخ منه وتحول إلى الاقتصاد الرأسمالي اليهودي" (منصوري 1936، طلال اسد 1975 و هودجكين 1986).

ومما فاقم مشكلة الفلاحين الفلسطينيين، لاحقاً، أن الاستعمار البريطاني أوقف القروض الزراعية التي كان يلجأ لها الفلاح إبان الحكم العثماني، وهي قروض البنك الزراعي العثماني، رغم حاجة الفلاحين الملحة لذلك. ومنعت بريطانيا تصدير المنتجات الفلسطينية كالقمح والزيت مما أدى إلى هبوط أسعارها. وباعت الدواب للفلاحين بأسعار خيالية ما بين 60-80 جنيها للدابة الواحدة، وعملت سلطات الاحتلال إلى استيفاء ضريبة العشر نقداً،[31]" وباختصار، فقد انتقل الإقتصاد الفلسطيني، وهو اقتصاد عموده الفقري القطاع الزراعي من وضعية الإستغلال بالتخلف العثماني إلى وضعية الإستغلال بالاستعمار البريطاني الذي

حابى إقتصاد المستوطنين بهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني نفسه. وقد تم ترسيم هذا الانتقال بموجب قرار استصدرته بريطانيا من عصبة الأمم المتحدة يوم 24 حزيران 1922 وبموجبه أصبح الاحتلال البريطاني لفلسطين "شرعيا" مما أطلق يد بريطانيا كي تصوغ مستقبل فلسطين بما يخدم الاستيطان اليهودي.

في تلك الفترة، اي عشرينات القرن العشرين، ، سادت في الغرب نظريات الزعم بأن الاستعمار إنما هو لتطوير البلدان المتأخرة. لذا، تمكنت بريطانيا من تبرير انتدابها على فلسطين بزعم : "ترقية الأقطار المتأخرة في الإمبراطورية العثمانية، وتهيئة سكان هذه الأقطار لممارسة الحكم الذاتي" . لكن ما ينفي هذا الزعم هو نص آخر في صك الانتداب يقول: "ان الدولة صاحبة الانتداب ملزمة بمسؤولية وضع البلاد في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تؤمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وترقية جهاز الحكم الذاتي وتأمين الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، دون تمييز بين مختلف الأجناس والأديان [32]".

هذا المناخ الاستعماري سهل على اليهود تنفيذ برنامجهم الاقتصادي الديمغرافي المتمثل في ثلاثية: "احتلال الأرض والعمل والسوق" أي ان تكون هذه المرتكزات الثلاثة عبرية بحتة، وذلك لتقويض الإقتصاد القائم في البلد، اي الإقتصاد الفلسطيني.

أما في القطاع الزراعي، فقد كانت الحمضيات هي القطاع الزراعي الرئيسي في فلسطين، ولذا ركز المستوطنون على السيطرة على هذا القطاع لتقويضه وذلك عبر استثماراتهم الضخمة ومضايقات حكومة الانتداب على العرب ضريبياً. فقد كانت الحمضيات تشكل 75% من صادرات فلسطين عام 1922، و 90% من مجمل الصادرات الزراعية، وكانت المساحة المزروعة بالحمضيات 29 ألف دونم، منها 10آلاف يملكها اليهود ، أي 34,5% وهذا يبين اهتمامهم المبكر بهذا القطاع[33]. لكن الصورة تغيرت أكثر في عام 1930 حيث أصبحت ملكية اليهود من المساحة المزروعة بالحمضيات 56,4%[34].

شهد النصف الأول من عقد الثلاثينات تحديا صعبا للقطاع الزراعي الفلسطيني حيث انخفضت اسعار الحبوب في اعقاب الازمة الاقتصادية العالمية وأعقب ذلك سلسلة من المواسم السيئة بسبب قلة الأمطار في اعوام 1932، 1933، 1934. والغريب ان اسعار الحبوب قد تدهورت رغم قلة الانتاج كما قامت سلطات الاستعمار بفرض ضرائب عالية ارتكزت على ضريبة الأعشار العثمانية المقيَّمة بالاسعار العالية التي كانت سائدة في فترة 1924-1927. وبالمقابل، كانت بريطانيا تقدم التسهيلات للمزارعين اليهود إضافة إلى أنهم كانوا مدعومين مالمنظمات اليهودية مثل الصندوق القومي اليهودي.

ولكن،في جانب آخر، نمت طبقة تجار فلسطينية متوسطة في ثلاثينات القرن العشرين عبر دورها في تقديم خدمات للجيش البريطاني المتركز في فلسطين، إلا أن هذه الطبقة لم تراكم راسمالاً كافيا للنهوض الصناعي، كما افتقرت للخبرات الفنية وأُعيقت من قبل الاستعمار البريطاني الذي منعها من استيراد الآلات الحديثة حيث كان هدفه خدمة الإقتصاد الصهيوني[35]. كان ذلك أن مارست حكومة الانتداب تخفيض الضرائب على اليهود وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير للقطاع اليهودي من الانتاج وحرمان القطاع العربي من ذلك، بل وزيادة الضرائب على الواردات للاستهلاك العربي مثل السكر والدخان والثقاب عام 1935 من 26إلى149%[36]، هذا علاوة على التمييز في مجال التوظيف لصالح الموظفين اليهود.

كما في الزراعة، كان القطاع الصناعي منقسماً إلى قطاعين يهودي وعربي. فيما يخص القطاع العريي، لم تكن هناك صناعات متقدمة لعدم توفر رأس المال للإستثمار وعدم توفر المادة الخام الأساسية كالنفط والفحم الحجري والحديد ، ولضعف القدرة الاستهلاكية للمواطنين ، وكذلك فك علاقة فلسطين التجارية مع المحيط العربي هذا إضافة إلى سياسة بريطانيا في تقويض الصناعات العربية. لذلك كانت الصناعات خفيفة مثل تصنيع المنتجات الزراعية. ففي عام 1918، بلغ عدد المنشآت الصناعية 1326 مؤسسة 40% منها لصناعات الزيت والصابون، و 14% للمأكولات و 13,5% للنسيج. والبقية متفرقة.

وللمقارنة، ففي حين كان اعتماد 58,6% من العرب على الزراعة و11,5% منهم على الصناعة و 13,7% على التجارةفي عام 1931، كان 28,9%من اليهود معتمدين على الصناعة و 15,1% على الزراعة و 21,9% على التجارة[37]. تجدر الإشارة هنا إلى أن الفلسطينيين المعتمدين على الزراعة كانوا في العشرينات 80% ولكن تشغيلهم في قواعد الجيش البريطاني الذي اعتبر فلسطين قاعدته لكل المنطقة هو الذي امتص كثيراً من قوة العمل الزراعية لصالح الصناعة. والمهم ان هذا لم يكن تطوراً صناعيا فلسطينياً ذاتياً، بل كان يعمل هؤلاء العمال في المنشآت البريطانية أو لحسابها، ولهذا السبب لم يتحول هؤلاء إلى عمال مأجورين تماماً كما هو حال العمال الصناعيين في البلدان الراسمالية المتقدمة او حتى في الاقتصاد اليهودي ليكونوا ضمن الطبقة العاملة وليسوا نصف عمال مأجورين ونصف فلاحين يعتمدون على الدخل من قطع أراضيهم الصغيرة لتسديد كلفة المعيشة.

لوحة (2) الوضع الصناعي لفلسطين عام 1935

نسبة حصة العرب إلى حصة اليهود

الموضوع	حصة العرب	حصة اليهود (%)[38]
المؤسسات الصناعية	28	72
العاملين في هذه المؤسسات بأجر	22,6	77,4
رأس المال الموظف فيها (ج ف)	13,8	86,2
قيمة انتاج المؤسسات(ج ف)	20,4	79,6

تفيدنا اللوحة (2) بوجود تفوق ملحوظ للقطاع اليهودي المجهز براسمال غزير وبقوة عمل مدربة وبتسهيلات تكنولوجية وسياسية من قبل الاستعمار البريطاني والأوروبي عامة.

كان اهتمام المستوطنين اليهود بالزراعة موجه اساساً لحفظ توازن القطاعات الإقتصادية، اما التركيز الأساسي، شأنهم شأن مختلف المجتمعات الإستيطانية الرأسمالية البيضاء، فكان على الصناعة. ومما جعل ذلك ممكناً، توفر راس المال الاستثماري، والكوادر الفنية العلمية المؤهلة من المهاجرين من بلدان الغرب الرأسمالي المتقدمة. فقد تكونت صناديق تمويلية لجذب الاستثمارات اليهودية إلى فلسطين وخاصة "كيرن هيسود" الذي اصبح مثابة الذراع المالي للوكالة اليهودية. وعليه تكونت منذ بداية عشرينات القرن العشرين شركات بتسهيلات ومشاركة بريطانية مع اليهود مثل شركة الكهرباء[39]. كما اقام اليهود مصانع للقرميد والطوب ومصنعا للملح .

وفيما يخص محاباة اليهود، لننظر المقتطف التالي:

" إن الصناعات الصغيرة التي تحميها الحكومة هي في الواقع صناعات يهودية... إن العامل العربي يشعر بالمرارة. إن هذه الصناعات محمية من الحكومة مع أنها ليست صناعات وطنية بكل معنى الكلمة بل صناعات طائفية، أي صناعات يهودية بشكل كامل. ويتعرض الشعب العربي إلى تعرفة جمركية عالية تهدف إلى تطوير الصناعات اليهودية التي لا تستخدم إلا العمل العبري فقط" [40]

تجدر الإشارة إلى ان بريطانيا، في تشجيعها للهجرة اليهودية إلى فلسطين، كانت قد سنت قانوناً يعطي الأولية للمهاجر اليهودي الذي لديه مبلغا لا يقل عن الف جنيه استرليني، يليهم الصناع المهرة، الذين يملكون ما لا يقل عن 250 جنيهاً. أما الأزمة الإقتصادية العالمية عام 1929 فقد شجعت الكثير من الأغنياء اليهود على الهجرة إلى فلسطين مستفيدين من القانون البريطاني المذكور. والمهم ان هذا ترافق مع إفقار الفلاحين العرب الذين طردوا من الأرض المباعة لليهود القادمين إلى فلسطين بأموال ضخمة (انظر لوحة (3).

(لوحة 3) تطور تدفق المهاجرين الرأسماليين اليهود إلى فلسطين

السنة	عدد الراسماليين اليهود المهاجرين[41]
1932	727
1933	3250
1934	5124
1935	6309
1936	2970
1937	1275
1938	1735
1939	2606
1940	802
1941	314

تضمنت السياسة البريطانية بالطبع استغلال السوق الفلسطيني وإلحاقه باقتصادها باعتبار فلسطين مستعمرة لبريطانيا من جهة، لفك ارتباطها مع الوطن العربي وبلدان الشرق الأوسط عامة ومن جهة ثانية. وكل هذا يصب في جعل توطين اليهود في فلسطين أمراً اكثر سهولة. ففي حين كانت حصة بلدان الشرق الأوسط من صادرات فلسطين 57,4% عام 1925، انخفضت إلى 32,2% عام 1930 لصالح الارتباط بالسوق البريطاني.

كثيراً ما حاول كتاب معالجة الوضع الفلسطيني في حقبة الإستعمار البريطاني من مدخل تنافس اقتصادين عربي ويهودي ليس أكثر. ولا شك أن ذلك التنافس كان قائماً وانتهى إلى تفوق القطاع اليهودي. لكن هذه الحقبة إنتهت إلى حرب طُرد فيها الفلسطينيون من وطنهم مما يؤكد ان المسألة ليست مجرد تنافس اقتصادي بالمعنى المألوف، بل صراع سياسي في الأساس. وهذا مثلاً بعكس جنوب افريقيا حيث تفوق القطاع الاقتصادي للبيض ولكن ظل السود في وطنهم حتى ولو في الدرجة الدنيا من التراتب الاجتماعي. بعبارة أخرى، كان التنافس الإقتصادي في فلسطين، هو احد مجالات التنافس كالديمغرافي والتسليحي والسياسي...الخ لكن الحسم في التحليل الأخير كان سياسياً، لأن المستوطنين اليهود جاؤوا أساساً بمشروع تفريغ البلاد من أهلها الأصليين.

شكلت فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 علامة فارقة في دور الاستعمار البريطاني في فلسطين. فرغم تمسك بريطانيا بإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين طرأ نمو ملموس على اقتصاد القطاع الفلسطيني. ورغم التحسن في القطاع الفلسطيني، إلا أن فترة هذا الإستعمار إنتهت بنكبة عام 1948، اي أن التحسن الإقتصادي كان طارئاً ورغم إرادة الاستعمار والمستوطنين، لذا، لم يَحُل دون تشريد الشعب الفلسطيني واحتلال ثلاثة أرباع الوطن؟ أي ان السياسة عملت بعكس الإقتصاد.

ولكن، كيف كان ذلك؟

كانت قيادة جيوش الحلفاء للشرق الأوسط في فلسطين، وبدورها قامت إيطاليا، وهي من دول المحور، بفرض حصار بحري في البحر المتوسط ضد هذه الجيوش مما اضطر بريطانيا للبحث عن مصادر غذائية وصناعية محلية لهذه القوات. ولأن الاقتصاد الفلسطيني كان زراعياً فقد زاد الطلب على منتجاته مما دفع كثيرا من المزارعين للانتاج للسوق وليس فقط للإكتفاء الأسري. وبهذا فقد انتعش الانتاج والتجارة معا، وتحققت مداخيل عالية، وهذا زاد حتى من الاستثمار الصناعي للقطاع الفلسطيني.

لوحة (4) جدول بالارتفاع المضطرد لقيمة الانتاج الزراعي الفلسطيني في فترة الحرب العالمية الثانية

المحصول	قيمةالانتاج1938 (جنيه فلسطيني)	قيمة الانتاج 1944[42]
الحبوب	1,284,481	4,373,451
الخضار	575,048	7,525,897
الفاكهة	1,213,020	6,148,571
الدخان	82,500	304,586
الزيتون	341,593	740,415

تجدر الإشارة إلى أن مساحة الأرض المزروعة بهذه المحاصيل لم تتغير كثيراً أيضاً، كما ان كميات الإنتاج لم تتغير كثيراً مقارنة بقيمة الانتاج. ويرجع هذا بشكل اساسي إلى زيادة الطلب على المنتجات أكثر مما هو عملية توسع في استغلال الأرض وتطوير في اسلوب استغلالها، وهذا يعني أن ما حصل هو نمو في الدخل وليس تنمية بالمعنى الشامل للإقتصاد، مما يجعل تقويض هذا الإقتصاد بعد ان يخدم الدور المناط به كمستلزم فترة معينة، أمراً أكثر سهولة. ولذا، ظل الفارق بين انتاجية القطاعين اليهودي والعربي واسعا نظراً لتجاوز اليهود للأساليب التقلدية في التطوير الزراعي، والصناعي بالطبع.

تبين الأرقام التالية تفاوت إنتاجية الدونم في القطاعين العربي واليهودي لعيِّنة من محصولين أساسيين من الحبوب والفواكه:

القطاع	المحصول/كيلو غرام[43]	
	قمح	عنب
العربي	48	175
اليهودي	110	450

وشهد القطاع الصناعي الفلسطيني نموا واسعا كذلك، وللأسباب ذاتها، ففي الفترة ما بين 1939-1942، قفز عدد عمال الصناعة من 17,785 إلى 46,577 عاملا. وزاد عدد المنشآت من 1211 إلى 3474 منشأة. وتضاعفت قيمة الانتاج ب 4,1 مرة، وزادت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة بأكثر من 4,4 مرة[44].

لكن مقارنة القطاعين العربي واليهودي تبين وتائر النمو السريعة للقطاع اليهودي على حساب العربي. فقد بلغت قيمة الاستثمارات اليهودية بما فيها استثمارات في شركات الامتياز الاجنبية التي براسمال يهودي واجنبي داعم للقطاع اليهودي 10,189,614 جنيهاً عام 1939 قفزت إلى 18,387610 جنيهاً . اما الاستثمارات العربية فكانت 703,565 قفزت إلى 2,131,307 على التوالي[45]. وهذا يبين لنا كل من مدى وسرعة السبق الذي حققه القطاع اليهودي على القطاع العربي.

وفي عام 1942 بلغ عدد المؤسسات الصناعية اليهودية 1907 تشغل 37,773 عاملاً، في حين بلغ عدد المنشآت العربية 1558 تشغل 8,033 عاملاً[46]. وفي عام 1942، كانت قيمة مجمل الانتاج الصناعي الإجمالي اليهودي (ج ف) 29,040,679، بينما كان مجمل الانتاج الصناعي العربي 5,658,222.(الاحصاء الفلسطيني ص 51-63). ولكن بالطبع كان عدد السكان العرب ضعف عدد المستوطنين اليهود في نهاية فترة الاستعمار البريطاني وعشية اغتصاب فلسطين عام 1948، مما يؤكد فعالية الاقتصاد الرأسمالي اليهودي مقارنة بالاقتصاد التقليدي العربي.

يقدم المقتطف التالي تفاصيل اكثر ولمدى زمني أطول عن التفاوت بين القطاعين الصناعيين العربي واليهودي في فترة الاستعمار البريطاني:

" كان حجم الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي قد ارتفع من مليون جنيه فلسطيني عام 1922 الى 2,5 مليون عام 1930 (اوين، 1980:24) وهذا مقابل 13,000 جنيه هي قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعي العربي خلال فترة 1918-1927(سعد 1985، 99).

كما وصل حجم الاستثمار في القطاع الصناعي العربي إلى 704,000 جنيه فلسطيني عام 1939 ...في حين وصل الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي الى 10,2 مليون جنيه، ووصل هذا الاستثمار في القطاع الصناعي اليهودي الى 170,8 مليون جنيه فلسطيني عام 1942 ، اي ما نسبته 86,5 بالمئة من مجموع الاستثمارات في الصناعة، في حين ازداد الاستثمار في القطاع الصناعي العربي من 704,000 جنيه فلسطيني الى 1,131,000 جنيه فلسطيني عام 1942" [47]

هذا مع الأخذ بالاعتبار كون عدد السكان العرب ضعفي عدد المهاجرين اليهود تقريباً. فحيث شهدت نهايات الحرب الثانية تفوق الولايات المتحدة، الأمر الذي مكَّنها من ممارسة ضغط على بريطانيا لتوسيع تدفق هجرة اليهود الى فلسطين. وعليه، بحلول 1945 وصل عدد اليهود إلى 660 ألفاً مقابل مليون و 200 الف فلسطيني.

3. انعكاسات قيام دولة اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني

قد لا يتطابق عنوان هذا الباب مع مقتضى الحال. فقيام إسرائيل على أنقاض فلسطين لم يترك ورائه ما يمكننا تسميته اقتصاداً فلسطينياً، بل إن قيام إسرائيل كان نفياً لكافة مستويات الحياة الفلسطينية بما فيها الإقتصاد، حيث تجزأ وأُتبع اقتصاد كل جزء وكل تجمع بشري فلسطيني للسلطة التي خضع لها هذا التجمع جغرافياً وسيادياً. تم الدمج القسري للفلسطينيين المتبقين في الأراضي المحتلة عام 1948 بالاقتصاد الإسرائيلي، وانضم اقتصاد الضفة الغربية للاقتصاد الأردني، وأصبح قطاع غزة تحت الحكم المصري ومرتبطاً باقتصاد مصر.

أما فلسطينيو الشتات، أي الذين تناثروا في كافة أرجاء الأرض، فلم يتمكنوا من تشكيل مجموعات ذات وضع خاص بالمعنى السياسي التنظيمي، هذا، وإن شكلوا جاليات في البلدان المضيفة ولا سيما لبنان وسوريا والعراق وغيرها من الأقطار العربية، ناهيك عن مختلف بلدان العالم.

ولطرح الصورة بمكوناتها الرئيسية، تجدر ألإشارة إلى أن إعلان دولة إسرائيل رسميا عام 1948، لم يكن يعني أنها لم تكن موجودة بالفعل قبل ذلك، بل إن البنية الاقتصادية الراسمالية، والبنية العسكرية المدربة والمسلحة جداً، حتى أن عددها كان أكبر من عدد الجيوش العربية التي خاضت حرب 1948 لأجل فلسطين. والبنية العلمية التي أُقيمت لصالح المستوطنين اليهود، كانت هذه جميعاً بنية دولة حقيقية، كما رأينا في بعض ما ورد في الجزء الأول من هذه الوحدة، في حين أن الوجود الفعلي للمجتمع الفلسطيني قد أُعيق عن ان يتحول إلى دولة حقيقية،

وذلك لأن أياً من هذه التجمعات الفلسطينية بعد عام 1948، لم يسمح له بتشكيل كيان فلسطيني خاصاً به.

1. 3 التفكيك الجغرافي

أدت إقامة إسرائيل على أنقاض فلسطين إلى تفكيك التكوين الجغرافي لفلسطين حيث تجرأت إلى ثلاثة أجزاء (أي الفضة الغربية المرتبطة بالأردن، وقطاع غزة المرتبط بمصر، وفلسطينيو 1948 الذين أُدمجوا بالدولة الإستيطانية الجديدة) اي فقدت تماسكها ووحدتها الجغرافية ولم يعد أياً من أجزائها الثلاثة قادراً على التحول إلى حالة سيادية مستقلة.

2. 3 التفكيك السكاني

وعلى اساس التفكيك الجغرافي، حصل بالطبع التفكيك السكاني حيث اصبح كل جزء من الشعب الفلسطيني يعيش على قطعة من فلسطين تابعاً للسلطة السيادية على الأرض، هذا ناهيك عن الذين تشردوا في أماكن عديدة من العالم على شكل مجموعات صغيرة، وبعيداً عن الأرض الفلسطينية. ولا شك أن التفكيك السكاني يعني بشكل رئيسي تفكيك المبنى الاجتماعي حيث تجزأت كل طبقة أو مجموعة اجتماعية فلسطينية طبقاً للتجزؤ الجغرافي، وهو الأمر الذي كان الهدف منه تفكيك النضال السياسي الوطني الفلسطيني مما يحول دون العمل من أجل هدف سياسي موحد للشعب وكذلك لتحويل القضية السياسية الوطنية إلى قضية لاجئين، تجري إغاثتهم لتحصيل قوت يومهم. لذلك بالطبع، لم تعد هناك جنسية فلسطينية بالمعنى الرسمي، اللهم سوى لسكان قطاع غزة. ولكن هذا لم يغير في ذاكرة الشعب الفلسطيني الذي حمل هويته كذاكرة لم تنته بتقادم الأيام.

يتضمن التفكيك السكاني تفكيك المبنى الإجتماعي الطبقي لفلسطين. فلم تعد هناك طبقة راسمالية واحدة ولا فلاحية واحدة ولا برجوازية صغيرة واحدة ولا عمالية واحدة، بل تفككت هذه جميعاً إلى قطع متناثرة طبقاً لتناثر المجتمع نفسه.

وحيث تتفكك الطبقات، يتفكك السوق الوطني بالطبع، بل غاب كلياً، حيث اصبحت هذه القطع او الشرائح الطبقية جزءاً من زبائن اسواق الأماكن الجغرافية-السياسية التي تبعثروا إليها. وحين نتحدث عن هذه التفكيكات والتدمير، لا يعود هناك معنى للحديث عن التنمية.

3. 3 التفكيك الإقتصادي

ولكي ينجح التفكيك الجغرافي والسياسي/الاجتماعي، ترتب عليه التفكيك الاقتصادي وتحديداً الإنتاجي. فقد كان جزء من تجزئة البقعة الجغرافية تجزئة للبنية الأساسية، ولقطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة والتجارة) وعملياً، لم يعد هناك ما

يمكن تسميته "السوق الوطني الفلسطيني)، وإذا الاقتصاد الفلسطيني مجزءاً وكل قسم منه ملحقاً باقتصاد آخر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة العصرية، كما يقول علم السياسة، لا تتحقق وتتقدم إذا لم يكن لها سوقها الوطني، وهو السوق الذي تعمل الطبقة الراسمالية من البلد على التحكم به كي لا تنازعها اية دولة أخرى.

3 . 4 تشجيع الهجرات

قامت الدول التي دعمت إقامة إسرائيل على أنقاض فلسطين، قامت عملياً بتشجيع هجرة قوة العمل الفلسطينية الشابة والذكورية بالطبع كي تهاجر بعيداً عن فلسطين نفسها. ومعروف بالطبع، أن تهجير قوة العمل الشابة، هو ضربة للإقتصاد حتى لو لم يعاني من تمزق جغرافي. أما التهجير فكان الهدف منه أن يجد المهجرون أماكن عمل "جيدة وحياة مريحة"، وبالتالي يتنازلون عن حقهم في العودة إلى وطنهم. لذلك لا غرابة أن كان هدف الدول الغربية هو توطين اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن حدود فلسطين، اي في الجزيرة الفراتية.

لم يكن تشجيع الهجرات بلا هدف سياسي. فالتزايد العددي في مجتمع يعاني البطالة، ويقطن الشباب على حدود بلدهم المغتصب، وانسداد افق التنمية والتشغيل، كل هذه تدفع باتجاه النضال الوطني أكثر من مجرد الإنتماء والقناعات الوطنية المعزولة عن المعاناة الشخصية والأسرية. ومن هنا، كان تشجيع الهجرات مثابة آليات لتلافي النضال الوطني.

3. 5 قطع فرص الاستثمار

كما لاحظنا في الوحدة السابقة، فإن مقادير كبيرة نسبياً من الأموال كان قد رصدها فلسطينيون في الخارج، أو حملوها معهم اثناء التشرد. ولكن هذه الأموال لم تجد المناخ الاقتصادي المناسب لجذبها ثانية لتعود وتستثمر في الضفة الغربية او قطاع غزة. فقد كان التشريد قوة طرد للتمويل كذلك. وهذا يصب بالطبع في خانة تثبيت تشتيت الشعب الفلسطيني. فعدم وجود سلطة وسيادة واستقلال تؤكد أن المنطقة غير آمنة، وهذا يدفع برأس المال إلى الخارج.

وقد يعتقد البعض ان السبب هو عدم وجود أموال. لكن هذا غير دقيق، بناء على المعطى التالي:

" ... ومهما يكن فإن هذه التقديرات اشارت إلى ان ثلث الموجودات المالية التابعة للعرب يتكون على الأقل من موجودات منقولة وودائع استرلينية في الخارج، وكفالات حكومية ومخازن تجارية وسلع مؤمنة وآليات... ان قسما من هذه

الموجودات قد استثني ولذا كان الرقم المعطى أقل من الرقم الاجمالي الحقيقي الذي كان للفلسطينيين بهذا الخصوص...ومع نهاية اكتوبر 1945، كانت الودائع العربية في البنكين المحليين هي 7 مليون جنيه فلسطيني، ووصلت الودائع العربية في بنكي باركليس والبنك العثماني الى قرابة 3 ملايين جنيه فلسطيني مع منتصف عام 1948، وكانت هناك 300 الف جنيه فلسطيني اخرى في البنوك الاسرائيلية... ومن مجموع رأس المال الذي كان في مجمل فلسطين عام 1945، كانت الموجودات السائلة الأجنبية، 144,700,000 جنيه فلسطيني منها للعرب 39,300,000 جنيه فلسطيني"[48]

"وتشير ارقام ودائع البنك العربي في اكتوبر 1945 إلى انها قد ارتفعت من 532,515 جنيها استرلينياً في نهاية عام 1941 إلى ما يقارب 7 مليون جنيهً مع نهاية عام 1945"[49]

تشير الأرقام أعلاه إلى أن هناك قدراً ملموساً من الأرصدة المالية كانت بايدي الفلسطينيين عشية اغتصاب بلادهم. ولكن المعضلة كانت في انعدام مناخ وفرص الاستثمار.كان بعضاً من هذه الأموال مرصوداً في الخارج والبعض الآخر في البنوك داخل فلسطين، لكنها لم تستثمر في الصناعة بعد عام 1948. والسؤال هو: أين تستثمر بعد الترحيل؟ فلم تعد هناك كيانية فلسطينية، بأي معنى من المعاني، وحتى الأردن الذي أصبح موئل العدد الأكبر من الفلسطينيين فكان يعاني من فقره وصغر سوقه. ولكن، ربما لو كانت لدى الحكومات الأردنية المتعاقبة توجهات تنموية، لكانت اغرت بعض الرأسماليين الفلسطينيين بالاستثمار أكثر في الأردن.

لم يكن عدم استثمار هذه الأموال الفلسطينية نتيجة لعامل الخطورة والإزعاج المألوف في اقتصادات المناطق ذات التوتر بقدر ما كان لمخاطر أضخم أي نتيجة تفكيك فلسطين نفسها. لذا، ابقى اصحاب الأموال على أموالهم في الخارج ليستثمروها لاحقاً خارج فلسطين وليصبحوا شريحة راسمالية فلسطينية في الشتات.

وإذا كان للثقافة التجارية الغلبة على الثقافة الإنتاجية لدى هؤلاء الأثرياء الفلسطينيين،

العقل التجاري وليس الانتاجي، فإن هذا العامل لو حصل، لتحول باتجاه الإنتاج لو استقر وضع فلسطين بدون تفكيكها.

ولعل ما ساعد على عدم الإستثمار في قطاع غزة والضفة الغربية، أنه من الموجودات المنقولة، هناك انواعا يسهل اقتنائها في المنفى. إن الأرصدة التي وضعت بالجنيه الاسترليني في لندن وهي تمثل معظم الموجودات السائلة المرصودة في الخارج، هي واحداً من الأمثلة. ومثال آخر مكون من المبالغ المرصودة او الموضوعة كسند لحامله كانت قد أصدرتها حكومة فلسطين قبل نهاية الانتداب. إن قيمة ما أودع من قبل فلسطينيي المنفى في الخارج عام 1949 حسب تقديرات الأمم المتحدة يصل بالاسترليني إلى 1,7 مليون جنيهاً. ان تحويل الأموال كان بقدر

ملموس ايضا: فمن 60 مليون استرليني كانت في التداول، في فترة الهزيمة، هناك فقط قرابة 27 مليون تحولت إلى حكومة اسرائيل ليتم تحويلها إلى العملة الإسرائيلية"[50].

لا توجد هناك تقديرات للسيولة المالية غير البنكية سواء بالعملة الفلسطينية، أو بالذهب، بما هي مدخرات منزلية اسرية أو مكتنزات. وهذه إما استثمرت لاحقاً بعد النكبة، أو أُنفقت على المعاش اليومي للاجئين لذلك يبقى ضبط هذه الأمور صعباً، أما المهم فإننا نتحدث عن بنية مجتمع جرى تدميرها بالكامل.

4. علاقات اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الأردني واقتصاد قطاع غزة بالاقتصاد المصري

لم يشكل احتلال ثلاثة أرباع فلسطين عام 1948 مجرد عملية قطع لتطور هذا البلد، وإنما كان تدميراً لتماسكها الجغرافي وتفكيكاً لمبناها الاجتماعي وتركيبتها الإقتصادية، حيث توزعت هذه كلها على ثلاثة أنظمة سياسية. فقد احتل المستوطنون اليهود ثلاثة أرباع الجغرافيا، وبأقل عدد من السكان، في حين انضمت إلى الأردن الأكثرية السكانية وربع المساحة، وبقيت مساحة محدودة هي قطاع غزة بيد الحكم المصري بما فيه من اكتظاظ سكاني عالٍ جداً. وأودعت منطقة الحمَّة الصغيرة جداً بيد سوريا. وحيث نتحدث عن تدمير البنى فليس الأمر محصور في النطاق الكلي، أو لنقل أزمة اقتصادية عابرة، بل هو تدمير انتهى إلى التجريد الشخصي من المسكن والأملاك ووصل إلى تفكك الأسرة الواحدة وتبعثرها ، رغم معرفتنا بأهمية الأسرة الممتدة في مجتمع زراعي شرقي.

4. 1 اقتصاد الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني

يتطلب الدخول إلى مستوى الاقتصاد السياسي لفترة الحكم الأردني، لمحة عن الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية السياسية لهذا القطر. فالأردن بلد غير موهوب بالثروات، وهو ليس سوى الجزء الأقرب إلى الصحراء من سوريا الجنوبية، مما

يذكرنا بالتعسف الذي كرسه إتفاق سايكس-بيكو لتفكيك الوطن العربي. وبما أنه بلد فقير ثرواتياً، كان لا بد أن يعتمد على المساعدات الأجنبية مقابل أن يلعب دوراً في الصراع السياسي في المنطقة، وخاصة في مواجهة الحركات والأنظمة العربية الراديكالية.

اعتمد الأردن على المساعدات البريطانية، بما هي، اي بريطانيا، الدولة التي استعمرت الأردن. لذا كان تركيز المساعدات البريطانية على الجهاز البيروقراطي الحكومي وعلى الجيش ليصبحا القوتين السياسية والعسكرية اللتين تمسكان البلد، ولتكونا مصدر التشغيل لقوة العمل المفتقرة لفرص العمل في قطاعات الإنتاج ومن قوة العمل هذه اللاجئون الفلسطينيون بعد نكبة 1948. لذا، لا غرابة أن قفزت المساعدات البريطانية للأردن من 1,5 مليون جنيه استرليني عام 1949-1950 إلى 10,75 مليون جنيه استرليني في العام 1955-56، وهو عام الحراك السياسي القومي بعد إسقاط حلف بغداد 1954 ومجيء الحكومة الوطنية بزعامة سليمان النابلسي. أما المساعدة الاقتصادية من هذا المبلغ فلم تتجاوز 1.5 مليون جنيه استرليني في حين ذهبت حصة الأسد للجيش الذي كان له حساباً خاصاً في بنك لندن[51]. ما يهمنا هنا ان المساعدات البريطانية لم توجه للتشغيل الإستثماري زراعياً وصناعياً بل لامتصاص قوة العمل وضبطها في الجيش ووظائف حكومية تحد من فرص الانتماء السياسي للشباب. وهذه العملية تسمى "هندسة المجتمع Engineering" أو إعادة هندسة المجتمع، اي تركيبه وضبطه طبقاً لمخطط سياسي ثقافي اجتماعي يجعل المجتمع خاضعاً لهيمنة السلطة الحاكمة، إلى درجة توجيهه كما يرى النظام ويريد. وبالمقابل، ركز النظام تحالفه مع الرأسمالية الفلسطينية كركيزة له كنظام محافظ (كما سنرى لاحقاً).

دفع احتلال إسرائيل لثلاثة ارباع مساحة فلسطين بأكثر من 276,500 فلسطيني إلى الضفة الغربية وهو يقارب ثلث عدد سكانها[52]. وبما أن هؤلاء أتوا مجردين من كل شيء، فقد شكلوا حالة من البطالة الكاملة بل حالة من العدم التي تبحث عن دخل فوري. ويزداد الوضع تأزماً حين نعلم ان الضفة الغربية نفسها منطقة فقيرة من فلسطين، والتي كان عدد كبير من قوة العمل فيها يعتمد في عمله على المناطق المحتلة 1948. إضافة إلى هذا، فإن فرص الاستثمار المباشر لم تكن سهلة آنذاك، سواء لاضطراب المنطقة مما يشكل عامل خطورة وإزعاج للمستثمرين كما اشرنا سابقاً، أو لأن المنطقة نفسها ليست مغرية للاستثمار لضعف القدرة الاستهلاكية فيها وصغر السوق. شكّل مجمل هذه العوامل قوة ذاتية للطرد إلى الخارج، ولا سيما للعنصر الشاب من المواطنين. وهو الذي تجلى في الهجرات إلى الخليج العربي، والضفة الشرقية من الأردن، التي هاجر إليها 350,000 لاجيء فلسطيني في أعقاب نكبة 1948، وبلدان أخرى وخاصة الأميركيتين.

2.4 الوضع السكاني

من اللافت أن عدد سكان الضفة الغربية بقي على حاله تقريباً طوال فترة الحكم الأردني التي تقارب جيلاً كاملاً.

لوحة (5) سكان الضفة الغربية 1946-1967(بالآلاف)[53]

السنة	السكان
1946	465,8
1952	742,3
1961	801,4
31 أيار 1967	803,6

إن زيادة 60 ألف نسمة على ثلاثة أرباع المليون في عقد ونصف، اي قرابة جيل كامل هي نسبة ضئيلة جداً. وحيث لم تقع حروباً في تلك الفترة، فإن السبب الأساس لعدم التزايد هذا يرتد إلى الهجرات المتتالية إلى الخارج مدفوعة بالوضع الإقتصادي المتأزم. ومما يوضح المسألة بشكل افضل، أن عدد سكان الضفة الغربية لم يزدد بين عامي 1961 و 1967. أي ان سكان الضفة الغربية لم يزدادوا في الفترة ما بين 1952 و 1967 إلا بأكثر قليلاً من نصف من الواحد بالمئة[54]. وسنلاحظ انه طالما ظل الفلسطينيون بدون دولة وبدون انجاز حق العودة، فإن هجراتهم إلى الخارج سوف تتواصل لتظل مثابة نزيف ديمغرافي.

لا يمكن معالجة الوضع الديمغرافي للفلسطينيين بمعزل عن موضوعة الهجرات. فلم يكن المهاجر مهاجراً لنفسه أو بقصد الانقطاع عن اسرته، بل هو مهاجر باسم الأسرة ومن أجلها، وهذا طبقاً للتقاليد الشرقية وقوة تماسك الأسرة الممتدة في المجتمع الفلسطيني. لذلك، ظلت اسر المهاجرين او المغتربين معتمدة إلى حد كبير على تحويلات هؤلاء المغتربين إليها. ولأن هذه الأسر كانت في الأساس من النساء والأطفال، فقد تركزت استثماراتها في البناء، كما يرغب الأب أو الإبن المغترب، وليس في المشاريع الإنتاجية لأن المغترب نفسه هو الأقدر على إدارة هذه المشاريع، وهو الذي يحدد كيفية استخدام التحويلات.

تجدر الإشارة إلى أن المناطق الجبلية في الضفة الغربية ولا سيما الوسط (القدس ورام الله) هي مناطق طالما دفعت الفائض السكاني للهجرة إلى الأميركيتين بسبب فقرها الزراعي. وكان ذلك قد بدأ منذ نهايات القرن التاسع عشر ولم يتوقف حتى الحين. أما شمال الضفة الغربية فقد توجه فائضه السكاني، وخاصة المتعلمين، إلى بلدان الخليج العربي وذلك منذ خمسينات وستينات القرن العشرين.

4. 3 الاستثمارات

لم تبدا العلاقات السياسية والاجتماعية بين الضفتين مع او بسبب احتلال 1948، ففلسطين والاردن جزء من الوطن العربي وبينهما تداخل اجتماعي وجغرافي قديم وعميق. لذلك، ما أن سقطت فلسطين بيد الاحتلال الإسرائيلي حتى سارعت طبقة التجار والعائلات الغنية إلى التفاعل مع إقامة علاقات سياسية مع الحكم الأردني وهو ما نتج عنه ضم الضفة الغربية إلى الأردن، دون الحفاظ على إسم فلسطين رغم أهمية الحفاظ على هذا الإسم ولو من قبيل مقاومة الاحتلال وعدم نسيان القضية الفلسطينية، ولذا، كان الأفضل لهذه الوحدة لو حملت إسماً مشتركاً للقطرين .

مقابل هذا الدور للتجار والعائلات، حيث شارك هؤلاء في السلطة السياسية، منحهم الحكم الأردني امتيازات وتسهيلات اقتصادية. ولأن مصير الضفة الغربية كان مهدداً وغير واضح من حيث احتمال احتلالها من قبل إسرائيل، تركزت استثمارات الفلسطينيين في الضفة الشرقية ولا سيما في التجارة والعمران. ومن أجل هذا سحب الفلسطينيون من ارصدتهم في بريطانيا والبالغة 10 مليون جنيه استرليني[55]. أما الإستثمارات في الضفة الغربية، وهي الأقل، فكانت في الزراعة حيث استفادت من البطالة الهائلة في أوساط اللاجئين المتركزين في الأغوار لتقيم مزارع واسعة وتدفع أجوراً ضئيلة[56].

وحتى الإستثمارات الصناعية فقد تركزت في الصناعات الزراعية، التي يتطلبها احتكارها للإنتاج الزراعي مثل صناعة الصابون والمطاحن والزيوت النباتية[57].

وفيما يخص توزيع الاستثمارات قطاعياً في الضفة الغربية، فكان نصيب كبير منها لصالح قطاع البناء حيث كان الطلب عالياً على المساكن الخاصة وذلك لحاجة اللاجئين من المناطق المحتلة 1948 الذين غدوا بحاجة ماسة لمساكن، ناهيك عن النمو السكاني في مجتمع زراعي يفضل كثرة الأولاد. ويمكن القول ان عقد الستينات شهد صعودا اكبر في التشييد حيث استقرت أوضاع من هاجروا إلى الخليج والاميركيتين وشرعوا في تحويل الأموال إلى اسرهم[58].

4. 4 التشغيل والبطالة

قدر عدد من هم في عمر العمل من المهاجرين إلى الضفتين عام 1948 حوالي 60 ألف شخص". أي أن هذا العدد كان زيادة طارئة في قوة العمل علاوة على الزيادة الموجودة في الضفة الغربية حيث كان الكثير من قوة العمل في الضفة الغربية يذهب للعمل في المناطق الساحلية من فلسطين.
كان بوسع الأردن استغلال قوة العمل هذه حيث كانت تقبل بأجور لا تكاد تذكر. فقد بلغت أجرة العمال الذكور 206 فلساً اردنياً، وبلغ الدخل السنوي للفرد بالدينار 52,35 ديناراً أردنيا". في حين كانت الأجور في فلسطين قبل 1948 535 مليماً للغذاء، و 641 للبناء، و 739 مليماً للنقل.

من المفارقات النادرة أن تكون هجرة قوة العمل الشابة والمتعلمة (الذكور خاصة) عاملاً في تخفيف نسبة البطالة في مجتمع ما. إن هذا تشوه اقتصادي اجتماعي بلا شك، لأن القاعدة التنموية تقضي بأن يتمكن كل اقتصاد من تشغيل قوة العمل الموجودة في بلاده.
إلى جانب الهجرات والتشغيل المحلي، قام قسم من اللاجئين باستئجار الأرض وأحياناً باستملاكها في عملية العودة إلى الفلاحة، كما استوعبت القوات المسلحة الأردنية والإدارات الحكومية الأردنية المتسعة عدداً كبيرا من قوة العمل الفلسطينية الفائضة.

4. 5 الزراعة

وهكذا، فإنه رغم مساحتها المحدودة، فقد كانت الضفة الغربية مصدراً لنصف صادرات الأردن الزراعية[59]"، "اشتملت صادرات الأردن على التين المجفف

والبندورة والعنب والبطيخ والشمام، والحمضيات. وكانت تسوق هذه في الكويت والعراق وسوريا .

توزعت قوة العمل في الضفة الغربية على القطاعات الاقتصادية عام 1961 على النحو التالي: الزراعة 37,6 بالمئة، والصناعة 11,5 والتشييد 10,4 بالمئة والخدمات 40 بالمئة[60].

بقي القطاع الزراعي هو محرك اقتصاد الضفة الغربية طوال فترة الحكم الأردني. ويعود ذلك إلى كون فرص الاستثمار في الزراعة أقل كلفة من الصناعة وأسرع مردوداً. كما أن الطلب عليها عالٍ بما هي حاجات معيشية يومية. وهناك عوامل أخرى خارجية منها التصدير إلى عدة اقطار عربية في الخليج وخاصة الكويت والسعودية وكذلك العراق، وهو على أية حال، أمر كان محكوماً بتغيرات العلاقات السياسية بين الأقطار العربية حيث كانت شديدة التغير.

خلال عملية ضم الضفة الغربية إلى الشرقية تكونت علاقة تحالف بين كبار ملاك الأرض والتجار في الضفة الغربية والنظام الأردني الذي أعطاهم امتيازات كان من بينها منحهم تسهيلات للمتاجرة وحيازة الأراضي وهو الأمر الذي استخدموه لتشغيل اليد العاملة الرخيصة والمتوفرة بعرض عالٍ جداً في أعقاب نكبة1948. فالأجور المتدنية هي ميزة نسبية لمن يقوم بالاستثمار في حين عرض العمل عالٍ والطلب عليه هابطاً.

تركزت استثمارات الأغنياء الفلسطينيين في قطاعين هما الزراعة في الأغوار وذلك بتسهيلات من النظام، وفي العمران في عمان ومختلف مدن الضفة الشرقية[61]. وبهذا تساوق هؤلاء مع سياسة النظام بعدم تركيز الإستثمار في الضفة الغربية.

في سياق التحالف بين التجار وكبار الملاك في الضفة الغربية والحكم الأردني، أنشأت السلطة الأردنية مؤسسة الرهن العقاري عام 1950، والتي وفرت لكبار ملاك الأرض الفلسطينيين 3 مليون ديناراً اردنياً على شكل قروض[62]، وقد حصر هذا المبلغ في 400 شخص من كبار الملاك، مما زاد الفجوة بينهم وبين صغار الملاك[63].

وتواصلت نتائج هذه العلاقة بين الأغنياء والحكم في عملية التسويق حيث توفرت لهم تسهيلات تسويقية في البداية في التجارة الداخلية بين الضفتين، ولاحقا في التصدير إلى الأقطار العربية مثل الكويت والسعودية وسوريا ولبنان والعراق. فقد اقامت السلطات الأردنية مفتشية للاستيراد بسبب تطور الزراعة على هذا النحو، وهو التطور الذي جعل الضفة الغربية مثابة سلة غذاء الأردن.

لوحة (6) تغيرات اشكال ملكية الأرض في الضفة الغربية

دونم	سنة 1953 عدد الحيازات	النسبة%	1965 عدد الحيازات	النسبة%
اقل من 10 دونم	16,816	25,2	27,406	49,8
10-49 دونم	25,497	38,2	18,923	24,4
50-199	20,852	31,3	7,930	14,4
200-499	2,801	4,2	575	1,0
500-999	459	0,7	105	0,2
1000-1999	117	0,2	26	0,05
2000-4999	59	0,09	4	0,007
5000 فما فوق	39	0,06	-	-
المجموع	66,460	100,000	54,978	100,000

(المصدر: جميل هلال، *التركيب الاجتماعي الاقتصادي في الضفة الغربية 1948-1974*، بيروت 1975:15)

توضح اللوحة أعلاه تزايد عدد أصحاب الحيازات الصغيرة جداً بقرابة 100 بالمئة، وكذلك تناقص الحيازات الأعلى لدرجة غيابها في السنة الألخيرة 1965من اللوحة، وهذا انعكس في تفتت الأرض من جهة وعدم دخول عامل الرسملة بعمق في الزراعة لتحول صغار الفلاحين إلى عمالٍ مأجورين وخاصة بأن يتخلوا عن حيازاتهم الصغيرة لصالح حيازات رأسمالية موسعة، وهذا أمر لم يحصل نظراً لعجز التطور الصناعي.

4. 6 الصناعة

طرأ في اعقاب احتلال 1948، تحول جديد جعل من الضفة الغربية جزءاً تابعاً للضفة الشرقية كمركز للمملكة، وذلك ليس بإبقاء عمان عاصمة، بل نظراً لسياسة حكومية جعلت من الضفة الشرقية مركز المملكة، وهذا بعكس ما كان عليه الأمر قبل عام 1948، حيث،
"كانت فلسطين متقدمة على شرق الأردن ومركز جذب اقتصادي لها: "فقد قدر عدد عمال الضفة الشرقية العاملين في الغربية ب 32 ألفاً عام 1937، كما قدر عدد سكان الضفة الشرقية عام 1938 ب 200114 نسمة" .[64]

وقد تكون هذه القدرة التشغيلية في فلسطين بسبب وجود القوات البريطانية وحاجتها لليد العاملة.
كانت الصناعات العربية متركزة في الشريط الساحلي الاكثر خصوبة حيث يتم توليد الفائض هناك، مما جعل الاستثمار في الصناعة ممكناً بالمفهوم الكلاسيكي على الأقل، هذا إضافة إلى ازدهار التجارة. في حين ظل الجبل دون تصنيع باستثناء صناعات ناتجة عن طبيعة المنتجات الزراعية فيه، مثل صناعة الصابون واستخراج الزيت في نابلس، وصناعة الزجاج والجلود في الخليل، والصناعات الخشبية والمشروبات في القدس وبيت لحم وبيت جالا.
وكما اشرنا، فإن منطقة نابلس مشهورة بكروم الزيتون، كما ان وجود مناطق رعوية في منطقة الخليل قد ساعد على تربية قطعان كبيرة من الماشية فيها وبالتالي اقيمت فيها صناعات الجلود، وأما في القدس وبيت لحم فقد كان للإعتبارات الدينية (وخاصة قدوم الحجاج المسيحيين من العالم إليهما) الدور الأساسي في قيام صناعات الزجاج والخشبيات كصناعات سياحية. ورغم تخلف الصناعة في الضفة الغربية مقارنة مع الساحل الفلسطيني، إلا أنها كانت متقدمة على الضفة الشرقية.
"ففي خمسينات القرن العشرين كان يوجد في الضفة الشرقية 153 مؤسسة صناعية تشغل 1171 عاملاً بينما وصل عدد المؤسسات التي تشغل 4 عمال فأكثر في الضفة الغربية إلى 254 مؤسسة تشغل 3562 عاملاً[65]"

وبالمقابل ظل القطاع الصناعي محدود النمو والتوسع، وذلك لأن مستوى التطور الصناعي في الأردن عامة لم يكن عالياً، ولأنه بحكم وجود السلطة في الضفة الشرقية، فقد توجه المستثمرون الصناعيون إلى هناك، علاوة على أن التخوف من احتلال إسرائيل للضفة الغربية ظل يلقي بظله على التوجه الاستثماري في الضفة الغربية مما دفع الاستثمارات منها إلى الضفة الشرقية. كما أثر في هذا المستوى تدني الإدخار وضعف النظام البنكي لذا، ظلت مساهمة الصناعة في

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية على نفس المستوى المتدني طوال فترة الحكم الأردني. وظلت حصة الضفة الغربية ثلث مجموع الاستثمار في الأردن.

"تشير الإحصاءات الأردنية الرسمية إلى أن عدد الشركات المسجلة في شرقي الأردن والتي تاسست بين 1940-1945 كان 83 شركة بلغ مجموع رؤوس أموالها 870,000 ديناراً اردنياً فقط. أما عدد الشركات المسجلة عام 1951 فبلغ 96 شركة مجموع رؤوس أموالها 34 مليون ديناراً. وقد بلغ عدد شركات الأعمال التجارية 59 شركة وشركات السياحة والسفر 14 شركة وشركات التعهدات 7 شركات"[66] وهذا ما يفسر النقلة النوعية لتفوق الضفة الشرقية على الغربية.

لوحة (7) المؤسسات الصناعية في الضفتين

عدد المؤسسات	3716	3121
موجودات ثابتة (بآلاف الدنانير)	4,520,000	15,257,000
الانتاج القائم (بآلاف الدنانير)	9,454,200	28,901,800
القيمة المضافة (بآلاف الدنانير)	4,271,600	11,942,400
الأجور والرواتب (بآلاف الدنانير)	1,442,100	3,823,900

(المصدر، شرايحة، 1968:178)

على أرضية التحالف السياسي-الاجتماعي بين النخبة الفلسطينية والنظام الأردني، فإن:

"...الفلسطينيين من الضفة الغربية المتحالفين مع النظام هم باحثون أو ساعون للإمساك بالسلطة، ولم يكونوا مهتمين بتمثيل أو دعم مصالح مواطنيهم. يرى البعض ايضاً أن برامج التطوير الصناعي في الأردن وقوانين الضرائب قد صُممت لمحاباة سكان الضفة الشرقية على حساب فلسطينيي الضفة الغربية[67]"

وبحلول عام 1965، اصبح عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية 3842 مؤسسة منها 1009 مؤسسة للتصنيع الغذائي، اي 26,3 %، ثم الأثاث والمفروشات وهي 634 مؤسسة، اي 16,5 %، فالاحذية 486 وتشكل 12,6 ثم الصناعات المعدنية وهي 466 أي 12,1 فالملابس وهي 431، أي 11,2 % فالتعدين والمقالع وهي 111 اي 2,9% ثم معدات النقل 106، أي 2,8% فالمنتجات غير المعدنية، وهي 103، أي 2,7% [68]"

" لقد بلغت قيمة الناتج الصناعي القائم في الضفة الغربية للمؤسسات التي تشغل 10 عمال فأكثر 5,364,000 ديناراً أردنياً، لكنها كانت تمثل 20% من قيمة الناتج القائم في المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك والذي بلغ 26,838,000 ديناراً[69]"

"وفي المؤسسات التي تشغل 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية، بلغت نسبة القيمة المضافة (الناتج الصافي) في المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية 31,7% في حين كانت هذه النسبة في مجمل المملكة 39,3% وفي الضفة الشرقية وحدها 41,2%[70]"

من أصل 5,445,139 ديناراً هي حجم الاستثمار الحكومي الأردني في الصناعة، وصل نصيب الضفة الغربية منها إلى 178,600 ديناراً، اي قرابة 3,2 بالمئة[71]".

4. 7 الصادرات والواردات

أقامت السلطات الأردنية مفتشية الاستيراد والتصدير وحصرتها في ايدي الطبقة التجارية وكبار ملاك الأرض، من الضفتين مما حال دون حصول صغار المنتجين على فرص التصدير وتحكم هؤلاء التجار بفرص التصدير والإستيراد، مما سمح للتجار بالتحكم الاحتكاري وفرض الأسعار الأفضل لهم. وخاصة عن طريق شراء وبيع انتاج المنتج الصغير في الموسم وتخزينه لفترات لاحقة[72].

على الرغم من ان القطاع الزراعي كان رافعة اقتصاد الضفة الغربية، وإلى حد ملموس الإقتصاد الأردني عامة، إلا أن مساهمة صادرات الأردن بما فيها الضفة الغربية لم تتجاوز 18 بالمئة من قيمة واردات الأردن، وهو ما حقق عجزاً هائلاً في الميزان التجاري للأردن.

بلغ مجموع صادرات الضفة الغربية، سواء إلى الضفة الشرقية او لبلدان اخرى 4,300,000 دينارا اردنيا عام 1966، في حين بلغت وارداتها من الطرفين 24,300,000 ديناراً.

أما تغطية عجز الميزان التجاري، فكانت تتم من تصدير الخدمات والتحويلات من طرف واحد لا سيما نفقات وكالة الغوث وتحويلات العاملين في الخارج، أي أماكن شتات الشعب الفلسطيني من الخليج العربي وحتى الأميركيتين، والتحويلات الحكومية، وبشكل خاص خدمات السياحة باعتبار أن الأماكن المقدسة هي ثروة موهوبة لا يمكن لبلدان غيرها المنافسة بتوفير بدائل او شبيهاً لها.

وبشكل عام، يمكن اعتبار اقتصاد الضفة الغربية في فترة الحكم الأردني اقتصاداً فقيراً غير مستقر، يعتمد اساساً على الزراعة التي معظمها بعلياً يعتمد على الطبيعة. وهذا بخلاف الاقتصادات الصناعية المتقدمة التي يكون تأثير الطبيعة فيها ضعيفاً. كما ان البلد المتقدم صناعياً يمكنه التقدم زراعياً وفي قطاع الصناعات الغذائية ايضاً[73].

تجدر الإشارة أنه ليس سهلاً الحديث عن ميزان مدفوعات و الميزان التجاري للضفة الغربية بما هي جزء من الإقتصاد الأردني بأكمله. فقلما تتوفر معطيات تفصل بين اقتصاد الضفتين. لذا اكتفينا بالمؤشرات العامة ذات الدلالة.

4. 8 .1 قطاع غزة في فترة الإدارة المصرية

تعود هذه التسمية إلى ما بعد احتلال 1948 حيث أُتبع القطاع للحكم المصري، فهو جزء من اللواء الجنوبي من فلسطين المكون من قضائي غزة وبئر السبع. فقطاع غزة هو ما تبقى من اللواء الجنوبي لفلسطين الذي كانت مساحته 13,688,501 دونم،أي اكثر من نصف مساحة فلسطين ووصل عدد سكانه حتى 1947 إلى 303,500 شخص. وبعد احتلال 1948 لم يبق من هذه المساحة سوى 2,5% (360 كيلو متراً مربعاً) منها هي ما تدعى قطاع غزة[74].

لقد فقد سكان قطاع غزة مصادر عيشهم، إضافة إلى تدفق مهاجرين من جنوب فلسطين إلى القطاع مما جعله منطقة عالية الكثافة السكانية وشديدة الفقر في نفس الوقت.

في اعقاب سقوط فلسطين بيد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، فُصل قطاع غزة عن فلسطين، كما فصلت الضفة الغربية، ووُضع تحت إشراف الحكومة المصرية دون أن يتم ضمه إليها كما حصل في وضع الضفة الغربية حيث وُحِّدت مع الأردن.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدور المصري في قطاع غزة كان إدارياً أكثر مما هو سياسياً. أما العلاقة بين الطبقة التجارية والإدارة المصرية في قطاع غزة فكانت اساساً ضمن التسهيلات التجارية وتصدير الحمضيات، وهو النشاط الذي انطوى على درجة من التهريب[75] المسموح به. ويمكن القول إن هذا الدور الاقتصادي هو نواة أولية للمناطق التجارية الحرة، وهو النشاط الذي يتناسب مع وضع قطاع غزة.

4. 8 .2 السكان

فيما يخص السكان، كان في قطاع غزة 90 الف مواطن عام 1948 ليقفز العدد الى 280 الفاً نظرا لتدفق اللاجئين إليه، بمعنى أن معظم سكان اللواء الجنوبي انتهوا داخل قطاع غزة. وبحلول عام 1967 اصبح عدد سكان القطاع ما بين 400 إلى 455 ألفاً [76]. يختلف النمو السكاني في قطاع غزة عن الضفة الغربية، خلال هذه الفترة، ربما لأن معدل تدفق الهجرات من القطاع أقل منه في الضفة علاوة على الهجرة الداخلية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في الأردن.

ليس من السهل القول أن نظاماً بنكياً كان يعمل في قطاع غزة، حيث كانت هناك فروعا لبنوك عربية كالبنك العربي المحدود وبنك الاسكندرية، وبنك الأمة التي اغلقت بعد حرب 1967، وكانت خدماتها تجارية بدل ان تكون استثمارية في

القطاعات الانتاجية. جرى افتتاح البنك المحلي الوحيد عام 1961 براسمال قدره نصف مليون جنيه مصري، لكنه اغلق كذلك عام 1967.

ولا شك أن منطقة صغيرة مثل قطاع غزة، وفقيرة جداً، ولديها كثافة سكانية عالية وضح في الموارد وليست بلداً مستقرً، كل هذه العوامل لا تغري بالاستثمار، لا من المواطنين ولا لرأس المال الأجنبي.

4. 8 .3 التشغيل

شكلت الزراعة في الستينات مجال الاستخدام الأساسي في القطاع حيث استوعبت قرابة ثلث قوة العمل في حين استوعب قطاع البناء والخدمات اكثر من 60 بالمئة[77]. ولم تكن هناك بنية صناعية مميزة في قطاع غزة، حيث انحصرت في الورش لإنتاج حاجات السكان أو ورش تقوم على تصنيع مواد خام مستوردة لتصنيعها ومن ثم إعادة تصديرها.

4. 8 .4 القطاعات الاقتصادية الأساسية (الزراعة والصناعة والتجارة)

إن مصادر الدخل في قطاع غزة، هي اساسا الزراعة والصيد والتجارة والخدمات العامة وتحويلات العمل في الخارج. كان دخل الفرد قبل 1967 من الناتج القومي الاجمالي 80 دولارا وهو من أقل المداخيل في العالم.

لوحة (8) مصادر الدخل في القطاع 1966

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع	مليون جنيه مصري		النسبة%[78]
الزراعة والصيد	5,5		26,2
الصناعة	0,7		3,3
البناء والتشييد العام	1,0		4,8
التجارة والخدمات الشخصية	4,3		20,5
النقل	0,5	2,4	
الإدارة والخدمات العامة	4,0		19,0
مجموع الدخل المحلي الجمالي		16,0	76,2
التحويلات من الخارج			
1- تحويلات وكالة الغوث وجهات عامة اخرى		4,0	19,0
2- تحويلات اقارب في الخارج	1,0		4,8
مجموع الدخل القومي الإجمالي	31,0		100,0

كما اشرنا فقد أبقت الحكومة المصرية على قطاع غزة كوحدة اقتصادية غير مندمجة بالإقتصاد المصري. كانت الإشكالية الرئيسية في قطاع غزة هي في توازي الفقر الطبيعي، كمنطقة غير موهوبة بالثروات، إلى جانب كثافة سكانية عالية في مساحة جغرافية محدودة مما جعل الاقتصاد قوة طرد للبشر إلى الخارج. هذا علاوة على تدفق اللاجئين اليه عام 1948 واغتصاب الإحتلال ل 97,5% من أراضي اللواء الجنوبي من فلسطين.

ونظراً لاهتمام الفلسطينيين، كشعب بلا وطن، بالتعليم، واهتمام مصر الناصرية بتوفير التعليم لأبناء الطبقات الشعبية، وهو أمر شمل قطاع غزة، فقد تكونت شريحة واسعة من قوة العمل العلمية التي هاجرت إلى الخليج العربي مما خفف من وطأة البطالة والفقر.

كان اقتصاد قطاع غزة في فترة الإدارة المصرية زراعياً بامتياز. فقد استوعب ثلث قوة العمل، وساهم بنسبة 70 بالمئة من الانتاج المحلي الإجمالي وبأكثر من 90 بالمئة من مجمل الصادرات[79].

بلغت نسبة الأراضي المزروعة في قطاع غزة عام 1958 ما نسبته 43% من اجمالي مساحة القطاع وما نسبته 75% من الأراضي الصالحة للزراعة ووصلت الاراضي المزروعة 1966 إلى 52,1 بالمئة. ومن حيث المساحة، وصلت الأراضي المزروعة عام 1968 إلى 198,000 دونم أو لكنها انخفضت إلى 165,000 دونم عام 1981[80] في فترة خضوع القطاع للإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967.

ان الحمضيات هي المحصول الرئيسي في قطاع غزة (اي ان القطاع يعتمد على تصدير المحصول الواحد وهذه نقطة ضعف خطيرة لأن ضرب هذا المحصول يعني تضعضع الإقتصاد بشكل كبير حيث يصبح الإقتصاد عندها بلا مصدر آخر للحيلولة دون انهياره) ، لا سيما كونه محصول تصديري حيث بلغت المساحة المزروعة باشجار الحمضيات16,000 دونم عام 1960 انتج كل دونم 2,5 طن وبلغت قيمة الدخل الناتج عن تسويق الحمضيات 820,000 جنيه مصري وزادت هذه المساحة إلى 21,000 دونم ووصلت عام 1966 إلى 68,000 دونم[81].

لكن اقتصاد قطاع غزة طالما تأثر بتفتت الملكية حيث تتوزع ملكية الأراضي على النحو التالي[82]:

لوحة (9) توزع ملكية الأراضي في قطاع غزة

مساحة مزروعة بالدونم	النسبة المئوية
اقل من 10 دونم	46,3
19-10	22,4

49-20	20,1
99-50	7,1
199-100	3,0
200 واكثر	1,1

يوضح تفتت الملكية هذا أن قلة من الفلاحين بإمكانهم الاعتماد على الزراعة معيشياً. وهذا ما يجعل الدخل الزراعي من قطعة الأرض الصغيرة مجرد عامل مساعد على الإكتفاء.

فقد خلق هذا التفتت طبقة من العمال الزراعيين الذين يعملون في زراعة مكثفة نسبياً، والتي توفر دخلاً عالياً لملاك الأراضي مما أوجد فجوة اجتماعية بين الشريحتين. كما خلق عدد السكان الكثيف مستويات عالية من البطالة. وعليه، فإن الفجوة بين حجم قوة العمل ومستوى البطالة العالي، وهي فجوة تصعب تغطيتها بدون قفزة تصنيعية كي تستوعب الفائض عن العمل الزراعي، وفائض قوة العمل بشكل عام.

لم تتجاوز حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة 4,2 بالمئة، حتى عام 1967. وكان ما تستوعبه ما بين 3,000 إلى 6,000 عامل[83]. والحقيقة ان هذه الصناعات كانت صناعات اسرية، وكان معظمها مرتبط بالحمضيات كنواة للتصنيع الزراعي، وهي صناعات مطاحن الدقيق، ومعاصر الزيتون، والثلج والمشروبات المرطبة والحلويات والسجائر والتبغ والفخار والسجاد والعصير والاسمدة. اما صناعات الغزل والنسيج والصابون فقد اعتمدت على مواد خام مستوردة. للتدليل على تدني الوضع التصنيعي في قطاع غزة نلاحظ أن حصة الصناعة في قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من حصة الصناعة في الأردن.

كانت صناعة النسيج من اهم الصناعات في قطاع غزة. فقد تدفق إلى غزة الكثيرين من اصحاب الأنوال الذين هاجروا عام 1948، لكن هذه الصناعة تراجعت لأنها لم تجدد ماكيناتها وتعرضت لمنافسة أجنبية.وهذا يكشف عن هشاشة الكيانات الصغيرة خاصة إذا لم تكن هناك سياسة تنموية.

كانت التجارة هي القطاع الأنشط في غزة. ويمكن القول ان غزة كانت شبه منطقة حرة، مما زاد تدفق السلع التجارية إليها لإرضاء متطلبات الكثير من المصريين ولا سيما من يريدون سلعا كمالية كان النظام الاشتراكي الناصري يقلص تدفقها إلى مصر.

اما تجارة التصدير، فقد اعتمدت كما اشرنا على محصول الحمضيات، الذي انتقلت مساهمته من مجمل تجارة قطاع غزة من 70,48% الى 89,37%[84]. أما اسواق هذه المنتجات فكانت أوروبا الشرقية وإيران.

5.الاقتصاد الفلسطيني في ظل الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (1967)

5. 1 ملاحظات منهجية

بينما عالجنا اقتصادَيْ الضفة الغربية وقطاع غزة كلٌّ بمعزل عن الآخر في الفترة 1948-1967، قمنا في هذا الباب بالتعامل معهما كاقتصاد واحد نظراً لخضوعهما لنفس النظام السياسي الإقتصادي الإستعماري الإسرائيلي حيث طبق هذا الاحتلال نفس السياسات في الضفة والقطاع، هذا مع العلم أن الاحتلال نفسه طالما طبق إجرءات فصل الاقتصادين أو تعامل معهما كل على حدة طبقاً لمصالحه وتحديداً للحيلولة دون نموٍ اقتصادي للفلسطينيين. لذا، سوف نضطر أحياناً لمعالجة موحدة للإقتصادين، وفي أحيان اخرى لمعالجة كلٍ منهما منفرداً.

منذ احتلال فلسطين عام 1948 وتفكيك البنيات الجغرافية والاجتماعية والديمغرافية والانتاجية، لم يكن لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا خيار التبعية والاعتماد على الخارج. فليست هناك مقومات اعتماد على الذات ولا حتى انتاج الحاجات الأساسية نظراً لشح الموارد، وراس المال، والمواد الخام، ناهيك عن ضيق السوق نفسه، وبالتالي ضعف القدرة الاستهلاكية وكذلك تفكك القوة العاملة وتبعثرها في العديد من أقطار العالم التي هي نفسها طاقة استهلاكية أيضاً يمكنها تنشيط السوق لو بقيت في البلاد.

على أن هذه العوامل السلبية لم تكن الوحيدة التي تعيق النمو الاقتصادي والازدهار لهذا الجزء من فلسطين، فهناك سقوط هذا الجزء من فلسطين تحت نفس الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 الذي امتد حتى الوقت الحالي.

بناء على ما تقدم، يُطرح السؤال التالي:

ما هو العامل المقرر في مسار اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة؟ هل هو العامل الداخلي أم الخارجي؟ يكون العامل الداخلي مقرراً إذا كان اعتماد اقتصاد بلد ما على موارده الذاتية، أما إذا اعتمد على تحويلات من الخارج، وإذا لم يكن مستقلاً في بلد له حكومة سيادية فيكون العامل الخارجي هو المقرر. والعامل الخارجي هنا مزدوج، عامل خارجي مساعد وخاصة البلدان العربية التي استقبلت الشغيلة الفلسطينيين سواء العمال المهرة أو اليدويين، وآخر خارجي معادٍ هو الاحتلال الذي استوعب الشغيلة الفلسطينيين في قطاعات العمل الأسود،وتحكّم بمجمل الحياة الاقتصادية.

من جهة ثانية، سيجد القارىء اختلافاً إلى حد ما بين مصدر وآخر لأرقام المتعلقة باقتصاد الضفة والقطاع، وهذا يرتد إلى تعدد مصادر المعلومات واختلاف أهدافها وعدم وجود مصدر مركزي معتمد في الفترة التي يغطيها هذا البحث. ولذلك، أوردنا أكثر من رقم لإعطاء مؤشر ومقارنة، علماً بأنه رغم اختلاف الأرقام إلا أنها تعني نفس الإتجاه وإن بنسب مختلفة.

2 .5 سياسات الإحتلال

دار جدال مبكر في إسرائيل حول كيفية إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وتمحور الجدال حول وجهتي نظر، كانت الأولى لوزير الحربية الإسرائيلي آنذاك الجنرال موشيه ديان، والتي ملخصها إلحاق اقتصاد الضفة والقطاع بإسرائيل وتشغيل عمال فلسطينيين داخل الخط الأخضر، وهي السياسة التي تحول دون فرص تطور اقتصاد الضفة والقطاع بل بقائهما تابعين للإقتصاد الإسرائيلي وهذا يقلل انخراط الشباب في المقاومة.
"أصر ديان على دمج اقتصاد المنطق المحتلة بإسرائيل باسرع وقت ممكن للنجاح في احتجاز المحاولات الفلسطينية لإنشاء بنية أساسية خاصة بهم، وهذا بالتوازي مع استيعاب أكبر عدد ممكن من قوة العمل الفلسطينية في مجالات العمل في اسرائيل، حيث أن بوسع هذه الخطوة إزاحة ضغط البطالة والذي بدوره ، إذا ما استمر، أن يقود إلى اضطرار الفلسطينيين للاستثمار في البنية التحتية للتخلص من البطالة ".[85]

أما وجهة النظر الثانية فكانت لوزير المالية آنذاك بنحاس سابير الذي رأى عدم فتح الحدود بين الاقتصادين، وحصر العلاقة في التبادل بين اقتصادين منفصلين. لكن النزعة الإسرائيلية للضم والتوسع وطرد الفلسطينيين من أرضهم رجَّحت كفة ديان.

فهم الكثير من الكتاب الإسرائيليين العلاقة بالفلسطينيين على أرضية كولونيالية (استعمارية) بحتة، لا سيما أولئك المرتبطين إيديولوجياً وسياسياً بالنظام الحاكم. ومن بين هؤلاء آرييه برجمان (1973)، وميرون بنفنستي (1987)/ وكاهان (1983). فقد رأى هؤلاء أن الاحتلال هو نعمة للفلسطينيين.
وكان بنك اسرائيل راض عن طبيعة العلاقة بين الاقتصادين طوال سني الاحتلال، لا سيما فيما يخص التبادل التجاري واستخدام عملة واحدة في تجارة السلع والخدمات وعدم إقامة حواجز جمركية بين الطرفين.

لقد زعم كل من بن هـ شاهار و أ ليرنر"
" أن العلاقة بين الاقتصادين هي علاقة تكامل. وحجتهما هي حركة العمل والنظام المالي الموحد ونقل رأس المال والتكنولوجيا. ويعتقد الكاتبان أن قيام اسرائيل بفرض نظامها الضريبي ورسوم جمركية على المناطق المحتلة هو شاهد آخر على وجود سوق مشتركة بين الاقتصادين"

ولاحقاً في عام 1987، جدد باحثان آخران نفس الإدعاءات بشأن السوق المشتركة مع اسرائيل وهما ميرون بنفنستي (1987) وسيمحا باهيري (1987)[86]. وكان باهيري اكثر اهتماما بالعامل الاقتصادي لدعم وجهة نظره حيث وصف العلاقة بأنها (اقتصاد مزدوج القومية، ص 12 و ص 2) أما بنفنستي فكان يعتقد بأنه أنجز نبوؤة عندما كان يُنظّر للضم بلغة بلاغية واضحة قائلاً:

" نشرت مقالة عام 1979 وكتبت فيها، ان النموذج الذي خلق من قبل السياسات الإسرائيلية وكل التداخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجماعتين، تفترض طبيعة أقرب إلى الدوام. فالعمليات التي أُرسي اساسها للعمل منذ عام 1967 قوية بما يبدو لدرجة انها مكنت التكامل من تجاوز نقطة العودة. وفي عام 1983، فبعد حرب لبنان، غامرت بالاستنتاج ان الساعة قد دقت معلنة منتصف الليل، وان حقبة جديدة قد بدأت... قد تبدو العملية ممكنة الرجوع نظرياً، ولكن تقييماً واقعيا للقوى الفاعلة لصالح الضم ضد التي تقاومه تقود إلى الاستنتاج انه على المدى المرئي فان فلسطين بكاملها سوف تحكم من قبل حكومة اسرائيلية. ذلك ان الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد اصبح بناء على ذلك صراعا إثنياً، وأن اسرائيل الآن مجتمعا ثنائياً"[87].

ليس شرطاً ان نناقش هنا صحة ما اعتقده الكاتب، فقد جاءت الإنتفاضة الأولى لتقلب توقعاته رأساً على عقب ولتؤكد رفض الشعب الفلسطيني للإندماج باقتصاد عدوه. ولكن الأهم هو كونه يقرأ حقيقة نوايا النظام السياسي الإسرائيلي الذي يفكر ويعمل على الاحتفاظ باحتلال الضفة والقطاع.

3 .5 الوضع السكاني

رغم النسبة العالية للتزايد السكاني الطبيعي في الضفة والقطاع، إلا أن عدد السكان لم يزدد بما يوازي هذه النسبة. وحتى لو استثنينا موجة الهجرة الضخمة التي غادرت الضفة والقطاع في الأشهر ألأولى التي أعقبت حرب حزيران 1967. ويعود هذا إلى اضطرار الكثير من المواطنين للهجرة بحثاً عن العمل أو لأسباب سياسية أو أمنية.

" في فترة حزيران 1967 وأيلول من نفس العام، فإن 200,000 فلسطيني غادروا الضفة الغربية نهائياً... والرقم حسب التقدير الأردني الرسمي هو 177,165[88].

يأخذ الإحصاء الإسرائيلي للسكان سنة 1967 كسنة اساس، لأنها لا تتضمن المواطنين الذين غادروا في اعقاب الحرب مما يخفي الصورة الحقيقية للعدد الفعلي حين قيام الحرب. لذلك كان عدد سكان الضفة الغربية عام 1967 حسب الاحصاء الإسرائيلي 585,900 وعدد سكان قطاع غزة 380.800 . ووصل هذا العدد إلى 1,051,500 في الضفة الغربية وإلى 716,800 في قطاع غزة عام 1992[89].

4 .5 الأرض والاستيطان

كتب أحد الإقتصاديين الإسرائيليين: "وبالنتيجة، فإن الأرض الموفرة للمستوطنات اليهودية تتشكل من اراض غير مستغلة مسجلة باسم حكومة المملكة الأردنية واملاك الغائبين، في وادي الأردن "(جفعاتي 1985:174)

يعني الاحتلال، لا سيما في الحالة الإسرائيلية، اغتصاب الأرض. بمعنى أن مركز الصراع مع هذا النمط الإستيطاني الاستعماري الإقتلاعي هو نهب الأرض. وهذا ما يعطي المسألة الفلسطينية بعدها الخاص، وهو الأمر نفسه الذي يبين لماذا تتكرس جهود وإمكانيات الإحتلال على الأرض خاصة. وبالسيطرة على الأرض يقصد الاحتلال السيطرة على جوفها وسمائها، واعتبار أهل البلاد مجرد كم بشري ليس له رابط بالأرض، ولا حقوق بالطبع.

بدأ الإستيطان في اراض بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ الأعوام الأولى لاحتلال 1967، وخاصة عام 1969، وذلك بالطبع في فترة حكومة حزب العمل الذي يزعم أنه أقل تطرفاً من الليكود. وما أن حل عام 1994 حتى كانت سلطات الاحتلال قد وضعت يدها على 64 بالمئة من أراضي الضفة الغربية و 40 بالمئة من أراضي قطاع غزة. وحتى تلك الفترة كانت الضفة الغربية لا تستفيد إلا من 15-20 بالمئة من مياهها في حين تنهب الباقي المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت منذ عام 1967، والتي بلغ عددها بحلول عام 1995 194 مستوطنة، منها 176 مستوطنة في الضفة الغربية (من ضمنها 28 مستوطنة في منطقة القدس) و 18 مستوطنة في قطاع غزة. وكان عدد المستوطنين في مختلف هذه المستوطنات حتى الفترة المذكورة قرابة ربع مليون مستوطن[90].

أما الإستيطان في القدس الشرقية، فقد كان عدد اليهود فيها صفراً عشية الإحتلال عام 1967، ولكنه قفز إلى 120 ألفاً عام 1990، بينما كان عدد السكان العرب فيها 88 الفاً عام 1967 ليصل إلى 150 ألفاً فقط عام 1990.

لوحة (10) ملكية الأراضي في الضفة الغربية عام 1983

فئة الملكية دونم	المساحة للفئة/دونم	% الحيازة للفئة%	عدد الملاك	%
5-1	24,800	1	9167	15,7
20-5	195,300	9	18775	32,2
50-20	499,700	24	17215	29,7
100-50	579,500	28	8025	13,8
100-	791,800	38	4902	8,5
المجموع	2,019,800	100	58084	100

(المصدر: صامد، العدد رقم 44، 1983،:10)

كما لاحظنا (في لوحة (6) ملكية الأرض في عهد الأردن 1953-1965) ، فإن الحيازة الصغيرة (أقل من 10 دونم" كانت تشكل 25 بالمئة من عدد

الحيازات عام 1953، لكنها اصبحت عام 1965 ضعف ما كانت عليه لتصل الى 49,8%، كما تضاعف عددها تقريباً. وربما يعود هذا اساساً إلى تفتت الملكية والذي غالباً ما يعود إلى نظام الإرث الإسلامي، وهو المختلف بالطبع عنه في اوروبا، وهذا يعني زيادة عدد الحيازات وليس تصفية ملكية المنتجين المستقلين. أما حجم الملكيات ما فوق الصغيرة، اي (10-49 دونم)، فقد نقصت من حيث عدد الحيازات بمعدل الربع، في حين ان نسبة هذه الفئة قد نقصت بشكل ضئيل عام 1965. إلا أن التغير الحاد كان من نصيب الحيازات المتوسطة (50-199) دونماً والتي هبط عددها بحوالي 200%، كما هبطت نسبتها بأكثر من 100%. ويمكن قول الشيىء نفسه عن الحيازات ما فوق المتوسطة (200-499) دونماً، والتي هبطت بنسبة 400% وهبطت نسبتها بحوالي 300%. وقد حدث نفس التطور على الحيازات الكبيرة، وخاصة أكبرها كلياً وهي 500 دونم فما فوق حيث تبخرت تماماً عام 1965[91].

وهذه دلائل على عدم تلاشي الملكية الصغيرة، ملكية الفلاح الصغير (كمنتج مستقل) ، بل زادت عدد هؤلاء على حساب تركز ملكية الأرض، وهذا دليل على عدم تعمق العلاقات الرأسمالية لملكية الأراضي، رغم الرسملة المتجلية "والمحصورة" ايضا في توجه الانتاج نحو السوق، و/أو استخدام آلات أكثر حداثة ووسائل تحسين الانتاجية الزراعية كالاسمدة والمبيدات. وهذه كلها دلائل على امكانية قيام المنتج المستقل بإعادة انتاج نفسه ووضعه في ظل ما يمكن تسميته زيادة انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة في الحالة المعطاة.

وربما تتضح الصورة بشكل افضل اذا ما قارنا الوضع في اللوحة الأولى وهي لفترة ما قبل احتلال 1967 بالوضع في اللوحة الثانية والتي تغطي الفترة حتى عام 1983 تقريباً. فقد شكلت كل من الحيازات الصغيرة وما فوق الصغيرة حوالي 63,5 بالمئة عام 1953، وارتفعت إلى 84,2 بالمئة عام 1965، وهبطت قليلاً إلى 78 بالمئة عام 1976، وإلى 77,6 بالمئة عام 1983(سمارة 1991:134)

على أن الاستنتاج ألأساس هنا هو تمسك الفلاح بالارض رغم تدهور اوضاعها وأوضاعه على حد سواء، وقد يكون هذا نتاجاً للتحدي القومي الذي يفرضه شره الاحتلال لانتزاع الأرض، ليس كقطع بل كوطن.

5. 5 توجيه قوة العمل وهجرتها

يمكننا القول أن الاحتلال بسيطرته على الأرض، قام كذلك بتوجيه قوة العمل المحلية للبحث عن عمل في اقتصاده، او الهجرة إلى الخارج، وفي الحالتين معناه تفريغ الأرض من اصحابها.

استقطب العمل في اسرائيل شغيلته اساساً من القرى ومخيمات اللاجئين، وهذا قاد إلى تفريغ الأرض من قوة العمل الزراعية. فقد وصلت نسبة المستخدمين في اسرائيل 40% من قوة العمل كان 70 % منها من سكان الريف وحوالي 20% من سكان مخيمات اللاجئين.

لكن عدد سكان الضفة الغربية عشية حرب حزيران 1967 كان 934,500 نسمة، وبناء على معدل النمو السكاني فيها كان يجب ان يصل عدد سكانها إلى 1,415.000 نسمة عام 1984، لكنه انحدر عمليا إلى 787,000. وعليه فإن العدد الفاقد وهو 628,000 اضطروا للهجرة تبين اللوحات التالية درجة تشوه اقتصاد المناطق المحتلة من حيث تبعيته لإسرائيل سواء في العدد المشتغل في اقتصادها، أو نوزيع المشتغلين على قطاعات اقتصادها، وتأثير التبعية على تطور اقتصاد المناطق المحتلة. كما تبين هذه اللوحات تضارب وتعدد مصادر الإحصاءات مما يعيق المعرفة الدقيقة بأوضاع اقتصاد المناطق المحتلة.

لوحة (11) العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة
1994-1992

	1992	1993	1994(تقديرات)
اليد العاملة (آلاف)	317	329	370
عاملون في اسرائيل بالألف	36	27	26

(International labor Organization, Director General's Report, 82 session-Appendix, 1995.

مقتطف في ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، فضل النقيب، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997: 37.

لوحة (12) توزع العمال من الضفة الغربية في اسرائيل

السنة	زراعة	صناعة	بناء	اخريات	المجموع
1984	4،9	9	20،5	10،7	45,1
1986	5،5	9,1	26,0	10,7	51,3

62,9 15,2 30,4 11,1 6,2 1987
Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol XVIII, 1988, No 1:35-36.

لكن مصدراً إسرائيلياً آخر يورد أرقاماً مختلفة عن العمال من الضفة الغربية العاملين داخل اسرائيل، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من غياب لرقم دقيق للإقتصاد في الضفة والقطاع.

(لوحة 13) عمال الضفة الغربية في إسرائيل حسب العدد والنسبة القطاعية لعامي 1986-87 (بالآلاف)

القطاع	العدد	النسبة%
زراعة	5،5	10,7
صناعة	9,1	17,7
بناء	26,0	50,7
خدمات	10,7	20,9
المجموع	51,3	100,0

بنفنستي 1987:19

بمقارنة مبسطة للوحات أعلاه، لو اعتقدنا أن ميرون بنفنستي اختلف عن النشرة الإحصائية وهي نشرة حكومية رسمية، بأنه أي بنفنستي، أدخل العمال غير المسجلين في مكاتب العمل، فليس هناك ما يثبت أن النشرة المذكورة هي ايضاً لم تُدخل العمال غير المسجلين في تقديراتها. أما توزيع قوة العمل داخل الضفة الغربية فكان كما هو في اللوحة التالية:

لوحة (14) توزيع قوة العمل داخل الضفة

السنة	زراعة	صناعة	بناء	تجارة	خدمات	اخرى	المجموع
1984	26,9	16,6	11,8	15,9	17,4	12,7	101,3
1985	28,4	16,7	12,8	16,3	16,8	12,7	103,7
1987	29,8	19,0	14,0	18,4	18,0	--	99,7

Judia, Samaria and Gaza Area Statistics-Vol, XVIII, 1988-No 1:35-36.

لوحة (15) حصص القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي(1991) مقارنة مع عدة بلدان

	*فلسطين	الاردن	مصر	اسرائيل	متوسط الدول النامية
الزراعة	25	6	18	2	19

الصناعة	10	17	30	22		28
البناء	7	??	10		??	
الخدمات	48	57	52	65		57

Source: *World Bank, Peace and the Jordanian Economy* (Washington D.C: The World bank Publications, 1994), Table 1.2, p.10; Michales Todaro, Economic Development, 5th. Edition (New York: Longman, 1994,) p. 37.

* هذه النسب محسوبة كمتوسط لسنتين حتى يؤخذ بالاعتبار تقلبات إنتاج الزيتون الدورية المعروفة.

(??) قطاع البناء محسوب مع قطاعات أخرى. مقتطف في ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، فضل النقيب، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997: 38.

لوحة (16) الأشخاص المستخدمين حسب الفرع الاقتصادي (الضفة الغربية%)

السنة	زراعة	صناعة	انشاء	تجارة	نقل	خدمات	عامة	اخريات
1980	26,2	16,9	22,6	12,7	4,5	13,3		3,8
1992	20,8	13,5	33,0	12,3	5,0	11,3		4,2

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, 1993. no 44, p. 780

لوحة (17) الاشخاص المستخدمين حسب الفرع الاقتصادي (قطاع غزة%)

السنة	زراعة	صناعة	انشاء	تجارة	نقل	خدمات	عامة	اخريات
1980	18,5	19,5	23,1	14,0	6,6	13,0		5,3
1992	18.6	9,7	36,1	15,4	5,5	9,7		4,9

المصدر: *Statistical Abstract of Israel*, 1993. no 44, p. 780

لوحة (18) تطور العمالة في اقتصاد الاحتلال:

السنة	1968	1973	1986
في إسرائيل	4,000	40,800	51,300

(Judia, Samaria and Gaza Statistics. Vol XIII, No 1, 1988 p.p. 35-36.

استمر نزيف الهجرة من الضفة الغربية إلى الخارج خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 لا سيما في السبعينات والثمانينات، وهو الأمر الذي نتج عنه نموٌ ضعيف للسكان، رغم المعدلات العالية للتوالد. "وبحسب المصادر الأردنية، فقد اضطر 177,165 شخصا للهجرة/المغادرة خلال الشهور الثلاثة التي تلت حرب حزيران 1967[92]، وتواصلت المغادرة بنحو 10,000 شخص سنويا حتى عام 1974 وارتفع ليصل إلى 15,000 حتى عام 1982، وهو التطور الذي بان اثره على شكل انخفاض حاد في النمو السكاني في الضفة الغربية حيث وصل0,56 حتى عام 1982 رغم ان نسبة التكاثر الطبيعية هي 3% سنوياً.

لقد خرج جزء من هؤلاء المواطنين كمهاجرين، ولا سيما في فترة الأشهر الأولى من الاحتلال، وبالتحديد قبيل الإحصاء الذي أجرته سلطات الاحتلال للضفة والقطاع في أيلول 1967. أما الآخرين فكانوا مجرد مغادرين يعودون بعد فترة ليحافظوا على بطاقات الهوية الشخصية كي لا يفقدوا المواطنة. ومن جانب آخر، لم تكن وجهة الفئتين، سواء المغادرين أو المهاجرين هي الأردن، كمكان تشغيل، بل كانت ممراً باتجاه بلدان الخليج العربي ومختلف بلدان العالم، حيث سمح الاحتلال ببقاء الجسور مفتوحة مع الأردن، بناء على وجهة نظر وزير الحربية الإسرائيلي موشيه ديان الذي رأى أن بقاء الجسور مفتوحة يسّهِل هجرة الفلسطينيين وهو الهدف الرئيسي للاستيطان الصهيوني.

لقد اعتبرت إسرائيل أن الجسور المفتوحة هي جسوراً "للسلام" مع الأردن. لكنها اعتبرت ان هذا "السلام" هو بمفهومها وبشروطها. وفي هذا الصدد قال موشيه ديان:

"إذا لم يستطع الملك حسين قبول شروطنا للسلام، فعلى الأردنيين أن يبحثوا لأنفسهم عن ملك آخر. وإذا لم يقبل الأردنيون بشروطنا للسلام، فعليهم أن يبحثوا لأنفسهم عن وطن آخر[93]".

لا يخفى على المرء بالطبع النبرة الإستعلائية لهذا الحديث وهي على اية حال تؤكد بأن السلام، ليس على أجندة قيادات النظام الصهيوني.

يمكن تقسيم عملية الخروج إذن إلى فترتين، لكل فترة سبب مختلف عن الأخر:

الفترة الأولى: وهي الأشهر الأولى لاحتلال 1967 حيث كان طابع الخروج هو الهجرة المتسرعة، والتي كان هدفها السياسي هو الانتقال إلى الضفة الشرقية.

والفترة الثانية، ما بعد الأشهر ألأولى لاحتلال 1967 وحتى عام 1991، والتي كانت مغادرة بقصد العمل مع الاهتمام بالحفاظ على بطاقة الهوية المحلية. وهي مغادرة سببها الرئيس عدم وجود فرص عمل داخل الضفة الغربية، لأن الاحتلال قلل إلى الحد الأقصى إعطاء رخص الاستثمار، ناهيك عن ضعف الفرص اصلاً، وهيمنة عامل الخطورة والإزعاج على الاقتصاد مما يحبط المستثمرين. ورغم أن الاحتلال امتص قرابة ثلث قوة العمل المحلية في قطاعات اقتصاده، إلا أن هذا لم

يحل مشكلة البطالة في الضفة العربية. لذا، كانت الطفرات النفطية، 1973، 1980، 1982 عامل جذب لقوة العمل الفلسطينية، للذهاب إلى الخليج .

من الجدير الملاحظة انه بعد الحرب على العراق بسبب الأزمة الكويتية-العراقية عام 1991 بدأت أعداداً كبيرة من الفلسطينيين في الكويت بالعودة إلى الأراضي المحتلة مما فاقم أزمة البطالة، وهي الأزمة التي ما تزال مستمرة بغض النظر عن دخول أسبابٍ إضافية عليها.

قد يتساءل البعض: لماذا لم يقد التشغيل في إسرائيل وفي البلدان العربية النفطية إلى تنمية مع انه تحويلات ؟

وهذا عائد لمجموعة عوامل، منها، بل أولها، أن هذه العمالة المنتقلة إلى اقتصادات أخرى، هي عمالة فائضة عن قدرة الاقتصاد المحلي، بمعنى عجزه عن تشغيلها، وعليه، فإن تحويلاتها، سوف تستخدم لتغطية عجز ميزان المدفوعات، بمعنى أن مقدارها لا يتجاوز العجز. ولعل جزءاً أو مكوناً اساسياً من هذا العجز ناجم عن ارتباط منظومة الأسعار المحلية بالمنظومة الإسرائيلية الأعلى جداً من مداخيل المواطن الفلسطيني مما يستنزف دخله ويتجاوز ذلك الدخل. كما أدت سنوات الإحتلال وضعف الثقافة التنموية للمجتمع إلى تعميق النزعة الإستهلاكية التي لها دور كبير في زيادة العجز. هذا علماً بأن بلداً تحت الإحتلال، يجب ان تطغى فيه سياسة التقشف. وزيادة الاستهلاك من منتجات الأجنبي، يؤدي إلى خمول السوق المحلي، ونزيف الفائض من البلد إلى الخارج مما يضرب العملية الاستثمارية في البلد نفسه، وهذا بدوره يعيد ويكرر الحلقة المفرغة للعجز والتخلف، ويحول في التحليل الأخير دون تقوية الراسمالية ذات التوجه الإنتاجي.

6 . 5 النظام البنكي والتحويلات والقروض في فترة الاحتلال

منذ الأيام الأولى للإحتلال قررت سلطاته العسكرية إغلاق البنوك في الضفة والقطاع المحتلين، وبعبارة أخرى جعلت هذه المناطق بدون نظام بنكي في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو أمر في غاية الغرابة. بينما كانت هناك بنوكاً في فلسطين حتى قبل الإحتلال البريطاني لفلسطين 1917 حيث افتتح الحاكم العسكري العثماني بنكاً تجارياً في القدس خلال الحرب العالمية الأولى[94].

أخضعت سلطات الاحتلال النظام البنكي في الضفة والقطاع لإجراءات عسكرية قوضت ذلك النظام، وأحلت محله فروعاً للبنوك التجارية الإسرائيلية التي لم تمارس دوراً تنموياً. وقاد هذا الإجراء إلى خلل اقتصادي كبير حيث سار الإقتصاد بدون دور بنكي سواء للتسليف أو تلقي الودائع، وهو أمر ينتهي إلى خلل في العملية التنموية مما يضعف القدرة الاستثمارية. لذلك كان الاستثمار الخاص هو الأساسي في هذه المناطق، اي كان غالباً من مدخرات الأفراد دونما فرصة لقروض وتسهيلات.

نص الأمر العسكري رقم 7 على إغلاق كافة البنوك العاملة في الأراضي المحتلة عام 1967:"مادة رقم 1، تغلق مختلف البنوك وممؤسسات الإقراض في مناطق الضفة الغربية من الآن وحتى أصدر مرسوما بعكس ذلك"[95].

قاد هذا الوضع إلى غموض الحركة المالية في الضفة والقطاع. فرغم تعدد مصادر التحويلات، إلا أن قسما كبيرا منها كان يتم بطرق النقل الفردي "نقداً" وهو ما لا يمكن إدراجه في الميزانية، أو على الأقل لا يمكن معرفة مقاديره الدقيقة.

لم يعتمد المواطنون على فروع البنوك الإسرائيلية في الضفة والقطاع إلا لتسهيل العمليات الجارية في حساباتهم، لذا،

"تشير المعلومات المتاحة إلى ان مجموع الودائع في البنوك الإسرائيلية أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة حتى 1975.وقبل حرب حزيران كان 29% من الناتج المحلي الجمالي، وفي اسرائيل كان المعدل 48%"[96]. اما التعامل مع البنوك الاسرائيلية فقد بينت دراسة ميدانية عام 1986 ان 90% من المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية تتعامل مع البنوك الاسرائيلية لكنه تعامل محصور في فتح الحسابات الجارية أما معاملات التوفير والودائع لأجل فلم يزد نصيب كل منها عن 7% فقط من حجم المتعاملين مع هذه البنوك كما اظهرت النتائج انخفاض نسبة التعامل بالائتمان مع البنوك الاسرائيلية إذ ان مؤسسة واحدة فقط من اصل 400 مؤسسة جرى استجوابها قامت بأخذ قروض من البنوك الاسرائيلية ، ما عدا جاري مدين[97]".

ولأن فروع البنوك الإسرائيلية، ليست ذات توجه تنموي اصلاً، لذلك، فإن تمويل المشاريع الانتاجية في الضفة والقطاع ظل خاصاً وحتى أسرياً. ومن بين مخاطر هذا الوضع غياب ثقافة الشراكة الاقتصادية مما يجعل الشركات أسرية وفردية وهذا يبقيها في نطاق صغير.

Samara Adel, *The political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development*, Khamsin Publications, London,1988:108

[96] Bregman A, *The Economy of the Administrative Areas, 1967-1975* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1976: 57.

[97] ابو شكر، عبد الله وعلاونة، 1990:33 مصدر سبق ذكره.

كما اشرنا في غير مكان، لم يسمح الاحتلال إلا بفتح فروع للبنوك التجارية الإسرائيلية مما يضعها خارج نطاق اي دور تنموي، ولا حتى إقراضي لمدى متوسط.لذا، كانت المبالغ المالية التي خصصت لهذه الفروع سواء للتعامل اليومي أو للقروض بسيطة.

"رفعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيمة الاعتماد من 10 مليون ليرة اسرائيلية عام 1970 إلى 65 مليون ليرة عام 1975...كما قدمت الكنيست ضمانات للحكومة بضمان قروض تتراوح ما بين 10-50 مليون ليرة إسرائيلية[98]".

ورغم أن هذه الزيادة هامشية كونها مقدمة إلى منطقة سكانها اكثر من مليون ونصف، في تلك الفترة، ومع العلم بأن هذه القروض هي المصدر الوحيد لأن النظام البنكي المحلي كان قد أُلغي عشية احتلال 1967، إلا ان هدف السلطات الإسرائيلية كان إلغاء القانون الأردني (وهو عثماني في الأصل) الذي كان معمولا به في الضفة الغربية، لأن هذا القانون يحدد معدل الفائدة عند سقف 9%، وقد ادى هذا الإلغاء إلى تمكين البنوك الإسرائيلية من فرض الشروط الإسرائيلية على القروض للمناطق المحتلة حيث تصل الفوائد إلى نسب خيالية. وبهذا المعنى تصبح القروض الإسرائيلية إلى المناطق المحتلة عالية الربحية، وغير تنموية في دورها، وربما لهذا السبب رفضت البرجوازية المحلية أو احجمت إلى حد كبير عن الإقتراض[99]"

من جهة ثانية، فإن القيمة الفعلية ل 50 مليون ليرة اسرائيلية توازي 12 مليون دولار بسعر صرف عام 1973، أما عام 1980 فلم تعد تساوي إلا مليون دولار، واقل من نصف مليون عام 1981 نظراً للتدهور النقدي والتخفيض المستمر لسعر صرف الليرة ثم الشيكل الإسرائيليين. والحقيقة، فإن عملية تراكم تخفيضات العملة الإسرائيلية منذ عام 1948 بلغت 6,917 بالمئة" [100]مما يعني هامشية الكمية المخصصة للقروض وقيمة العملة ايضاً.

ورغم أن المقادير المخصصة للإقراض كانت هامشية، إلا أنها كانت محكومة بقيود تعرقل سهولة وصولها إلى المواطنين:

" إن بوسع البنوك الإسرائيلية أن تمنح تسهيلات اعتماد في حدود 10 آلاف ليرة إسرائيلية (اي 2380 دولار طبقا لسعر صرف عام 1973) بدون الحصول على إذن من الحكومة، أما قيمة الاعتمادات التي تتجاوز هذا الحد فلا بد من أخذ إذن بها. لقد قامت السلطات الإسرائيلية بإعطاء فروع البنوك الإسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة ضمانات لما قدمته من قروض إلى الأفراد الفلسطينيين، وتغطي هذه الضمانات 90% من القروض[101]"

---

[98] إسرائيل إيكونوميست 6-1-1989

[99] سمارة 1991: 193

[100] يوسف جويل جيروزالم بوست، 6-1-1989

[101] إسرائيل إيكونوميست، 1973:20

مـن الواضـح ان كميـة هـذه القـروض محـدودة جـداً ولا تكفـي مـن اجـل اسـتثمارات إنتاجيـة مناسـبة. وإضـافة لهـذا، فـإن هـذه القـروض مشـروطة بموافقـة الحاكمية العسكرية على الشخص المقترض. وهذا ما حصر امكانية الحصول على هذه القروض في عدد محدود من الناس. ومما يوضح السياسة الإسرائيلية لتقويض الزراعة هو ضآلة الميزانية المخصصة للتطوير الزراعي وحتى شطبها في النهاية. "واضح انه كان هناك ميلا منذ بداية السبعينات نحو تقليص ميزانية التطوير، رغم ان هذه الميزانية وخاصة ميزانية التطوير الزراعي ظلتا على العموم ثابتتين... ولا شك ان هناك تدهور متواصل في حصة الميزانية المخصصة لأهداف تطويرية بشكل عام وتلك التي للزراعة على وجه الخصوص، إذ هبطت الميزانية المخصصة للزراعة من ناحية فعلية منذ 1970-1971، فقد كانت ميزانية الزراعة 4,2 مليون ليرة اسرائيلية لعام 1969-1970، و 1,8 مليون ليرة لعام 1977-1978، كما تدهورت إلى لا شيىء مع حلول عام 1981.. بلغت هذه القروض عام 1974-1975 حوالي 21,4 مليون ليرة اسرائيلية ولكن منذ 1976، فإن بند قروض الاستثمار قد توقف كما أشير من قبل".

"ومنذ عام 1976، توقف بند قروض التطوير بناء على السياسة الجديدة للحكومة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وفيما يخص شبكة الطرق، اشار كاهان "لم يتم الاستثمار في البنية التحتية لصالح السكان المحليين[102]".

7 .5 عوامل الانتاج

زاد اعتماد المناطق المحتلة على عوامل الانتاج في فترة الاحتلال، ولا سيما الحوالات من 8 إلى 40% ، في الفترة من 1967 وحتى الثمانينات. ففي حالة قطاع غزة كانت المدفوعات من الخارج تشكل 2% عام 1968 من الانتاج القومي الاجمالي فقط لكنها قفزت إلى 44% عام 1984. وبالطبع فإن نصيب الأسد هو تحويلات العاملين داخل الخط الاخضر حيث تتراوح ما بين 40-60%[103].

هناك مصادر عدة للتحويلات إلى الضفة الغربية، ولعل اقدمها تحويلات الفلسطينيين المغتربين في الامريكيتين وبلدان النفط العربية. وهناك تحويلات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة التي استمرت من عام 1978 وحتى منتصف الثمانينات حيث توقفت.

لوحة (19) ميزانية اللجنة المشتركة 1979-1985

القطاع	المبلغ بالدينار	%
التعليم	34,576,055	25,0
الاسكان	21,972,596	16,0
البلديات	17,626,675	13.0
التنمية الاجتماعية	12,698,230	9,0

[102] سمارة 1991:194

[103] سمارة 1991:234

الزراعة	10,743,961		7,8
الكهرباء	9,049,970	6,6	
ضمان اجتماعي	8,346,497	6,0	
الصناعة	6,048,000	4,5	
النقل	4,324,200	3,5	
الصحة	2,591,150	2,0	
صفقات اراضي	1,453,351	1,0	
صنددوق طوارىء	1,344,113	1,0	
ادارة	1,239,900	1,0	
هبات	0,834,500	0,6	
ابحاث	0.182,620	0.1	المصدر

(المصدر : المكتب الفني، القسم الأردني في اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، عمان الأردن)

كما ان تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة والقطاع غير معروفة جيدا وكذلك الكثير من المساعدات العربية التي تذهب إلى المؤسسات المحلية مباشرة كالجامعات والمعاهد والمستشفيات...الخ.
ومنذ منتصف السبعينات، بدأت المساعدات الدولية في الدخول إلى المناطق المحتلة من خلال المنظمات غير الحكومية ولا سيما والأوروبية والاميركية ، وذلك بقرار من الكونجرس لتشجيع السلام[104]. وهناك أيضاً المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة،

ما يهمنا الإشارة إليه هنا أن تحويلات الشغيلة من فلسطينيي الضفة الغربية في الخارج وفي اقتصاد الاحتلال هي التي غطت عجز هذا الاقتصاد، وهذا ما يفسر تفوق استخدام الموارد على حجم الناتج المحلي الإجمالي . لكن الملاحظة الغريبة هي أن تعدد مصادر التحويلات وكبر حجمها أحياناً، لم تقد إلى تنمية في الضفة والقطاع. فهي شأنها شأن تحويلات العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل كانت تذهب لتغطية العجز الناجم عن المتاجرة مع إسرائيل وهذا لم يُبقِ شيئاً للتنمية والاستثمار.

5. 8 ضعف الاستثمار كقوة طاردة اجتماعيا

قاد ضعف الاستثمار الناجم عن غياب نظام بنكي ذي نافذة تنموية، والناتج عن نزيف الفائض إلى الخارج وعن عامل الخطورة والإزعاج، إلى دفع قوة العمل الشابة إلى الخارج بحثا عن عمل. وكانت وجهتها هي إما بلدان الخليج العربي أو

[104] United States Congress, Committee on Foreign Affairs, *Economic Suppprt Funds, Programe in the Middle Esat*, (Washington, D.C.: United State Government Printing office, 1979).

الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تناسب خروج قوة العمل إلى الخارج طردياً مع ضعف قدرة الاقتصاد المحلي التشغيلية. ولكن تحويلات هؤلاء العاملين لعبت دورها في سد فجوة عجز الميزان التجاري للضفة الغربية وغزة, وهذا ما يفسر كيف كانت تُغطى الواردات الضخمة مقارنة مع الصادرات.
وبالإجمال، فإنه طوال فترة الاحتلال كان حوالي ثلث قوة العمل من الضفة والقطاع تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، باستثناء فترات حرب اكتوبر 1973، والانتفاضة الأولى وحرب الخليج 1991.

تركز الاستثمار بيد القطاع الخاص في المناطق المحتلة وبشكل خاص في البنية الأساسية والإنشاء. ففي حين كانت حصة القطاع الخاص من الاستثمار هي 44% عام 1968 قفزت إلى 92,1% عام 1980، وظلت تراوح تحت هذه النسبة بقليل حيث وصلت 76,5% عام 1984 وكانت حصة قطاع الإنشاءات تتراوح بين 70-80% من مجموع استثمارات القطاع الخاص حتى 1984. . .

9 .5 مشكلة التراكم

ما أن احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967 حتى بدأت سلطات الاحتلال بفرض أوامر عسكرية شملت مختلف مجالات الحياة في المنطقتين. ومن بين أكثر من 2000 أمر عسكري، كانت الأوامر العسكرية المتعلقة بالاقتصاد هي النصف. ومنها كان الأمر العسكري الذي قضى بإغلاق البنوك المحلية والعربية والدولية. وأحلت محلها فروعاً للبنوك التجارية الإسرائيلية التي لم تلعب أي دور تنموي. فهي بنوك لتحريك الحسابات اليومية وتمويل التحويلات مع اسرائيل، أما دورها الإقراضي فمحدود جداً. كان مقدار القروض المقدمة من البنوك الإسرائيلية عام 1970 مليون شيكل وصلت عام 1975 إلى 65 مليون شيكل اي 1,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولن يتغير الوضع بأفصل لاحقاً[105].

نظراً لعدم وجود عملة محلية، وللتذبذبات في العملة الاسرائيلية ولا سيما التضخم الذي ساد في السبعينات، وحتى منتصف الثمانينات، وعدم لعب البنوك دوراً إقراضياً، وغياب نظام مصرفي محلي من جهة، ومن جهة ثانية، نظراً للارتباط الوحدوي بين الإردن والضفة الغربية، ولوضع الدينار الأردني القوي بعد الفورة النفطية 1973 و 1982 حيث كانت تتدفق على الأردن تحويلات العاملين في الخليج العربي، كل هذه دفعت فلسطينيي الضفة والقطاع لتوجيه مدخراتهم إلى الاردن سواء كودائع او استثمارات في العقارات والارض وحتى في الصناعة كاسهم في شركات اردنية وإلى استخدام الدينار الأردني في التداول دخل الضفة

[105] Bregman A, *The Economy of the Administrative Areas, 1967-1975* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1976), p. 57.

والقطاع نفسيهما[106]. إن تدفق المدخرات من الضفة والقطاع إلى الأردن، وإلى بنوك اخرى في الخارج كان مثابة نزيف للفائض المتحصل سنوياً في هذه المناطق، وهو فائض لم يبق في البلاد ولم يتم التحكم به لاستخدامه في الدورة الاقتصادية المحلية مما حال دون التوسع الاقتصادي فيهما.

5. 10 تركيب الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر تركيب الناتج المحلي الإجمالي وحصته من الناتج القومي الإجمالي المؤشر الأفضل على مدى تطور اقتصاد ما أو تخلفه. ففي فترة الاحتلال، قيد الدراسة، ارتفعت حصة عوامل الانتاج، كما ارتفعت لاحقاً حصة الخدمات لتصبح اكبر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وكان لقطاع البناء نصيب الأسد فيها، بينما انخفضت مساهمة الزراعة من حوالي 36% إلى 26% وظلت الصناعة تقريباً مستقرة على نسبتها ما دون 10%. وقد اشرنا في غير موضع إلى أن تراجع الزراعة هذا ليس مردّه إلى تحول صناعي استوعب هؤلاء العمال بل هو طرد من الزراعة إلى البطالة أو الهجرة أو العمل خارج الاقتصاد المحلي اي في الاقتصاد الإسرائيلي.

لوحة (20) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

(الأرقام بآلاف الدولارات)

	ن.م.ج	تحويلات العمل باسرائيل	ن.ق.ج	ن.م.ج ÷ن.ق.ج
1972	559,8	306.8	766.6	%73
1975	939.5	341,4	1280.9	%73
1980	1155.9	405.2	1561.1	%74
1987	1881.4	732.5	2613.9	%74
1990	1302.0	548.0	1850.0	%70
1991	1148.0	401.0	1549.0	%74

[106] تجدر الإشارة إلى أن استخدام الدينار الأردني في التداول داخل الضفة الغربية خاصة كانت له عواقبه الإقتصادية. فحينما تدهور سعر صرف الدينار الأردني في السنوات الولى للإنتفاضة الأولى وفقد الدينار قرابة 40 بالمئة من قيمته، أُصيب المدخرين بالدينار، والذين يتسلمون روابتهم بالدينار بضربة اقتصادية ماحقة.

1993	1790.0	414.0	2204.0
			81%

ن م ج الناتج المحلي الإجمالي، ن ق ج الناتج القومي الإجمالي.

(UNCTAD, Prospects for Statistical Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990-2010: A Quantitative Framework; UNCTAD, Sectrariat Estimates. ، مقتطف في

الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، فضل النقيب، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997: 37.

5. 11الضفة الغربية

بلغ الذين من سن 15 فما فوق في الضفة الغربية عام 1992 521.600 شخص منهم في قوة العمل 214.800 أي 41.2% . ووصلت نسبة البطالة في ذلك العام 4.7% بينما كانت عام 1991 قد وصلت إلى 10.3%.

لوحة (21) توزيع العمال حسب القطاعات (الضفة الغربية)

السنة	زراعة	صناعة	بناء	تجارة
1980	26.200	16.900	22.600	12.700
1992	20.800	13.500	33.000	12.300

5. 11. 1 الزراعة

لعل التركيز العدواني الأساسي للإحتلال هو ضد الزراعة في المناطق المحتلة نظراً لكونها معتمدة اساساً على الأرض بما هي جوهر الصراع. لذلك جند الاحتلال لتدمير الزراعة كل الوسائل الممكنة لأن ذلك التدمير ينتهي إلى فراغ الأرض من السكان، وبهذا يحقق هدفه من الإستيلاء على كل شبر ممكن. من هنا اصدر الإحتلال العديد من الأوامر العسكرية التي تمكنه من تقويض الزراعة.

نص الامر العسكري رقم 58 على ما يلي:

"...العقارات بما فيها الأراضي، البنايات، الأراضي المشجرة والبحار والشواطىء وضفاف الأنهار، وحق استعمال الأرض، والمياه أو أي شيىء يقام عليها،... مادة ه: الأملاك المتروكة منذ 7 حزيران 1967" كلها خاضعة لإدارة الحاكم العسكري. وطبقا الأمر العسكري رقم 59، تم وضع كافة الأملاك غير المسجلة كأراضي "دولة" تحت إدارة الحاكم العسكري.

نص الأمر العسكري رقم 8 :"أنه لا يجوز لأي شخص من خارج السكان المحليين في الضفة الغربية كما هي معرّفة منذ 7 حزيران 1967، لا يجوز له ان يبيع او يشتري أية مواد دون إذن مني، او إذن من شخص أعينه"

وفيما يخص المياه:

" نص الأمر العسكري رقم 98 على:

"ان الحاكم العسكري هو الشخص الوحيد المسؤول عن مختلف مصادر المياه بما فيها مياه المطر".

أما الأمر العسكري رقم 47، والمتعلق بالانتاج الزراعي، فتقول المادة 1 منه: "محظور الإدخال إلى أو اخراج من المنطقة أي إنتاج زراعي دون اذن من السلطات المختصة".

شكلت هذه الأوامر العسكرية قاعدة لتبرير تجريد الفلسطينيين من كل ما لديهم، وخاصة الأرض. وعليه فإن قيام الاحتلال بمصادرة وإغلاق مساحات كبيرة من الأراضي في الضفة الغربية من جهة، وربط اقتصاد الضفة والقطاع باقتصاده المتقدم وذي الأسعار العالية المرتكزة على مداخيل عالية، ومنعهما من الاستيراد من الخارج من جهة ثانية، أدى تجريد قطاع واسع من الفلاحين من أرضهم، كما اصبحت الأراضي الفقيرة غير قادرة على إعالة مالكيها لوحدها، وانتهى هذا إلى تحول الكثير من هؤلاء الفلاحين الصغار أو العمال الزراعيين إلى العمل خارج الأرض وهو ما يسمى في الاقتصاد السياسي "تحرير جزء من المنتجين المستقلين من العمل الزراعي" لكنه ليس تحريراً ناتجاً عن تطور صناعي يستوعبهم، بل هو "تحرير بالطرد" وهذا بالطبع ليس مظهراً طبيعياً لتغلغل علاقات الانتاج الرأسمالي في الزراعة وبالتالي علاقات الملكية الرأسمالية الواسعة أيضاً[107].

هناك تأثير آخر لاحتلال على الوضع الزراعي في المناطق المحتلة، وذلك بتوجيه الانتاج الزراعي نحو التصدير، والذي تجلى في زيادة انتاج المحاصيل التصديرية على حساب انتاج المحاصيل الضرورية للحاجات الأساسية للاستهلاك الشعبي وخاصة المحاصيل الحقلية[108] . وقد نجح الاحتلال في هذا مبكراً، اي تمكن من تغيير البنية الإنتاجية في الأراضي المحتلة بما يخدم سوقه، أو إلتزاماته التصديرية على حساب الحاجات الأساسية للإكثرية السكانية.

"كانت المساحة المزروعة بالحقليات عام 1967-1968، أي سنة حصول الاحتلال 890 الف دونم في الضفة الغربية وحدها[109]. بينما تفيد المصادر الإسرائيلية بغير هذا، حيث تقلل إلى حد كبير المساحة المزروعة بالحقليات عام 1967-68 كسنة اساس، ولكن مع ذلك تؤكد هذه المصادر الاتجاه الإنحداري، ولو بنسبة غير حادة، للمحاصيل الحقلية. كانت المساحة المستغلة بالحقليات كالتالي:

لوحة (22) المساحة المزروعة بالحقليات

للفترة 1967-1982

---

[107] سمارة 1991: 135مصدر سبق ذكره.

[108] عادل سمارة، اقتصاد تحت الطلب، منشورات مركز الزهراء، القدس، 1989:71.

[109] منصور الاقتصاد الفسطيني اعداد جورج عبد ، 1988، ص 88

0آلاف الدونمات)[110]:

68-1967	81-1980	82-1981
582	544	503,1

لعل اهمية هذا التأثير بالنسبة لبحثنا هي في دخول مظاهر علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة وليس جوهرها، حيث تتم عملية انتاج المحاصيل الموجهة للتصدير ، وخاصة الخضار مثل الفلفل والباذنجان والتوت الارضي وكذلك الحمضيات ، من خلال عمليات تشغيل ، غير رأسمالية، اي علاقات انتاج غير راسمالية تتخذ أشكال العمل الأسري، والعمل الموسمي والعمل ذي الأجر الرخيص او الأجر الشكلي "تشغيل النساء والأولاد" وعمل العونة والعمل غير النقابي، وكل هذه يمكن ان تدرج في خانة رئيسية هي قيام المزارع باستئجار الأرض من المالك[111]" . وهي علاقات لا تحسب أجرة لأعضاء الأسرة ولذلك تبدو مربحة، أما لو حُسبت أجرة لكل من يعمل من الأسرة لاتضح كم هو الدخل بسيط مما يؤكد أن اسعار المنتجات الزراعية موازية أو أقل من كلفتها. فلكي نعرف مدى أربحية مشروع يجب أن ندرج في الحسابات قيمة كل جهد مبذول بما فيه عمل أفراد الأسرة، وبالطبع كافة الكلف الأخرى كالمواد الخام والوقود والالات...الخ.

كما تدهور بالطبع إنتاج هذه المحاصيل، فكان مقدارها: 54,300 عام 1982-83 وصل إلى 32,200 عام 1983-84 وأصبح 27,100 طن عام 1984-85[112].

يترتب على هذا التدهور الكثير، فالحقليات هي محصول اساسي في حياة الريف الفلسطيني، مثل مختلف المجتمعات الزراعية. لذلك، يعني تقليص الرقعة المزروعة بالحقليات، خروج قوة عاملة ريفية من الزراعة إلى مجالات أخرى. ونظراً لعدم قدرة الصناعة على استيعاب هؤلاء الفلاحين، وعدم وجود سلطة وطنية تخلق لهم مجالات عمل، سيجد، بل وجد، هؤلاء أنفسهم مضطرين إما للعمل داخل إسرائيل أو للهجرة إلى الخارج، وفي الحالتين، حصول تشوه في البنية الاقتصادية للبلد، وتكريس للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تفريغ البلد من السكان و/أو إلحاق الاقتصاد المحلي باقتصادها.

وبالمقابل، فقد مال بعض المزارعين إلى تغيير المحاصيل التي ينتجونها مدفوعين بمتطلبات وضغط السوق وسد الحاجة. فقيام الاحتلال بالسماح بتدفق الدقيق والأعلاف باسعار ارخص من كلفة إنتاجها محلياً، وعدم وجود حكومة وطنية تحمي السوق من الإغراق بمنتجات أجنبية، قاد المستهلك ، المضطر اصلاً، إلى شراء المنتجات الأقل ثمناُ، وهذا طبعاً ارغم الفلاح على تقليص المحاصيل الحقلية وإنتاج المحاصيل التي عليها طلباً اعلى وبالتالي فهي تحقق سعراً

[110] تقرير منسق أعمال الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1967-1985، إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية 1986، ص 29.

[111] سمارة 1991: 135 مصدر سبق ذكره.

[112] الإحصاء السنوي لإسرائيل 1986، ص 713.

أعلى.لذلك، زادت المساحات المزروعة بالخصار، من 101,000 دونم عام 1968-69 إلى 171,000 دونم عام 1983-84[113]".

ولم يقتصر الأمر على توجيه الاحتلال للزراعة بما يخدمه، بل لم يمارس دور السلطة المسؤولة عمن تحت حكمها، لذا لم تقدم سلطات الاحتلال الخدمات المطلوبة منها للقطاع الزراعي، فعلى سبيل المثال، كان عدد الخبراء الزراعيين في العهد الأردني 22 شخصاً[114]، لكن هذا العدد تدهور في فترة الاحتلال. ففي عام 1975 كان هناك 24 خبيرا إسرائيلياً، ونقص هذا العدد حتى عام 1982 إلى 12 خبيراً (كاهان، 1983: 51)، كما تقلص دورهم لاحقاً إلى لا شيىء.

من المفارقات الملموسة أنه في حين تكون الزراعة مدعومة في الدول المستقلة ومحط رعاية خاصة، فإن الزراعة في المناطق المحتلة مستهدفة من قبل الإحتلال للتدمير لأنها القطاع المرتبط اكثر بالأرض ولأن ازدهارها يعني تمسك الفلسطيني بأرضه وتزايد استعداده للنضال من اجلها. لذلك كانت الأرض مستهدفة من قبل الإحتلال بالمصادرة والإغلاق، والسيطرة على مياه الري وحتى الشرب. كما كانت المحاصيل الزراعية الفلسطينية مقيدة في الدخول إلى إسرائيل مقابل انفتاح تام لحدود المناطق المحتلة للسلع المنافسة الإسرائيلية. وقد عانت الزراعة الفلسطينية كذلك من الأزمة الاقتصادية العامة والمتواصلة الناجمة عن الخضوع للإحتلال والارتباط القسري باقتصاده مما رفع كلفة المعيشة وحمل الكثير من قوة العمل الزراعية على هجران الأرض والتحول للعمل داخل إسرائيل كي يتمكنوا من شراء الأساسيات. فلم تعد الأرض الفقيرة سواء بطبيعتها أو لقلة الاستثمار فيها أو لصغر مساحتها قادرة على توفير متطلبات الأسر.
كانت المساحة المزروعة من الضفة الغربية 1,66 مليون دونم عام69/1968 انخفضت إلى 1,58 عام 1983. وكان هذا الانخفاض أساساً في المحاصيل الحقلية التي هبطت حصتها من الأراضي المزروعة من 57,7% عام 1968 إلى 24,1% عام 1984. وينعكس الأمر نفسه على الانتاج، فقد انخفض انتاج المحاصيل الحقلية، بينما زاد إنتاج الخضار والزيتون والفواكه، وزاد عدد الدفيئات والري بأساليب كفؤة، وهذه كانت اسباباً في زيادة الانتاج.

مع انتشار أوسع لعلاقات الانتاج الرأسمالية وتنامي النزعة الإستهلاكية وارتفاع كلفة المواد الاستهلاكية وأسعارها والتضخم النقدي في اسرائيل...الخ لم تعد انتاجية الزراعة التقليدية وغير المدعومة في الأراضي المحتلة قادرة على منافسة اسعار المنتوجات الإسرائيلية او المستوردة من الخارج، مما قاد إلى عجز الحيازات عن تغطية متطلبات معيشة مالكيها من الفلاحين وهو ما دفعهم للعمل داخل الخط الأخضر، وبالتالي إهمال الأرض. لذا، تدهور عدد العاملين في الزراعة

[113] جورج عبد، *الاقتصاد الفلسطيني*، 1988:88 مصدر سبق ذكره.
[114] صامد العدد 46: 105

من 42,500 عامل عام 1970، إلى 28,500 عامل عام 1984[115] وبالمقابل ارتفع عدد عمال الضفة الغربية العاملين في قطاع الزراعة في اسرائيل من 2600 عام 1970 إلى 4900 عام 1985، ومن قطاع غزة من 2400 عام 1970 إلى 9000 عام 1985. ولا يخفى ان تزايد العاملين في الزراعة هذا لا يوحي بزيادة تذكر اذا ما عرفنا ان العدد المطلق للعاملين من الضفة الغربية داخل الخط الأخضر ارتفع من 14,000 إلى 45,200 ما بين الأعوام 1970 و 1985، ومن قطاع غزة من 5800، إلى 40900 للفترة ذاتها[116] . وهذا راجع إلى عاملين أساسيين:

الأول: وهو ان القطاع الاساسي في الاقتصاد الإسرائيلي والذي استقطب عمال المناطق المحتلة كان قطاع البناء.

والثاني: وهو الأهم، والمتمثل في عدم تسجيل عمال المناطق المحتلة في القطاع الزراعي داخل الخط الأخضر في مكاتب العمل الإسرئيلية التي تستقي الاحصاءات الإسرائيلية الرسمية معلوماتها منها. والمهم ان هؤلاء العمال غير المسجلين هم غالباً من النساء والصبية (الأولاد، الأطفال)[117]. أي انهم عمالاً مهربين على صعيدين.

الصعيد الأول عدم دخولهم في القوائم الرسمية،

والثاني: ان قسما كبيرا منهم "الصبية" دون سن العمل القانوني اي "عمالة الصبية". هذا ناهيك عن أن فرص الإستغلال البشع لهذه الفئة من العمال فرصاً واسعة جداً وهو استغلال ليس أقله الأجور الضئيلة، وأحياناً عدم دفع تلك الأجور، وذلك نظراً لغياب اي نوع من الرقابة والمحاسبة محلياً أو من منظمة العمل الدولية.

كان مصدر هذه القوة من الشغيلة هي من القرى، وهو الأمر الذي خلق ظاهرة العمل المزدوج، اي عامل بأجرة في إسرائيل إلى جانب كونه عاملا في الأرض في ايام العطل، حيث كان يقوم هؤلاء باستغلال قطع الأرض الصغيرة المتبقية لهم.

5. 11 2 الصناعة

رغم قيام الاحتلال بتقويض الأسس الانتاجية لاقتصاد الضفة الغربية، إلا أن كثيراً من إقتصاديي الإحتلال زعموا ان الاحتلال قد دفع اقتصاد المناطق المحتلة دفعة كبيرة إلى الأمام. وبما أن الضفة الغربية كانت حتى يوم الاحتلال جزءاً من

---

[115] سمارة ،1988 94 مصدر سبق ذكره.

[116] الاحصاء السنوي لإسرائيل 1986: 71

[117] سمارة، 1988: 164مصدر سبق ذكره.

الاقتصاد الأردني، فإن مقارنة اقتصادها بالإقتصاد الأردني بعد الاحتلال تعطي مؤشراً مناسباً على زيف مزاعم اقتصاديي الإحتلال.

حينما كانت الضفة الغربية جزءاً من الأردن، كانت حصة الصناعة من الانتاج المحلي الإجمالي فيها قرابة 8%، وكانت في الأردن 10,3% حتى عام 1970، لكنها ارتفعت إلى 22% عام 1981، في حين ظلت تراوح مكانها في الضفة الغربية.

وحسب مصدر آخر كانت حصة الصناعة في الضفة الغربية حتى 1967 هي 9% لكنها هبطت إلى 8,3% عام 1968، و 8,4% عام 1975، و 6,9% عام 1983[118] لتعود إلى وضعها تقريبا وتصبح 8% حتى عام 1986، هذا بدون إدراج المحاجر ومعاصر الزيتون. بينما تساهم الصناعة في الدول المتقدمة ب 43% و 25-27% في الدول النامية مثل استراليا[119]. و 16% في الدول العربية و 17% في الأردن. وبقي عدد المستخدمين في الصناعة على حاله قرابة 16,000 شخص. اما العاملين من المناطق المحتلة في الصناعة داخل الخط الأخضر فبلغ 9,100 في حين هبط ايضا عدد العاملين في الزراعة، وزاد عدد مستخدمي قطاع الخدمات[120].

وفي تقديرات أخرى " كانت مساهمة الصناعة في الضفة الغربية قبل عام 1967 7% [121]، ، وتذبذب في المناطق المحتلة بعد 1967 حول 8,2% ثم 6,2 % ثم 6,2 % ثم 7,1% ثم 6 % في سنوات 1975، 1977, 1979, 1980، و 1981 على التوالي[122].

وبدوره يقول ميرون بنفنستي، إن مساهمة الصناعة في الضفة الغربية وصلت إلى 8% عام 1988، في حين أنها كانت 9% قبل عام 1967. وأن عدد المشتغلين فيها باستثناء قطف الزيتون والمحاجر، كان بين 16-17000 شخص، وأن كل القيمة المضافة للمشاريع الصناعية هناك والبالغ عددها 2500 مشروعاً، كانت 80 مليون دولار، أي أقل من مخرجات بعض الشركات الكبرى الإسرائيلية[123].

أما الصناعات نفسها فكانت

- الأغذية والمشروبات الخفيفة والتمباك
- النسجة والملابس
- الجلود وصناعة الجلود
- الأخشاب وصتاعة الأخشاب
- المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية والمواد غير النعدنية
- المعادن الأساسية.

أما قطاع الزيتون والمحاجر، فغالباً تصنف كقطاعات لوحدها.

---

[118] جورج عبد 1988 ص 85.

[119] مشاكل التطور في الدول النامية، دار التقدم موسكو، 1974:3

[120] الإحصاء السنوي لإسرائيل 1985:725

[121] Drubkin & Tuma, 1978: 64-65

[122] Benvenisti W.B. Atlas, 1988:42،وصامد، العدد 72، 1988:23

[123] Benvenisti, W.B. Atlas, 1988:42

بما هو اقتصاد زراعي، فقد ظلت الصناعات الغذائية هي السائدة في اقتصاد الضفة الغربية.
في ثمانينات القرن الماضي، هبطت حصة المواد الغذائية من الانتاج الصناعي من 67% إلى 55% حيث دخلت الصناعات البلاستيكية والكيماويات ولاحقا صناعة الأدوية. لكن هذه لم تجد طريقها للتصدير الى الأردن نظراً للرقابة التي تفرضها عادة هيئة المقاطعة العربية التي تقاطع منتجات الاحتلال منذ عام 1948.
كما دخلت صناعة النسيج والملابس والجلود على البنية الصناعية في الأراضي المحتلة عامة لتصبح حصتها قرابة 7% من الانتاج الصناعي عام 1984 وكانت تستخدم فرابة ثلث القوة العاملة في الصناعة في هذه المناطق وهي ذات كثافة عمالية عالية، لكن كونها تعاقد من الباطن فإن مساهمتها في الدخل الصناعي الكلي كانت متواضعة[124] .

يمكننا تصنيف الصناعات في هذه الفترة من مدخل الإقتصاد السياسي إلى ثلاثة:
- صناعات تستخدم مواد خام محلية(تعليب المربيات، وتجفيف الفواكه وتدريج الحمضيات)
- صناعات لا تستخدم مواد خام محلية لكنها ضرورية للبلد، البلاستيك والكيماويات
- صناعات لا تستخدم مواد خام محلية الانسجة والملابس لشركات اجنبية.

لكن الفئتين الأولين من هذه الصناعات ظلت في تراجع مستمر نظرا لإغراق الأسواق بالمنتجات الإسرائيلية او التي تسمح اسرائيل باستيرادها.

3. 11 . 5 معيقات الصناعة:

إن الاحتلال هو المعيق الرئيسي وذلك عبر سياساته التي تحد من الاستثمار عامة والصناعي خاصة حيث طالما قلص عدد الرخص الممنوحة للإستثمار وذلك بناء على سياسات الاحتلال نفسه:
" ...ان نظرة دقيقة إلى السياسات الإسرائيلية الثابتة في التعامل مع الصناعة في المناطق المحتلة هي استجابة لضغط سياسي من المجموعات الإقتصادية الإسرائيلية الضاغطة[125].

ولا يختلف رأي سيمحا باهيري عن بنفنستي في هذا الأمر:

[124] انطوان منصور، *اقتصاد الضفة الغربية 1948-1984 في الاقتصاد الفلسطيني* ، تحرير جورج العبد 1898 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 101-102.
[125] بنفنستي 1987: 24 مصدر سبق ذكره.

" يبدو أن وزارة الصناعة والتجارة، والفرع الإداري لسلطات الإحتلال ربما تعمل لمنع إنشاء صناعات منافسة لإسرائيل ولذا، وضعت صعوبات إدارية في طريق الصادرات المنافسة[126]".

من المعيقات الرئيسية للصناعة في الضفة الغربية:

قلة راس المال
إنقطاع المواد الخام
تخلف خدمات الكهرباء والهاتف
ضعف النظام البنكي
صعوبة الحصول على قطع الغيار
منع إقامة غرفة تجارة وصناعة واحدة

5 . 11 . 4 الضرائب

كانت الضرائب المجبية من قبل الإحتلال عبئا كبيرا غير مبرر على المناطق المحتلة. لذا، لعبت دوراً في التخلف الاقتصادي بما هي نزيف للفائض إلى جانب إعاقة مقصودة لإصدار رخص الإستثمار.

" تضاعفت المبالغ المحولة على شكل ضرائب من المناطق المحتلة إلى الإدارة المحلية (الحكم العسكري) وإلى السلطات الإسرائيلية نفسها ما بين 1978-1984 من 6-12% من الانتاج القومي الإجمالي لهذه المناطق. لقد بلغت قيمة الضرائب المحولة إلى السلطات الإسرائيلية وحدها عام 1984 170 مليون دولار، أي ما يساوي 46% من التحويلات الإجمالية المحولة من عمال هذه المناطق العاملين داخل إسرائيل، وهي 16% من الانتاج الأهلي الإجمالي و 11% من الانتاج القومي الإجمالي، وهي على سبيل المثال ضعف التحويلات الكلية من الخارج إلى المناطق المحتلة وتزيد ب 7 مليون دولار عن التحويلات المسجلة إلى المناطق المحتلة والبالغة 165 مليون دولار[127]"

لعل المسألة الهامة هنا هي أن الضرائب في ظل الاحتلال هي آلية لإستحلاب اقتصاد هذه المناطق. وهذا مختلف عن ما يجب ان تكون عليه الأمور في الظروف العادية والطبيعية والاستقلال حيث ان الضرائب هي نقودا تُجبى من المواطنين بواسطة الدولة كي تعود الدولة وتنفقها كخدمات على المجتمع نفسه. لذا، فإن دور الاحتلال هو النهب الذي لا يخضع لأية رقابة. وهذا يستدعي المقاومة بالطبع، ولكن ليس هذا مبرر المقاومة الوحيد.

مارست سلطات الاحتلال وضع يدها على الضرائب بعدة طرق أهمها:

1- المقتطعات الجمركية، وهي رسوم مفروضة على واردات هذه المناطق عبر الموانىء والمطارات الإسرائيلية . وتذهب هذه الضرائب إلى الخزينة الإسرائيلية بشكل غير مشروع بدل إنفاقها على دافعيها. والحقيقة أن ارباح

---

[126] باهيري، 1987، 39، مصدر سبق ذكره

[127] UNCTAD/ESCW, 1987:129.

الاحتلال من هذه الضرائب هو سبب اقتناع الكثير من الباحثين أن هذا الإحتلال مربح جداً لدولة الاحتلال.

2- ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي التي تجبى من عمال هذه المناطق العاملين في إسرائيل، وهذه تبقى في اسرائيل كلياً مع أنها تجبى اساسا تحت مزاعم خدمة هؤلاء العمال. وقد اثيرت هذه المسألة كثيراً لدرجة تدخل منظمة العمل الدولية، ولكن دون جدوى. هذا ناهيك عن الأرباح التي تحققها اسرائيل من تشغيل هؤلاء العمال في مواقع العمل الإسرائيلية، حيث تربح بالطبع من عملية تشغيلهم من جهة ولأن السلع التي ينتجوها تبقى داخل الاقتصاد الإسرائيلي.

5. 11 . 5 التجارة

قام الاحتلال فور سيطرته على الضفة والقطاع بقطع كافة علاقتهما التجارية وحصرها فيه وبقراره.

لذا، فإن العلاقة التجارية بين الطرفين هي علاقة تبادل غير متكافيء بامتياز، ليس فقط لأن الاقتصاد الإسرائيلي أكثر تطوراً بما لا يقاس، بل كذلك، لأن خيار التبادل لدى الضفة والقطاع كان ممنوعا، مما أرغم اقتصادهما على التكيف حسب متطلبات الاقتصاد، بل السياسة الاقتصادية لإسرائيل. نعم، كانت واردات الضفة والقطاع في أغلبها من إسرائيل لكن ذلك لم يكن بعلاقة اقتصادية بنيت على الاختيار الحر مما يؤكد أن هذه العلاقة هي علاقة إلحاق واحتجاز تطور في جانب الاقتصاد الفلسطيني.

ولم يُبْقِ إلا على جسور مفتوحة مع الأردن، ربما لتسهيل الهجرات أو لإعطاء الأردن دوراً خاصا في المناطق المحتلة ليخلق تناقضاً اردنياً فلسطينياً. وقد سمح الاردن بدوره ل 50% من المنتجات الزراعية في الضفة الغربية أن تصدر إليه، حسب نظام كوتا.

حصر الاحتلال متاجرة الأراضي المحتلة عبر الجسور مع الأردن. وعليه بقيت صادرات هذه المناطق هي ما يتطلبه السوق الأردني، والذي كان معتاداً منذ ما قبل الإحتلال على استقبال/ استيراد المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة والتبغ والزيوت النباتية وزيت الزيتون واحجار البناء من الضفة الغربية .

لوحة (23) صادرات وواردات المناطق المحتلة من وإلى إسرائيل لسنوات مختارة

السنة	الضفة		القطاع	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1969	13,3	51,3	2,7	21,5
1972	25,6	81,2	15,2	57,1
1978	77,9	217,1	79,9	186,7

1983	134,0	406,9	151,1
	305,7		
1986	156,0	436,8	133,1
	343,5		

المصدر:

Meron Benvenisti, Demographic, Economic, legal, Social and Political Developments in the West Bank, Jerusalem: West Bank Data Project. 1986:15)

تبين اللوحة أعلاه الاعتماد الكبير لكل من الضفة والقطاع على الاقتصاد الإسرائيلي، سواء في الصادرات او الواردات، إلا ان اعتماد قطاع غزة أعلى نسبياً. ففي حين كانت صادرات الضفة الغربية تساوي ربع حجم وارداتها من اسرائيل، كانت صادرات غزة 11% فقط من وارداتها من اسرائيل. وبسبب صناعات التعاقد من الباطن، ارتفعت صادرات الضفة مقارنة بوارداتها من اسرائيل الى حوالي 36% في عام 1988، كما ان هذه النسبة لم تقتصر على العام المذكور بل كانت في نفس المستوى تقريباً في الأعوام الأخرى.

اما في حالة قطاع غزة، فقد قفزت صادراته إلى اسرائيل إلى حوالي 39% من وارداته، اي حوالي اربعة اضعاف ما كانت عليه النسبة عام 1969، بل وصلت هذه النسبة إلى 50 بالمئة عام 1983.

إن المنتوجات الصناعية المصدرة إلى اسرائيل هي بالدرجة الأولى من الصناعات كثيفة الاستخدام والايدي العاملة الرخيصة مثل الملابس حيث تقوم مشاغل كثيرة هناك بخياطة الملابس على أنواعها لحساب الشركات الإسرائيلية (أو ما يسمى بالتعاقد من الباطن) ويكون راس المال عادة مشتركاً بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتأتي في الدرجة الثانية منتوجات صناعة الخيزران والبسكويت والبلاط والانابيب البلاستيكية.

ويتضح الانكشاف التجاري للضفة الغربية من مقادير قيم التبادل أكثر مما توضحه النسب.

ففي حين كان عجز الميزان التجاري الفلسطيني لصالح اسرائيل عام 1968 (السنة الأولى للإحتلال) 22,6 مليون دولار، وصل عام 1984 إلى 263,2 مليون دولار . كيف لا والواردات من إسرائيل تقارب ال 90 بالمئة من واردات الضفة الغربية الكلية.

وتتم تغطية هذا العجز من عوامل الانتاج كتصدير خدمات العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل ومن المدفوعات التحويلية. لقد زاد اعتماد المناطق المحتلة على دخل عوامل الانتاج، لكي تمثل هذه 40% من الانتاج القومي الاجمالي، في الثمانينات في حين كان 8% فقط في الفترة السابقة على 1967 (انظر لاحقا).

. بلغت الصادرات الفلسطينية عام 1985 ما قيمته 283 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل منها 192 مليون دولار، لكن كل هذه الصادرات الى

اســرائيل لا تتجــاوز 10% مــن واردات اســرائيل الكليــة باســتثناء الــواردات العسكرية... في حين بلغت الواردات الفلسطينية الكلية 668 مليون دولار، كانت حصة اسرائيل منها 598 مليون دولار (تقرير الأمم المتحدة، 1987:29-30)

لوحة (24) تجارة الضفة الغربية مع الاقطار الأخرى عامي 1969-1984%

البلد	الواردات		الصادرات	
	1969	1984	1969	1984
اسرائيل	80،3	89,3	36,5	56,1
الاردن	7,8	2,0	48,1	45,3
اقطار اخرى	11,9	8,7	15,4	0,6
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

Central Bureau of Statistics, 1985. 713

حتى عام 1968 كان الانتاج الصناعي للضفة الغربية وغزة لا يتجاوز 1,5 نظيره الإسرائيلي، في حين كان الانتاج المحلي الإجمالي يصل إلى 4,5% من نظيره الإسرائيلي. (بنفنستي، 1987:6)

لم يكن التبادل حراً بل مفروضاً بين المناطق المحتلة وإسرائيل كما ذكرنا عن تبني الحكومة الإسرائيلية لموقف موشيه ديان. لكن هذا ليس العامل السلبي الوحيد في هذه العلاقة، فهناك الفارق الشاسع في مستوى التطور، وهو الذي يجعل الاقتصاد الضعيف ملحقاً بالقوي، حتى دون احتلال بالسلاح. فالانتاج الأهلي الإجمالي للمناطق المحتلة لا يزيد عن 68% من الانتاج القومي الإجمالي لهما(وهذا واحد من أوسع الفوارق في العالم)، وكما اشرنا لم يتجاوز 4,5% من نظيره الإسرائيلي.(بنفنستي 1987:6)

5 .11 . 6 التصدير إلى الاتحاد الأوروبي

كما هو عاجز الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع إسرائيل، فهو عاجز كذلك مع الدول الأخرى، وإن كان ذلك بقدر أقل نظراً لصغر حجم المتاجرة مقارنة بمتاجرة هذه المناطق مع إسرائيل. لكن هذا لا ينفي ان هذه المتاجرة ظلت لصالح الدول الأخرى وبتزايد مستمر.

لوحة (25) عجز متاجرة الضفة الغربية مع الدول الأخرى

السنة	الصادرت	الواردات	العجز/الفائض

1969	0,4	5.5	5,1 -
1971	0.5	11,5	11 -
1979	1.1	45,5	44,4 -
1986	1.5	50.1	48.6-

(Source: C.B.S.S.A.I. 1986, Judea, Samaria, and Gaza Area Statistics, March (Quoted in Benvenisti, 1987:15)

في قرار الإتحاد الأوروبي السماح لمنتجات من الفضة والقطاع بدخول اسواقه، لم يكن هدف الاتحاد الأوروبي خلق توازن بين علاقته بإسرائيل وبالمناطق المحتلة، فإسرائيل تتمتع باتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، كما، " ان حجم المتاجرة بين الطرفين هائلاً، حيث تستورد إسرائيل من الإتحاد الأوروبي ب 5 بليون دولار، في حين صدرت إليه في نفس العام ب 2,2 بليون دولار. وعليه، فإن 87% من عجز إسرائيل التجاري هو مع الاتحاد الأوروبي[128]". بل كان هدف الإتحاد الأوروبي شكلياً ليس أكثر.

بدأ هذا التبادل عام 1986، بعد جدال طويل، وقد تم تصدير كميات من الحمضيات ومنتجات زراعية، لكن هذه التجربة اصيبت بفشل كبير اواخر عام 1988 واوائل 1989. فقد لعب الاحتلال دوراً كبيراً في إعاقة وصول الصادرات الفلسطينية في موعيد التسليم لأوروبا، كما قاد هذا التأخير إلى تلف كثير من المنتجات الزراعية أو وصولها بحالة متردية.

5 . 12. قطاع غزة:

بلغ مجموع الدخل المحلي الاجمالي لقطاع غزة والضفة الغربية كليهما 2,6% من الدخل المحلي الإجمالي لإسرائيل عام 1967، و 5,3% عام 1980 .... حتى عام 1967 كان متوسط دخل الفرد الاجمالي في قطاع غزة 80

[128] *The Jerusalem Post*, 18-12-1987.

دولار، وكان مجموع الدخل القومي الاجمالي في القطاع 16 مليون جنيه مصري والدخل القومي الاجمالي 31 مليون جنيه مصري [129]".

في عام 1984 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للقطاع 249,4 مليون دولار، منها للزراعة 32,9 مليون والصناعة 29 مليون والبناء 25,5 مليون، والخدمات الاجتماعية والعامة 75,5 مليون والنقل والتجارة والخدمات الأخرى 56,5 مليون، وبلغ حجم الناتج القومي الاجمالي 500 مليون دولار، ووصل متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي 980 دولار[130].

حتى عام 1956 كانت تستوعب الزراعة ثلث قوة العمل في قطاع غزة، لكن هذه النسبة تراجعت خلال فترة الاحتلال لتصل إلى قرابة 16% حيث تقلصت لصالح الخدمات التي شغلت 40% والبناء والصناعة من 20-25% [131]. هذا ناهيك عن أن مصادرة الأراضي وإغلاقها من قبل قوات الإحتلال قلص الرقعة الزراعية المستغلة في قطاع غزة مما طرد الكثير من العمال إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد.

في قطاع غزة بلغ عدد الذين هم فوق 15 سنة 336.200 منهم في العمل 118.600 شخص، أي 35.3% ووصلت نسبة البطالة عام 1992 إلى 3.3% في حين بلغت عام 1991 3.7% .

لوحة (26) توزيع العمال حسب القطاعات في قطاع غزة (بالألف):

السنة	زراعة	صناعة	بناء	تجارة
1980	18.500	19.500	23.100	14.000
1992	18.600	9.700	36.100	15.400

منذ بداية الاحتلال، تدفقت قوة العمل الفائضة والشابة وغير الماهرة من القطاع إلى إسرائيل، ففي حين بلغت 6,000 عامل عام 1969، وصلت عام 1982 إلى 32,000 وعام 1986 إلى 45,000 اي 45% من قوة العمل في القطاع. وتقدر سلطات الاحتلال أن هناك ما بين 25-30% من هذا العدد هم عمال يعملون بدون تصاريح عمل.

بسقوط قطاع غزة بيد الاحتلال، فقد أكثر من مصدر تشغيل لقوة العمل مثل المشتغلين بتقديم الخدمات للجيش المصري الذي كان في قطاع غزة، والموظفين

[129] Brian van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), P. 30

[130] ابو عمرو زياد، اقتصاد قطاع غزة، في جورج عبد 1989، مصدر سبق ذكره، ص 111

[131] ابو عمرو ، 1989 نفس المصدر ص 110

الدوليين الذين كانوا هناك كذلك. هذا إضافة إلى العاملين في قطاع السياحة حيث توقفت هذه المصادر تماماً في أعقاب الاحتلال.

وبخصوص السياحة نفسها، فقد تراجع هذا القطاع في الضفة والقطاع نظراً للعوامل الأمنية وللمنافسة الإسرائيلية ايضاً. فحتى السواح الذين كانوا يدخلون الضفة والقطاع كانوا يعودون ليقضوا المساء داخل إسرائل مما يقلل مقادير إنفاقهم في هذه المناطق. ومما جعل ذلك سهلاً عليهم هو قرب المسافة التي كانوا يقطعونها بين مكان النوم والأماكن التي يزورونها في الضفة والقطاع.

5 . 12 . 1 الزراعة

كانت الزراعة ما بين 1948-1967 هي النشاط الاقتصادي الأساسي في اقتصاد قطاع غزة حيث وظفت ثلث قوة العمل وساهمت ب 70% من الانتاج المحلي الاجمالي وباكثر من 90% من الصادرات.

لكن الزراعة تحت الاحتلال تعرضت لتغييرات جذرية بسبب السياسات الإسرائيلية التي استهدفت محصولها الرئيسي، الحمضيات، والذي تأثر ايضاً بالمضايقات على التصدير الحر الذي كان يتمتع به هذا المحصول قبل الاحتلال.

أدت سياسات الاحتلال، إلى تراجع التشغيل في القطاع الزراعي، فمن 16,800 كانوا يعملون في الزراعة عام 1970، هبط هذا العدد إلى 7900 عام 1984. كما هبطت حصة الزراعة من الانتاج المحلي الاجمالي من 28,4 عام 1968 إلى 12,6 عام 1984. وتراجع النمو في هذا القطاع من 8,8% في فترة 1967-1970 ليصل الى لا شيىء مع نهاية الثمانينات.

بلغت مساحة الاراضي المزروعة في قطاع غزة 198,000 دونم عام 1968 أو 55% من المساحة الكلية من الأراضي الصالحة للزراعة، لكنها انخفضت عام 1981 إلى 165,000 دونم رغم تزايد عدد السكان[132].

تعتبر الحمضيات هي المحصول الزراعي الرئيسي في قطاع غزة، فقد وصلت المساحة المزروعة بالحمضيات الى 68,000 دونم عام 1966، ووصلت في منتصف السبعينات إلى 70,000 دونماً، لكنها عادت عام 1984 إلى 66,700 دونم. نظرا لقيود الري والتسويق.

بشكل عام ظلت المساحة المستغلة من الاراضي في قطاع غزة ثابتة، ما بين 190-200 الف دونم. وهناك عدة عوامل ساهمت في محدودية تطورها، إضافة إلى دور الاحتلال وسياساته، مثل ارتفاع كلف العمل الزراعي وطبيعة ملكية الأرض، ومشاكل التسويق، وضآلة العوائد وانتقال العمال الى سوق العمل الإسرائيلية وبينما استقر عدد المزارعين من اصحاب الملكيات الزراعية بين عام 1970 وعام 1982 إلى 6200 مزارع، تدنى عدد العمال الزراعيين من 13,000 الى 8200 عامل زراعي.

هناك كذلك مشكلة تسويق المنتجات الزراعية فبعد ان كانت اوروبا الشرقية وايران وبريطانيا تستورد 60% من مجمل الانتاج، اضطر المنتجون بسبب التحكم

---

[132] أبو عمرو 1989، نفس المصدر، ص 113

الإسرائيلي بالتصدير إلى تصدير منتجاتهم الى الوطن العربي عبر الأردن مع ما حاق بذلك من معيقات وتعقيدات.

وحتى عام 1986 صادرت سلطات الاحتلال 32,5 بالمئة من أراضي قطاع غزة، اي 117,900 دونم، واقامت فيها المستوطنات وأغلقتها. ولأن هذه المستوطنات زراعية، فقد وضعت سلطات الإحتلال يدها على حوالي 60 مليون متر مكعب من المياه لصالح 2110 مستوطنين، بينما بقي ل 500,000 مواطن عربي 100 مليون متر مكعب من الماء فقط. وعليه قاد تقنين المياه الى ارتفاع ملوحة التربة في غزة مما ادى إلى جفاف الكثير من اشجار الحمضيات. ومنعت سلطات الاحتلال حفر آبار جديدة بدل الآبار التي نضبت لأن الآبار ألأرتوازية الإسرائيلية ذهبت بما هو أعمق منها مما حال دون توفر المياه فيها.

أما الثروة السمكية في قطاع غزة فتأثرت بدورها بالسياسات الاحتلالية حيث قلصت سلطات الاحتلال مناطق الصيد بذرائع امنية وزادت تكاليف الصيد لأن الصيادين لا يمكنهم البقاء ليلا في البحر . وهكذا، بدل أن يزداد محصول الصيد في فترة الاحتلال انتهى إلى التراجع، فقد كان المحصول 3,800 طناً عام 1968، ليصبح 420 طناً فقط. ووصل الأمر إلى منع جمعية صيادي الأسماك من إقامة مصنع لتعليب السمك رغم محاولات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتكررة.

5. 12. 2 الصناعة

حتى عام 1967 كانت الصناعات في قطاع غزة مثابة ورش أسرية لمنتجين صغار، أكثر مما هي قائمة على عمل مأجور على نطاق واسع، ولم تزد حصتها من الناتج المحلي الإجمالي عن 4,2% كما لم يتجاوز عدد العاملين فيها 3-6 آلاف عامل. بما أن الانتاج الزراعي هو العمود الفقري لقطاع غزة، فقد كانت الصناعات معظمها زراعية، مختصة بالحمضيات. وكانت إلى جانبها صناعات اخرى تعتمد على المواد الخام المحلية كتصنيع زراعي مثل المطاحن، ومعاصر الزيتون والمرطبات والحلويات والسجائر والتبغ والعصير والأعلاف. وهناك صناعات اخرى مثل الفخار والسجاد والاسمدة.

وبعد الاحتلال اتسع نطاق الصناعة لتصل الى 11 % من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذا التوسع وإن ظل متواضعاً فقد كان في نطاق التعاقد من الباطن التي وفرت فرص عمل ولكنها لم تحقق تطورا صناعياً في القطاع نفسه. كما نشطت في القطاع الورش التي تنتج متطلبات السوق الإسرائيلية مثل الأثاث وتصليح السيارات، وإن كانت هذه اقرب إلى التعاقد من الباطن لأنها كانت متخصصة تقريباً في إنتاج متطلبات السوق الإسرائيلية.

إن ما يستطيع قطاع غزة توفيره هو قوة عمل كثيفة وبأجرة رخيصة، لكن الإحتلال لم يحاول جيداً الاستفادة من هذه الحالة، لأن الهدف السياسي لديه كان دوما يطغى على اية مسألة أخرى، بمعنى أن دوره وهدفه كان تقويض البنية الانتاجية في المناطق المحتلة.

5. 12. 3 التعاقد من الباطن

بدأ التعاقد من الباطن في قطاع غزة في فترة مبكرة نسبيا عن الضفة الغربية. ويعود هذا إلى كون القطاع مصدراً لكثافة قوة العمل فعدد سكانه كبير مقارنة مع مساحته المحدودة، وهو ما أوجد أعداداً ضخمة من العمال الباحثين عن عمل. ولأن التشغيل داخل الأراضي المحتلة عام 1967 كان محدوداً في بدايات سني الإحتلال، فقد كانت صناعات التعاقد من الباطن مصدراً لاجتذاب قوة العمل الفائضة هذه.

اتضح هذا في التغير السريع نسبيا في حصة الصناعة في قطاع غزة وفي حجم صادراتها الصناعية إلى اسرائيل. ففي حين كانت مساهمة الصناعة في الانتاج المحلي الإجمالي 4 – 4,2 % قبل عام 1967، بلغت عام 1982 حوالي 9,9% (روي، 1986:58).

بدأ التعاقد من الباطن في قطاع غزة بين شركات اسرائيلية ومتعاقدين محليين عام 1968، حيث قفز عدد عمال الصناعة الى 7000 عاملا عام 1986 بينما كان 1782 عاملاً ما قبل عام 1967 .

لقد اتسع نطاق التعاقد من الباطن في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى إذا ما قورن بالفترة السابقة عليها، او قورن بقطاع غزة ايضاً، حيث توسعت هذه الصناعة في الضفة الغربية على حساب قطاع غزة. وإذا صح هذا، فإنه مخالف لما كان عليه الأمر قبل الانتفاضة الأولى وخاصة في اوائل سني الاحتلال. وقد يعود السبب إلى كون ارتباط قطاع غزة بإسرائيل عبر نقطة واحدة هي معبر "إيرز"، وهذا ما يجعل مراقبة التبادل مع إسرائيل قوية.

تبين طبيعة صادرات المناطق المحتلة إلى اسرائيل ، أن الصناعة في هاتين المنطقتين تسد حاجة اسرائيل من السلع التي دفعت بها إلى هذه المناطق على شكل تعاقدات من الباطن. ففي حين ظلت واردات قطاع غزة من إسرائيل على حالها في الفترة ما بين 1978-1985، وهي بنسبة 90%، زادت صادرات القطاع إلى اسرائيل من 65,3 بالمئة من صادرات القطاع الكلية إلى 82,2 بالمئة في العام 1985. كما زادت بالمبالغ من 79,9 مليون دولار إلى 96,1 مليون دولار في العام 1985[133].

133

Roy Sara, *The Gaza Strip Survey A Demographic, Economic, Social and Legal Survey*, Jerusalem, The West Bank Data Project, 1986:65-75.

5. 12. 4 التجارة

رغم أن معظم متاجرة قطاع غزة قبل 1967 كانت مع مصر، اي قرابة 50% بالمئة من وارداتها كانت من هناك، إلا أن متاجرة القطاع مع الخارج كانت مفتوحة. ولم تكن واردات القطاع هي لسكانه فقط، فقد سمحت الإدارة المصرية – الناصرية لتجار القطاع بأن يعيدوا تصدير كثيرٍ مما استوردوه إلى مصر، سواء بشكل رسمي او بغض الطرف عن التهريب. وربما كان ذلك لتسهيل حياة هذه المنطقة المحصورة كلياً. "فقد ازدادت واردات القطاع الغذائية 3,81 مرة في الفترة ما بين 1954 -1966، بينما ازدادت واردات الخزف الصيني والاواني الفضية 63,3 مرة خلال الفترة نفسها"[134] وبهذا المعنى، يمكن القول أن الإدارة المصرية كانت تهدف إلى جعل قطاع غزة ميناء حراً (في فترة مبكرة على نشوء مناطق المتاجرة الحرة في العالم) لا سيما أن الإدارة المصرية خفضت الرسوم الجمركية في القطاع وسهلت على تجاره بيع بضائعم في مصر، ، في حين كان النظام المصري يطبق قوانين اشتراكية محكمة عبر سياسة إحلال الواردات، والتنمية الوطنية. وهي القوانين التي استثنى منها قطاع غزة لتسهيل حياة السكان هناك.

كانت الواردات الأساسية للقطاع هي الاطعمة والوقود والاقمشة ومواد البناء والمضخات والمكائن...الخ.

وكانت الحمضيات هي صادرات القطاع الأساسية، اي 70% عام 1954 و 90% عام 1966.

أما في اعقاب احتلال 1967، فقد أوقف الاحتلال المتاجرة مع مصر والعالم الخارجي وجرى توجيهها إلى الأردن واسرائيل وفرضت اسرائيل تعريفات جمركية عالية على الواردات. بعبارة أخرى جرى حصر تبادل القطاع مع السوق الإسرائيلي بموجب الأوامر العسكرية الإسرئيلية.

لوحة (27) واردات وصادرات القطاع

السنة	1972	1984
من اسرائيل	88,8	91,9
من الاردن	0,1	-
من أقطار أخرى	11,1	8,1
الصادرات		
الى اسرائيل	47,3	83,4
الى الاردن	10,2	12,9
الى اقطار اخرى	42,5	3,7

المصدر: Ghraaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip. p. 109.

[134] حسين ابو النمل، *قطاع غزة 1948-1967، تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية* ص 269.

نلاحظ من اللوحة أعلاه أن صادرات وواردت قطاع غزة بدأت بعد احتلال 1967 تنحاز إلى أن انتهت بشكل شبه تام مع إسرائيل مما يؤكد أن القطاع اسبح سوقاً محصورة أو اسيرة للاقتصاد الإسرائيلي.

لوحة (28) صادرات غزة حسب القطاع وحصة اسرائيل
بملايين الدولارات الأميركية

	1984	1983	1982
الصادرات الزراعية إلى إسرائيل	16,6	17,2	8و4
الصادرات الصناعية إلى إسرائيل	132,8	133,9	87,4
المجموع إلى إسرائيل	149,4	151,1	95,8
الصادرات الكلية من قطاع غزة	190,0	180,6	114,9

المصدر:
Sara Roy, The Gaza Strip, A Case Study of Economic de-Development, Journal of Palestine Studies.Washington. Vol XVII, no1, Autmn 1987, Issue 65.

نلاحظ أن حصة اسرائيل من مختلف الصادرات قد ارتفعت من 78 بالمئة إلى اكثر من 83 بالمئة في العامين ألأخيرين. كما حافظت هذه النسبة على نفسها رغم التدهور الإقتصادي . وإذا وضعنا في الاعتبار ان هذا التدهور كان من نصيب القطاع الزراعي بسبب الجفاف، نستنتج ان الصناعة في قطاع غزة مستوعبة من قبل اسرائيل كما لو كانت جزءا من اقتصادها، وليست كإنتاج للتصدير في الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا سبب عدم حصول تذبذبات حادة في تدفق هذه المنتجات إلى إسرائيل، بل حصول ارتفاعات مستمرة لأن اسرائيل تتعامل مع هذه الصناعات كما لو كانت اسرائيلية لكنها بعيدة جغرافياً.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال حال دون تمكن الفلسطينيين من الاستيراد الحر، او المتاجرة الحرة بشكل عام. لذا، كان على المواطن الفلسطيني ان يشتري بالأسعار التي تفرضها إسرائيل وهي غالباً أضعاف ما هي عليه في البلدان العربية او البلدان القريبة من الأراضي المحتلة. وكان ذلك بالطبع لأن الاقتصاد الفلسطيني كان أسيراً للإقتصاد الإسرائيلي.

6. ألتشوهات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة 1967-1993.

يقصد بالتشوه في هذا السياق دخول عوامل خارجية على التطور الذاتي والطبيعي للإقتصاد الفلسطيني بقصد إعاقة نموه أو احتجاز تطوره. وهي العوامل لا يصعب على القارىء ملاحظتها في سياق قراءته لهذه الوحدة. وقد يختلف المحللون فيما إذا كانت هذه التشوهات بناء على خطة مدروسة سلفاً من قبل الإحتلال أم لا، فإن المهم هو انها كانت بقصد احتجاز تطور هذا الإقتصاد بل وتقويضه.

6 . 1 تفكيك الحيز الجغرافي وابتلاعه.

ليس من الصعب الاستنتاج أن الاحتلال حاول إعادة تطبيق سياساته في الأراضي المحتلة عام 1948 على الأراضي التي احتلها عام 1967. وكانت الأرض هي محطة التطبيق الأولى والأساسية، حيث فرض الاحتلال على هذه المناطق أوامر عسكرية جوهرها أنها "أرض إسرائيلية". ومن بين قرارات الاحتلال مصادرة أراضي في مختلف انحاء الضفة والقطاع سواء لإقامة المستوطنات، أو لإقامة المعسكرات او مناطق التدريب العسكري. ولم تتوقف هذه المصادرات والإغلاقات عند معناها المباشر المتمثل في نهب الأرض وطرد اصحابها باتجاه الهجرة، وإضعاف الاقتصاد المحلي، بل انعكس كذلك في فقدان هذه المناطق لوضعية التواصل الجغرافي بما يحول دون فرصة تحولها إلى كيان مستقل. يتجلى هذا في القطع الفعلي بين الضفة والقطاع وفي تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات منفصلة عملياً مما يحول دون التواصل التجاري والبشري.

6 . 2 غياب النظام البنكي

من الغرابة بمكان أن توجد بقعة في العالم، في نهايات القرن العشرين، دون ان يكون فيها نظاماً بنكياً، اي بعد ان دخلت البنوك العالم منذ القرن السادس عشر. فقد أغلق الاحتلال البنوك المحلية والأجنبية العاملة في هذه المناطق، وأحل محلها فروعاً لبنوك الاحتلال، وهي فروع لا تشكل باي حال نظاماً بنكياً وطنياً، من حيث الدور التنموي على الأقل.

وللإحتلال بالطبع أهدافه الاقتصادية، وليس السياسية وحسب، من بينها سياسة إضعاف القدرة المحلية الفلسطينية على الاستثمار. فلم تعد الاستثمارات في المشاريع الكبيرة سواء الزراعية او التجارية أو الصناعية، لم تعد معتمدة فقط على السيولة المالية الموجودة في جيوب الأفراد، بل كثيراً ما تستلف هذه المشاريع من البنوك كي تستخدم هذه القروض في توفير راسمال تشغيلي أو شراء معدات...الخ. وعليه، كلما كان النظام البنكي غائباً كلما كان ذلك نقصاً في فرص الاستثمار الحقيقي، وبالتالي إعاقة للنمو والتوسع الاقتصاديين.

6 . 3 فردية واسرية الاستثمار وغياب ثقافة الشراكة

أنتهى إغلاق البنوك وفرض البنوك التجارية الإسرائيلية على المواطنين، إلى ضعف البنية الشركاتية المساهمة في الأراضي المحتلة. أي بقيت الشركات في نطاق الملكيات الفردية أو الأسرية، مما جعل البنية الاقتصادية، وتحديداً في قطاعات الإنتاج ضعيفة. فوجود النظام البنكي يشجع على تشكيل الشركات المساهمة التي تستقطب رؤوس أموال اضخم لتوظيفها، وهذا يوسع الاستثمار والانتاج والسوق في النهاية. والأهم أنه يدفع الشركات للتحول من فردية اسرية إلى مساهمة. فالبنوك توفر سيولة مالية تتجلى في تعاظم راس المال المستثمر في الشركات مما يوسع قدرتها الانتاجية، في حين أن راس المال الأسري يظل في الغالب محدودا.

6. 4 إقتصاد بلا مركز صناعي

تمكن الاحتلال عبر شل البنية التحتية وعدم إصدار رخص للإستثمار ولا سيما في الصناعة، تمكن من ربط كل منطقة من الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي كمركز لها. وعليه، لم يعد هناك مركزاً تجارياً أو صناعيا محلياً، مما ألحق اقتصاد المناطق المحتلة كأجزء مفككة بالاقتصاد الإسرائيلي. وهذا قاد بدوره إلى قتل السوق المحلي واقتصاره على اسواق محلية محدودة ومنكمشة.

إن غياب مركز اقتصادي وسوق قومي يقود إلى انعدام فرص التراكم المحلي والاحتفاظ بالفائض وبالتالي عدم استثمار الفائض محلياً مما يعني بقاء التطور محتجزاً. وهذا يدفع الكثير من المواطنين لإخراج الفائض لرصده في البنوك في الدول العربية والاجنبية. وهو الأمر الذي يقيد فرص الاستثمار، علماً بأن المألوف هو استثمار الفائض المنتج في بلد ما داخل البلد نفسه.

5 . 6 الاستيراد والتصدير والاستثمار

فرضت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي أوامر عسكرية كانت لها سلطة القانون على الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ومن بينها منع الاستيراد والتصدير الحر، وإنهاء كافة العلاقات الاقتصادية السابقة بالخارج وحصرها بالاقتصاد الإسرائيلي أو عبر ذلك الاقتصاد. قاد هذا بالطبع إلى وقوع اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة اسيراً بيد الاقتصاد الإسرائيلي، وهو الأمر الذي منع المستثمرين المحليين وغير المحليين من الاستثمار في هذه المناطق.

فانحصار الاستيراد والتصدير مع الاقتصاد الإسرائيلي ربط واخضع الضفة والقطاع لمنظومة الأسعار الإسرائيلية، التي تتجاوز نظيرتها في هذه المناطق، وبالطبع لم تتمكن منظومة الأجور المحلية من اللحاق بمنظومة الأجور الإسرائيلية، وهو الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كلفة المعيشة في الضفة والقطاع ومن ثم محاولة كل مواطن تغطية العجز في تمويل احتياجاته عبر مجالات عمل جديدة وإضافية، وهو الأمر الذي تجلى في ظاهرتين:

* الانتقال للعمل داخل الخط الأخضر،
* والهجرة إلى الخارج لا سيما إلى بلدان النفط العربية.

وهذه تطورات زادت من شلل الاقتصاد المحلي سواء في الاستثمار أو توسيع السوق المحلي.

6. 6 معادلة عمل راس المال

المألوف في مختلف الإقتصادات، ان يكون كل اقتصاد وطني قادر على تشغيل قوة العمل المحلية، أي استيعاب راس المال للعمل. صحيح أن الأمور متفاوتة بمعنى أنه في كل اقتصاد تكون هناك نسبة معينة من البطالة، وأن بعض الاقتصادات تحتاج في فترات معينة لقوة عمل أجنبية نتيجة طفرات النمو والازدهار، ولكن بالإجمال يجري استخدام قوة العمل محلياً.

لكن هذه المعادلة كانت مختلة جداً في المناطق المحتلة في فترة الأحتلال لدرجة أن الاقتصاد المحلي كان بالكاد يشغل ثلث قوة العمل المحلية، وهذا أمر له انعكاساته على المجتمع بمعنى أنه عامل طرد لقوة العمل الشابة والمتعلمة، وغالباً الذكورية إلى الخارج. وهو مستوى من الترحيل للمواطنين لصالح احتلال استعماري استيطاني.

ويعود هذا الوضع السلبي اساساً إلى دور الاحتلال في تقويض البنية الانتاجية في الأراضي المحتلة، وحجب رخص الاستثمار وخلق مناخ طارد وليس جاذب لراس المال سواء المحلي أو الأجنبي كي لا يستثمر في هذه المناطق، مما يؤكد أن فرص التطور الاقتصادي مرتبطة بالتحرر الوطني والاستقلال والسيادة.

ومما يزيد هذا الوضع هشاشة وتأزماً، أن ثلثي من هم في عمر العمل تم لفظهم إلى الاقتصادات الأخرى سواء اقتصاد الاحتلال او الدول العربية النفطية أو دول أخرى في العالم.

6. 7 التفريغ السكاني

أخذاً بالاعتبار المسألة التناقضية الأساسية في الصراع العربي الصهيوني، أي الأرض، فإن سياسة الاحتلال تستهدف في الأساس تفريغ الأرض من أهلها. وعليه، فإن مختلف السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تصب في النهاية لخدمة هذا الهدف. لذلك، لا غرابة أن كثيراً من قوة العمل الشابة والذكورية لا تجد أمامها طريقاً سوى الخروج من البلاد بحثاً عن عمل.

6. 8 محاولة التفكيك الطبقي والاجتماعي

قاد التضييق على العمل والاستثمار والتبادل، وهجرة العمال الى الخارج، ونزيف راس المال الفائض المتحصل سنويا من العملية الاقتصادية المجتمعية، قاد هذا إلى تفكك أكثر في المبنى الاجتماعي. فلم تعد الطبقة العاملة بمجموعها متركزة داخل المناطق المحتلة، ولم تعد همومها مشتركة، بل موزعة حسب ظروف وأماكن تواجدها وتشغيلها. كما لم تعد طبقة الفلاحين متماسكة ومرتبطة بالأرض بسبب فقدانها الكثير من حيازاتها من الأرض، وغدت نسبة عالية من الفلاحين لا تعيش من الأرض بل تعمل جزئيا في الأرض وجزئيا كعمال مأجورين.

وحين تتفكك كل طبقة من داخلها، تتفكك الطبقات من حيث تماسكها الاجتماعي العام وتصبح أكثر ابتعاداً عن الهدف السياسي الوطني المشترك في التحرر حيث يتحول المجتمع إلى ذرات من الأفراد كل منشغل في أموره الخاصة المتأزمة.

6. 9 عدم التمفصل القطاعي بل تمفصل براني

من المألوف انه كي يتطور اقتصاد ما، لا بد أن تكون له سوقه القومية، ولا بد للقطاعات الاقتصادية فيه ان تترابط وتتفاعل (تتمفصل) مع بعضها البعض

لتشكل حالة تكاملية. فليست القطاعات متمفصلة في اقتصاد المناطق المحتلة، بل كان كل قطاع متمفصل "متخارج" مع اقتصاد الإحتلال.

لا معنى حتى لإستقلال بلد ما إذا كانت قطاعاته الانتاجية (الزراعة والصناعة) مرتبطة باقتصاد أجنبي بدل أن تكون موجهة إلى سوقها المحلي فالارتباط بالأجنبي يكرس التبعية في مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، اي باختصار يفرغ الاستقلال من معناه.

10 .6 ربط الشبكات الطبقية

لقد بادر الاحتلال مبكراً إلى تحويل مختلف الطبقات الإجتماعية في الأراضي المحتلة إلى تابعين لاقتصاده. فقد ارغم التجار منذ الأشهر الأولى للاحتلال على استيراد منتجاته لتعبئة مخازنهم التي فرغت طالما كان الاستيراد الحر ممنوعا. وفتح الاحتلال باب التشغيل في قطاعاته الاقتصادية ليتوجه العمال العاطلين عن العمل داخل اقتصاده، وارغم الصناعيين على الاستيراد والتصدير عبر مؤسساته وعلى شراء الآلات والمواد الخام من مصانعه ومصادره أو عبرها. وبهذا أصبحت الطبقات الاجتماعية نفسها مرتبطة باقتصاد الاحتلال كل على حدة مما جعل الإجماع التنموي المحلي صعباً.

7 . الخلاصة

لم يكن الإنتداب البريطاني في فلسطين مجرد استعمار كلاسيكي عادي، بل كان مشروعاً لتصفية الوطن الفلسطيني بشكل نهائي لصالح استبداله بالكيان الصهيوني الإستيطاني. إن ما آل إليه وضع الفلسطينيين من تفكيك جغرافي واجتماعي وطبقي واقتصادي وبشري مقصود به أنهاءً ابدياً للشخصية الوطنية الفلسطينية.

من الطبيعي حصول وحدة بين الأردن وبقية فلسطين بعد نكبة عام 1948، نظراً للروابط العربية بين الضفتين. كما لم يكن أمام فلسطينيي الضفة خيار آخر حيث كان بوسع اسرائيل والمركز الرأسمالي الغربي الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين لأن هذا يؤسس للمطالبة بالتحرير والعودة. لكن اقتصاد الضفة الغربيةلم يتطور بشكل ملموس في فترة وحدة الضفتين، وهذا عائد إلى طبيعة البلد ونظامه الإقتصادي وحالته التابعة مما دفع بقوة العمل الشابة كي تهاجر إلى الخارج.

كان وضع قطاع غزة مختلفاً عن الضفة الغربية من الناحية السياسية. فقد كانت الإدارة المصرية تعامل قطاع غزة كما لو كان إدارة خاصة، لها اسقلاليتها عن النظام في مصر. لكن الدور المصري لم يرتق لتحقيق أمرين: الأمر الأول: تحويل قطاع غزة إلى دولة فلسطينية لتثبيت القضية. والثاني: تطوير قطاع غزة

اقتصادياً بما يحقق نقلة نوعية في هذا المستوى. ولا يخفى أن هدف إسرائيل هو خلق تبعية بنيوية في هذه المناطق للإقتصاد الإسرائيلي. وبالطبع كان فك ارتباط هذه المناطق بالاقتصادات العربية من ضمن أولويات الإحتلال الإسرائيلي عام 1967. ففي هذا الإحتلال تم تفكيك اقتصاد الفضة والقطاع، وممارسة القمع بأنواعه كي يضطر الشباب للخروج إما بحثاً عن العمل أو الأمن وفي هذا تفريغ للأرض من أهلها مما يسهل الاستيطان ويساهم في تفريغ حق العودة من محتواه.

9. ملحق

خرائط توضح فقدان الفلسطينيين للأرض لصالح المستوطنين:

توضح الخرائط الأربع المرفقة، مراحل خسارة الفلسطينيين للأرض في الفترة من 1949 وحتى عام 2000. يشير اللون الأبيض إلى الأرض التي بيد اليهود واللون الأسود إلى الأرض التي بيد العرب.

من اليسار إلى اليمين:

1- خريطة مرحلة 1: وضع الأرض عام 1956
2- خريطة مرحلة 2 : وضع الأرض حسب قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947.
3- خريطة مرحلة 3: وضعية الأرض في الفترة من 1949-1967.
4- خريطة مرحلة 4 : وضعية الأرض عام 2000.

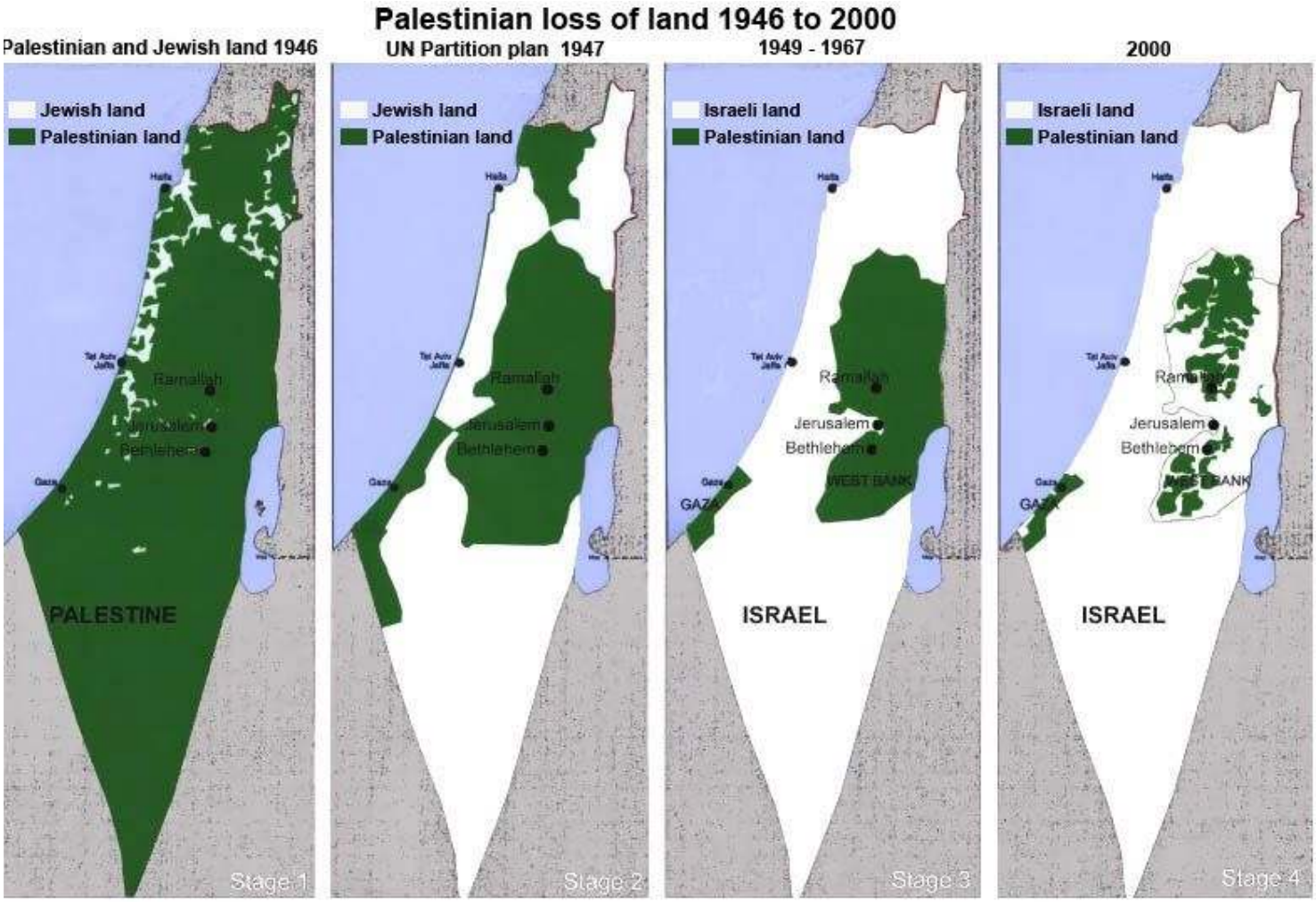

11. المراجع والتقارير

العربية

- أبـو النمـل حسـيين، قطـاع غـزة، 1948-1967، تطـورات اقتصـادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979).
- النقيب فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
- أبو رجيلي خليل، الزراعة اليهودية في فلسطين، مركز الأبحاث، دون سنة نشر.
- أبو رجيلي خليل، الزراعة العربية في فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد 11.
- أبو شكر، سمير عبد الله وعاطف علاونة، التصنيع في الضفة الغربية، نابلس، جامعة النجاح/ 1990
- أحمد سعد، التطور الإقتصادي في فلسطينن منشورا ت دار التحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1985.
- الحسيني محمد يونس، التطور الإقتصادي والاجتماعي في فلسطين، 1946
- ألكس بيين، تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين، إصدار مسادة، رمات غان، 1976.
- العبد جورج، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، إعداد جورج العبد، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، موؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، 1989.
- الماضي منيب، والموسى سليمان، تاريخ الأردن في القرتت العشرين، 1959 (بدون ناشر).
- الموسى شريف، التبعية العربية والتصنيع، المستقبل العربي، العدد 97.
- عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900-1970، القدس منشورات صلاح الدين، 1981.
- سمارة عادل، الرأسمالية الفلسطينية: من الشوء التابع إلى مأزق الاستقلال. منشورات مركز الزهراء، القدس، 1991.
- سمارة عادل، *مساهمة في الإرهاب*، منشورات مركز المشرق/العامل للدرسات الثقافية والتنموية، رام الله 2006
- شرايحة وديع، التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، عمان، 1968.
- توما إميل، جذور القضية الفلسطينية، منشورات صلاح الدين، القدس 1976.
- هلال جميل، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي، 1948-1974، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،

- حمادة سعيد، النظام الاقتصادي في فلسطين، تحرير ونشر الجامعة الأميركية في بيروت، بيروت، 1939.
- حايم وازمن، التجربة والخطأ إصدار شوكن، نيويورك، 1966.
- خلوصي محمد علي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948-1967، القاهرة، المطبعة التجارية المتحدة، 1967.
- زئيف لاكير، تاريخ الصهيونية، (دون سنة نشر). مقتطف في أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، 1985.
- لاوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي، 1980.
- مشاكل التطور في الدول النامية، دار التقدم موسكو، 1974:3
- منصور انطون، اقتصاد الصمود، بيروت دار الفارابي، 1984.
- ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، اصدار مكتبة الأسوار، عكا، 1979.

English References

- Arkadi, Brian Van, Benefits and Budrens: A report on the West Bank and the Gaza Strip Economies since 1967, New York, Carnegi Endowment for International Peace 1977.
- Aruri Nasir, Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965, the Hague, Martinus Nijhoff, 1972.
- Asad Talal, Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen in Arab Villages, in Economy and Socitey, 4 (3);1-40, 1975.
- Bahiri Simha, Industrialization in the West Bank and Gaza, Jerusalem, the West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987.
- Ben Shahar, H & Lerner. A, The Economics of Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambidge, Mass Ballinger Publishing Company, 1975.
- Benvenisti Meron, Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project. 1986.
- Benvenisti Meron, Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987.

- Bober Arie (ed) The Other Israel, New York, Anchor Books, 1972.
- Bregman Arie, Economic Growth in the Administered Areas, 1968-1973, Jerusalem, Bnk of Israel, 1974.
- Divine Robinson. Donna, Politics and Society in the Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power,?????????
- Drubkin H & Tuma I, The Economic Case for Palestine, London, Croom Helm, 1978
- Eisendat, S.N, Israeli Society, London:Weidenfield & Nicolson, 1067.
- Gabbay, Rony, A Political Study of the Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem, (Geneva and Paris), 1959.
- Gharaibeh Fawzi, The Economies of the West Bank and Gaza Strip, Boulder, Co., Westview Press, 1985.
- Givati Haim, A Hundred Years of Settlement: The Story of Jewish Settlement in the Land of Israel. Jerusalem, Keter Publishing House, 1985.
- Hdgkin. T, Letters from Palestine 1932-1936 (ed) by E.C. Hodgkin, Quartet Books. London, New York, 1986.
- Islamuglu. H & Keyder. C, The Ottoman Social Formation, in The Asiatic Mode of Production (ed) by Anne . M, bailly & Joseph Llobera, Routledge nd kegan paul, 1981.
- Kahan David, Agriculture and Water in the West Bank and Gaza 1967-1987, Jerusalem, The Jerusalem Post Publications, 1983.
- Kanovisky, Eliyahu, The Economic Impact of the Six Days war, New York, Prager, 1970.
- George Kossaifi, *Forced Migration of Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip. Population* Bulletin of ESCWA, no. 27 (December 1985).
Kossaifi George, Forced Migration of Palestinians from the west bank and the Gaza Strip
- Mutawi' Samir, Jordan in the 1967 War, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

- Nadav Halevi & Ruth Klinov, The Economic Development o Israel, New York: Prger, 1968.
- Nathan Wienstock, Le Sionisme Contre Israel, Maspero, Paris, 1968.
- Roy Sara, The Gaza Strip Survey A Demographic, Economic, Social and Legal Survey, Jerusalem, The West Bank Data Project, 1986.
- Samara Adel, The political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development, Khamsin Publications, 1988.
-Samara Adel, Industrialization in the West Bank: A Marxist Socio-economic Analysis, Al-Mashriq Publications, Jerusalem, 1992.
- Schloch Alexander, the Economic Development in Palestine, Journal of Palestine Studies, 10 (3), 35-58, 1982.
- Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Macmillan Press ltd, 1986.
- Smith Pamela, Palestine and the Palestinians 1875-1983, Worchester, Billing & Sons Limited, 1984.

تقارير بالعربية

- اللجنة الملكية الفلسطينية لعام 1937، الوثيقة رقم 5479.
- تقرير منسق أعمال الحكومة في الفضة الغربية وقطاع غزة 1967-1985، غدار وزارة الدفاع الإسرائيلية، 1986.
- - مديرية الإحصاء، تعداد السكان والمساكن الأوب، (2 ج) عمان، دائرة الإحصاء، 1961.
- مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، مطبعة الاعتدال، دمشق، 1938.
- - صامد العدد 46: 105

English Reports

- Governmant of Jordan report, GJR, 1967.

- Government of Jordan, Report of the Ministrial Committee of the Relief (Amman: The Government) 1967.
- International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Jordan*. (Washington D.C.: The Bank, 1957
-Military Governorate in the West Bank, Military Ordres Series, 1967, 68, 71.
- Statistical Abstract of Palestine, 1944-45.
- Statistical Abstract of Isreal (several Years))
- The Economist, 25-2-1967.
The Jerusalem Post, 18-12-1987.
- UNCTAD/ESCW, 1987.
- UN/ECWA 1981.
- United States Congress, Committeeon Foreign Affairs, Econoic Support Fund, Programe in the Middle east, (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1979.
- West Bank data Project: Atlas, Jerusalem, the Jerusalem Post Publications. 1988.
- Yediot Ahronot, 17-7-1967

هوامش المقال الأول

-1كان اندماج العثمانية في النظام الرأسمالي العالمي تدريجيا وحذرا. لكنه كان ضرورياً حيث كان التجار يزودون الدولة بالأموال التي تحتاجها، وبالمقابل، استغل التجار هذه التسهيلات ليوسعوا نطاق التبادل مع المركز الرأسمالي وصولاً إلى تجارة التهريب، مما وسع ابواب الاندماج على حساب الإستقلالية. أنظر:
Samara Adel, *Industrialization in the West Bank,* Al-Mashriq Publications, Jerusalem, 1992, pp.70-72.

2- نظر حول مزاعم تصدُّر فلسطين كتاب. *مساهمة في الإرهاب*، عادل سمارة، منشورات مركز المشرق/العامل للدرسات الثقافية والتنموية، رام الله 2006، ص ص 114-124.
3- - شولتش Schloch Alexander, The Economic Development in Palestine, *Journal of Palestine Studies*, 10 (3), 35-58, 1982.
4- شولتش 1982، مصدر سبق ذكره 33.
5- أنظر: إميل توما، *جذور القضية الفلسطينية*، منشورات دار صلاح الدين، القدس 1976 ، ص ص 78، 79.
6- Arie Bober, Anchor, *The Other Israel, The Radical Case Against Zionism*, London 1972, p.p. 24-42
وكذلك، أحمد سعد، *التطور الإقتصادي في فلسطين* ، منشورات دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1985، ص 64.

- -7حاييم وايزمن، *التجربة والخطأ* " إصدار "شوكن" نيويورك، 1966، ص 149.
- -8أنظر،إميل توما، *جذور القضية الفلسطينية*، منشورات صلاح الدين، القدس، 1976 ص ص 130، 132.

-9بروفيسور زئيف لاكير، تاريخ الصهيونية، ، ص 236 (دون سنة نشر) مقتطف من أحمد سعد، 1985).
10-Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel* (New York: Praeger, 1968, p.16.
11-S.N. Eisenstadt, *Isreali Society*: Widenfield & Nicolson, 1967.
12- احمد سعد، مصدر سبق ذكره ص 69.
-13كانت هذه المساحة 2% من ارض فلسطين، لكنها كانت تشكل 8,9% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة.
14- See Nathan Wienstock, *Le Sionisme Contre Israel*, Maspero, Paris, 1968/, p.25
15- *Statistical Abstruct of Palestine*, 1944, pp. 44-45.
-17- *Statistical Abstruct of Palestine*, 1944, pp. 44-45 -16 انظر تقرير اللجنة الفلسطينية الملكية لعام 1937، الوثيقة رقم 5479، ص 329.
- -18مجموعة شهادات العرب في فلسطين امام اللجنة الملكية البريطانية، مطبعة الاعتدال، دمشق،1938, ص, ص 55-59
19. - سعيد حماده ، *النظام الإقتصادي في فلسطين*،1939 ، ص ص 373-376.
- 20- سعيد حمادة، *النظام الإقتصادي في فلسطين*، 1939، مستخلص من جدول 13، ص ص 294-297
- 21 - خليل ابو رجيلي ، *زراعة الحمضيات في فلسطين*، بيروت، إصدار مركز الأبحاث، ص ص 11-14.
22- ناجي علوش ، *المقاومة العربية في فلسطين*، 1917-1948, ، إصدار مكتب الأسوار، عكا، 1979، ص 15
23- *طريق فلسطين إلى الحرية*، إصدار عصبة التحرر الوطني، 1947، ص 13. ورد في احمد سعد ، 1985، ص 67.
24- خليل أبو رجيلي، *الحمضيات في فلسطين*، مركز الأبحاث ص ص 11-14.
25- احمد سعد 1985، مصدر سبق ذكره، ص 96.
26- أحمد سعد ، *التطور الإقتصادي في فلسطين*، 1985، ص 108
27- مجموعة شهادات العرب أمام اللجنة الملكية، دمشق....ص 62.
28- سعيد حمادة (تحرير) *النظام الإقتصادي في فلسطين*، تحرير ، نشر الجامعة الأميركية، بيروت، 1939، رتبت هذه الارقام بموجب معطيات ص 42.
29-اختيرت مكونات هذا الجدول من كتاب ناثان وينستوك، 1968, الوارد آنفاً.
30- انظر: اليكس بيين، *تاريخ الاستيطان اليهودي*، إصدار مسادة، رمات غان، 1976، ص 265.
31- منصور، 1936 ص 41، مصدر سبق ذكره.

32- Eisenstadt, S.N. *Israeli Society*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1967.
33- اقتطفت الأرقام من
Statistical Abstract of Palestine, 1944-45.
34- محمد يونس الحسيني، *التطور الإقتصادي والاجتماعي في فلسطين*، 1946، يافا في سعد ص 176.
35-أحمد سعد، *التطور الإقتصادي في فلسطين*، 1985، ص 167.
36-*Statistical Abstruct of Palestine*, 1944, pp. 50-58
37-*Statistical Abstruct of Palestine*, 1944, pp. 53-63.
38- أحمد سعد 1985، مصدر سبق ذكره 111.

39- Smith Pamela, Palestine and the Palestinians 1875-1983, Worchester, Billing & Sons Limited, 1984: 18, 19, 20.

40-الودائع، راس المال والاحتياطي للبنوك العربية في فلسطين
حتى 31 اكتوبر 1945 (بالاسترليني)

	ودائع	احتياطي	راس المال المدفوع
البنك العربي المحدود	3,777,821	844,154	815,296
البنك الوطني العربي	3,192,907	133,723	600,456
المجموع	6,970,728	977,877	1,415,752

(سميث 1984، ص 119)

41- باميلا سميث 1984، 119-29.

42- Adel Samara, *Industrialization in the West Bank*, Al-mashriq/Al-A'amil for Cultural and Development Studies, Ramallah, 1991, p.78.

43- من المهم التنبه إلى أن التقديرات الرقمية مختلفة بين مصدر وآخر نظراً لصعوبة فصل جزئي الإقتصاد الأردني آنذاك عن بعضمها البعضن لذا، تُعتمد الأرقام كمؤئرات وليس كتحديدات مؤكدة.

44-George Kossaifi, *Forced Migration of Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip. Population* Bulletin of ESCWA, no. 27 (December 1985), and the International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Jordan*. (Washington D.C.: The Bank, 1957. pp. 5 and 443.

45- انطون منصور، اقتصاد الضفة الغربية 1948-1984، في *الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد*، إعداد جورج العبد، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، 1989، ص 81.

46- Gabbay, Rony, *A Political Study of the Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem*, (Geneva and Paris), 1959: 451.

47- عادل سمارة، 1991: 126. *مصدر سبق نكره*.

48- عادل سماره، 1991: 127، مصدر سبق ذكره.

49- Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War : Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan* (New York: Prager. 1970), pp. 143, and 365.

50- البنك المركزي الأردني، 1975، مقتطف من
Mutawi' Samir, *Jordan in the 1967 War*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987: 169.

51- مديرية الإحصاء ، تعداد السكان والمساكن الأول 2 ج (عمان دائرة الاحصاء 1961، ص ص 16-18)

52-Gabbay, 1959:451.

53- هلال، 1975، مصدر سبق ذكره.

54Smith, 1986, opcit4

55- الماضي وموسى:248

56- UN/ESCWA 1981:8

57- النشرة الإحصائية السنوية 1951، العدد 2، بيان 100

58-*The Economist*, 25-2-1967.

59- أبو شكر، عبد الله وعلاونة 1990: 13.

60- الدراسة الصناعية لعام 1956، والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، عمان .1967:31

61- أبو شكر، عبد الله، وعلاونة، :1990:16

62- العامري، 124

63-
Aruri Nassie, Jordan, A Study in Political Development, 1921-1965, The Hague, Martinus Nighoff, 1972.

64- نظراً للسبق التكنولوجي وتوفر التمويل لأبحاث التطوير تمكن المركز الرأسمالي الغربي من التفوق على بلدان العالم الثالث حتى في الإنتاج الزراعي حيث أدخلت التكنولوجيا في الزراعة مما زاد الانتاجية فيها بوتائر عالية.

65- محمد علي خلوصي، *التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948-1967*، (القاهرة، المطبعة التجارية المتحدة، 1967) ص ص 40-41.

66- سمارة 1991 ص 127، مصدر سبق ذكره.

67- خلوصي، 1967، 51-53 مصدر سبق ذكره.

68- ابو عمرو، 1989، ص 110، مصدر سبق ذكره.

69- Brian Van Arkadie, *Benefuts and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies, since 1967* (New York: Carnegie, Endowment for International Peace, 1977). P. 31.

70- انظر خلوصي، 1967: 81، مصدر سبق ذكره.

71-Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, 1985 p: 62

72-خلوصي، 1967: 78، مصدر سبق ذكره.

73- Gharaibeh, 1985Opcit, :65 *The Economies of the West Bank and Gaza Strip*, p: 65.

74-Kanovsky, *The Economic Impact of the Six Day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt, Jordan*, p. 176.

75- حسين ابو النمل، *قطاع غزة 1948-1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية*، 1979: 269.

76- ماعوز موشيه، جروزالم بوست 25-12-1987

77- Bahiri Simha, *Industrialization in the West Bank and Gaza*, Jerusalem, the West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987.

And, Benvenisti Meron, *Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank*, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project. 1986.

78- Benvenisti Meron, *Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank*, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987:67.

79- *Government of Jordan Report*, GJR, 1967.

80- *Statistical Abstract of Israel*, 1993, no 44, p.758

81-UNCTAD (1993), TD/B/40(1)8, p. 14' UNCTAD (1991), pp. 9-10.

82- سمارة، 1991: 133-34.

83- Government of Jordan, *Report of the Joint Ministerial Committee for Relief* (Amman: The Government, 1967).

84- Yediot Ahronot, 17-7-1967

85- Donna Robinson Divine, *Politics and Society in Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power*, Ch 6 Palestine in World war I, 1995, p. 109

86- Samara Adel, *The political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development*, Khamsin Publications, London,1988:108

87- Bregman A, *The Economy of the Administrative Areas, 1967-1975* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1976: 57.

88- ابو شكر، عبد الله وعلاونة، 1990:33 مصدر سبق ذكره.

89- إسرائيل إيكونوميست 6-1-1989

90- سمارة 1991: 193

91- يوسف جويل جيروزالم بوست، 6-1-1989

92-إسرائيل إيكونوميست، 1973:20

93- سمارة 1991:194

94- سمارة 1991:234

95-United States Congress, Committee on Foreign Affairs, *Economic Suppprt Funds, Programe in the Middle Esat*, (Washington, D.C.: United State Government Printing office, 1979).

96-Bregman A, *The Economy of the Administrative Areas, 1967-1975* (Jerusalem: Bank of Israel Research Department, 1976), p. 57.

97- تجدرالإشارة إلى أن استخدام الدينار الأردني في التداول داخل الضفة الغربية خاصة كانت له عواقبه الإقتصادية. فحينما تدهور سعر صرف الدينار الأردني في السنوات الولى للإنتفاضة الأولى وفقد الدينار قرابة 40 بالمئة من قيمته، أُصيب المدخرين بالدينار، والذين يتسلمون روابتهم بالدينار بضربة اقتصادية ماحقة.

98- سمارة 1991: 135مصدر سبق ذكره.

99- عادل سمارة، اقتصاد تحت الطلب، منشورات مركز الزهراء، القدس، 1989:71.

100- منصور الاقتصاد الفسطيني اعداد جورج عبد ، 1988، ص 88

101- تقرير منسق أعمال الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1967-1985، إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية 1986، ص 29.

102- سمارة 1991: 135 مصدر سبق ذكره.

103- الإحصاء السنوي لإسرائيل 1986، ص 713.

104-جورج عبد، *الاقتصاد الفلسطيني*، 1988:88 مصدر سبق ذكره.

105- صامد العدد 46: 105

106- سمارة ،1988 94 مصدر سبق ذكره.

107-الاحصاء السنوي لإسرائيل 1986: 71

108-سمارة، 1988: 164مصدر سبق ذكره.

109- جورج عبد 1988 ص 85.

110- مشاكل التطور في الدول النامية، دار التقدم موسكو، 1974:3

111- الإحصاء السنوي لإسرائيل 1985:725

112- Drubkin & Tuma, 1978: 64-65

113- Benvenisti W.B. Atlas, 1988:42،وصامد، العدد 72، 1988:23

114- Benvenisti, W.B. Atlas, 1988:42

115- انطوان منصور، *اقتصاد الضفة الغربية 1948-1984 في الاقتصاد الفلسطيني* ، تحرير جورج العبد 1898 منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 101-102.

116- بنفنستي 1987: 24 مصدر سبق ذكره.

117- باهيري، 1987، 39، مصدر سبق ذكره

118-UNCTAD/ESCW, 1987:129.

119- *The Jerusalem Post*, 18-12-1987.

-120Brian van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), P. 30

121-ابو عمرو زياد، اقتصاد قطاع غزة، في جورج عبد 1989، مصدر سبق ذكره، ص 111

122- ابو عمرو ، 1989 نفس المصدر ص 110

123- أبو عمرو 1989، نفس المصدر، ص 113

-124 - Roy Sara, *The Gaza Strip Survey A Demographic, Economic, Social and Legal Survey*, Jerusalem, The West Bank Data Project, 1986:65-75.

125- حسين ابو النمل، *قطاع غزة 1948-1967، تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية* ص 269.

2- موقع الصهيونية

في الإمبريالية والنظام العالمي الجديد

(ورقة مقدمة لمؤتمر البرلمانيين الدولين للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بروكسل 13-15-2008)
سوغ تصدر قريباً في كتاب: (*مقالات في:إقتصاد الكيان، تخليقه في المركز، طفيليته ووظيفيته*)

ما هو النظام العالمي الجديد[135]؟

ليست الصهيونية وليداً يهودياً، بل مشروعاً راسمالياً غربياً وجد في اليهود أدوات تنفيذه في الوطن العربي. كما ليس الكيان الصهيوني نتيجة للمذابح ضد اليهود بما في ذلك المحرقة النازية التي سرَّعت الهجرات وسهَّلتها، لكنها لم تخلق المشروع الإستعماري الإستيطاني اليهودي في فلسطين . لقد باعت الصهيونية إلى ألمانيا الرسمية دماء اليهود بالمال، أما نحن، فدفعنا ثمن المحرقة دماً ووطناً. لكن ما لم يتوقعه عُتاة المركز الإمبريالي وأدواتهم الصهيونية أن الفلسطينيين، بخلاف كثير من الشعوب الأصلانية المبادة ربما كلياً، سيقاومون ليس قرناً بل إلى الأبد. وعليه، "لم تُنجز المهمة" ولن تُنجز.

تتطلَّب تسمية النظام العالمي، التي تشير غالباً إلى أنه إقتصادي وحسب، تدقيقاً أكثر، كما هي كذلك تسميات الإمبريالية، الغرب، الراسمالية...الخ. وليس هذا لأجل تغيير التسميات، بل التدقيق فيها لا سيما في حقبة أمكن لرأس المال إلحاق ضربات موجعة بالعمل، اي النخب المالكة والطغم الحاكمة بالغالبية الساحقة من البشرية، وصلت درجة ***احتلال المصطلح*** وحتى جزءاً من الخطاب مما يخلق تشويهاً في

وعي الطبقات الشعبية والشعوب المضطَهَدة والمحتلة[136]. كما ان حصره في المستوى الإقتصادي يُغفل تمفصلاته الثقافية والطبقية، وحتى، ولو نسبياً، السياسية.

صحيح أن نمط الإنتاج الراسمالي مهيمن على معظم الكرة الأرضية بمعنى انتشار علاقات الإنتاج الراسمالية مما يسهل استخدام مصطلح "النظام الراسمالي العالمي"، ولكن من التمويه موازاة راسمالية ساحل العاج، على سبيل المثال، براسمالية الولايات المتحدة، وإن كان لكلٍّ نصيب فيه. كما أن تسمية مركز النظام الراسمالي العالمي فيها تضليل كذلك، فليس دور اليابان كدور الولايات المتحدة رغم كون البلدين من ضواري الإمبريالية بمعنى أن الإمبريالية الأميركية هي متحكمة بدرجة أو أخرى بالإمبرياليات القديمة[137]، ناهيك عن درجة أو قوة هجوم كل منها على محيط النظام العالمي بغض النظر عن تسميات الهجوم: هجوم على "الإرهاب"، الإرهاب العربي، الإرهاب الإسلامي، الخطر الصيني...الخ. إن عدم الإشارة إلى هذه التباينات لا بد أن تغطي على بعض بطش الولايات المتحدة "التي هي اليوم النظام العالمي الجديد، أو على الأقل اساسه"، والدول الوظيفية في خدمتها، وخدمة أنفسها بالطبع، كالكيان الصهيوني الإشكنازي[138]. لذا، يُجيز التحكم الأميركي بالنظام العالمي أخذ دور أميركا فيه، وعلاقات الأنظمة الأخرى بها، كمدخل لدراسة النظام العالمي نفسه إلى درجة تكون معها محاكمتنا للنظام العالمي هي محاكمة لأميركا. وهذا أحد مقومات هذه الورقة.

كما لا بد من أخذ تطور مراكز راسمالية أخرى بالإعتبار سواء من حيث خلق توازن قطبي محتمل، وكذلك، وهذا الأهم، من حيث ضياع فقراء العالم في صفقات بين القطبيات، المهيمنة والقديمة والصاعدة أقصد الصين[139]، روسيا، الهند مثلا. باختصار، ليس النظام العالمي ولا حتى مركزه لوحة واحدة، وإن كان بمعناه العدواني ما زال غربياً.

النظام العالمي وجود مادي، مصطلح يعبر عن وجود مادي مبلور بالضرورة، وهذا ما يكسبه معناه، في المبنى الإجتماعي الطبقي على صعيد الدولة القومية والعالم مجسداً في مصالح الطبقات المالكة/السائدة وخاصة في المركز. لكن نَسْبَه بشكل اساسي للمركز لا ينفي وجود تمفصلات طبقية على صعيد عالمي تخدم، تُوظف،

وتتقاسم مع الطبقات الراسمالية في المركز/المراكز الإمبريالية. وإلا، فما معنى كل هذا الدعم للكيان الصيهوني الإشكنازي في جانب ودوره العدواني على صعيد عالمي، وتقديم دولة قطر ثلث أرضها كقاعدة للولايات المتحدة الأميركية من جانب آخر، ومشاركة أنظمة عربية وإسلامية وعالمثالثية وأنظمة هامشية في أوروبا في احتلال أفغانستان والعراق وتحطيم صربيا، وتزكية الإحتلال الأميركي/الأثيوبي للصومال وإرسال قوات باسم الأمم المتحدة إلى الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني، وكلها تحركات معادية للشعوب!

ماذا نسمي انتشار مصالح الولايات المتحدة في مختلف بقاع العالم، وقيام أنظمة مختلف هذه البلدان بتكريس هذه المصالح والدفاع عنها وإشراف الإدارة الأميركية على معظم حكومات العالم كما لو كانوا موظفين أميركيين هناك؟ قد يجوز لنا القول أن النظام العالمي مجسداً بقيادة الولايات المتحدة قد انشأ قطاعاً معقداً نسميه: "القطاع العام الدولاني الراسمالي المعولم". هو قطاع عام لمختلف الدول تتشارك فيه، وإن بتفاوتات هائلة، الدولة/الطبقة الحاكمة/المالكة في المركز والطبقة/الدولة الكمبرادورية والوظيفية في المحيط. لكنه على كافة الأحوال، ليس اقتصادياً بحتاً.

نقطتنا هنا هي وجود حالة من تشارك الهيمنة الطبقية للبرجوازية على صعيد عالمي كما لو كانت طبقة واحدة رتبت نفسها قيادياً ووظيفياً إلى حد كبير. قيادها الإداري، وتركزها المالي هو اساساً في الولايات المتحدة، على شكل الشركات الكبرى والدولة، التي لم يمت دورها بعد لكنه دور في خدمة الطبقة، واي طبقة، طبقة على نطاق عالمي، ومن هنا نقول "قطاع عام دولاني رأسمالي معولم". وتحت هذا الوضع القيادي مالياً وإدارياً، تتسلسل تمفصلات طبقية على صعيد عالمي ايضاً إلى درجة مدهشة، متجاوزة بالطبع السيادة، ومزاعم الكرامة القومية والسيادة الوطنية...الخ.

لم يعد نشاط الشركات عابرة القومية محصوراً في المركز، بل نقلت جزءاً من قاعدتها الإنتاجية، وإن الأقل تطوراً، إلى محيط النظام العالمي ولا سيما المتضخم بعمالة رخيصة الأجر، فاختصر استيراد المواد الخام، وإعادة تصديرها ثانية إلى المحيط، اختصر الجغرافيا جيئة وذهاباً. ولم يكن لهذا أن يحصل، لأنه لم يتخذ شكل احتلال، إلا لأن هناك أنظمة حاكمة وطبقات اجتماعية استقبلت ذلك بابتهاج في نطاق ما يسمى "إستدعاء راس المال الأجنبي المباشر والحفاوة به". وبهذا أسس لطبقة راسمالية عالمية متفاوتة في الدرجة، ومحمية من انظمة الحكم في هذه البلدان. وهذا خلق تناقضاً مع البلدان التي تحاول الخروج ولو النسبي من تحت عباءة المركز، بإقامة بنى إنتاجية مدنية محمية ببنى تسليحية. وكأن الدولة القومية في هذه البلدان في اشتباك محتمل مع المركز، وتوابعه في الأطراف.

نشأت في المركز وامتدت إلى الأطراف طبقة الفقاعة المالية، المضاربين، التي نشرت وهم الربح السريع وغير المتعب. فقد نفخت عبر المضاربات قيم اسهم الشركات في الولايات المتحدة مما جعل قيمة الإقتصاد الحقيقي الأميركي قرابة ثلث قيمة اسهمها في سوق المضاربات المالية. كما أن لهذه الطبقة تمفصلاتها على صعيد عالمي تساعدها في وضع اليد على مدخرات الطبقات الشعبية على صعيد عالمي. ففي آذار 2006 خسر المستثمرون الصغار في السعودية معظم استثماراتهم في السوق المالي[140]، أما في المناطق الفلسطينية المحتلة 1967 التي تعيش على حقن التمويل الأجنبي، فقد خسر اصحاب الأسهم نصف ما دفعوه، اي أكثر من 2 مليار دولار. فالنهب الرأسمالي لا يعرف الحدود ولا يرحم الأيتام!

أدى الإنتقال إلى "الإقتصاد الجديد" إلى تغيرات في مبنى الطبقة العاملة على صعيد عالمي. لقد تم تقسيم الطبقة العاملة في مركز النظام العالمي، أميركا خاصة، إلى طبقة عمال الإقتصاد الجديد في قطاع المعلومات الإلكترونيات والإنترنيت...الخ، وطبقة عمال الصناعة التقليدية، وطبقة عمال الخدمات بشكل عام.[141] أما في المحيط، فأدى هذا الإنتقال إلى تقسيم الطبقة العاملة إلى قسمين على الأقل:

- العاملون لدى الشركات الأجنبية، والذين، رغم ضآلة أجورهم مقارنة مع نظرائهم في المركز، يشكلون طبقة عليا مقارنة مع عمال المشاريع المحلية في بلدانهم
- وطبقة العمال في مختلف قطاعات الإقتصادات المحلية

والنتيجة لهذا التقسيم هي تأكيد انتصار ما لراس المال على العمل، وإضعاف تماسك الطبقات الشعبية في مواجهة تغّوُل رأس المال على صعيد عالمي، مما قاد ويقود إلى تدهور شروط الحياة للسواد الأعظم من البشرية والمتجلي في تزايد من هم تحت خط الفقر، وانتشار الأمراض وارتفاع نسبة الأمية، وتسهيل قيام المركز بالحروب.

وهكذا، لم يعد فهم النظام العالمي على اساس قومي صرف أمراً ممكناً، ولا على اساس تصنيف طبقي بحت عابر كلياً للقوميات أمراً ممكناً كذلك. هو تحالف طبقي عالمي أساسه راسماليات المركز. وفي حين أن راسماليات المركز هي قومية بامتياز، أما مصالحها فعالمية بامتياز ايضاً، فإن راسماليات المحيط هي جزء منه، لكن ارتباطاتها وتبعيتها وتفريطها بالمصالح القومية لأممها، تطرح جدياً حدود ولائها القومي متنافسا مع تخارجها (*externalization*) العالمي/الطبقي. صحيح ان بعض الأنظمة المحيطية تحاول الخروج عليه، ولكن بالإجمال، هو نظام الطبقات الراسمالية في تحالفها ضد الطبقات الشعبية على صعيد عالمي. لذا، يعيش هذا النظام ويستمر بمقدار قدرته على التلاعب هيمنياً بالطبقات الشعبية عالمياً، وحين لا تفلح الهيمنة قد تُفلح الدبابة.

أمركة النظام العالمي

سمح تفكك الإتحاد السوفييتي للإمبريالية [142]الأميركية بالعودة للإستعمار المباشر، وبهذا نقلت الحرب الباردة بين القطبين إلى حروب ساخنة في المحيط. على أن من جملة معاني هذه الحرب الساخنة هي إشعار الدول الطامحة في التحول إلى اقطاب، بأن دونها القوة العسكرية الأميركية المانعة لذلك. لذا، لا تلبث أميركا تؤكد أنها لن تسمح بتطور اي تحدٍ لها اقتصادي او عسكري. فطالما أكدت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أنها لا "تتسامح" مع نشوء اية قوة عسكرية أو اقتصادية يكون بوسعها تحدي السيطرة الأميركية (إقليمياً: العراق، كوريا الشمالية ثم إيران)، وهذا لا ينحصر فرضه على أنظمة الحكم بل يُطال الشعوب كذلك، إنه ضد الحركات السياسية المقاومة للإمبريالية سواء مباشرة أو لا مباشرة وخاصة في فلسطين، والعراق وأفغانستان وصربيا، وقوى المقاومة داخل بلدان الأنظمة العميلة لأميركا، وخاصة حزب الله في لبنان ذي النظام الحالي العميل بصراحة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني[143]، مجسداً هذا في شعار "لا مقاومة في حقبة العولمة".

فعلى الرغم من التكوين المتسارع للإتحاد الأوروبي بتعدد إمكاناته الهائلة، فإن الولايات المتحدة ما تزال متحكمة بالمركز الأوروبي الغربي. فقد بينت وقائع عدة في العقود الثلاث الأخيرة عمق هذا التحكم الأميركي لدرجة يمكن القول، بدون مبالغة كبيرة، بأن أميركا هي الدولة المستقلة الوحيدة في العالم، وبأن أوروبا واليابان مناطق حكم ذاتي، في حين أن بقية العالم مثابة مستعمرات مستباحة. وإلا فما معنى ذلك الإصطفاف الأوروبي وراء السياسة الأميركية سواء في التخطيط أو التنفيذ العسكري أو التمويل، سواء في فلسطين فالعدوان على العراق (1991)، وقصف يوغسلافيا (1999)، واحتلال أفغانستان (2001) والعراق (2003)[144] وحصار كوريا وكوبا وإيران، وبالطبع في دعم الكيان الصهيوني ورعايته المتواصلة.

وحتى حين تدهور الإقتصاد الأميركي إلى درجة عالية من الطفيلية، ووصل الأمر بالولايات المتحدة درجة تمويل عجزها وسيطرتها وحروبها واستهلاكية مواطنيها على حساب الأمم الأخرى، كان ذلك بسبب ومن أجل قوتها العسكرية. فقد قفز العجز في الولايات المتحدة من 100 بليون دولار عام 1989 إلى500 بليون عام 2002. كما نضبت المدخرات القومية الأميركية نظراً للإنفاق الحربي الهائل والإنفاق الإستهلاكي الذي تربى عليه الأميركي. فالمواطنون الأميركيون يستهلكون ما ينتجه العالم، ويمولون ذلك بما يتدفق إليهم من مدخرات واستثمارات العالم.

تجدر الإشارة إلى ان الإستثمارات اليابانية في أميركا التي اعتبرت غزوا لأميركا هي في الحقيقة تمويل ياباني وأوروبي لأميركا.

ينطبق الأمر نفسه، وإن بقدر اكبر من التبعية على بلدان الخليج العربي التي استوردت اسلحة من الولايات المتحدة بما قيمته 73 بليون دولار في الفترة من 1981-2006، وقدمت قائمة طلبات تسليح مؤخراً ب 13 بليون دولار، ورغم ذلك فهي تصرخ مستغيثة من "الخطر الإيراني" وتثير فتنة (الشيعة والسنة) كي تبرر للولايات المتحدة احتلال الوطن العربي وضرب إيران. فإذا كانت كل هذه الأسلحة عاجزة عن حماية مشتريها، فما لزوم شرائها؟ أليست هذه المشتريات مثابة "ريع" اقتصادي لعلاقة سياسية جوهرها حماية الولايات المتحدة لأنظمة هذه البلدان من شعوبها؟

كما أن الصين الشعبية تدعم الدولار طالما تمول وارداتها بالدولار الذي تكسبه من فائضها التجاري الملموس مع الولايات المتحدة، مما يدعم الدولار. لذا، تواصل المؤسسات المالية الدولية والأنظمة البرجوازية في العالم دعوة الصين وبلدان النفط العربية لدعم الدولار. إن من مصلحة الولايات المتحدة الإصرارعلى الإحتفاظ بهيمنتها العسكرية لإخضاع الأسواق العالمية، وصناعة الحروب كي يتواصل استيراد منتجاتها من الأسلحة.

ما هو معروض على الطبقات الحاكمة في مختلف بلدان العالم هو التذيل للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة. وهذا يعني انه كي تتمكن الشعوب من إحداث تغيير فإن عليها فك الإرتباط مع مشروع الطبقات الحاكمة وهذا يفتح على أهمية الحركات الشعبية المناهضة للحروب والعولمة، وهي، رغم كونها مخاليط هائلة من الإتجاهات، هي جوهرياً وإن دون إعلان بعد، مناهضة للصهيونية لأنها ماكينة حروب من جهة، ووليد وظيفي للنظام العالمي من جهة ثانية.

الصهيونية راسمالية غربية قبل تهويدها

بخلاف سائر المستوطنات البيضاء، وجميعها راسمالية، ينفرد الإستيطان الصهيوني، وهو ابيض كذلك، بعدة خصائص، منها أن وطنه الأم هو المركز الرأسمالي الغربي[145] من حيث دافع الإستيطان، ناهيك عن الأصول القومية المتعددة للمستوطنين اليهود في فلسطين التي تتجاوز مركز النظام إلى محيطه ايضاً. وعليه، فإن الحركة الصهيونية معولمة منذ بدايتها، بعكس الدين اليهودي هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الصهيوينة قد صهينت ورسملت الديانة اليهودية ومن

هذا المنطلق تحديداً يمكن التعامل معهما مندمجتين اي بقدر صهينة الدين وتوظيفه وإلحاقه وليس بقدر تهويد الصهيونية.

يفتح هذا الحديث على خلاف مع كثرة من الدراسات التي تنسب الصهيونية كوليد للإمبريالية، بل وطرح المسألة بحالة رمادية تشي بتناقض الصهيونية مع الراسمالية، حتى رغم نسبها إلى حقبة تأزُّم الراسمالية في شرق وغرب أوروبا. ويجادل هؤلاء بأن ولادة الصهيونية ترافقت مع توسع الراسمالية من النطاق القومي وتحولها إلى حقبة الإمبريالية مما قد يوحي بأن الإمبريالية حقبة أخرى مقطوعة عن الرأسمالية من جهة ومع دورها الإستعماري من جهة ثانية. (أنظر لاحقاً)

وهذا يقربنا من أطروحة محمد ولد إلمي، بأن جذور الصهيونية نفسها ليست يهودية، وهو أمر يلقى تفسيره المقبول ويتقاطع إلى درجة كبيرة مع علاقتها المتواصلة، أي الصهيونية، مع النظام الرأسمالي العالمي في حقبتيه الإمبريالية ومن ثمَّ العولمة. ناهيك، وربما هذا الأهم، عن أن هذا الطرح يستكشف بأن الصهيونية كانت ضرورية للراسمالية الغربية في تخارجها الإستعماري، وبأن زرع هذا الكيان في فلسطين، كان سيحصل سواء نادت به الصهيونية السياسية لاحقا أم لا، وهذا الأساس الموضوعي والمنطقي وراء التوليد الراسمالي للصهيونية.

"... منذ عهد الإصلاح الديني فإن العديد من مخططات الإستيطان الصهيوني لفلسطين قد رأت النور وتطورت على أيدي اوربيين غير يهود (متدينين وملحدين على حد سواء) كانوا قد سبقوا كلا من يهودا القالاي (1798-1868)، وموسس هيس (1812-1875) وثيودور هرتسل (1860-1904) الذين صادف ظهورهم مجرد بداية صهينة اليهود أنفسهم وانخراطهم المباشر في فكرة الصهيونية والتي كانت في اساسها فكرة غير يهودية[146]".

كما يرد ولد إلمي الإهتمام السياسي واللاهوتي باليهود إلى مارتن لوثر (1483-1546) حيث رأى في اليهود حلفاء مرشحين ضد الكاثوليكية ومهتدين احتياطيين للديانة البروتستانتية الجديدة. هذا على الرغم من تراجعه عن موقفه لاحقاً تحت التهديد (نفس المصدر). على أن الأكثر أهمية أن بريطانيا الميركنتيلية في القرن السابع عشر، وخاصة بعد أن تمكن كرومويل من محاكمة وإعدام الملك تشارلز الأول، قد رحب باليهود لأنه كان مصمماً على استقدام التجار اليهود من امستردام، المنافِسة، إلى لندن بغية تقوية التجارة الإنجليزية في وجه البرتغال وإسبانيا حيث تقيم جاليات يهودية عرفت بالثراء والمهارات التجارية وشبكة العلاقات التجارية الخارجية[147].

على أن افول نجمي إسبانيا والبرتغال لصالح بريطانيا وفرنسا، وانتقال أوروبا الغربية باتجاه الراسمالية الحديثة ممثلة في الثورة الصناعية، يعطي لكشف الجذور والأسس غير اليهودية للصيهونية، اي الجذور الرأسمالية، أدلَّة اقوى. يتضح هذا من تنافس كل من بريطانيا وفرنسا على كسب ود اليهود، وبالطبع على اساس وظيفي/استخدامي. فإبان محاولته الفاشلة لاحتلال عكا والقدس، توجه نابليون إلى اليهود بإعلان يقول:
" إن فرنسا تعرض عليكم (أي على اليهود) في هذا الوقت، وخلافاً لكل التوقعات، إرث إسرائيل...إن فرنسا لا تناشدكم احتلال هذا الوطن، كلا، بل مجرد الإستيلاء على ما تم احتلاله وبضمانات ودعم تلك الأمة، والمحافظة عليه ضد كل الغازين"[148]. وأضاف نابليون داعياً اليهود للسير تحت رايته "لإعادة تأسيس القدس القديمة واصفا اياهم بأنهم امة فريدة وصاحبة حق مشروع في وراثة فلسطين[149]".

قد لا يكون هناك عرضاً أكثر سخاء من هذا! ولكن لا يمكن لهذا السخاء من إمبراطور راسمالي توسعي أن يكون بلا ثمن، وليس هذا الثمن سوى إقامة قاعدة يهودية في فلسطين لخدمة فرنسا في صراعها مع بريطانيا على المنطقة وطرق التجارة إلى الهند. أما وقد عجز نابليون أمام أحمد الجزار وأسوار عكا، ولاحقاً انتهى في معركة واترلو 1815 فقد انتقل توظيف اليهود من الرأسمالية الإستعمارية الفرنسية إلى الراسمالية الإستعمارية البريطانية.(سنلاحظ لاحقاً، أنه بقدر انتقال الإهتمام الراسمالي الإستعماري بتوظيف اليهود، كانت قرون الإستشعار الصهيونية تتابع ايضا تغير ميزان القوى لتُلحق هي نفسها بموجبه بالقوة الإمبريالية الجديدة الأقوى).

ولا شك أن هذا العرض الفرنسي هو الذي كررته بريطانيا بعد أكثر من قرن سواء بوعد بلفور 1917، واحتلال فلسطين ورعاية الإستيطان الصهيوني في فلسطين حتى اليوم. لذا، عارضت الصهيونية البريطانية اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون داخلها وحرضت على انفصالهم بحجة انهم متميزين.

"...أمر شافتسبري جمعية لندن لتعزيز المسيحية بين اليهود ببناء كنيسة إنجيلية في القدس، "على جبل صهيون نفسه إن أمكن ذلك[150]، كما انه اكد لبالمرستون ان الصهيونية ستكون الوسيلة الأسرع والأقل كلفة لاستعمار سوريا وبأنه لن يطلب من الضامنين ان يقدموا اية مبالغ مالية وان المنافع الناجمة عنها (أي الصهيونية) ستعود إلى العالم المتحضر بأجمعه[151]".

بعث الفيكونت بالمرستون إلى السلطان العثماني برسالة يشرح له فيها المنافع المادية والسياسية التي تعود على السلطان من جراء تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين: "ان عودة الشعب اليهودي الى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته تشكل سدا في وجه مخططات محمد علي او من يخلفه[152]". لذا، كان التحالف البريطاني العثماني في الإعتداء على مصر وتصفية تجربة محمد علي لبناء دولة عربية حديثة. وهذا يفسر التفكير الإستعماري البريطاني والفرنسي المبكرين لإقامة كيان صهيوني في فلسطين كقاعدة لضرب الأمة العربية، وليست من أجل "ملجأ" يعيش فيه اليهود "المساكين"[153]!.

كان القناصل الأوروبيون قد عملوا على فصل فلسطين عن دمشق منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر بهدف خلق دولة مسيحية في فلسطين وفصلها عن الدولة العثمانية. اما فريدريك ولهلم الرابع فكتب في أمر اداري لمجلس الوزراء مؤرخ في 31-8-1839 قائلا في استسلام: " انني اشاطركم الراي فيما افصح عنه التماسكم...من رغبة في رفع القدس الى دولة مسيحية. وأرجو ان لا تخطئوا بهذا الصدد في تقدير الصعوبات التي تعترض هذه الرغبة[154]".
هل المسألة خدمة المسيحية أم تسابق دول المركز على المنطقة؟ يذكرنا هذا بحروب الفرنجة، واستخدام الدين لأغراض بحث فائض أمراء الإقطاع عن إمارات. ترتكز محاولات تأسيس دولة مسيحية في القدس بالمشروع الأكبر وهو تفكيك العثمانيةن التي ترنحت طويلاً قبل أن يُجهزوا عليها.

كان انتقال اوروبا الغربية من الإقطاع إلى الراسمالية ونشوء المصارف المسيحية ودخول الراسمالية الى الريف مثابة حراك اجتماعي شامل طال بدوره اليهود الذين فقدوا دورهم كصيارفة للنبلاء والحكام وكسماسرة ايضا. فانتقلوا إلى المدينة بما هي مركز الإنتاج في التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية الطالعة. وهناك أنشأوا معازلهم الطوعية، "الغيتو"، التي يعني وجودها رفض الإندماج او العداء للمجتمع المحيط.
نلاحظ انه بالتوازي مع رسملة أوروبا الغربية، كان يتم انعزالا أوسع لليهود، قرارهم الذاتي بالإنعزال ليس على أسس دينية، وإنما لأنهم أكثر ارتباطاً بنمط الإنتاج الإقطاعي (أعمال الربا، والسمسرة، والصيرفة) هذا رغم انتقالهم إلى عالم المدينة الأرحب. بعبارة أخرى، كانوا من المواطنين الأوروبيين الذين أعيق ترسملهم مقارنة مع برجوازيات تلكم البلدان.
يقول الكيالي: " وأدى نشوء الراسمالية الصناعية في أوروبا الغربية إلى انهيار وظيفة اليهود الإقتصادية والإجتماعية، مما اضطرهم لمغادرة بعض البلاد أو إلى طردهم من مدن أوروبا الغربية فنزحوا إلى أوروبا الشرقية، حيث استمروا في لعب دور التاجر والمرابي والخمار ووكيل الإقطاعي في استغلال الفلاح مباشرة

إلى أن برز في القرن التاسع عشر فجر الراسمالية الصناعية في روسيا وبولندا فاهتز وضع اليهود اهتزازا تاما...واسهمت ازمة الراسمالية في تغذية اللاسامية...وفي ظل اشتداد وطأة اضطهاد اليهود إثر المجازر الروسية عام 1882، وفي ضوء رغبة المتمولين الغربيين في توجيه هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى خارج أوروبا، نشأت الحركة الصهيونية وحددت هدفها في إيجاد دولة يهودية خارج أوروبا[155]".

تشكل هذه التطورات المناخ الذي طوَّر رؤية الصهيونية السياسية لمستقبلها. فلا شك أن حصافة ما توفرت لهرتسل ومؤيديه بأن مستقبل العالم منوط هذه المرة بالطبقة الراسمالية في اوروبا الصناعية، شريطة أن يكون هؤلاء "اليهود" مطواعين لمتطلبات أوروبا الراسمالية، وأن على يهود أوروبا أن يغيروا موقعهم الجغرافي بقيادة حركة ذات إيديولوجيا برجوازية صغيرة وجدت نفسها في مأزق بين إقطاع يتهاوى وراسمالية مأزومة[156]، وطالما لم تعد أوروبا مؤاتية لدورهم الإقتصادي كما ان عليهم تجليس دورهم المالي ضمن الإنتقال الراسمالي ألأوروبي إلى مرحلة الإمبريالية. وعليه، كان تفكير هرتسل مثابة نقل الصهيونية الأوروبية (البحث الأوروبي عن أداة في الوطن العربي) إلى الصهيونية اليهودية (بحث البرجوازية الصغيرة اليهودية، عن موقع استثمار اقتصادي ضمن مشروع سياسي بالطبع) ولكن ضمن تطورات النظام الراسمالي العالمي وليس لما قد يبدو تناقضاً بين اليهود والرأسمالية في أوروبا في تلك الفترة، بقدر ما هو توظيف الراسمالية الأوروبية لليهود. كانت الصهيونية السياسية/البرجوازية إذن بصدد البحث عن موقع جغرافي لمشروعها الإقتصادي. ومن هنا زاوجت بين علمانيتها، وهي علمانية تمتعت ولا تزال بمرونة تصل حد التنازل عن العلمانية نفسها! وبين الديانة اليهودية كي تجند الكثافة الديمغرافية لمشروعها. وعليه، فهذا يبين المشترك الامبريالي وتلاقي المصالح بين الصيهونية والرأسمالية الأوروبية الغربية بمعنى أن كليهما أخذ يبحث عن استعمار مناطق خارج الوطن الأصلي، الأولى بحثاً عن مكان لاستعمار استيطاني، والثانية بحثاً عن مستعمرات. وهذا يفتح على حقيقة هامة هي أن الصهيونية لم تجد لمشروعها مكاناً مناسباً في أوروبا، وبما أن مناخ الإستعمار الإستيطاني كان سائداً في أوروبا في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فالصهيونية كحركة استيطانية، عانت من أزمة الراسمالية في تلك الفترة، وجدت أن خلق مشروع استيطاني هو حلاً لطموحها الراسمالي. أما اعتماد اليهود كمكون بشري لها، فقد دفعها لإحياء مزاعم التوراة بشأن أرض الميعاد وزعم تواصل ما يسمى بتاريخ إسرائيل!

لقد بينا بأكثر من ملاحظة أن دولة غير عربية، أي أوروبية، يهودية/مسيحية غربية في فلسطين ليست فكرة يهودية صهيونية بل استعمارية أوروبية. وعليه، قد تكشف

التنقيبات البحثية ان الحركة الصهيونية استقرت على فلسطين تحت رغبة وضغط الدول الكبرى، وهي، رغبة بل مصلحة التقطها هرتسل وطالب أن يكون هذا الإستيطان بحماية "الدول الكبرى مجتمعة، وقد اجتمعت ولا تزال!. لذا، وبعد أن فهمت الحركة الصهيونية ما ارادته الدول الغربية التي هدفت إلى خلق دولة وظيفية في فلسطين، وليس دولة لليهود كيهود في اي مكان يختارونه، تحدث هرتسل عن "الدول الكبرى مجتمعة" وبالتالي رفض عرض السلطان عبد الحميد الذي كان سيئاً للعرب والأتراك، وغير سخي لليهود:
"... إن السلطان عبد الحميد قد وافق عام 1902 بعد مفاوضات طويلة مع هرتسل الذي عرض عليه مبلغ 1,600,000 جنيه استرليني على منح اليهود حق الإستيطان الإستعماري في العراق وسوريا والأناضول واستثنى فلسطين مما دفع هرتسل إلى رفض العرض[157]". وبالطبع، لا يمكن لهرتسل أن يقبل بغير ما حددته الدول "الكبرى مجتمعة" أو متفرقة.

ليس شأن هذه الورقة كتابة تاريخ الصهيونية، بقدر ما هو تتبع علاقاتها بالنظام العالمي من جهة وإثبات أبوته لها، في مواجهة مزاعم تنسب اختراعها إلى يهود من جهة ثانية.

الصهيونية والإمبريالية:
حركة "متعددة القوميات" في حقبة القوميات الأولى

من التضليل بمكان تسمية القرن التاسع عشر بعصر القوميات. فهي تسمية تُعمَّم تاريخ أوربا على العالم بأسره. ففي ذلك العصر كانت بلدان العالم الأخرى تعيش عصر المستعمرات. كما ان هذا القرن لم يكن عصر "قومية يهودية". بل كان عصر صناعة القوميات الأوروبية الإستعمارية لحركة صهيونية تستخدم الدين اليهودي لتعجن من هذا وذاك ما تسميه "بالقومية" اليهودية. المهم في الأمر أن الحركة الصهيونية أوروبية المنشأ، ولاحقاً الصهيونية اليهودية في نهاية القرن التاسع عشر قد نشئتا في عصر القوميات في اوروبا[158] وتحديداً ضمن التوجهات الإستعمارية العدوانية لهذه القوميات، ومن هنا كان لزومها، وكان مناسباً إنشاء خطاب "قومي" لليهود طالما الخطاب القومي هو السائد عالمياً آنذاك. تماماً كما هو البحث عن مكان لإقامة مستوطنة بيضاء كما كان دارجاً آنذاك. فالصهيونية حركة برجوازية، بغض النظر عن مراوحتها بين البرجوازية الصغيرة والكبيرة من يهود مختلف القوميات الأوروبية ولاحقا قوميات معظم بلدان العالم، تولدت في حقبة هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وتوسعه الإستعماري بما في ذلك جانبه الإستيطاني، ولذا عملت من خلاله على إقامة دولتها الإستيطانية. لذا، لم يكن الأمر مكلفاً لهرتسل بأن يبيع مشروع دولة يهودية في فلسطين لبريطانيا، فهي نفسها طالما حلمت بذلك.

كان معظم اليهود الذي استوطنوا فلسطين في بدايات القرن العشرين من فقراء اليهود من اصول فلاحية وعمالية قدموا من روسيا هربا من برامج القيصر، كما كان هناك مهاجرون من شرق اوروبا من العمال المهرة وصغار الراسماليين، أما التمويل فكان من رجل البنوك البارون روتشيلد"[159]. وهذا ما يفسر أن الحركة الصهيونية أعطت أولوية في ثلاثينات القرن العشرين لاستجلاب راسماليين يهود[160].

لم يكن إبراهام ليون محقاً حين وصف تمويل البارون روتشيلد واليهود الموسرين الآخرين بأنه محاولة مساعدة "لإخوتهم" غير المحظوظين بالعودة إلى أرض "أجدادهم" فهل كان روتشيلد اشتراكياً (ولو انحصرت اشتراكيته في اليهود) وهل يمكن وصف راسمالي بانه مجرد محسن كريم؟ هل يستقيم هذا الوصف العاطفي مع التحليل الطبقي؟. ولكنه كان محقاً حين أكد أن نتيجة هذا الدعم للأستيطان لن تكون "مزعجة" للبرجوازية اليهودية في الغرب، لسبب أنها كانت تتخوف من انتقال اللاسامية إلى الغرب. وهو الغرب نفسه الذي ولَّد لاحقاً النازية. كما هو محق كذلك في قوله بأنه رغم كون الهجرات الأوروبية على اشدها إلى شمال أميركا واستراليا وجنوب إفريقيا، لم يقم اليهود بتحرك هجراتي كهذا. لكن تبلور الحركة الصهيونية والإنتقال الأوروبي الشرقي إلى الراسمالية بما حمل معه من خلل وحراك طبقي جعل الإستيطان بالنسبة لهم أمراً مُربحاً. لذا،علينا التذكر بأن روتشيلد كان مأخوذاً بنجاح مستوطنات بيضاء في عدة أماكن في العالم، ومن هنا، فإن استخدام الدين "والأخوة في الدين" ليس إلا تكملة للموقف المركزي وهو المشروع الرأسمالي للبرجوازية اليهودية. يرى ليون ان الصهيونية تواكبت مع وصول الراسمالية في البلد الواحد إلى أزمة. وبالطبع القومية كحركة هي نتاج فترة الصعود الراسمالي وهي الفترة التي بدأت عملية اللاسامية تأخذ تفاقمها وهي الأزمة التي حاولت حلها عبر الإمبريالية. وهنا تجدر الملاحظة، أن هذه هي اللحظة التي تنبهت الإمبريالية لفائدة الصهيونية فتبنتها.

لم تكن قيادة الحركة الصهيونية السياسية، في نهايات القرن التاسع عشر لا سيما مؤسسها ثيودور هرتسل الذي كان يُطل كصحفي على تطلعات الغرب الراسمالي، لم تكن بحاجة لكبير ذكاء حتى تلتقط وجود مساحة تفهم وتفاهم في التشكيلات الرأسمالية الغربية لمشروعها الإستيطاني، بما هو، اي نمط الإنتاج الرأسمالي متخارج ليس فقط من حيث علاقات الإستعمار والنهب للمحيط بل حتى الإستيطان في المحيط، ناهيك عن المقدمات التي بدأها دُعاة الإصلاح الديني[161] ومن ثم عُتاة الراسماليتين البريطانية والفرنسية قبل تبلور الحركة الصهيونية نفسها، وهو ما تجلى في تبني الصهيونية من قبل بلدان المركز ذات الدور والمصالح الإستعمارية

في الوطن العربي، وهي نفسها البلدان الضالعة في الإستيطان على صعيد عالمي (بريطانيا وفرنسا)، وهو الإستيطان الذي تولدت عنه دولاً رأسمالية من جهة، والأكثر تطرفاً وعنصرية وعدوانية في التاريخ البشري من جهة ثانية (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا وجنوب إفريقيا...الخ).

واضح أن الإستيطان الأبيض المذكور هذا هو من فوائض وطرائد بلدان المركز الرأسمالي الغربي، وهو استيطان توجه إلى مناطق مغرية بذلك، في حين أن فلسطين ليست بنفس مستوى الإغراء هذا، إلا أن موقعها هو الذي دفع بلدان الغرب الرأسمالي إلى استخدام اليهود وتوظيف الأساطير الدينية لتجنيد اليهود للإستيطان في فلسطين. لعل الفارق الأساس هو أن اليهود الذين استوطنوا فلسطين كانوا من نفس مواطني بلدان المركز ومن نفس جنسياتها المتعددة، مع فارق المعتنق الديني ليس إلا162. لذا، نذكر ثانية، إن الإستعمار اليهودي لفلسطين لم يبدأ من قبل الصهاينة، ولكن على يد منظمة فرنسية أدارها ومولها البارون إدموند دي روتشيلد. وبهذا الخصوص، فإن منظمة روتشيلد، المسماة التحالف الإسرائيلي العالمي كانت على عداء للصهيونية حتى نهاية ثلاثينات القرن العشرين163.

أما وقد بدأت فكرة ومحاولات الإستيطان في فلسطين منذ حقبة الراسمالية الإستعمارية، فإنها اي الصهيونية حركة، ومن ثم دولة، قد رافقت النظام الراسمالي العالمي في مراحله الثلاث: الإستعمار، الإمبريالية والعولمة، وبأن وجودها واستمرارها، بغض النظر عن كون اشتراط الإمتداد الزمني لوجودها ببقاء هذا الإستعمار الغربي الراسمالي في الوطن العربي164.

وحيث زعمت الصهيونية أنها حركة علمانية رأسمالية، فإنها لم تنس استخدام الدين اليهودي لاستجلاب مستوطنين لمشروعها، وطالما أن الغرب الرأسمالي يريد لها أن تكون قاعدة عدوانية له في الوطن العربي، فلا باس من استخدام الأساطير الدينية، وأكاذيب السياسة والأكاديميا والإعلام الغربي الذي صنع "تواصلاً دمويا نَسَبياً قبائلياً" بين يهود ما قبل الميلاد ويهود مختلف القوميات في عالم اليوم (كما زعم نابليون وشافتسربي وغيرهما)!. وهذا ما يخلق بعض الإلتباس لدى الباحثين في الشأن اليهودي لا سيما حين محاولة فك الصهيونية عن اليهودية وهو امر غاية في الصعوبة، لأن اليهود هم مخزونها البشري الوحيد، منذ بداية هجراتها إلى فلسطين، إلى وقت قريب، اي حينما فرُغ المخزون، فصار لا بد من التفاف إيديولوجي بما يخدم التراكم الديمغرافي فتم قبول من ليست أمه يهودية، وهي عملية التفاف ثانية على الديانة اليهودية. أي هزيمة أخرى للدين لصالح راس المال. هذا ناهيك عن هزيمة الدين لصالح الصهيونية كحركة دولانية على اعتبار أن الدولة اليهودية لا

تُقام إلا بظهور المسيح؟ (ناطوري كارتا *Natori Karta*). لذا، حسب عكيفا أور فإن الصهيونية كحركة علمانية وليست دينية رأت ان على اليهود، دون انتظار الله، ان يخلقوا دولتهم[165]". وهذا يفتح على انتهازية ثيودور هرتسل الذي اسس لأوَّل صناعة للصهيونية، وهي صناعة[166] "قومية يهودية".

في هذا الصدد كتب هرتسل العلماني: " إن المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية، بل هي مسألة قومية، لا يمكن حلها إلا عن طريق تحويلها إلى قضية سياسية عالمية تتم تسويتها على يد الدول الكبرى مجتمعة[167]". المهم هنا هو "تحويلها إلى قضية سياسية عالمية" اي تصنيع "قومية" يهودية على يد الدول الكبرى مجتمعة، (تصنيع طائرة الكونكورد من قبل عدة دول أوروبية مثلاً) وهو ما قامت به هذه الدول قبل مجيىء هرتسل. ما يحل مسالة قومية هي في الأساس وجودها في مكان ، اي وطن الأمة نفسها. وإذا كان الوطن غائباً فالأمة مزعومة بالضرورة[168]، ولا معنى للحديث عن قومية. من هنا كان على هرتسل التقاط تأليف "قومية" يهودية من التراث السياسي للدول الكبرى، ولم يزد على الأمر إلا قوله بأن تقيم وتحمي هذه "الدولة" "الدول الكبرى مجتمعة"، اي المركز الراسمالي بلا مواربة. كيف لا، فما هي الآلية التي بوسعها تجميع اليهود في فلسطين غير المركز الراسمالي ومن الذي له المصلحة في ذلك غير هذا المركز؟ فالإندماجيون اليهود لا يفضلون الهجرة لأنهم يرون أنفسهم مواطني مكانهم، وهذا ينسف حديث هرتسل عن ان المسالة اليهودية مسألة قومية، لكنه يؤكد هدف هرتسل وهو تحويل قطع الغيار المتعددة إلى عربة واحدة، اي محاولة خلق مشروع قومي، وليس حل مشكلة لمشروع قومي موجود[169]. إذن هي تشكيل مجتمع، حول فكرة ومصلحة لطبقة بدعم المركز المستفيد من توظيف هذه الدولة وليس لأن هناك أمة على ارض، وتبلورت نوازعها وضررتها القومية لتقيم من ثم دولتها.

يجادل المسيري في هذا الصدد: "...ومن المقولات المسيطرة مقولة "التاريخ اليهودي" التي استقرت في وعينا وإدراكنا برغم أن اليهود ليس لهم تاريخ واحد، فيهود اليمن وإثيوبيا يختلفون في تاريخهم ولغتهم وثقافتهم عن يهود الولايات المتحدة وهؤلاء يختلفون عن غيرهم أيضا، والواقع أن يهود كل بلد يقع تاريخهم في إطار تاريخ البلد، وإلا فلم يتحدث يهود الفلاشا بالأمهرية ويتعبدون بالجعيزية لغة الكنيسة القبطية، بينما يتحدث يهود الولايات المتحدة بالإنجليزية ويتعبد معظمهم بها[170].

كان لا بد للصهيونية من استخدام الرواية الدينية لإقناع اليهود غير الراسماليين بالقدوم إلى فلسطين، وهذا بحد ذاته إثبات من الذات على "لا قومية" هؤلاء اليهود. كما أن محاولات الإستيطان في أكثر من مكان آخر في العالم، قبل فلسطينن هو إثبات على أن الرواية الدينية لم تُلاقِ إجماعاً يهودياً كذلك.

"...وكانت أهم التجارب الاستيطانية في العصر الحديث هي الاستيطان في القارة الأميركية وقد أقام اليهود المستوطنون شبه دولة في برزدنيتس عام 1670 ولكن الثوار العبيد قضوا عليها عام 1774" 171.، وهو الأمر الذي لم يفلح في أوغندا ولا في الأرجنتين، كذلك لأن "الدول الكبرى مجتمعة" لم ترغب في ذلك. وهنا تلاقح المشروع البرجوازي اليهودي مع الثقافة الدينية. وهذا يشير إلى دور الثقافة في السياسة، في مختلف مراحل التاريخ، بما فيها، بل وخاصة في حقبة هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي حيث يمكن أن تأخذ المسألة حالة "تصنيع" الثقافة لا نموها الطبيعي.

وهذا يهز الأساس "القومي والديني" للصهونية وفي النهاية للكيان الصيهوني نفسه. إن تعدد أماكن الإختبار لإقامة هذه المستوطنة تبين أن هذه المشروع هو مشروع راسمالي جرت دراسات جدوى متعددة له، وانتهت بأن الأجدى هو احتلال فلسطين لأن "الدول الراسمالية الكبرى مجتمعة" هي وحدها التي يمكن أن تقوم بذلك. إن البحث عن مواقع استيطان بديلة تأكيد على عدم وجود قومية أو شعب يهودي. إنها سمات مشروع راسمالي تتم دراسة جدواه هنا أو هناك. وهذا ما يؤكد ان الصهيونية حمْلاً راسمالياً وما تسمى "قومية" يهودية هي سفاح سياسي أممي.

ربما ذهب كاوتسكي أبعد من غيره في مسألة اليهود معتبراً أنهم ليسوا أمة لأنهم يفتقرون إلى منطقة جغرافية، ولغة مشتركة، وحتى إلى عدد مناسب في مختلف الطبقات الإجتماعية ليكونوا أمة عصرية. وقد تنبأ انه من خلال إلغاء الدور الخاص الذي لعبه اليهود في المرحلة الإقطاعية سوف يقود الى تماهيهم وذوبانهم. وعليه، فإن الصهيونية هي يوتوبيا رجعية لأنها لا تستطيع مواكبة تطور التصنيع الرأسمالي وهو الخط الضروري للتطور[172]".

يتجلى بعد نظر كاوتسكي في ما كتبه: " أحذركم لأنكم ستنتهون بنهاية السيطرة الإنجليزية والفرنسية على هذه المنطقة، وبالتالي فوجودكم فيها قصير قصر وجود هؤلاء أو محدود بوجودهم[173]".

مرة أخرى، يقول هرتسل: "كان على الهوية الجديدة أن تكون ذات خلفية أوروبية. ويتضح من يوميات هرتسل أن امة جديدة في الشرق الأوسط يجب ان تكون توليفا

من مسرح باريس وفينا، وكفاءة لندن، وعظمة برلين العسكرية[174]". وعليه، ما هو المكون اليهودي فيها غير الدور الوظيفي لهذه الدول الكبرى "مجتمعة".

لكن الصهيونية، وهي ذات وجود وظيفي بالطبيعة، تمكنت من توظيف الدين اليهودي، ولا أدل على هذا من أن قسم الولاء في الكنيست هو "لدولة اليهود". وقد تكون هذه للإستفادة الحصرية بمعنى دمج الدين والسياسة معاً، لنفي فتحها لغير اليهود. وهذا يطعن في حدود علمانية حقيقية للصهيونية، وهو ما اكده امنون راز بقوله:
" لكنه رغم هذه التحولات، فإن التمييز بين المتدينين والعلمانيين ليس مغلوطاً وحسب، بل مضللا ايضا، ويحول دون امكانية تفحص طابع "العلمانية" الإسرائيلية،، وكما سأحاول ان أظهر هنا، فإن الموقف الذي يمثله العلمانيون قائم هو الآخر على تحليل ثيولوجي يرفض أية امكانية للتسوية القائمة على الإعتراف بحقوق الفلسطينيين وعلى التطلع للشراكة والمساواة بين العرب واليهود[175]".

يفيد هذا بان مختلف مكونات هذا المشروع هي مكونات متضاربة ومدَّعاة. فلا الوجود ل "قومية" يهودية أمر مؤكد، وليست الصهيونية يهودية في الأساس، كما أن علمانية الصهيونية ليست حقيقية بمقاييس العلمانية!

هنا يعود السؤال الأساس؟ في خلق هذا الكيان/ المشكلة: هل هو هدف الصهيونية خلق دويلة لها، أم أن الأساس هي مصالح راس المال في المركز ومن ثم تلبية أو شغل وظيفة معينة احتاجها فخلقها. بعبارة أخرى، مهما كانت إمكانات الصهيونية/ السياسية/اليهودية، هل كان بوسعها احتلال فلسطين دون الحامل الإمبريالي؟. هل اساس الأمر الدين والتفجع في حائط المبكى أم راس المال والتوسع الإمبريالي، اي مصالح الراسماليات الغربية وهي التي توحدت فيها مصالح الطبقات المالكة/الحاكمة، وماكينتها الإعلامية والأكاديمية والثقافية في كل من اليمين واليسار!

مواقف التيارات السياسية في مركز النظام العالمي من الصهيونية

بادءاً ذي بدء، فإن التيارات السياسية ليست معزولة ولا مستقلة عن أنظمة الحكم وسياساتها، وبشكل خاص في الدول الراسمالية الغربية. بل إن أغلب التيارات السياسية هي تبادلياً أو ديكتاتورياً قوى حاكمة. لكنني افصل المكونين عن بعضهما هنا هو من أجل كشف النفاق الذي تمارسه الأكاديميا في المركز من جهة، والساسة الذين انتهت صلاحيتهم الإمبريالية من جهة ثانية (جيمي كارتر مثلاً) في مزاعمهم الإنسانية بحيث يبدون وكأن لا تاريخ استعماري دموي لهم. إن عدم تعرية هذا

النفاق المكرس لخدمة النظام العالمي، يخدم في تشويه وعي الطبقات الشعبية المضطهدة بواقع دور الثقافة والأحزاب والأكاديميا في رسم وتنفيذ سياسات الإستعمار والإمبريالية والعولمة العدوانية. كما أنه يساعد التابعين من مثقفي المحيط على إخفاء وجه "معلميهم" من الأكاديميا الغربية، هذا ناهيك عن مخاطر منظمات الأنجزة NGOs.

بماذا يوحي توريث مواقف مركز النظام الرأسمالي العالمي لصالح الصهيونية، وعلى حساب الأمة العربية بصلف وتحدي وامتهان؟ وإلى ماذا يدفع هذا كله؟ فقد ظل الخيط الناظم لعلاقات اللبرالية الرأسمالية في المركز الإمبريالي من الصهيونية على حاله، وما طرأ عليه هو تجديد زخم دعمه للكيان الصهيوني. فقبل تشكل الحركة الصهيونية وبعدها وحتى اليوم، أي انتقال اللبرالية إلى النيو-لبرالية يقف الغرب مدافعاً عن الصهيونية كما يدافع عن بلاده!. ليس هناك من اختلاف بين دزرائيلي وجورج دبليو بوش، ولا بين بالمرستون وكوشنير، ولا بين انتوني إيدن وكلينتون او كونداليزا رايس.
فحزب المحافظين الذي تكون في القرن السابع عشر كان مضاداً لليهود بما هم قاتلي المسيح[176]، لكن الموقف تغير بعد تشكل الحركة الصهيونية. أي ان مصالح راس المال قد غسلت دم المسيح! ومع ذلك تزعم المحافظية الجديدة /الإيفانجيلة الجديدة أنها "هي" المسيحية.

كان الفيكونت هنري جون بالمرستون (وزير خارجية بريطانيا 1830-1841، ولاحقا رئيس وزرائها 1859-1865 وهو لبرالي من اوائل وأكثر الساسة الإنجليز المتحمسين لاستيطان يهودي دولاني في فلسطين مما يمكن تسميته احد آباء الحركة الصهيونية، بينما هرتسل هو من أحفاده. ولا يختلف عنه وليام جلادستون (1809-1898) من الحزب اللبرالي ولاحقا جوزيف تشامبرلين اللبرالي من حزب المحافظين، والذي هو صاحب فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين قبل بلفور حيث برزت هذه الفكرة لدى اجتماعه كوزير مستعمرات مع هرتسل في اكتوبر 1902[177]" .

" سنقيم هناك جزءاً من جدار دفاع عن أوروبا في آسيا ونكون مركزاً متقدماً للحضارة ضد البربرية وسنبقى دولة محايدة على اتصال مع أوروبا، التي عليها ضمان وجودنا[178]".

أما المحافظ ونستون تشرشل الذي ساهم جدا في دعم الكيان الصهيوني، فوصف المقاومة العربية للإحتلال الصهيوني ب "الحرب القذرة ضد اليهود[179]" فهل

المجازر في بغداد وغزة وجنين وكابل وبلغراد نظيفة؟، ليأتي بعده بسنوات قليلة أنتوني إيدن ليشن عدوان 1956 ضد مصر بتحفيز من الكيان الصهيوني وبمشاركة فرنسية.

لم تتغير مواقف التيارات السياسية في المركز الإمبريالي طوال القرن العشرين ولا في الألفية الثالثة. فحتى ما اسمي "الطريق الثالث" ممثلاً في توني بلير في بريطانيا، وشرويدر في ألمانيا، فلم يكن تاييدهم للصهيونية أقل من سابقيهم.

أما الولايات المتحدة، فيمكن القول أنها تقيم مزاداً حزبياً علنياً كل أربع سنوات بين مرشحي كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن ثم بين مرشح كل من الحزبين، مزاداً حاول كل مرشح تقديم أعلى دعم للكيان الصهيوني واشرس عدوان وأقبح إهانة للأمة العربية! وقد يكون المزاد الحالي بين السيدة هيلاري كلينتون، وباراك أوباما هو المثال الأوضح[180].

إذا كان هذا موقف اللبرالية وخاصة المحافظة في التيارات السياسية الراسمالية الغربية، فماذا عن الإشتراكية الديمقراطية؟

لقد اختلف موقف الإشتراكية الديمقراطية عامة من الصهيونية بين فترة وأخرى. فإلى أن انفصل التيار الشيوعي عن تيار الحركة الإشتراكية، كان هذا التيار مضاداً للصهيونية، لكنه اتخذ موقفا متخلخلاً متردداً بين الحربين الإمبرياليتين الأولى والثانية، لينتهي بعدها متماثلاً مع التيار اللبرالي المحافظ مستمراً حتى اللحظة.

لعلها مصادفة ومفارقة لافتتين أن نشوء حزب العمال البريطاني قد تواكب مع تبلور الصهيونية السياسية وتقاطعت مواقفه معها متأثراً بمواقف المهاجرين/المستوطنين الروس. يشير **وتكنز** ان تسلُّلا صهيونياً حصل في حزب العمال لا سيما في السنة التي وصل بها في الإنتخابات إلى السلطة. ولذا، فإن وعد بلفور حصل في ظل حكومة إئتلافية كان حزب العمال شريكاً فيها.

تجدر الإشارة الى أن تسلل اليهود الصهاينة إلى اليسار العالمي كان كثيفا ومتواصلاً حتى اليوم. وهو التسلل الذي حول تروتسكيين قدامى إلى محافظين جدد حيث اكتشف هؤلاء التروتسكيون أن بوسعهم بناء أممية، حتى لو أممية راسمالية تقودها المحافظية الجديدة، والإثبات عليها مزج دماء الشعوب ببعضها البعض كما يحصل في العراق بشكل خاص حيث يُقتل العربي من عراقي وغير عراقي والأميركي الأبيض والمهاجر الجديد إلى أميركا من بولندا حتى لبنان.! انسجم موقف حزب العمال البريطاني من فلسطين مع احتلال بريطانيا لها، حيث عقد الحزب مؤتمراً

بهدف إخراج فلسطين من حكم الأتراك لتكون بلداً منفصلاً بضمان دولي قد يعود إليه الشعب اليهودي[181].

وفي عام 1944 إبان الصراع مع النازية، صادق حزب العمال البريطاني على خطة من أجل طرد الفلسطينيين من فلسطين[182]. اي وقف ضد قاتِل اليهود، لكنه قرر تمكينهم من قتل الفلسطينيين!. أما مؤتمر الأحزاب الإشتراكية لدول الحلفاء الذي عقد في لندن، فقد أقر وثيقة حزب العمال بعد تعديلات طفيفة، وأكد على الإستيطان اليهودي في فلسطين[183]. وقد تبنى حزب العمال عشية انتخابات 1945 سياسة تقضي بأن يصبح اليهود اكثرية في فلسطين، وأن تصبح منطقة هذه الأكثرية على حساب سوريا ومصر والأردن، وأنه لا بد من طرد العرب ليفسحوا مجالاً لهؤلاء[184]". أية حقوق إنسان وحقوق أمم في تقرير مصيرها!

تجدر الإشارة إلى أن النفاق الإيديولوجي الإقتصادي الذي طالما كررته الصهيونية والكثير من القوى الإشتراكية واليسارية في الغرب الراسمالي بأن هناك "استعماراً إيجابيا" او أن الكيان الصهيوني سينقل الفلسطينيين من البربرية إلى الحضارة، ان هذا يخفي ورائه مواقف عنصرية يسارية بيضاء، وأنها تغطية على تعصبها للصهيونية.

"إن من حق شعوب الحضارات المتفوقة لعب دور الأستذة على الشعوب ذات الحضارات المتدنية[185]". هذا ما استغله كيلانسكي حيث كتب: "ان الصهيونية تقوم بنشاط إنتاجي على مبادىء الإشتراكية بعكس الإحتكارات الرأسمالية التي تقام لصالح القوى الإستعمارية وأضاف ان المستعمرات الإشتراكية تستغل الأماكن المهجورة لصالح استيطان حضاري[186]، وأن المستعمرات الصهيونية تنقل العرب من البربرية البدائية الى الحضارة والإقتصاد المتطور[187]".

كذب طريف، واشتراكية استعمارية من طراز خاص. استيطان حضاري واستعمار اشتراكي! هل بقي مكاناً في ذهنية البشرية لهذا الكذب؟ وهل البربرية أن يعيش الفلسطينيون في وطنهم بهدوء وبتطور تدريجي، أم اقتحام وطنهم بمحرقة ممتدة بما هي طبعة صهيونية للمحرقة النازية المشتدة!

موقف التيار الشيوعي

" كان موقف ماركس وإنجلز كمؤسسين للحركة الإشتراكية العلمية واضحاً من المسألة اليهودية (كدين وقومية تحديداً وكدور سياسي) هو موقف رافض. لم ينظر ماركس إلى اليهود كعرق وإنما تناولهم بمنظور طبقي، وركز على اندماجهم بالرأسمالية، بل إن اليهودية كما يقول ماركس قامت بتهويد الرأسمالية أي سيطرت على المسيحية ايضا. لكن إنجلز كان أكثر وضوحاً فكتب: " إن بقايا امة سحقت في مجرى التاريخ، سوف تصبح باستمرار سنداً متعصباً للثورة المضادة إلى أن تختفي". هل هناك ثورة مضادة لم تدعمها الدولة الصهيونية، من جنوب إفريقيا قبل سقوط الأبرتيد إلى زائير إلى زمر العسكر في أميركا اللاتينية إلى العديد من الأنظمة العربية...الخ[188].

بعد ثورة 1917 منح لينين والبلاشفة اليهود الذي رغبوا في العيش في منطقة يتمتعون فيها باستقلال ذاتي منطقة تعرف بيروبدجان. كانت تلك اشارة من جهة البلاشفة لتبين ان دولة العمال كانت تضع حدا لكافة اشكال التفرقة. ولم تقبل الغالبية العظمى من اليهود بالعرض لانهم شعروا بان حقوقهم الان قد ضمنت في ظل روسيا ما بعد الثورة. لقد جاء لينين متأخراً على المشهد اي بعد أن اقيمت العلاقة الوظيفية بين الحركة الصهيونية والمركز الإمبريالي وخاصة بريطانيا، وبعد اتفاق سايكس-بيكو، وبعد وعد بلفور...الخ. وربما كان تحرك لينين رداً على اتفاق سايكس-بيكو الذي فضحته الثورة البلشفية بعد إسقاط القيصرية في روسيا.

" لقد رفضت الإشتراكية الديمقراطية ما قبل الحرب الأولى قبول كل من البوند والصهيونية من منطلق رفض انتظام اليهود على اساس قومي...فقد اتفق لينين وكاوتسكي وروزا لكسمبورغ واوتو باور على أنه ليس من المقبول ان يطوروا كياناً ذا سيادة بل استقلالاً ذاتياً[189]". وقد اشرنا في موضع سابق ما أكده لينين للبوند بأنهم لا يعيشون، أي اليهود، على بقعة جغرافية.

لكن تدهور الإشتراكية الديمقراطية لم ينحصر فيها نفسها، بل نخر التيار الشيوعي نفسه كذلك.

"...إن سرقة اراضي الفلاحين العرب لمصلحة الإستعمار الصهيوني... ولمصلحة ملاك الأراضي العرب الكبار والراسماليين الأجانب، والإبقاء على الملكيات الإقطاعية من جانب الملاكين العرب والسلطة الدينية...كأسباب رئيسية أدت في مجموعها إلى الإنفجار الجماهيري في فلسطين...لقد تسارع نضوج الأزمة الثورية بسبب نمو البطالة وزيادة سوء اوضاع العمال العرب واليهود على السواء...[190]".

فهـذا الموقـف، وإن كـان يـدين سـرقة أراضـي الفلاحـين، فإنـه لا يـدين الوجـود الإستيطاني الصهيوني نفسه، بل وكأنه يعتبره أمراً واقعاً. هذا من جهة، ومن جهة ثانيـة، فـإن الحـديث عـن طبقـة عاملـة مشـتركة النضـال مـن العـرب سـكان الـبلاد الأصـليين والمسـتوطنين اليهـود، هـو إمـا ضـحالة وعـي نظـري، أو قلـة معلومـات ميدانية ومعرفة بالمشروع الصهيوني، أو تضمخ بتشويه صهيوني للوعي.

على العموم ظل تيار الحركة الشيوعية من الصـهيونية متماسكاً إلـى أن طغـى عليـه موقف الدولة في الإتحاد السوفييتي، وهو الموقف الذي قام على التحليل السطحي بأن الإستيطان الصهيوني سيقيم حليفاً إشتراكياً في فلسطين. وهذا، حتى لو صح، ليس أكثر من سياسة دولة وليس موقفاً فكرياً ونظرياً ومبدئياً. فالحركات الإستيطانية لا يمكن أن تكون اشتراكية، ولا يمكن أن تقود إلى حل إشتراكي. وبخلاف هذا، فالأمر ينم عن ضحالة في تحليل النظام الراسمالي العالمي وهي ضحالة لا تليق بحركة شيوعية في ابسط الأحوال.

ففي 15 أيار 1948 قال أندريه غروميكو في خطابه في الأمم المتحدة: "انه يقر بطموحات اليهود لإقامة دولة لهم في فلسطين. وبهذا، فإن القول العربي عن وعد بلفور بأن "من لا يملك قد أعطى لمن لا يستحق" لا ينطبق على وعد بلفور وحده بل على الإتحاد السوفييتي كذلك، بل وعلى كل من يعترف بهذا الكيان[191]، بمن في ذلك أنظمة الكمبرادور العربي والفلسطيني، وهذه أخطر!

وهكذا، كان اعتراف الإتحاد السوفييتي بالكيان الصهيوني مثابة كشف للهشاشة المبدئية من جهة وتماهٍ مع المركزانية الأوروبية التي تنظر إلى الأمم الأخرى بتعالٍ عرقي من جهة ثانية. قد يحاجج البعض أنه كان لتسلل عناصر صهيونية "من أصول يهودية" إلى المراتب الحساسة في الحزب الشيوعي السوفييتي وفي الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا الشرقية، تأثيراً في الإعتراف بالكيان الصهيوني وإمداده بالسلاح، وهو أمر ليس مستغرباً، ويلقى في نفوسنا كعرب هوىً من التصديق.

يجادل كثيرون بأن موقف الإتحاد السوفييتي من الكيان الصهيوني تحدد عبر تقلبات موقف ستالين نفسه. وهذا تسطيح كبير للأمور، فليس شرطاً أن يكون ستالين هو الإتحاد السوفييتي، وبالتالي نحن نتحدث عن مركزانية (اوروبية) اشتراكية أكثر مما نتحدث عن موقف فرد ديكتاتور. فلا يمكن لدولة عظمى أن تُحكم من فرد كأنها عشيرة صغيرة[192].

لعل موقف الفراكستيا المشوش يحسم بدوره الأمر ويؤكد اختلاط الرؤية عند الحركة الشيوعية آنذاك، في حين كانت الإمبريالية ترى الواقع بعين صافية، ربما لأنها هي التي كانت تصوغ الأمور، لا تصوغ خطابات حماسية. ففي خضم الحماسة الثورية، اعتقدت الحركة الشيوعية آنذاك أن بالإمكان سحب البساط من تحت المشروع الإستعماري في فلسطين وبالتالي "إنقاذ" المشروع "الإستيطاني الإشتراكي" من براثن "التحريف" الإستعماري الراسمالي؟ أيُّ تحريف هذا؟ لذا تقول فراكستيا:

"...لا يتوقف حل المسألة اليهودية على مجرد إعلان أو قرار يصدر عن عصبة الأمم الإستعمارية كما انه لا يتوقف على دولارات المتبرعين الأميركيين او الدعم الذي يقدمه الساسة الكبار. انها قضية المجتمع الطبقي الحالي، مجتمع السلطة والقهر. وسيكون باستطاعة الثورة الإجتماعية والبروليتاريا الظافرة إيجاد حل لها...إن أكثر مثال على ذلك هو ما يجري في روسيا السوفييتية، وباستطاعة كل عامل أن يفهم من ذلك أنه إذا كانت الحكومة السوفييتية قد استطاعت توطين آلاف اليهود، فإن حكومة سوفييتية أخرى، في فلسطين مثلاً، تستطيع ان تفعل ذلك ايضاً[193]".

ولكن، لم تقف مختلف التيارات الشيوعية نفس الموقف. فقد بقي التيار الماوي، سواء في دولة صين ماو، أو التيارات الماوية حتى اليوم معارضة للكيان الصيهوني ورافضة التطبيع معه. وكي لا نقود إلى خلط الأمور، فإن معظم الحركات الماوية ليست في المركز الرأسمالي الغربي، والأهم انها مبدئياً ضد الإمبريالية والتحريفية السوفييتية بشكل خاص.

نعم، لكن "مياه كثيرة تدفقت في النهر". فهناك تغيرات ما في مواقف قوى يسارية في المركز، وهي مواقف لا بد من تطويرها، وأعتقد ان هذا التغير ناجم في الأساس عن ثورة وصول المعلومة إلى المواطن العادي إلى الرأي العام الذي بدأ يدرك ذلك الكم الهائل من الكذب الصهيوني والراسمالي الغربي. لكن هذا، وإن كان عظيماً، ليس كافياً، فما زال الجنود من ابناء الطبقات الشعبية في دول المركز يقتلون ويعذِّبون ويغتصِبون في العراق وأفغانستان والعديد من بلدان العالم وحتى في اليابان. ناهيك عن أن المواطن في الغرب الراسمالي يرى بأم عينه كيف تبرر دول المركز جرائم الصهيونية.

مثقفوا النظام العالمي

كما اشرنا في غير موضع، فإن النظام الراسمالي العالمي ليس مجرد القوة العسكرية العدوانية العمياء، ولا بالطبع القوة والمصالح والجشع الراسمالي، بل له

كذلك حواملـه الثقافيـة والإيديولوجيـة، ممـا يسـتدعي إطـلاق تسـمية "النظـام الثقـافي الرأسمالي العالمي".

مـا نـود التركيـز عليـه، هـو أن الرعايـة الإمبرياليـة الخاصـة للصـهيونية لعبـت دوراً بارزاً في توفير أدوات القوة للصهيونية بحيث تتحكم إلى درجة كبيرة بالأكاديميا في الغرب الراسمالي، مما دفع كثيراً من الأكاديميين للتغاضي عن نقد الصهيونية تلافياً لقـدرتها علـى إيـذائهم. وإذا كـان مثقفـو اليمـين هـم فـي الغالـب منحـازين لصـالح الصـهيونية، فإن الأمثلة التي سأوردها متعلقة بمثقفي اليسار الذين يُفترض أن يكونوا ضد النظام الراسمالي العالمي، وبالطبع ضد الصيهونية.

كتب الإقتصادي المعروف أرجيري إيمانويل: "وفيمـا يخـص إسـرائيل، ينسـى غالبـاً أنـه إذا كـان هـذا البلـد يمثـل راس حربـة للإمبرياليـة فـي الوضـع الخـاص، والمحـدد لسياق التناحر ما بين القوتين العظميين، فإن هذا نظراً لظروف خاصة.. إن طبيعتها الحقيقيـة هـي ان تكـون كتلـة صـغيرة مـن المسـتوطنين "البـيض" تتمـدد أكثـر فـأكثر لاسـتعمار منطقـة متخلفـة[194]" ويـرى إيمانويـل ان تحالفهـا مـع أميركـا عـارض ولا يعول عليه. وفي حين يتطرق إيمانويل إلـى المستوطنات البيضـاء فـي كتابـه ***التبادل اللامتكـافىء***[195] إلـى كـل مـن جنـوب إفريقيـا وروديسـيا (ص 185 و ص 370) ونيوزيلنـدا فـي المقدمـة، وفـي الصـفحات 124، 266، 360، 361، 365، وكنـدا فـي صـفحات عديـدة منهـا كمسـتعمرة فرنسـية، ص 127 واسـتراليا فـي صـفحات عديدة، فإنه في كل نقاشه للمستوطنات البيضاء بقدرة قادر لا يذكر إسرائيل قط.

لست أدري بـالطبع، مـن ايـن أتـى إيمانويـل بقناعـة أن تحـالف الكيـان الصـهيوني مـع الولايات المتحدة تحالف عابر. يبدو أنه قد عجز عن التقاط مـا أدركـه كاوتسكي قبـل خمسين عاماً، وما التقطه بريجنسكي بعده بخمسين عام اخرى[196].
ويقع مايكل بارات براون في نفس خطيئة إيمانوبل فيً كتابـه ***اقتصـادات الإمبرياليـة*** إذ يتعـاطى مـع جنـوب افريقيـا (ص 172 و 191) كنمـوذج علـى زرع مسـتوطنة امبرياليـة بيضـاء فـي محيط النظـام العـالمي لكنـه يتغاضـى تمامـاً عـن وجـود الكيـان الصـهيوني بما هو مثالاً أوضح وأكثر بشاعة[197]!

وحتـى إرنسـت ماندل وهـو مـن كبـار الإقتصـاديين الماركسـيين ومـن أعمـدة الأمميـة الرابعة/التروتسكية في كتابه المرجعي ***النظرية الإقتصادية الماركسية***، لـم يتعـرض ماندل للدور الربوي لليهود، وهو الـدور الـذي تناولـه مـاركس نفسـه بالنقـد، رغـم ان هـذا امـر تجـب تغطيتـه فـي أي تحليـل علمـي لـدور السمسـرة والربـا ورأس المـال التجاري في المراحل ما قبل الرأسمالية الصناعية والبنكيـة/الماليـة وحتـى فـي حديثـه

عن المجتمعات الإستيطانية، فإن ماندل قد أشار إلى الفارق في الأجور بين المستوطنين والسكان الأصليين في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية وكينيا، لكنه لم يذكر فلسطين وحالة الإستيطان الصهيوني رغم أنها مثال واضح على ما طرح. كما يتكرر الأمر لدى برنارد ماجوبان في كتابه ***الإقتصاد السياسي للعرق والطبقة في جنوب إفريقيا***.

لكن اقتطاف تعريف انسيكلوبيدي للصهيونية مفيد هنا لتبيان الطرح الإيديولوجي المغلف بغطاء علمي:
" كحركة قومية يهودية فإن الصهيونية هي التي اضطلعت بإنشاء دولة اسرائيل العصرية، كوطن قومي لليهود، ورغم انها عموماً منسوبة إلى ثيودور هرتسل ومجموعات أخرى في القرن التاسع عشر، فإن الصهيونية تعود إلى بدايات الدياسبورا اليهودي، والسبي البابلي في القرن السادس قبل الميلاد، وتفجعات يرميا وبسالم ال 137 على نفي اليهود الطويل عن صهيون (القدس)". أليس هذا اسطع الأمثلة على التحيز العلمي بلا علم. فلا نعرف بعد إن وُجد من اثبت أن الحمض النووي ليرميا ممتداً في بنيامين نتنياهو.

لكن الأمر يختلف حينما يصبح ذكر الكيان الصهيوني لا بد منه. فمثلا تقارن سارة روي بشكل واضح في كتابها ***قطاع غزة: الإقتصاد السياسي لعدم التنمية***، بين إسرائيل وبين الإستيطان الأبيض في جنوب إفريقيا والإستيطان الفرنسي في الجزائر، فيما يخص قوانين الأراضي، لكنها لا تتوسع اكثر من ذلك[198].أما تمار جوجانسكي، وهي عضو كنيست عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يزعم انه غير صهيوني، فقد نظرت إلى فلسطين بمعزل عن سوريا الكبرى، وهي نظرة تنخرط في المخطط الإمبريالي /الصهيوني لفصل فلسطين ومن ثم اغتصابها. انه مدخل لماركسية تنطلق من اتفاق سايكس-بيكو لتجزئة المشرق العربي. لقد بذلت غوجانسكي جهدا ضافياً لإثبات غياب قوانين الديالكتيك في نمط الإنتاج الذي اسمته "تقليدياً" (مأخوذة في ذلك بنمط إنتاج إفتراضي لدى ماركس "نمط الإنتاج الاسيوي") حيث رات انه كان سائداً في فلسطين قبيل الإستعمار البريطاني. أما نتيجة هذا، الحكم القاطع فهي فقط تبرير الغزو الصهيوني الإستيطاني لفلسطين، ليصبح موقف السيدة جوجانسكي من إسرائيل مجرد الإعتراض على النظام الراسمالي من منظور ماركسي، وليس الإعتراض على البنية الإستيطانية الإقتلاعية[199].

وقد يكون مفيداً إيراد موقف جان بول سارتر الفيلسوف المتجول انتقائيا بين الماركسية والوجودية في كتابه ***تأملات في المسألة اليهودية*** الذي كتبه بعد المجازر ضد اليهود في الحرب الإمبريالية الثانية: "إنه لن يكون هناك فرنسي يعيش في أمان

طالما كان هناك يهودياً يعيش في إسرائيل أو في أي مكان في العالم لا يشعر بالأمان". فهل طالت الحرب الثانية اليهود فقط؟ ثم ماذا عن عدم الأمان بل التشرد الذي عاشه الفلسطينيون بعد إستيطان اليهود في وطنهم؟ ماذا قال سارتر، لصالح الفلسطينيين، رغم أنه زار قطاع غزة عام 1965؟ لا شيىء!. ومع ذلك كتب سارتر بشأن ألإستعمار في إفريقيا:
" ليس الإستعمار مجرد مسألة قهر، إنه بطبيعته مسألة إبادة ثقافية، فلا يمكن للإستعمار أن يأخذ مجراه بدون تصفية سمات المجتمع الأصلاني[200]". ألم يلاحظ سارتر أن هذا ما قام به الكيان الصهيوني في فلسطين، ولم ينجح؟

يكشف يائيل يوتان نفاق اليسار الإسرائيلي وتقاطعه مع اليمين بقوله: "عندما يصبح وجود الصهيونية وعقيدتها قيد الإختبار يتم عندها انسجام بين اليسار واليمين، وإن اليسار اكثر حماسة لربط إسرائيل كلية بأمريكا من اليمين".

أما صمويل هنتنجتون، وهو ليس من اليسار بالطبع، فيغلق باب التاريخ الإنساني على صراع أبدي بصرخة الموت التي أطلقها "صدام الحضارات" زاعماً أن الثقافة والهويات الثقافية هي التي تحدد انماط الصراع في فترة ما بعد عالم الحرب الباردة. وهذا يفتح الباب على الحديث عن الحضارة اليهوسيحية ضد الإرهاب الإسلامي. أما والمسألة لديه دينية لا طبقية، فتعني أن العالم سوف يفني بعضه بعضاً. ولا شك أن هذا هو التطور الطبيعي لراس المال والمركزانية ألأوروبية والعنصرية، اي لمركز النظام العالمي.

النظام العالمي: توظيف الأمم المتحدة لخدمة الصهيونية

الأمم المتحدة إحدى تمفصلات النظام العالمي، سواء في شكلها الأولي "عصبة الأمم" أو الحالي "الأمم المتحدة" حيث أقيمت كل واحدة منهما بعد جولة من الإحتراب الوحشي الإمبريالي على المستعمرات. أُقيمتا لترتيب وضبط العلاقات ما بين دول المركز الإمبريالي، وأُعطيتا تسمية دولية للتمويه والنفاق السياسي. وإذا كانت الصيهونية العالمية ومن ثم دولتها هي من تمفصلات هذا النظام، بل ومن طبعاته الأقدم من "عصبة ومن ثم هيئة الأمم "، فإن استخدام الأمم المتحدة لصالح الصهيونية ليس أمراً غريباً بل هو تطور طبيعي.

ربطت الأمم المتحدة دخول الكيان الصهيوني الى الجسم الدولي بقبول اسرائيل بقرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي قضى بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم والحق في التعويض لمن لا يمكنه العودة. لكن هيمنة المركز الرأسمالي على الأمم المتحدة جعل من هذا القرار مسألة شكلية لم تلق نصيبها من التطبيق، كما لم تترتب على التنكر الصهيوني لحق العودة للشعب الفلسطيني أية عقوبات على الكيان

الصهيوني. وبمقدار ما قامت "الأمم" المتحدة بأدوار معينة هنا وهناك في العالم، كانت منصفة في بعض الأحيان ومجحفة في غيرها، إلا أن دورها في فلسطين ما زال شكلياً وبلا تأثير مما جعلها في التحليل النهائي في خدمة الصهيونية. وهو دور ليس للأمم قرار فيه بل هو قرار المركز الراسمالي الغربي مقنَّعاً باسم أمم العالم.

في لحظة من صعود قوى التحرر في العالم، قطعت الجمعية العامة الأمم المتحدة شوطاً بسيطاً في نقد الصهيونية وذلك في 10 نوفمبر 1975 حيث حصل قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري على 72 صوتاً مع، و 35 صوتاً ضد، وامتناع 27 عضواً. وهو قرار غير ملزم بالطبع. إلا أن المركز الإمبريالي للنظام العالمي غيَّر هذا القرار، وأهان ما تسمى الأسرة الدولية وارغمها على إسقاط قرارها هذا عام 1984.

ولمن يتتبع، هناك سلسلة طويلة من قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل لن تطبق منها إسرائيل شيئاً ولم تُعاقب عليها وعلى كافة عدواناتها على البلدان العربية وخرقها لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة حيث تمكنت الولايات المتحدة خاصة، وفي حالات كثيرة معها بريطانيا وفرنسا من الحيلولة دون التصويت على اي قرار يدين الكيان الصهيوني مهددة باستخدام "حق" النقض الفيتو، وهو في الحقيقة ليس حقاً بل اغتصاباً خلقته القوى العظمى لنفسها، وفرضت على مختلف بلدان العالم الموافقة عليه والإقرار به.

"...وعلم من مصادر دبلوماسية مطلعة أن الولايات المتحدة طلبت من بعثة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة أن لا يتضمن مشروع القرار أي فقرة تشير إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو منح من لا يريد العودة إلى فلسطين تعويضات والاكتفاء بالفقرة 10 التي تدعو إلى تمديد ولاية الأونروا حتى 30 حزيران 1999، وإلغاء الفقرة التي تقول بأن الجمعية العمومية تلاحظ مع الأسف أنه لم تتم بعد إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم على النحو المنصوص عليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العمومية رقم 194 "[201].

نلاحظ مما تقدم أن الولايات المتحدة تعمل حتى على تضييع حق التعويض. وإذا ربطنا هذا الأمر مع دور الولايات المتحدة الأساسي في التسوية وقدرتها على إرغام السلطة الفلسطينية على أمور عديدة، فإن هناك خطراً حقيقياً بأن تحول أمريكا حتى دون مناقشة حق التعويض.

"وبررت الولايات المتحدة موقفها بأنها لا يمكن أن تصوت لصالح قرار يدعو إلى عودة اللاجئين الذي هو موضوع مطروح للمفاوضات الثنائية بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل في المرحلة النهائية، إلى جانب الاكتفاء بإزالة الفقرة التي تشير إلى

القرار 194 فإن الحكومة الأمريكية تستطيع تمريره في الكونغرس للحصول على المساعدات المالية المقررة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" [202].

وهكذا فإن أمريكا تكون من جهة قد نجحت في حصر موضوع اللاجئين كبند صغير في المفاوضات الثنائية لا يتعدى حجمه حجم قضية منزل صغير في القدس ومن جهة ثانية فإنها لكي تقدم بعض السيولة المالية لوكالة الغوث المأزومة، فإنها تستغل الحاجة لهذا المبلغ التافه لاستبداله بإلغاء نقاش موضوع حق العودة وحتى التعويض.

"ومن المعروف أن الولايات المتحدة قد دأبت منذ العام 1950 ليس على تكرار التصويت لصالح قرار تمديد ولاية وكالة الغوث ولكن بتولي تقديم مشروع القرار الذي يتضمن الإشارة إلى القرار 194 إلى أن توقفت عن ذلك منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول 1993 بحجة أن موضوع اللاجئين أصبح موضوعاً ثنائياً بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل"[203].

في زيارته لرام الله في نهايات عام 2007، تحدث الرئيس الأميركي بكل صلف أمام رئيس السلطة الفلسطينية بأن الأمم المتحدة قد خرجت من القضية الفلسطينية، وأن الأمر الآن بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أميركية. وليس هناك أخطر على اية قضية أن تُخرج من ايدي الأمم المتحدة –على هشاشة وضعها- لتوضع بيد الولايات المتحدة. وهذا مؤشر لا غبار عليه بأن الولايات المتحدة عازمة على شطب حق العودة. اي ان الولايات المتحدة تستغل الأمم المتحدة وتوظفها طالما هي لازمة للإستخدام، وفي حالات معينة، تلغي دورها تماماً[204].

في دعوتها للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام 1991، قبلت اميركا طلب اسرائيل باستثناء الأمم المتحدة من المشاركة في المؤتمر، سامحة بحضور رمزي لممثل عن السكرتير العام الذي منع حتى من الحديث.

في آب 1994 قدمت سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة رسالة تلخص هدف الولايات المتحدة من الجمعية العمومية، وبشكل خاص لحذف قضايا العلاقات الإسرائيلية-العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، من الأجندة السياسية للأمم المتحدة بزعم ان المفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية في عملية مدريد اوسلو قد جعلت من تدخل الأمم المتحدة امراً بلا معنى باستثناء المساعدات الإقتصادية والتنموية. لذا طالبت الولايات المتحدة بشطب قضايا اللاجئين والمستوطنات والحدود السيادية والقدس بان تحذف باعتبارها ستناقش ما بين الأطراف المتفاوضة

نفسها. كما رفضت الولايات المتحدة السماح عام 2002 لمجلس الأمن الدولي بادخال لجنة تقصي الحقائق في احداث جنين.

وبجوار فلسطين، قامت الولايات المتحدة مدعومة من بريطانيا باحتلال العراق، وبعد اقل من شهرين، اعترف مجلس الأمن الدولي بأمريكا وبريطانيا "كقوى احتلال" في العراق بكل ما يترتب على ذلك من التزامات بموجب القانون الدولي!.

وبقدر ما استثنت الولايات المتحدة دور الأمم المتحدة، فقد فعلت الأمر نفسه تجاه الإتحاد الأوروبي. ففي حين ان اوروبا دعيت لمؤتمر مدريد الا انها استثنيت عملياً، وحتى في اوسلو كان دور اوروبا المساهمة في التكاليف وليس المشاركة الدبلوماسية. ولا يختلف الدور الشكلي للرباعية الدولية حالياً عن دور الأمم المتحدة واوربا المهمشين على يد الولايات المتحدة. أما بعد إتفاقيات أوسلو (1993) فقد فرضت الولايات المتحدة تقسيم عمل على مختلف بلدان العالم تجاه السلطة الفلسطينية، فتولت هي الإشراف الأمني والسياسي، وتركت للإتحاد الأوروبي التمويل وتطوير القدرات الفنية، واليابان البنية التحتية، وللدول العربية التطبيع مع الكيان الصهيوني وتوفير اموال للسطة الفلسطينية التي شبعت فساداً، وقبل هؤلاء ذلك بأدب جم!

النظام العالمي: خلْقُ الصهيونية، قتال من أجلها وتوظيفها

قررت الصهيونية مبكراً أن تعيش بدورها وبعلاقتها مع القوى الكبرى، وحتى الإنتقال الخدمي /الوظيفي ككيان مرتزق من الدولة الكبرى إلى الأكبر.

لذا، ففي مراحلها الأولى (1897-1914) بدأت الصهيونية السياسية بالإرتباط بالسلطان العثماني وقيصر ألمانيا، طامعة في قبولهما بالخطط الصهيونية. وحينما بدت الكفة راجحة لصالح بريطانيا خلال الحرب الأولى تحول تركيزها إلى لندن لأن بريطانيا ستصبح الحاكم الجديد على فلسطين. ومنذ أن بدأ نجم بريطانيا في الأفول خلال الحرب الثانية بدأ الكيان الصهيوني بتركيز علاقته بالولايات المتحدة ولا يزال.

من نافل القول الحديث عن إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين خلال فترة الإستعمار البريطاني 1917—1948. كانت تسمية الإستعمار البريطاني "انتداباً" على فلسطين مثابة تزوير مكشوف لحقيقة انها احتلت بالقوة وأن بريطانيا ابتزت عصبة الأمم لتحويل شكلي من احتلال استعماري إلى "إنتداب[205]"، وهو تمويه لهدف بريطاينا النهائي وهو إقامة الكيان الصهيوني. لقد رعت سلطات الإستعمار البريطاني هذا الكيان سواء بتسهيل استجلاب المستوطنين اليهود من مختلف القوميات إلى فلسطين. وما كان لهؤلاء أن يدخلوا إليها لولا الحماية الإستعمارية.

كما لم يكن بوسعهم البقاء فيها لولا تسهيلات هذا الإستعمار. وفي هذا السياق، لا داعٍ لتكرار دور النظام العالمي ممثلاً في دول المركز.

تجدر الإشارة إلى أن مختلف موجات الإستيطان حصلت في أعقاب مذابح ضد اليهود، وهي مذابح تتسم ب:
أ- إنها من قبل اوروبيين أي لها اسس مركزانية أوروبية؛
ب- أنها من قبل أنظمة راسمالية، بمعنى أن اساس اضطهاد اليهود أوروبي وراسمالي.

كانت موجة الإستيطان الأولى ما بين 1882-1903 بدأت 1881-82 إثر مذابح ضد اليهود في شرق أوروبا، ودعم هذه الموجة البارون روتشيلد الفرنسي الجنسية. وبلغ عددهم قرابة 15,000 اقاموا مستوطنات ريفية وقلة انتقلت إلى البلدات. وهناك عدد ضئيل بينهم من اليمنيين عملوا في البناء والزراعة. لكن المشروع فشل وهاجر قرابة نصفهم إلى أماكن متعددة.

وحصلت الموجة الثانية ما بين 1904-1914، اي بعد ظهور الحركة الصهيونية وضمت 40 الفاً لكن الصعوبات أدت إلى رجوع قرابة نصفهم، وقد كان من دوافعها اشتعال اللاسامية في روسيا القيصرية، وكان قسم منهم متأثراً بالإشتراكية، إلا أنها متراكبة على نزوع استيطاني!

أما الموجة الثالثة فحصلت ما بين 1919-1923 اي في ظل الإحتلال البريطاني لفلسطين، وجلبت هذه 40000 مستوطن، غادر منهم عدد قليل. وهذا يشير إلى تبني بريطاني للمشروع الصهيوني بشكل عملي.

ففي أعقاب هذه الموجة وصل عدد اليهود 90 ألفاً. أما الموجة الرابعة فحصلت ما بين 1924-1929، وجلبت معها 82000 رجع منهم 23000 ألفاً. وجلبت الموجة الخامسة معها 174,000 مستوطن حيث تمت ما بين 1929-1939[206]. وهي تمت بالطبع في فترة النازية وتواصل المذابح في شرق اوروبا.

ليس هدفنا هنا متابعة تطور عدد المستعمرين المستوطنين، (وهو مطروح بشكل اوسع في باب –استجلاب- شراء المستعمرين) ولكن هدفنا إلى تبيان أن الرعاية الإستعمارية البريطانية للإستيطان اليهودي هي ما جعلت مشروع اغتصاب فلسطين ممكناً.

بالحماية كاستعمار، وباستجلاب مستعمرين مستوطنين من مختلف بلدان أوروبا وخاصة الشرقية، حصل تقسيم عمل غير مباشر بين اوروبا الشرقية والغربية وبين

الرأسماليات الأوروبية لخلق الكيان الصهيوني. ففي حين قامت أوروبا الغربية ممثلة بالإستعمار البريطاني باحتلال فلسطين وتسهيل هجرات المستعمرين المستوطنين اليهود إليها، زودت اوروبا الشرقية هذا الكيان بالكادر البشري الأساسي وبالأسلحة عبر تشيكوسلوفاكيا "الإشتراكية"!. وفي حين مارست أوروبا الشرقية الذبح ضد اليهود وتبتعها لاحقاً النازية في المانيا، وفرت لهم بريطانيا وطن غيرهم. هذا ناهيك عن تزويد الكيان بالأسلحة والمساعدات المالية بحيث كان عام 1948 لهذا الكيان جيشاً أكثر عدداً وأعلى تسليحاً من الدول العربية السبع التي زعمت منع هذا الكيان من اغتصاب فلسطين.

وفيما يخص تمويل الكيان الصهيوني، يكفي ان نورد هنا المساعدات الأميركية والألمانية المعلنة للكيان لنعرف كم كانت ولا تزال معركة الشعب الفلسطيني ضد هذه القاعدة الإستيطانية شاقة.

" بلغ مجمل ما قدمته ألمانيا إلى الحكومة والأفراد والمؤسسات الإسرائيلية 31 بليون دولار أو 5345 دولاراً للفرد الواحد، وهذا ما يجعل حصة الفرد الواحد من مجموع المساعدات الأميركية والألمانية 20,000 دولار، حيث بلغت قيمة المساعدات الأميركية 134,800,000,000 دولاراً[207].

لكن دول المركز الإمبريالي لم تكتف بتسليح الكيان الصهيوني وتمويله وتسهيل وصول المستوطنين إلى فلسطين، بل حاربت نيابة عن هذا الكيان بواسطة متطوعين من مواطنيها:
"فبعد الحرب الثانية (بين 1945-1948) قام اميركيون وكنديون بتهريب 60 ألفاً من اليهود بالسفن إلى فلسطين التي منها عشرة سفن أميركية. كان ذلك بعد زيارة قام بها بن غوريون لأميركا، لكن طواقم هذه السفن عملت لاحقاً في قوة ماخال، وهو الإسم الذي أُطلق على اليهود وغير اليهود الذين تطوعوا من الخارج للخدمة في الجيش الإسرائيلي والبحرية والقوة الجوية. أنهم تلك المجموعة التي استجابت لدعوة الخدمة في القوات المسلحة الفعلية التي أسميت ماخال، وهو الإسم المركب للتسمية العبرية "متندافي شوتز لآرتص- أي متطوعون من خارج إسرائيل[208]".

وهذا يثير تساؤلاً، لماذا يتطوع هؤلاء المرتزقة القَتَلة للخدمة مع قوات مستوطنين يحتلون ارض غيرهم؟ هل ذلك جهلاً بالحقائق أم تعبئة فكرية وثقافية وتربوية عنصرية ومركزانية أوروبية؟

"هناك ما مجموعه 1,000 من الأميركيين الكنديين الذين خدموا في مختلف فروع القوات الإسرائيلية المسلحة، منضمين إلى 3,500 متطوعين من وراء البحار من

29 دولـة. إن قرابـة نصـف الأميـركيين والكنـديين قـد خـدموا فـي القـوات الجويـة. بالطبع، لم تكن هناك قوة جوية تذكر لمختلف الدول العربية، فما بالك بالفلسطينيين. كيف يمكن لمستوطنين تحت "مـا اسموه" الإستعمار البريطـاني بنظرهم، أن يقيموا قواعد جوية ويمتلكوا طائرات قاذفة مقاتلة[209]"!

يُعيد التاريخ نفسه مرة كماساة وأخرى كملهاة، فقد بلغ عدد الدول التـي شـاركت فـي العدوان على العراق عام 1991 إحدى وثلاثين دولة من بينها أنظمة عربية!.

"إن معظم المتطوعين الغربيين كانوا من الناطقين بالإنجليزية –أو "أنجلو ساكسزم" حسب التسمية التي نحتها الإسرائيليون- فقد كـانوا تـوآقين لوضـع خبراتهم الحربية في الحرب العالمية الثانية عملياً للمساعدة في "الدفاع" عن الدولة اليهودية. وقد وفر هؤلاء خبراء متطوعين في القوات الجوية حيث شكل هؤلاء مركز او نواة الطيارين اصـحاب التجربـة القتاليـة القاسـية لأولـى الأجنحـة المقاتلـة والقاذفـة فـي طيـران إسرائيل... وإضافة إلى ذلك، فإن الطيـارين من اميركـا الشمالية، الطـواقم الأرضـية والجوية هي التي أنشأت قوة النقل الجوي التـي نقلـت ال "ميسيرشـميتس" والأسلحة من مطـار قـرب بـراغ إلـى قاعدة تل نـوف فـي إسرائيل. ورغم انهـا اثـارت سـخط بعض الرتب العليا في قوات الجو الإسرائيلية، آنذاك، فإن اللغة العمليـة لقوات الجو الإسرائيلية خلال الحرب، كانت بالضرورة الإنجليزية....لا بد ان نعرف ونتذكر انه مـا بـين 1947 و 1948 فـإن قرابـة 3600 ميخـالينكس – المتطوعـون مـن خـارج إسـرائيل، لنسـتخدم المصـطلح العبـري والمتطـوعين مـن خـارج إسـرائيل، لنسـتخدم الترجمـة الإنجليزيـة- قـد تـدفقوا إلـى إسـرائيل وقـاتلوا ببراعـة بدايـة مـع البالمـاخ والهجناة، وبعدإعلان دولة إسرائيل عـام 1948 – فـي جيش الـدفاع الإسرائيلي. لا يعرف بالضبط عدد المتطوعين من كل دولة على حدة، ولكن تشير أفضل التقديرات إلى أن 1000 من الولايات المتحدة، و 250من كندا، و 800 من جنـوب إفريقيـا، و 600 مـن بريطانيـا، و 250 مـن شـمال إفريقيـا، و 250 مـن أميركـا اللاتينيـة، وهناك فرقاً أخرى من فرنسـا وبلجيكـا. وهنـاك علـى الأغلـب البعض مـن استراليا ومـن الكنغـو البلجيكيـة، وروديسـيا، وفنلنـدا وروسـيا. وقـد أطلـق علـى هـؤلاء جميعـاً متطوعين، اليهود منهم وغير اليهود، الرجال والنساء، حيث اتوا من 37 دولة لـدعم الدولة اليهودية الجديدة في ساعة الحاجة العظمى إليهم [210]".

من اللافت أن اكثريـة هؤلاء المرتزقـة هم مـن بلـدان المستوطنات البيضـاء، ناهيك عن أنهم جميعاً من الأوروبيين والأميركيين، أما من يسمون مـن شـمال إفريقيـا، فهم بالطبع مـن المستوطنين الفرنسين فـي الجزائـر، او مـن اليهـود هنـاك إبـان الإحتلال

الفرنسي. إذا كان هذا التطوع العدواني مقبولاً من النظام العالمي، بل محفوزاً منه، فلماذا يتم شن حرب على المتطوعين العرب إلى العراق اليوم؟

وبالمقابل، قام الكيان الصهيوني بالدور المنتظر منه لصالح مركز النظام العالمي. فقد عمل كثير من الإسرائيليين مرتزفة في بعض دول العالم الثالث، حيث عمل أكثر من ألفي جندي إسرائيلي في أفريقيا كطيارين ومظليين، وبعضهم يعمل في شركات أمن خاصة مثل شركة ليفدان .وحينما اشتعلت الحرب في كوريا عام 1950، انحازت إسرائيل بوضوح لصالح الولايات المتحدة.[211]. كما دعمت إسرائيل اسوأ الأنظمة الفاشية في العالم، كنظام بوتا العنصري في جنوب افريقيا، ونظام موبوتو في زائير، وذلك بالدعم والتدريب العسكريين، وفرق الموت في سلفادور، وحزب الكتائب الفاشي في لبنان ومنظمة يونيتا في افريقيا الجنوبية، وتدعم القوات الفاشية شبه النظامية في كولومبيا، وهي في كل هذا تنفذ ما تطلبه منها الولايات المتحدة [212] .

يرى قادة الكيان حجم وأهمية الدور الذي يؤدونه للمركز، فقد عبر عن ذلك قادة إسرائيليون بصراحة ووضوح. يقول يعقوب ميريدور وزير التخطيط الإسرائيلي الأسبق: إن بديل إقامة إسرائيل للولايات المتحدة هو عشر حاملات للطائرات يكلف بناؤها خمسين بليون دولار، وذلك بالطبع عدا تشغيلها وتكلفة الجنود والحرج السياسي الذي يسببه وجود هذه القوات". كما أن الكيان مجزٍ من الناحية الاقتصادية، فيقول وايزمان "هل تمت أي عملية استعمارية أخرى غير إسرائيل تحت ظروف مواتية أكثر من هذه: أن تجد الحكومة البريطانية أمامها منظمة لها دخل كبير، ولديها استعدادها بأن تقوم بجزء من مسؤوليتها التي تكلف الكثير.

وكتبت مجلة الإيكونومست عام 1985 "إذا كانت أميركا تدفع ثلاثين بليون دولار كل عام لحلف الأطلسي فإن إسرائيل وهي المخفر الأمامي والقاعدة المستقبلية تستحق خدمة رخيصة أقل تكلفة لأميركا والغرب من أي خيار آخر" فهي عقد نفعي بين الحضارة الغربية والمنظمة الصهيونية العالمية لا يزال نافذا ولا يزال عائده مجزيا." لعل هذا تأكيد على أن الكيان الصهيوني هو استثمار استراتيجي للنظام العالمي في المنطقة، فهو وإن بدا غير مربح في مرحلة ما، فإن الربح من ورائه عال جداً طالما يساهم في الحفاظ على هيمنة المركز على الوطن العربي، كثروات وسوق...الخ. يهدف مشروع الإندماج المهيمن، أو مشروع الشرق أوسطية إلى جعل الكيان مربح اقتصادياً ومهيمن عسكرياً، اي "إسبارطة ووادي السليكون معاً".

إن الكيان الصهيوني هو الدولة الوحيدة التي يسمح لها بصرف 25% من المساعدات الأميركية العسكرية لها في تطوير صناعاتها الحربية، بدل شراء اسلحة اميركية بكامل مبلغ المساعدة. وعشية قيام الكيان الصهيوني بعدوان 1967، ارسلت الولايات المتحدة يوم 25 أيار 1967 قوات مارينز إلى البحر المتوسط لتساعد اسرائيل في حال احتاجتها. وبعد عشرة ايام فقط من حرب 1967 ورد في مذكرة للإدارة الأميركية ما يلي: " ربما كان ما قامت به إسرائيل لصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط اكثر فيما يخص المال والجهد من اي ممن يسمون حلفاء وأصدقاء في أي مكان آخر في العالم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1996 أعلن عن قيام حلف دفاعي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يستند إلى مجموعة من الخدمات التي يمكن أن توفرها إسرائيل، وهي: موقع جغرافي مثالي لانطلاق القوات الأميركية وبنى تحتية من الاتصالات والمواصلات، وخبرات حية في البحث والتطوير والاستخبارات وقدرة دفاعية تحمي التدخل الأميركي.

من شومبيتر إلى رايس

الحرب هي جوهر النظام الرأسمالي منذ بدء الإستعمار وصولا إلى العولمة، ولعل أكثر من ركَّز هذا المفهوم في الراسمالية هو جوزيف شومبيتر. عبرعن ديناميك النظام الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة والسلطة المحلية، ب "التدمير الخلاق"، بمعنى ان البنى القديمة للأعمال تتدمر على يد التطور وتطبيق تكنولوجيات جديدة، في بحثها عن "احتكارية جديدة" رغم انها مؤقتة. تخيل مؤيدو شومبيتر أن نبوئته قد تحققت بالإقتصاد الجديد اي بعد نصف قرن، حيث تمكنت القفزات التكنولوجية الكمبيوترية والإلكترونية والإتصالات (تكنولوجيا المعلومات) من تثوير بنى الأعمال على صعيد العالم. فالشركات الجديدة للتكنولوجيا المتقدمة برزت لتتحدى عمالقة "الإقتصاد القديم" وأدت المنافسة إلى تقويض التواطؤ القائم ففقدت الحكومات سريعا مستوياتها الأمرية متبنية للتقدم التكنولوجي وللمستهلك ذي القوة الهائلة. لكن حقيقة الأمر كانت مختلفة على المستوى الإجتماعي الطبقي وبنية الشركة، فما زالت الشركة الكبرى متحكمة، ومهمينة، بل تمخض مع الإقتصاد الجديد تكوين شبكة شركاتية عالمية أوسع وأكثر تواصلا وتماسكاً وتم تسخير الدولة لحماية ذلك والحرب من أجله، وهو ما نسمية "القطاع العام الدولاني الراسمالي المعولم". لقد تحكم الإنسان بالآلة والتكنولوجيا والعلم، فهو خالقها، وبما اننا في حقبة الرأسمالية، فقد جعل منها شياطيناً. وهنا الجانب الذي تحقق من أطروحة شومبيتر، حيث تولدت في الولايات المتحدة المحافظية الجديدة *neo-conservatism* التي استخدمت شيطان التكنولوجيا "والتدمير الخلاق" بصيغة جديدة حملتها كونداليزا رايس إلى الوطن العربي لتخليد نهب ثرواته واحتكار

اسواقه[213] باي ثمن بما يلزم ذلك من تدمير وتفكيك البنى السياسية رافعة سياسة "فرق-تسد" إلى تركيز المركز وتفكيك/تذرير المحيط". لذا، لا غرابة في وجود تلك العلاقة الحميمة بين المحافظية الجديدة في الولايات المتحدة وتلك التي في الكيان الصهيوني!

فالكيان الصهيوني بجوهره الراسمالي المتمفصل مع رأسمالية المركز الإمبريالي، ثم المعولم، وبوجوده الإستيطاني، هو عدائي بالبنية والوظيفة معاً. ولا غرابة ان يكتب شاريت: " في ذهن بن غوريون والضباط الآخرين ليست إسرائيل قلقة لا على المستوى الدولي ولا الإقتصادي. وقضية السلام ليست موجودة. وما يحصل في المنطقة والعالم ليست ذات علاقة. ففي نظرهم، يجب ان تنظر الدولة إلى الحرب باعتبارها المبدأ، وربما الوسيلة الوحيدة لزيادة الرفاه وللإبقاء على التوتر المعنوي... إن عمليات الإنتقام هي إكسير الحياة...فهن اللائي يساعدننا على الحفاظ على التوتر المدني والعسكري. فبدونها لن تكون لدينا أمة محاربة، ونحن بدون نظام حربي لا بد أن نضيع... لهذا السبب بوسعنا تلفيق المخاطر، وفي الحقيقة فإننا ملزمون بذلك. اعطنا حربا مع البلدان العربية وعندها فإن كافة مشاكلنا ستنتهي...قال بن غوريون ذات مرة، علينا ان نتجه إلى عربي ونعطيه مليون ليرة ليشن علينا حرباً[214]".

وقد يكون عدوان 1956 على مصر مثالاً على تلفيق المخاطر هذا. فحسب تقرير[215] *US News and World Report*، فإن فرنسا وبريطانيا شنتا عدوان 1956 من اجل قناة السويس والحفاظ على النفط وإسقاط نظام عبد الناصر. ولكن شمعون بيرس قدم لاحقاً رواية اخرى:" إذا لم يكن الأمر من أجل عملية السويس، فقد كان الخطر هو ان بريطانيا وفرنسا ستغادران الشرق الأوسط قبل ان يتنبه الأميركيون إلى هذه المسألة، وبهذا يسمحون للروس بالتغلغل وتشكيل المنطقة بمعزل عن الولايات المتحدة. فبعد عملية السويس اصبح الأميركيون ملتزمين بالتوازن الإقليمي. إن هذا الإلتزام هو الذي شكّل موقف الولايات المتحدة من حرب الأيام الستة...[216]". وبمعزل عن مدى صحة حديث بيرس، وهو من مصممي تلك الحرب، بمعنى أن الأميركيين لم يكونوا بحاجة إلى عميل يجرهم إلى المنطقة، فهم كانوا يُعدون لضرب آبار النفط بالنووي منذ 1951 إذا ما اقترب السوفييت منها، فإن هذا يؤكد الدور الوظيفي للكيان وقناعته بأن "الدول الكبرى" مجتمعة هي شريان حياته، وإذا لم تكن مجتمعة فبعضها، ولكن الأقوى على الأقل. ومن هنا اهتمام الكيان ببقاء هذه القوى في المنطقة، لذلك: " حينما أصبح واضحاً لإسرائيل بأن بريطانيا تنوي إخلاء قناة السويس بذلت حكومة إسرائيل جهوداً مضنية لثني البريطانيين. وفي خطوة إثارة محسوبة بدقة، أرسل الإسرائيليون سفينة ترفع العلم

الإسرائيلي إلى القناة واستغلت احتجازها كي تُعلن "أن لا يمكن الإعتماد على مصر بتأمين حرية الملاحة في القناة لكل الأمم". وفي الحقيقة، فإنه خلال إدارة البريطانيين للقناة، لم تدخلها اية سفينة إسرائيلية. ولم تكن مصر مستعدة لمنح حق مرور للسفن الإسرائيلية قبل تسوية المشكلة الفلسطينية برمتها. ولأن إسرائيل كانت تدرك بأن فرنسا متورطة في حرب الجزائر، وبأنها معنية بهزيمة القوى المضادة للإمبريالية في المنطقة، وخاصة إسقاط جمال عبد الناصر، الذي كان يحرك هذه القوى، بدأت اسرائيل بإغراء فرنسا بالمشاركة في ضربة مشتركة ضد مصر، وحينما تمت الصفقة أُغريت بريطانيا بالمشاركة[217]. وحينما توجه ناصر إلى هـ. بايرود سفير اميركا في مصر لشراء السلاح، رد الأخير بالجواب المكرر دوماً: "حينما تنضم إلى حلف بغداد[218]".

لكن للعميل حدوده التي يعينها السيد. "فقبيل حرب 1973، اتضح ان حكومة نيسكون كانت على علم بها، من خلال الملك فيصل منذ بداية عام 1973، فشركاء ارامكو كانوا قلقين مما قد تتمخض عنه هذه الحرب ولذا سربوا المعلومات إلى واشنطن[219].

يؤكد هذا على وجهة النظر التي حاججت بأن الولايات المتحدة تُمسك بلجام الكيان الصهيوني، وأحياناً تحاول تلقينه درساً كي لا يتهيأ له أن بوسعه العمل بمعزل عنها. لذا رغبت اميركا في أن يُلقن الكيان درساً، لكن أن لا ينتهي بالطبع.

"حينما بدا عام 1975 أن الحكومة الإسرائيلية راغبة في الذهاب إلى مؤتمر السلام في جنيف، هدد الرئيس الأمركي فورد بأن أميركا سوف تسحب مساعداتها (نيويورك تايمز 3 تموز 1975). وقد أكد كيسنجر بوضوح أن سلاما مقبولا في الشرق الأوسط لا يعتمد كثيرا على الأطراف المتحاربة وإنما اولا على موافقة القوى العظمى ومجالات نفوذها الهامة".

أما مفاقمة الدور الوظيفي للكيان الصهيوني، وهذه المرة بثمن باهظ لم يعتد عليه، فكانت حرب عام 2006 والعدوان على لبنان. فقد أدركت قوات الإحتلال الصهيوني منذ الأسبوع الأول للحرب أنها غير قادرة على تحقيق انتصار على مقاتلي حزب الله، ففضلت التوقف والزعم أنها قامت بضربة محدودة حفاظاً على معنويات جنودها. إلا أن الإدارة الأميركية ارغمت القوات الصهيونية على مواصلة الحرب لمدة 32 يوماً إلى أن انتهت بهزيمة واضحة. وعليه، أبانت هذه الحرب

محدودية القرار الصهيوني في علاقته مع السيد الإمبريالي، وأنه حينما تتعارض مصالح السيد والعبد، يكون العبد هو الضحية.

الأنظمة العربية: دور وظيفي للنظام العالمي والصهيونية

تقتضي مراتبية النظام العالمي علاقات وظيفية من الأعلى إلى الأسفل، وهي علاقات تقوم على المصالح والدور، ومراتبية يفرضها مركز النظام العالمي على ما دونه لتقبله سواء بتشارك المصلحة أو بالدور أو بالفرض، مما يُغيَّب المشاريع الخاصة بتلك البنى بدرجات، وهو ما قد يفسر الغياب الحالي لتحول المجموعة الأوروبية إلى قطبية جديدة. أما في الوطن العربي، فقد وصل الوضع بالدولة القطرية لتكون عدواً للمشروع النهضوي العربي منحازة لصالح المشروع الإمبريالي الصهيوني في الوطن نفسه.
أصبح غياب الدولة في اي قطر عربي مثابة حالة من "الديمقراطية" الشعبية التي تتيح الفرصة للقوى الثورية كي تدافع عن المشروع الوطني والطبقي والقومي ملحقة الهزيمة بالعدو كنقيض لدور الدولة الكمبرادورية في استقبال الهزائم لهذا المشروع. هذا ما أكدته تجربة حزب الله في لبنان في العقدين الماضيين. وهو ما يؤكد واقعة أخرى مفادها أن هيمنة مركز النظام العالمي على الدولة في الوطن العربي يفترض المقاومة الشعبية للإثنين لأن الدولة لا تمثل الشعب باي حال، "فالدولة عدو الأمة"، طبقة الكمبرادور هي احتلال داخلي.

بناء على الدور الوظيفي للأنظمة العربية في علاقتها بالنظام العالمي (قديمه وجديده) انتهت إلى أحد أطراف هذا النظام التي ساهمت ولا تزال في إقامة وتقوية والتطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي الحقيقة، فإن توليد الكيان الصهيوني في دوائر الإمبريالية البريطانية قد ترافق مع تفكيك الوطن العربي وتوليد القطريات العربية في كل من اتفاق سايكس-بيكو 1916، ووعد بلفور 1917. وهنا يتوجب التذكير بأن المركز الراسمالي الغربي الذي تكفل بحماية الكيان الصهيوني من الشعب العربي، تكفل كذلك بإبقاء التجزئة العربية عبر حماية الطبقة الحاكمة في كل قطرية على حدة، وبالتالي فهذا النظام عدو مباشر وعلني للمشروع النهضوي العربي. بكلمة أخرى، فإن الحبل السُّري متواصل بين الكيان الصهيوني والقطريات العربية عبر تثبيت مشترك كل للآخر. وهذا ما اتضح في وقوف انظمة عربية لصالح عدوان الكيان الصهيوني على لبنان عام 2006.

ليس هدف هذا الجزء من البحث الحديث من مؤامرات واتفاقات سرية، بل التدليل على الدور الوظيفي للأنظمة العربية عبربعض وقائع الدور الرسمي العربي في بناء الكيان الصهيوني مما يؤكد تخارج الطبقات الحاكمة مبكراً. قد يشكك البعض في اتفاق ما بين هذا النظام العربي أو ذاك، ولكن لا أحد يشكك في إصرار كل

قطرية عربية على تفادي مشروع الوحدة العربية، التي تشكل حجر الزاوية في هزيمة الكيان الصهيوني والنظام العالمي في المنطقة.

لا جدال بأن الكيان الصهيوني أقيم في الوطن العربي بالقوة. وهو الأمر الذي أكدته قيادات الحركة الصهيونية مراراً وتكراراً من جابوتنسكي وحتى نتنياهو. في مقالته الشهيرة عن الستار الحديدي عام 1923 كتب جابوتنسكي: "يجب أن يجري الدفاع عن حدود الإستيطان اليهودي في الأرض دوماً بالقوة العسكرية وحدها". لاحقاً كتب دان مريدور، الوزير في حكومة نتنياهو السابقة، ان ما كتبه جابوتنسكي ضروري للدفاع عن هذا المشروع المدهش. اعتقد جابوتنسكي ان الهدف الأول هو بناء قوتنا وعندها فقط، عندما تتحلل قوة العرب على الإجهاز علينا والتخلص منا، وعندما لا يكون لديهم اي خيار سوى القبول بوجودنا، وتظهر جماعات معتدلة من بين ظهرانيهم يمكننا التفاوض معها، عندها فقط يمكن أن يكون هناك سلاماً. عندها نبني قوتنا ويفقدون قوتهم. وفي الحقيقة هذا ما حصل... ليست قوتنا العسكرية وحسب، وإنما قوتنا الإقتصادية وقوتنا الإستعمارية والسياسية هي التي قادتنا عبر السنوات الخمس والعشرين الماضية حيث اعترفت بنا دولة عربية بعد الأخرى[220]".

وبعيداً عن حقيقة أن هذا الكيان لا يعيش إلا على أسنة الرماح، وبأن قوته العسكرية والإقتصادية تحديداً ليستا ذاتيتين إلا بدرجة تكميلية، فإن اختلال الموقف الرسمي العربي لم يبدأ باعتراف هذا النظام أو ذاك بالكيان الصهيوني، بل بدأ بالإعتراف الفعلي/السري بهذا الكيان منذ السماح بتدفق مئات آلاف اليهود العرب إلى هذا الكيان (رغم مزاعم الصهيونية بأن هؤلاء "طردوا" من الوطن العربي- انظر الباب التالي). ليست الدبلوماسية هي أول ما يحتاجه كيان استيطاني وعدو لكل من حوله، بل القوة البشرية باعتبارها آلة الحرب قبل الأسلحة من جهة، وقوة العمل للراسمالية اليهودية من جهة ثانية.

ألهجرات إلى إسرائيل حسب البلد (1948-1995)

Immigration to Israel By Country (1948-1995)

U.S.S.R. and C.I.S.	813,708
Morocco, Algeria and Tunisia	345,753
Romania	273,957
Poland	171,753
Iraq	130,302
Iran	76,000

United States	71,480
Turkey	61,374
Yemen	51,158
Ethiopia	48,624
Argentina	43,990
Bulgaria	42,703
Egypt and Sudan	37,548
Libya	35,865
France	31,172
Hungary	30,316
India	26,759
United Kingdom	26,236
Czechoslovakia	23,984
Germany	17,912
South Africa	16,277
Yugoslavia	10,141
Syria	10,078

Source: Jerusalem Report

كما هو بادٍ، فإن هذه الأعداد من اليهود العرب تدفقت إلى الكيان الصهيوني بعد اغتصاب فلسطين، وبعد عقد سلسلة اتفاقات هدنة مع دول الطوق العربية، وبعد أن أصبح الكيان في حالة استقرار نسبي واصبح المستوطنون اليهود البيض (الإشكناز) بحاجة إلى قوة عمل وضيعة عرقياً وطبقياً بنظرهم، فكان تدفق اليهود العرب إلى الكيان.

تجدر الإشارة إلى أن تزايد تدفق المستوطنين إلى الكيان الصهيوني متناسب طردياً مع انخراط الدولة مصدر الإستيطان في النظام العالمي، وتحديداً اقترابها من المركز الأميركي. يوضح هذا مثالي العراق والإتحاد السوفييتي والمغرب (مراكش) بالطبع.

بعض الحكومات العربية وفرت غطاء قانونياً لتدفق اليهود العرب إلى الكيان الصهيوني. فقد سنت حكومة توفيق السويدي في العراق قانوناً في 4 آذار 1950 يجيز لأي مواطن عراقي يريد ترك البلاد أن يفعل. وبموجب هذا القانون تم تسهيل تهجير اليهود إلى فلسطين[221]، في حين أنتهت الظاهرة بوصول القوى القومية واليسارية إلى السلطة.

أما النظام الملكي المطلق في المغرب، فسمح باستمرار تدفق اليهود إلى فلسطين المحتلة وكذلك بالسفر المتبادل مع الكيان الصهيوني، ولعب دوراً ولا يزال في تطبيع العلاقات العربية مع هذا الكيان.

كتبت جروزالم بوست: " إن د. شوراكي وهو مستشار سابق ل بن غوريون، كان قد زار المغرب في الشهر الماضي بدعوة من الملك الحسن الثاني. وقال شوراكي وهو إسرائيلي الجنسية من اصل جزائري ان الملك الحسن يأمل بأن يتم تحالف بين اليهود والعالم العربي بعد عشر سنوات من توقيع اتفاق سلام في الشرق الأوسط[222]".

صرح الأمير فهد الذي صار ملكاً في السعودية، في شهر ايار من عام 1977 بقوله: "إن على إسرائيل أن تطمئن بأننا لا نعترض على وجودها[223]".

أما في حقبة التسوية مع الكيان الصهيوني، فقامت الأنظمة المعترفة بالكيان مباشرة أو مداورة بالتبادل الإقتصادي معه في محاولات لنقل التطبيع الرسمي إلى المستوى الشعبي. وحتى بعد فشل مسيرة أوسلو، واشتعال الإنتفاضة الثانية ومحاصرة الكيان الصهيوني لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، إتجهت مؤشرات التبادل الإقتصادي لهذه الأنظمة مع الإحتلال إلى الأعلى.

من 2006-2007 ارتفعت متاجرة الأردن ومصر مع الكيان بنسبة 42,8%[224]، وبلغ حجم المتاجرة العربية مع إسرائيل عام 2007 ما قيمته 541 مليون دولار.

	2006	2007
الأردن	174,8	306,9 مليون
مصر	203,9	234,1 مليون

وهناك 4 دول اخرى منها اثنتين خليجيتين لا تعلن إسرائيل بياناتها

في جانب آخر، تراوح المتاجرة البينية العربية بين 8,5-10 بالمئة، ولو حذفنا منها حصة النفط من المتاجرة بين الدول المنتجة والمستهلكة، لكانت هذه النسبة أدنى بكثير، في حين أن المتاجرة مع الكيان الصيهوني تتزايد بشكل ملموس.

مرة أخرى، ليس الهدف هنا مسح شامل لدور الأنظمة العربية في إقامة ودعم الكيان الصهيوني، ولكن الهدف هو تبيان دورها كاستكمال لوصف الدور الوظيفي لهذه الأنظمة في خدمة النظام العالمي والكيان الصهيوني.

استخلاص

كما أوضحنا غير مرة، خلق النظام الراسمالي العالمي الكيان الصهيوني من اجل دور وظيفي في المنطقة والعالم. وهو ما ربط مصيره بمصير الإمبريالية في المنطقة. ومنذ بدء الإستيطان الصهيوني في فلسطين وحتى اليوم لم يُبد هذا الكيان اية مرونة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني كما لم يتوان عن لعب اي دور مضاد للتنمية والوحدة في الوطن العربي، وحتى على صعيد عالمي.

ولكن مجريات الصراع، ودخول قوى جديدة فيه، وخروج أخريات، بل خروجها بقناعات مصلحية تجيز الخيانة، تعرض سيناريوهات أخرى لمستقبل الصراع العربي الصهيوني ومستقبل المنطقة ومستقبل النظام العالمي فيها. لقد عرضت تطورات الصراع على الكيان الصهيوني واحداً من خيارين:

- إما الإستمرار في حالة الحرب والعدوان الدائمين، وهو الخيار الدارج حتى الآن، وهو الخيار المنسجم مع طبيعة هذا العدو ودوره.
- أو الإندماج في المنطقة العربية كإثنية أو أقلية على اساس المواطنة ضمن شكل ما لدولة عربية هي للعرب ومختلف الأقليات القومية والإثنية والمذهبية على قدم المساواة بين هذه الأقليات والأكثرية العربية.

إلا أن مصالح النظام العالمي في المنطقة، والدور الوظيفي للكيانات القطرية العربية، وللكيان الصهيوني تذهب باتجاه آخر، تظهر مقدماته على الأرض وهو ما اسميه "الإندماج بالهيمنة" أي إندماج الكيان الصهيوني في الوطن العربي إندماجاً مهيمناً *Integration Through Domination*.

وبهذا المعنى يتمكن الكيان الصهيوني من الجمع بين "إسبارطة" اي الدور الحربي والمجتمع الحربي، وبين وادي السيليكون"وادي سيليكون" للمنطقة فيكون هذا الكيان القاعدة الصناعية التكنولوجية المتقدمة، ومركز الخدمات والتأمين...الخ، ويكون الوطن العربي محيطاً له.

هذا لا يعني ان الكيان سيكون لوحده، ولكنه سيكون راس حربة التبعية الإقتصادية وراس حربة الهيمنة الإقتصادية. قد يكون الإندماج المهيمن هو الترجمة العربية للشرق اوسطية، وسواء هذا أو ذاك، فالمقصود بذلك تقوية الكيان الصهيوني عبر "دمج أو إلحاق المنطقة به"، وليس تذويبه في المنطقة. وفي حالة حصول هذا الإندماج بالهيمنة، لا يتوقف الأمر على تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، بل ينطوي

على تصفية فرص الحرية والتنمية في الوطن العربي باسره. اي ان الإندماج بالهيمنة هي حرب إجهاز على الأمة العربية.

وهذا يعيدنا إلى المربع الأول للصراع وهو ان هذا الكيان وكذلك النظام العالمي لا بد أن تُلحق به الهزيمة الفعلية عبر المقاومة. ومن هنا نتبين مخاطر ذلك الشعار الراسمالي الغربي غير المكتوب ولكن مفعَّل، وهو ما اسميه "لا مقاومة في حقبة العولمة". وهو الأمر الذي يدفع باتجاه وجوب التركيز على المقاومة لإلحاق الهزيمة بالمشروع الإمبريالي الصيهوني الكمبرادوري العربي في المنطقة. لا خيار آخر. ولكن هذا الخيار، لا بد أن يكون عالميا. فليكون تحدي هيمنة الولايات المتحدة على شعوب العالم ممكناً، لا بد من تشكيل أممية شعبية لإنجاز ذلك. بكلمات أخرى، فإن حرب الشعب (ماو) لا بد من توسيعها كي تشمل مختلف المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية وحرب الغوار على صعيد عالمي.

هوامش مقال 2

1- تَشي تسمية النظام العالمي الجديد بوجود خلفية تلاعبية من نَحَتَها. لعل قراءة لهذا النظام تؤكد انه هو نفسه النظام الراسمالي (داخل البلد الواحد من حيث علاقات الملكية والإنتاج الراسمالية) وهو نفسه نظام التبادل اللامتكافىء، وبالطبع تخليد التطور اللامتكافىء عبر الإستقطاب، على صعيد عالمي، اي بما يتجاوز الدولة القومية. لعل ما أغرى بوش الأب بتبني تسمية "الجديد" هو الدور المتفرد نسبياً الذي مارسته الولايات المتحدة وهو القيام باحتلال بلدان في المحيط، وربما الإيحاء بانه جديد من حيث أنه قام على "إنقاض" القطب الاشتراكي . ولكن هذا ليس جديداً، ففي حقبة ما قبل الثورة البلشفية وتبلور القطب السوفييتي كان احتلال المستعمرات أقل كلفة من المناورات العسكرية لجيوش الدول العظمى. وعليه، فإن عودة المركز للإحتلال والإستعمار المباشر لا يعني اختلاف النظام "الجديد" عن القديم، بل استدعاء تراثه الإستعماري المباشر. وهذا يفتح على انتقال راسمالية المركز نفسها من حقبة الإمبريالية إلى حقبة العولمة بمعنى أن التغيرات في النظام العالمي هي في علاقات مركز/محيط اكثر مما هي في القوانين التي تحكم نمط الإنتاج الراسمالي أو عموما التي تشكل التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية الرأسمالية. إن تسمية "النظام العالمي الجديد" بالإعتماد أو الحصر في مسالة وحدانية القطبية يعطي النظام العالمي سمة عسكرية وقد يؤدي إلى تغييب أو وضع جوهره الإقتصادي الطبقي في حالة رمادية، مما يقلل من وحشية هذا النظام وأحياناً يبرر إلى حدما عدواناته. فحين تعلن القطبية الواحدة أنها ضد الإرهاب، يتهيىء لكثيرين أن المسألة ليست أكثر من "حفاظ" على أرواح البشر!. وهنا يصبح النقاش في القطبية وعلاقات القوة وليس

في الإستغلال ومصالح الطبقات، وهذا يقرَّب من يعتمد هذا المنحى من أطروحة "الإمبراطورية" لدى هارت ونيجري.

2- يستخدم البنك الدولي مثلاً مصطلحات التنمية المستدامة والتنمية البشرية، وهي في الاساس مصطلحات اشتراكية، أو على الأقل ليست من خطاب البنك الدولي.
3- بتفكك الإتحاد السوفييتي وتراجع الإمبرياليات القديمة "العجائز" إلى الدرجة الثانية، لم يعد تقاسم العالم وإعادة تقاسمه بالحرب أو غيرها هو ما يحكم علاقات الإمبرياليات، بل اصبحت الإمبريالية الأعظم هي التي تقسم ما بين الإمبرياليات وحتى توزع الأدوار. هل ينسجم هذا مع أطروحة كاوتسكي، ما فوق الإمبريالية ؟ لهذا حديث آخر.
4- الاشكنازية: حسب التعريف القاموسي فالاشكنازية هي وحدة من فرقتين من اليهود، وهي الفرقة االقادمة من شرق اوروبا والتي تتحدث اليديش. لقد هاجر الآلاف من هؤلاء للاستيطان في فلسطين. ان الاشكنازيين هم اليهود الاوروبيون البيض، وخاصة الشرق أوروبين، الذين لعبوا دورا رئيسيا في اقامة "اسرائيل". ان الاشكنازية هي التي بلورت الايديولوجيا الصهيونية الاستيطانية. على ان استخدامنا لهذا المصطلح مقصود به الاشارة الى ان الطائفة الاشكنازية هي النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية، وهو امتياز لها على طائفة اليهود الشرقيين (المزراحيم).
5 ما تزال الصين حالة نقاشية وخلافية لن تُحل بعد. أعتقد ان صراعا طبقياً ما زال يدورهناك. فإذا ما كانت الصين منحدرة باتجاه الرسملة الفعلية، فإن موقفها من بلدان المحيط سوف يكون مختلفاً عنه اثناء أو إذا كان توجهها اشتراكياً. أنظر بهذا الصدد ملف الصين، في مجلة كنعان، العدد 134 تموز 2008 إعداد وترجمة ثابت عكاوي.
6- -أهي ماساة أم ملهاة أن نسبة عالية من المستثمرين في السوق المالي السعودي من النساء، فالمرأة ممنوعة من قيادة السيارة، لكن مسموح لها بالمضاربة؟

7-See:
(1) Adel Samara, “Epidemic of Globalization: Ventures in the World Order, Arab Nation and Zionism”, Palestine Research and Publishing Foundation, USA, 2001.
(2) Adel Samara, “Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs development by State:, Palestine Research and Publishing Foundation, USA, and Al-Mashriq Al-A’amil for Cultural and Development Studies, Ramallah, 2007

8- لا يعني ذكر الإتحاد السوفييتي هنا أنه كان بعيداً عن النظام العالمي. فهو نظام انتهى إلى راسمالية بلا راسماليين، ليولَّد النومنكلاتور التي "أزالت" التناقض

وحولته إلى بلد راسمالي برأسماليين. ولذا، فهو، منذ الخمسينات القرن الماضي، على الأقل جزء ما بدرجة ما من النظام الراسمالي العالمي، ومعارضته للإمبريالية "الأصلية والأصيلة" كانت من باب التناقض القطبي الدولاني.

9- يلاحظ المتتبع أن الولايات المتحدة تترصد لحزب الله كما لو كان قوة عظمى. وهذا يفتح في حقيقة الأمر ليس على عدوانية الولايات المتحدة، بقدر ما يفتح على الموقع المتميز للكيان الصهيوني لدى هذا المركز الراسمالي المعولم.

10- بموجب اتفاقية نافتا، تُرغم كندا على تصدير مليون برميل نفط يومياً إلى الولايات المتحدة، وبما أن هذه الكمية إضافة إلى حاجة كندا تفوق إنتاج كندا من النفط، فإن كندا مضطرة لاستيراد هذه الكمية من السوق الدولي لسد حاجة أميركا بناء على الإتفاقية المذكورة!. لمعلومات إضافية، أنظر "العطش إلى النفط" تأليف ايان رَتليدج، ترجمة مازن الجندلي، منشورات الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، 2006.

11- في دراسته عن الإمبريالية أشار لينين إلى دفاع "المليونير وملك الأموال والمسؤول الأول عن حرب البوير 1895" سيسل رودس، دفاعه عن الإمبريالية بقوله:

"كنت أمس في شرق لندن (حي العمال) وحضرت اجتماعًا للعاطلين عن العمل. وعندما عدت إلى المنزل بعد الخطب الرنانة التي استمعت إليها هناك، والتي كانت في أساسها صرخة تطالب بالخبز...إنني ما فتئت القول إن الإمبراطورية هي قضية مَعدة. إن لم ترغبوا في الحرب الأهلية، فعليكم أن تصبحوا إمبرياليين."لكن رودس لم يقل كما قال هرتسل إن على "الدول الكبرى مجتمعة أن تحمي الإستيطان اليهودي في فلسطين" أن تقوم بالإستيطان في ما اسمي لا حقاً باسمه ، ردويسيا الجنوبية، فالإستعمار يغير الأسماء كذلك. وبقي هذا الإسم الرديىء ملصقاً بذلك البلد إلى أن تحررت واصبحت زيمبابوي. ولكن، حتى اليوم تقوم الإمبريالية البريطانية والأميركية خاصة بتجنيد عملاء لها هناك تحت شعار الديمقراطية. ربما على العالم الثالث التنبه اليوم، أنه ما لم تُهزم الإمبريالية، فإن مصيره جميعاً هو مصير العراق الحالي.

12-- انظر محمد ولد إلمي، الأصل غير اليهودي للصهيونية، في كنعان، العدد 113، نيسان 2003، ص ص 29-60.

13-- Sharif. R. Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History. London Zed Press, Quoted in El Mai, (ibid) p. 40.

14-- Kobler, F. Napoleon and the Jews, Jerusalem: Massada Press, p. 55.

لكن، حماية فرنسا للكيان الوارد في رسالة نابليون لن تكون بلا دور وظيفي لهذا الكيان، وهو ما أدركه عُتاة الصهيونية اليهودية لاحقاً وخاصة هرتسل. على أية حال، فإن فرنسا المعاصرة هي التي زودت الكيان الصهيوني بأول مفاعل نووي في بداية خمسينات القرن الماضي، "مفاعل ديمونا".

15- الكيالي عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة العاشرة، 1990: 24

16- Tuchman, B. W. 1984, Bible and Sword: England and Palestine from the bronze age to Balfour. New York: Ballantine Books, p.192.

17- Ibid., p. 192.

18- مذكرة بالمرستون الى بونسونيي 11-8-1940، الخارجية البريطانية – خ ب- 78-390- رقم 134 – مقتطف من كيالي ص 24.

19- يثير هذا الإستهداف الإستعماري للوطن العربي سؤالاً لا بد منه: ألا تعود مسببات العنف العربي والإسلامي ضد الغرب الراسمالي إلى هذا الإرهاب الراسمالي الغربي والمحاولات السابقة له واللاحقة عليه؟ هكذا تجب قراءة التاريخ إذا كان لا بد من فهم الحاضر.

20- مقتطف من كامل العسلي، تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882، دراسات حول التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي: تاليف الكسندر شولش ترجمة كامل العسلي منشورات الجامعة الأردنية الطبعة الثانية عمان 1993. ص 66.

21- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت الطبعة العاشرة، 1990، ص ص 21-22.

22- قاد التطور الرأسمالي المتسارع في روسيا بعد 1863 واصلاح الإقتصاد الروسي إلى تدهور وضع اليهود المتركزين في البلدات الصغيرة. كما ان الطبقات الوسطى في الغرب قد تحولت ضد اليهود الذين زادوا من سوء أوضاعها. على أن هذا ليس شرطاً انه ضد اليهود كدين، وإنما هو نتاج صراع طبقي.

23- أنظر مذكرات هرتسل الكاملة، الجزء الرابع ص 1302، مقتطف في الكيالي، مصدر سابق ص 36. لماذا لا يكون من قبيل الإنصاف للسلطان العثماني أنه رفض "منحهم" فلسطين، وربما كان الرجل على اطلاع ما بأهداف الدول الراسمالية الغربية في الوطن العربي الذي كان ضمن العثمانية، وإلا لماذا عرض غير فلسطين؟ وهنا يبرز السؤال: لماذا كان موقف السلطان عبد الحميد افضل من مواقف أمراء العرب الذين وافقوا على هجرة اليهود إلى فلسطين، الأمير فيصل

عام 1918 مثلاً. هل كان جهلا منه بالأمر، أم أن التابع لا يستطيع رفض مطالب السيد! كانت العثمانية ضعيفة، لكنها كانت تقاتل ضد أن تكون تابعة. وهنا، لا يدخل عامل الدين في الموقفين، بل يدخل عامل المصالح، كما لا يدخل عامل القومية، بمعنى أن هناك بعض السلفيين الذين يربطون تهافت أمراء الحجاز أمام المستعمرالبريطاني بالقومية العربية في محاولة منهم لتبرير موقفهم المضاد للقومية العربية. باختصار، في التبعية ومصالح التابعين الصغيرة، آنذاك، وحتى اليوم، تكمن كوارث هذه الأمة.

24- هناك ثلاث موجات للقومية على الصعيد العالمي، القوميات في اوروبا في القرن التاسع عشر، وموجة قوميات العالم الثالث، ثورات التحرر الوطني، في منتصف القرن العشرين، وهي تحررية كفاحية ضد الإمبريالية أكثر مما هي تطور طبيعي لتوجه ونشاط الأمة لضبط والسيطرة على سوقها القومي، ثم الموجة الثالثة للقومية المترافقة مع حقبة العولمة، وهي في أغلبها حالات مصطنعة ومصنوعة من قبل المركز الراسمالي، وهذا يجمعها بدرجة ما مع الصهيونية. هي غالباً إثنيات ورطتها شرائح كمبرادورية متخارجة في صراعات مع القوميات الأكبر في بلدانها وبالتالي ولدت تابعة للمركز ومن ثم أدوات له. (انظر :

Adel Samara: “Kosovo: Typical Example of the Third Wave of Nationalism, *Collaborationist Nationalisms in Service of the Capitalist Core*”, located at Kana’an website: http://www.kanaanonline.org/articles/01462.pdf

25- **Pete Brown:**
http://home.flash.net/~comvoice/31cZionism.html.

26- The Other Isreal, The Radical Case Against Zionism, ed Arie Bober, Anchor, 1972: 41

27- ليس شرطاً أن يكون مارتن لوثر (وهو رجل الرأسمالية المبكر) ومختلف رجال الدين الذين نادوا بالإستيطان في فلسطين كارض مقدسة، مقتنعاً بأساطير شعب الله المختار وارض الميعاد بما هي روايات غير تاريخية كما ليس شرطاً أن يكون لدى هؤلاء إثباتات علمية على وجود قومية يهودية منتشرة عالمياً مع الغبار الكوني، أو أن الكيان الصهيوني الحالي إمتداداً لتاريخ مضت على انقطاعه وتبخره خمسة عشر قرناً على الأقل. فكثيراً ما تقوم عقائد وتربية أمم على أوهام تقوم من أجلها حروب وتُسحق أمم. فلا شك أن الجندي الأميركي الذي يَقتل ويُقتل في العراق مأخوذ بوجوب الحصول على قدر من المال يشبع ثقافته الإستهلاكية، التي قد يموت دونها، ويكون هو أو غيره مقتنع بأن دوره "الديني الموحى إليه" بأن ينشر "الديمقراطية" في العراق، ويقاتل "الإسلام" كدين إرهابي...الخ.

28- لم يعد اعتناق الدين اليهودي شرطاً لاستجلاب مستوطنين في فلسطين، وهو الأمر الذي كشفته الإستجلابات الهائلة للروس من غير اليهود من الاتحاد السوفييتي السابق.

29-- Matzpen: Israel in a Historical Perspective, *Chapter 22*
Israel and Imperialism :
http://www.matzpen.org/index.asp?p=chap1-02&u=

30- هذا ما أكده بشكل مبكر كارل كاوتسكي في العقد الثالث من القرن العشرين، ورددده بشكل لافت زبجنيو بريجنسكي عام 2006 بعد هزيمة إسبارطة" الصهيونية على يد حزب الله في لبنان.

31- Uri Davi, Israel an Apartheid State, Zed Books, London and New Jersey, 1987.

32- وصف نورمان فنكلشتاين استخدام الكيان الصهيوني للمحرقة ب "صناعة الهلوكوست"، في دراسة جريئة ورصينة ربما هي ذاتها التي كلفته مقعده الجامعي ولم يتراجع في زمن لا يضحي كثيراً من المثقفين بدولار انخفض سعر صرفه!
على أن هناك سلسلة صناعات يرتكز عليها الكيان الصهيوني أهمها: صناعة القومية اليهودية، صناعة الهلوكوست، صناعة شعب الله المختار، صناعة استمرار تاريخ بني إسرائيل (تاريخ بلا تاريخ ولا جغرافيا)، صناعة اليهودي الجديد، صناعة متسادا، صناعة الهيكل، صناعة الدم اليهودي.

33- مقتطف في عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة العاشرة 1990 ص 38.

34- هذا ما قاله لينين ل "البوند" آسف يا شباب، لستم أقلية قومية، مقارنة بمختلف الجنسيات، فلستم مرتبطين بقطعة "من الجغرافيا". ربما لهذا التقطوا ألمسألة فاحتلوا أرضاً وطردوا أهلها!
35- يحاول إيديولوجيو الصهيونية الزعم بأن هناك امتداداً بين يهود السبي البابلي في القرن السادس قبل الميلاد وبين دولة الكيان، أي اختلاق تاريخ متواصل. انظر عادل سمارة، الصهيونية والغرب، في مجلة كنعان، العدد 99، تشرين ثان 1999: ص ص 65-99.
Grolier Multimedia Encyclopidia, 1996, Saul S. Friedman,Bibliography: Halpern, Ben, The Idea of the Jewish State, rev, ed (1969); Laqueur Walter, A History of Zionism (1972); Selzer, Michael, ed., Zionism

Reconsidered : The Rejection of Jewish Normalcy (1970), Vital, david, Origins of Zionism (1975).

36- الجماعات الوظيفية اليهودية: نموذج تفسيري جديد، عبد الوهاب المسيري، 2002 القاهرة.
37- نفس المصدر السابق.
38- K. Kautsky, Are the Jews a Race? (London, 1926), ,J. Jacobs, Marxists and Anti- Semitism, Kautsky's Perspective, International Review of Social History, p. 30-33 December, 1985, p. 426.
39- الماركسية والصهيونية، ندوة خالد البلشي، في أدب ونقد، العدد 153 أيار 1998.

40- Herzel Theodor, The Complete Diaries of Theodor Herzel, The Herzel Press and Thomas Yoseloff, London 1960.

41- انظر أمنون راز كروكستين، متدينون وعلمانيون في إسرائيل: الصهيونية، الثيولوجيا وازدواجية القومية، الكرمل، العدد 51 ربيع 1997، ص 203.

42- See David Witkins, The Exceptional Conflict: British Political Parties and the Arab-Israeli Confrontation. CAABU publications, 1984: 24.

43- Witkins, ibid, p.19.
44- ثيودور هرتسل، الدولة اليهودية، 2ص 29.

45- Aba Iban, The Jerusalem Post 4-7-1989.

46- تحدثت السيدة كليتون في مهرجان انتخابي في ولاية بنسلفانيا الأميركية يوم 20 نيسان 2008 بأن اي هجوم إيراني على إسرائيل في عهدها (إذا انتخبت) يعني أنها ستزيل إيران من الوجود!

47- Labor Party and Trade Union Congress, Memorandum on War Aims, (London, 1917), the Inter-Allied Labor and Socialist Conference's version is contained in C. Mcurdy A Clean Peace, London, 1918.

48- أنظر إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف عامن (طبعة بدون تاريخ أو دار نشر) ص 60.
49- انظر بول كليمان، الصهيونية والإشتراكية الديمقراطية الأوروبية خلال سنوات الحرب.

50-Doreen Ingrams, Palestine Report, 1917-1922 (Hohn Murry, London, 1972), pp. 10-12, 39. Also, Harie & Herrman, pp. 83-84 Quated in Witkens, 1984, p. 34.

51- Socialistische Monaeshefte 1907, Pt. 2, 989.

52- S. Kaplansky, The Jews and the war, (Hague, 1916) 32-33.

53- Declaration to the Hollando-Scandanivian Committee, in B. Borochov, Class Struggle in the Jewish nation, (New Brunswick and London, 1984). 210.

54- أنظر عادل سمارة، مساهمة في الإرهاب؟، مصدر سبق ذكره.
55- بول كيلمان، الصهيونية والإشتراكية الديمقراطية الأوروبية خلال سنوات الحرب، مجلة "كنعان"، العدد 75، نيسان 1996، ص ص 63-72.
56- قرار الأمانة السياسية للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية حول "حركة التمرد في عربستان" 16 أكتوبر 1929، المراسلة الأممية، المجلد 6، في 6 شباط 1930، ص ص 104-106.

57- قد يكون استسهال الإعتراف بالكيان الصهيوني هو قياس على السوابق الإستيطانية البيضاء التي تم فيها الإجهاز الدموي الشامل تقريباً على الشعوب الأصلانية من جهة، وغياب عمق قومي تلجأ إليه تلك الضحايا بخلاف الفلسطينيين، بمعنى وجود العمق الشعبي العربي والإسلامي.
58- لعل مزاعم حكم فرد بمفرده ونسب بلد بأكمله له قد انكشفت من أكاذيب الإعلام الراسمالي الغربي ضد العراق زاعمة كأن عدوها الوحيد في العراق هو الرئيس صدام حسين، ولو كان الأمر بهذها التسطيح لما كان من داعٍ لوجود الإحتلال بعد اعتقاله، ولما وقعت الولايات المتحدة في مأزق تاريخيٍ يحمل بذور تغيير وجه المنطقة.

59- عن كتيب "من هم مخربو الهستدروت" إصدار المجلس المركزي لفراكستيا العمال، القدس، 18-4-1925 ص ص 8-9 مقتطف من سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، منشورات السوار، عكا، الطبعة الثانية 1980 ص 113.

60- Arghiri Emmanuel, White-settler Colonialism and the Myth of Investment Imperialism, in new left Reviiew, no 73, 1972.

61- Arghiri Emmanuel, Unequal Exchange: Study of the Imperialism of Trade, NLP Publications, 1972.

62- Zbigniew Brzezniski: "Neocon prescriptions [of use of force to try to change things unilaterally] of which Israel has its equivalents, are fatal for America and ultimately for Israel. They will totally turn the overwhelming majority of the Middle East's population against the United States. The lessons of Iraq speak for themselves. Eventually, if neocon policies continue to be pursued, the United States will be expelled from the region and that will be the beginning of the end for Israel as well." http://www.huffingtonpost.com/nathan-gardels/beginning-of-the-end-for-_b_26247.html

63- Michael Barat Brown, Economics of Imperialism, Penguin, 1974.

64- Sara Roy, Gaza Strip: the Political economy of de-Development. Institute of Palestine Study, Washington, D.C, 1995.

65- أنظر عادل سمارة، الرأسمالية الفلسطينية من الشوء التابع إلى مأزق الإستقلال، منشورات الزهراء، القدس، 1991 ص ص 84-90.

66- Quoted in Bernard Makhosezwe Mugabane, the Political Economy of Race and class in South Africa, Monthly Review, 1979, p. 66.

67- أنظر جريدة القدس 3-12-1995 ص 3.

68- نفس المصدر.

69- نفس المصدر.

70- أثناء كتابة هذه الورقة، عاد رئيس السلطة الفلسطينية يوم 25 نيسان 2008 من زيارة إلى جورج بوش قائلاً، لم تحرز محادثاتي مع الرئيس الأميركي اي تقدم! وهذا لا يعني غير أن بوش يدعو الزعماء العرب إليه ليلقنهم تعليمات كيف يخدموا الإستراتيجية الأميركية في المنطقة بما في ذلك الخضوع للمطامع الصيهونية.

71- ما أشبه هذا بقبول الأمم المتحدة لإحتلال أميركا وبريطانيا للعراق عام 2003.

72-Aliyah Bet and Machal Virtual Museum. Jewish Virtual Library. A Division of the American Enterprise.

73- Richard Curtiss, a retired US Foreign Policy officer, is the executive editor of the Washington Report on Middle East Affairs.

مقتطف عادل سمارة، وراء معجزة نمو إسرائيل: نهب وطن، إدارة جادة، وإغداق خيالي أميركي، في مجلة التراث والمجتمع، العدد 47 صيف 2007: 53-70.

74- Article submitted courtesy of Dr. Fenton. See also Machal-Volunteers in Israel's War of Independence. The American and Canadian Contribution to Aliyah Bet Facing the British Blockade with Rusty Ships By Elihu Bergman.

بعد كل ما فعله الإستعمار البريطاني للمستوطنين اليهود، يوصف بأنه قام بحصارهم.

75-Ibid.

76-

Source: Article submitted courtesy of Dr. Fenton. See also Machal-Volunteers in Israel's War of Independence. The American and Canadian Contribution to Aliyah Bet Facing the British Blockade with Rusty Ships By Elihu Bergman.

77- Matzpen, previous source.

78- Zionism, Hindutva, and Mickey Mouse Imperialism by Raja Harish Swamy

http://www.proxsa.org/resources/ghadar/v5n2/zionism.html

79- استثمر أكثر من ربع أعضاء الكونجرس الأميركي في شركات شاركت في الحرب على العراق، وبناء على ذلك، لهؤلاء مصالح في استمرارها. ومن بينهم هيلاري كلينتون التي باعت اسهمها في ايار عام 2007 . (هل كان ذلك تلافياً للنقد أثناء حملتها الإنتخابية-ع.س؟)

151 Congressmen Profit From War <http://rinf.com/alt-news/war-terrorism/151-congressmen-profit-from-war/3283/> *Wednesday, April 30th, 2008*

80- Sharet, Moshe. 1978, Personal Diary. Hebrew. 8 volums. Tel Aviv: Ma'riv. Vol. III, pp. 1201-2.

81- US News and World Report 9 November 1956 Cited in Orr and Machover 1961: 297.

82- Evron, I. Suez 1956: New Perspective. Hebrew. Tel Aviv : Modan.1986:164.

83- See M. Bar Zohar, Ben Gurion, the Prophet Armed.

84- ما أشبه اليوم بالبارحة، فاي مطلب إنساني تطلبه حركة حماس لإنقاذ حياة اطفال غزة، يكون رد الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي: "إعترفوا بإسرائيل"!!!

85- Blair, 1976: 266-8 Sampson 1975: 243-8 and Yergin 1991: 593-7.

86- مقابلة مع دان مريدور أحد قادة الليكود، أجراها آرييه شافيت في هآرتس 19-7-1996، نشرت في كنعان، العدد 86، تموز 1997.

87- أنظر عباس شبلاق، في كتابه إغواء صهيون، (Abbas Shiblak, The Lure of Zion, Al-Saqi Books, London, 1986)، فقد هاجر من يهود اليمن 45 إلى 46 الفا في عملية السجادة السحرية في ايار 1949 حيث تجمعوا في عدن التي كانت تحت الإستعمار البريطاني، لكنهم أتوا ايضا من اليمن الشمالي، ونقلتهم طائرات اميركية وبريطانية. لقد حصل اليهود العراقيون في عملية عزرا ونحميا حصلوا على تأشيرات سفر إلى إسرائيل بشكل علني؟ كان القرار ان يبيعوا املاكهم، فباعوا بأسعار بخسة كان ذلك في منتصف عام 1951 حيث كانت الطائرات تطير عبر قبرص إلى إسرائيل عام 1951. وبعد بضعة اشهر، تم توجيه عملية نقل جوي عملاقة من بغداد مباشرة إلى مطار اللد. وانتهت عملية عزرا ونحميا أوائل عام 1952 تاركة ورائها قرابة 6000 يهودي فقط حيث ان أغلبية الجالية اليهودية التي يقارب عمرها 2500 عاماً هاجرت إلى إسرائيل.

88- جريدة القدس، 6-6-1976، مقتطف في عادل سمارة، النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية، 1977، منشورات المؤسسة الفلسطينية، القدس،
89-- القدس 10-2-2008

3- استجلاب "شراء" المستوطنين "مستوطنة لا تمتلىء"

من الإستجلاب الإستيطاني الدائم إلى الهجرة المعاكسة

لا بد هنا من كلمة توضيحية، حيث أدى التردي المتوالي هندسياً لمواقف العديد من الرسميين الفلسطينيين والعرب، إلى اعتبار المستوطنين هم الصهاينة فقط الذين يستوطنون في المناطق (الفلسطينية والعربية) المحتلة لعام 1967 (مناطق الإحتلال الثاني). علماً بأن كل من استوطن فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم هم مستوطنون. هؤلاء ليسوا مهاجرين. فالمهاجر هو المنتقل من بلد إلى آخر كلاهما بلد قائم فعلاً، وليس كياناً طارئاً على جغرافيا شعب آخر، وكليهما يسمح بهجرة مواطني البلد الآخر.

صحيح أن كافة المستوطنات البيضاء قامت على جذب المستوطنين سواء من البلد الإستعماري الأم، ام من بلدان أخرى، وهو جذب قام ولا يزال على الحاجة الإقتصادية لقوة عمل سواء عادية يدوية أو مؤهلة فنياً وعلمياً[225]، كما الأمر اليوم. ولأن المسألة الديمغرافية لم تعد قائمة في المستوطنات البيضاء الأخرى، بالطبع بعد أن محت الشعوب الأصلانية، اي اصبحت سياسات هذه المستوطنات البيضاء انتقائية من حيث العدد، العمر، التخصص...الخ. اي بدأ الأمر مفتوحاً وانتهى محصوراً بالحاجة الإقتصادية للمستوطنة البيضاء دون وضع عوامل مثل القومية، الدين، المذهب كشرط رئيسي، وإن كانت هذه المستوطنات قد بدأت تفعل شيئاً من هذا بعد أن أعلنت الحرب على الإسلام المقاوم. لكن الكيان الصهيوني هو المستوطنة الوحيدة التي بدأت بدور وظيفي وكمشروع إستراتيجي لتشكيل دولة مسبقاً وهي تستجلب اساساً لزيادة عدد الجنود وليس للحاجة الإقتصادية مخافة منه على مجرد الوجود، أي ليس الإستجلاب لمجرد الحاجة الإقتصادية لقوة العمل. وهي مخافة ناجمة عن أمرين اساسيين:

الأول: أن المستوطنين اليهود لم يتمكنوا من إبادة الشعب الأصلاني (العربي الفلسطيني) الذي كان خصماً مقاوماً، والذي لديه العمق الجغرافي العربي. حيث ظل العمق العربي حاضنة حافظة لوجوده وما زال يقاوم بالطبع.
والثاني: لأن الأمة العربية، رغم طعنات التطبيع في الخاصرة، لم تُقر بالكيان غير الشرعي ولم تستسلم له رغم عدواناته المتكررة، ورغم تهافت أنظمة كمبرادور عربية على الإعتراف بالكيان الصهيوني.

ولأن هذا الكيان يعيش هذه الحالة، فإن استراتيجيته الإستجلابية لن تتوقف. وإذا اعتبرنا ظاهرة العودة لهؤلاء المستوطنين إلى أوطانهم، تتضاعف خشية الكيان على نفسه من النضوب الديمغرافي، وهو وضع معاكس لمختلف المجتمعات البشرية التي تكافح لتحديد النسل. لذا، يحاول استراتيجيو وقادة الكيان "تمطيط" تعريف اليهودي لكي يناسب أكبر عدد ممكن ممن يبحثون عن وضع اقتصادي أفضل، في حقبة تأزم معظم الأنظمة الإقتصادية في العالم (انظر لاحقاً). وبالتالي فهم يصممون خطط استجلاب جديدة لتعويض النزيف إلى الخارج، ولجذب أكبر عدد ممكن، وهو مشروع عدواني خطير لأن تزايد عدد سكان الكيان يشترط توسيع رقعته الإستيطانية إلى أن يصل النيل والفرات. من هنا ربما حساسية المسألة الإستجلابية ووجوب الوقوف ضدها، ليس لنعت الكيان بهذا النعت أو ذاك، بل لتجريم البلدان التي تسمح بعملية الإستجلاب أو التطوع الإستيطاني، وتجريمها بأثر رجعي ومنها الأنظمة العربية. وهذا ليس تطرفاً بل احتراماً لذاكرة شعبنا.

تؤكد العودة من حيث الإتيان، "الهجرة المعاكسة" أن في هذا الكيان قوة طرد إلى الخارج، وهو ما لم يتم التركيز عليه عربياً، وهو مؤشر غير صحي للكيان الذي يزعم أنه "جنة اليهود الموعودة، وأن الدولة هي دولة كل يهودي، كل الطبقات...)، لا سيما في حالة كيان معني بزيادة عدد مستوطنيه بما لا يقاس. هذا رغم أن الكيان هو محظية الإمبريالية رقم واحد على صعيد عالمي، ناهيك عن التدفق الإستثماري الأجنبي إليه منذ إقامته. صحيح أن هناك فرص تشغيل مغرية في بلدان المركز الإمبريالي، ولكن هذا لا ينفي أن هناك فرصاً جيدة داخل الكيان نفسه. ولكن، وفي كيان استيطاني مؤدلج حتى مخ العظم، يُفترض ولاء الفرد، إن لم نقل تضحيته. وهذا على ضوء مزاعم البعض بأن هذا الكيان هو كتلة حربية، أو إسبارطة العصر. وإذا وضعنا في الإعتبار ان هذا الكيان مسلح حتى مخ العظم، فإن عملية التسلُّح نفسها ربما هي حافز الخروج، لأن الأمان على الحياة والمستقبل في كيان طارىء جغرافياً هي خشية ان يكون طارىء تاريخياً.

هناك عوامل أخرى مغرية بالخروج، وخاصة تحسن الوضعين السياسي والإقتصادي في روسيا الإتحادية وفشل التطبيع مع الأمة العربية واستمرار المقاطعة، وهذه ستناقش لاحقاً.

- لن يكون هذا المقال معالجة لمسألة الإسيتطان بمجموعها أو تأريخ لها، وأنما هو يتناول بشكل رئيسي محطات في هذا السياق أملاً في أن يُقام مركز ابحاث متخصص في دراسة الإستيطان والأرض.

سيكون هناك تركيزاً على الروس اليهود لأن روسيا الإتحادية شكلت إسرائيل الثالثة فهي التي زودت الكيان بالمخزون البشري كثير العدد وعالي التخصص، وعليه، فهي التي قدمت القنبلة الدمغرافية الممهنة مقابل مثلاً مساهمة فرنسا بمفاعل ديمونا، وهذا يفتح على وجوب الحذر من روسيا الحالية في سعيها القطبي بمعنى أن مجرد السماح بهذه الهجرات هو عدوان قاتل ضد الشعب الفلسطيني، وهو يعبر عن استعدادها لبيع علاقتها بالعرب مقابل صفقات هنا وهناك. أما إسرائيل الثانية، المالية والعسكرية فهي الولايات المتحدة، وإسرائيل الأولى هي دولة الكيان.

موجات الإستيطان:

بدأت موجات الإستيطان الأولى قبيل تبلور الحركة الصهيونية، ولا سيما الصهيونية السياسية (انظر الباب السابق) ، مما يؤكد أن إقامة الكيان الصهيوني كان مشروعاً رأسمالياً غربياً في الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أن مختلف موجات الإستيطان حصلت في أعقاب مذابح ضد اليهود، وهي مذابح تتسم ب:

أ- إنها من قبل اوروبيين أي لها اسس مركزانية أوروبية

ب- أنها من قبل أنظمة راسمالية، بمعنى أن اساس اضطهاد اليهود هو أوروبي وراسمالي.

ج- هذا بمعزل عن دور معين لليهود في "جذب واستدعاء" الإضطهاد نظراً لكونهم في كل بلد جرت فيها المذابح هم جزء من طبقة خسرت في صراعها مع اخرى، اي بقايا الطبقات المستفيدة من الإقطاع وهزيمتها أمام الطبقة التي تقود الإنتقال إلى الراسمالية.

تحاول الصهيونية، ضمن مشروعها التزييفي المعلوم، أن تبين بأن ألإستيطان بدأ مع الحركة الصهيونية، او ولادتها السوداء في أواخر القرن التاسع عشر. وكل هذا كي تثبت أن الصهيونية اليهودية هي أم الإستيطان في فلسطين، لكي ترمم أكذوبة تواصل ما تسميه "شعب اليهود" وحكاية التوراة. وفي هذا تغمط أسيادها "مبادراتهم" المتغولة لخلق مستوطنة لهم في فلسطين. وهم لا يعترضون على هذا، طالما أن هذا الكيان يخدم ما ارادوه له.

لقد غزت فلسطين موجات استيطانية منذ ستينات القرن التاسع عشر، ناهيك عن الغزو القنصلي الأوروبي الغربي إلى فلسطين منذ أوائل ذلك القرن. وهي لم تصمد لسببين على الأقل:

الأول: لأن هؤلاء لم يُدفعوا من قبل الحركة الصهيونية، ذات التوجه المنهجي، والتي لم تتبلور بعد.

والثاني: لأنهم لم يبقوا في فلسطين.

ونظراً لقلة الحفر في تاريخ المشروع الإستيطاني، وهذا شأن مؤرخين أفذاذاً، وجدت في هذا الفصل أن الأخذ الحذر والنقدي من أكوام الدعاية الصهيونية ، ممكناً.

1- موجة الإستيطان الأولى: 1882-1903

بدأت الموجة الإستيطانية الأولى حسب المصادر الصهيونية منذ 1881-82 إثر مذابح ضدهم في شرق أوروبا. وقد دعم هذه الموجة البارون روتشيلد الذي كان بلا شك مدركاً لأطماع دول المركز الإمبريالي في إقامة دولة غير عربية في فلسطين، مما شجعه على أن يجعل منها مشروعاً استيطانيا استعمارياً لمصالحه. وهنا نلاحظ التشابه بينه وبين سيسيل رودس في بريطانيا. ولا شك أن هذا تعبير عن توفر أفق سياسي/اقتصادي/ استحداثي لديه، ولكنه استعماري في الأساس والنهاية.

بلغ عدد هؤلاء حوالي 15,000 اقاموا مستوطنات ريفية والباقي انتقل إلى البلدات. والطريف ان هذه الموجة اشتملت على عدد قليل من اليمنيين الذين عملوا في البناء والزراعة. والسؤال الذي يستحق الإجابة، كيف جيىء بهؤلاءن وهل كان الهدف تكميل بناء موجة الهجرة هذه بحيث يكون الغربي للصناعة والإدارة والشرقي للزراعة في المستوطنة؟

فشل المشروع وهاجر قرابة نصف هؤلاء إلى أماكن متعددة

إلى جانب تمويل روتشيلد، قادت الحملة منظمات (أحباء صهيون وبيلو) وهما حركتان صهيونيتان عرفتا هدفهما بأنه إعادة "البعث" الروحي والسياسي والقومي لليهود في فلسطين. ورغم تكامل مكونات الإستيطان، بمعنى وجود محاولات رأسمالية اوروبية مبكرة، ودعم دولاني أوروبي غربي لإستيطان فلسطين، ورغم تعاون الممول (روتشيلد) مع حركات سياسية، إلا أن هذه الموجة كانت محدودة وانتهت بالفشل. هذا مع العلم، أنه لم تكن هناك (في حينه) مقاومة فلسطينية. وسنرى، أن على الحركة الصهيونية ان تنتظر لاحقاً إحتلال بريطانيا لفلسطين لتنفيذ مشروعها.

2- الموجة الثانية: 1904-14

يمكن القول أن هذه الموجة أتت حينما كان التسابق الإمبريالي الرأسمالي الغربي على المستعمرات على أشده، وهو التسابق الذي قام على محاولات إعادة إقتسام المحيط "كضحية" للتطور الراسمالي في أوروبا. هذه الفترة هي التي مهدت لإتفاقات سايكس-بيكو 1916، ووعد بلفور 1917، و سان –ريمو 1918 وغيرها. بقول آخر، كانت هذه الفترة هي فترة وضع التعهدات الرأسمالية الغربية في إقامة الكيان، وبالتالي اختيار العداء الأبدي للوطن العربي مقوداً بمصالح الغرب الإستعمارية. أما سنوات إعلان أو عقد الإتفاقات والتعهدات فهي مجرد إعلان ما تم

ترتيبه. وهذا يتقاطع مع التحليل القائل بوجود خطط ومخططات راسمالية غربية للإطباق على البلد، ما أمكنهم ذلك، على الوطن العربي. نعم، هذه الفترة هي إعلان الحرب على الأمة العربية، وبالتالي التصارع المتواصل مع القومية العربية حتى اليوم ولأمد طويل مقبل. وهو الأمر الذي لا بد من التقاطه طوال مجريات الصراع، اي ان العداء الحقيقي من الغرب الراسمالي ليس للإسلام، وليس لما سمونه "الإرهاب" ولا حتى للمد الشيوعي في المنطقة، بل للقومية العربية لأن الوحدة العربية تعني اقتلاع الكيان ومصالح الإستعمار بالضرورة. والدولة العربية المقبلة لن تكون إلا اشتراكية.

على ان الدافع المباشر لهذه الموجة هو اشتعال اللاسامية في روسيا القيصرية، وهي التي ترافقت مع "تطور" الراسمالية في روسيا"، أو رسملة روسيا. وفي الفترة التي كانت تنتقل فيها روسيا إلى الرأسمالية، كانت الحركة الإشتراكية تنتعش هناك. وبما أن اليهود في الإمبراطورية الروسية هم جزء من القوميات الموجودة في الإمبراطورية الروسية، فإن قسماً منهم اعتنق المذهب الإشتراكي، وهذا أمر طبيعي. لكن هذا الإنتماء كان ولا يزال إشكالياً لدرجة لم تحصل مع اي إشتراكيين آخرين في العالم غير الإشتراكيين اليهود[226]. فلم يكن هؤلاء قد تخلصوا من تاثير الديانة اليهودية، وهو أمر لا يستقيم مع الإشتراكية التي هي أممية. كيف جمع هؤلاء بين "قبائلية" الدين اليهودي، وأممية الإشتراكية، وظلوا يزعمون أنهم إشتراكيون فهذا موقف مُفارق إلى درجة السخرية. يُمكن تفهُّم ميلهم الإشتراكي بعيداً عن القومية، لا سيما حسب فهم القومية في تلك المرحلة، لكن لا يمكن تفهم الجمع بين التوراة والبيان الشيوعي. هذا ناهيك عن جمع هذين مع إقامة قاعدة للرأسمالية العالمية في فلسطين. وهذا التناقض كان ولا يزال يُطارد كل يهودي ينتمي إلى اليسار أو الشيوعية، وهو الأمر الذي كانت أقصى تجلياته، حتى اليوم بالطبع، أن يتحول قادة ومؤسسون من اليهود التروتسكيين إلى قياديين في الحزب الجمهوري الأميركي ويتحولون إلى مؤسسين للمحافظية الجديدة في أميركا، وبالتالي يحققون "الأممية" عبر "الغزو الإمبريالي". إذن على أرضية بقاء اليهودية في داخل هؤلاء قفز هؤلاء الإشتراكيين الروس والشرق اوروبيين باكراً إلى الصهيونية وبرروا لأنفسهم ان يكونوا راس حربة لصالح الحركة الصهيونية في فلسطين. والمهم كيف قبلت ذلك الحركة الشيوعية، لماذا لم يجرؤ أحد على تعريتهم؟ أم ان الحركة كانت، وإلى حد ما ما زالت اجزاء منها مفتقرة إلى التحليل المادي التاريخي، وعاجزة عن الإحاطة بقوانين الديالكتيك، أو مخترقة بهم.

بلغ عدد هذه الموجة 40 الفاً لكن صعوبات الإستيطان في فلسطين أدت إلى رجوع قرابة نصفهم وهم الذين اقاموا مستعمرات "دجانيا وهشومير"، وحي "أحوزات بيت" في ضواحي يافا الذي تطور إلى تل أبيب. وبالمقارنة مع سابقيهم أصدر هؤلاء صحفاً واعتمدوا العبرية اقاموا أحزاباً، ومنظمات زراعية . هذه التي اسست

وضعت "الييشوف- اي الجالية الإستعمارية اليهودية، على عتبة او بداية تأسيس الدولة الصهيونية في فلسطين.

3- الموجة الثالثة: 1919-1923

جاءت هذه الموجة في مناخ مختلف تماماً. فقد تمأسس الإحتلال البريطاني لفلسطين وابتز عصبة الأمم لتحويله إلى "إنتدابٍ" على فلسطين وهي تسمية تلاعب ونفاق، لم يقوَ أحد من المؤرخين التقليديين بعد على المجاهرة بوجوب شطبها. لقد جاء هؤلاء بحماية الإستعمار البريطاني. وربما كان هذا تحديداً ما دفع الفلسطينيين للإنتفاض ضدهم عام 1919، لأنهم شعروا بأنهم هذه المرة أمام مشروع سياسي /دولاني/ استيطاني بحماية العدو الأكبر بريطاينا.

وبغض النظر عن الدور العثماني في استغلال الوطن العربي وتخلفه، فإن فترة الحكم العثماني لم توفر التسهيلات التي وفرها الإستعمار البريطاني في أعقاب هزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء، ومن ثم عقد الإتفاقات الجريمية المشار إليها أعلاه.

مما يؤكد وجود مشروع مبلور، فإن السنوات الأربع التي تغطيها هذه الموجة جلبت معها 40,000 مستعمر، وهذا عدد ضخم بمقاييس كل من قِصَر الزمن، وإمكانات النقل، وتوفير فرص العيش لهذا العدد. ولأن المشروع كان مبلوراً سواء بوجود الحاضنة الإستعمارية البريطانية، أو تبلور الحركة الصهيونية، فإن الذين غادروا من هذه الموجة كانوا قلة!. وإذا ما أخذنا بالإعتبار أن عدد اليهود مع هذه الموجة أصبح 90 ألفاً، فهذا يبين أنها كانت موجة ذات دور تأسيسي في تكوين الكيان الصهيوني، حيث كان عدد يهود فلسطين حتى أوائل القرن العشرين لا يتجاوز 25,000 شخص.

كان معظم هؤلاء المستوطنين من الشباب (حلوتسيم أي طليعيين). وكما اشرنا سابقاً، فقد حمل هؤلاء المستوطنين ملامح ثقافة إشتراكية متاثرين بثورة أكتوبر، ولكن بتوظيف ذلك في مشروع استيطاني يلعب دوراً وظيفياً لصالح المركز الإمبريالي الذي شن عدواناً ب 1,5 مليون جندي لتقويض ثورة اكتوبر. ومن جهة ثانية تأثر حصول هذه الموجة بالمذابح ضد اليهود في روسيا والمجر وبولندا كذلك، وهي على اية حال تبادلية، بين أوروبا الغربية والشرقية.

لقد أنشأت هذه الموجة الطرق وجففت مستقعات، واقامت الهستدروت (نقابة العمال اليهود)، وعصابة الهاجناه الإرهابية، ومستوطنات زراعية وأول مشروع صناعي. باختصار، احتوت هذه الموجة على اسس تكوين دولة اليهود في فلسطين.

4- الموجة الرابعة: 1924-1929

أتت هذه الموجة في فترة إستقرار نسبي في النظام العالمي، فترة استراحة المحارب إن صح التعبير، ومن ثم التحضير من قبل مختلف الأطراف الراسمالية

الغربية لخوض جولة حاسمة فيما بينها لإعادة اقتسام العالم. ولا شك أن كل دولة إمبريالية، ظلت معنية بدولة يهودية عدوانية في فلسطين.

من جهة ثانية، كانت بريطانيا قد فرضت احتلالها لفلسطين وحصتها من الوطن العربي، وبالتالي أمعنت في تسهيل دخول المستوطنين اليهود إلى فلسطين.

لذا، جلبت هذه الموجة 82000 مستوطن جديد، رجع منهم 23,000. وقد يُعزى أمر هذه العودة إلى الإستقرار السياسي النسبي في الغرب الراسمالي مما جعل العودة ممكنة. وإن كان عددها يوحي بأن هناك دور للمقدمات الموضوعية للأزمة الإقتصادية الدورية التي عصفت بمجمل المركز الراسمالي الغربي عام 1929. وقد يعزز هذا الحديث كون معظمها من الطبقة الوسطى.

5- الموجة الخامسة: 1929-1939[227]

حصلت هذه الموجة خلال أزمتين ربما من أخطر ما مرت بها أوروبا الغربية، والتي بدورها وفرت مناخاً مناسباً بامتياز لتجريف اليهود من أوروبا بشكل خاص إلى فلسطين. بداية كانت الأزمة الإقتصادية الدورية عام 1929 والتي ما تزال مضرب الأمثال حيث تقاس عليها اية أزمة دورية أخرى في النظام الراسمالي. لا شك أن هذا الركود الهائل خلق جيوشاً من العاطلين عن العمل، وهذه البطالة دفعت الكثير من الدول الأوروبية للتخلص من مواطنيها اليهود طالما يرغبون في الهجرة، وهو الأمر الذي كان للصهيونية ان تتلقفه.

لا شك أن الأزمة الدورية والشروط المجحفة لإتفاق الصلح في فرساي التي اذلت ألمانيا وجردتها من حصتها من المستعمرات قد لعبت دوراً بارزاً في بلورة الأزمة الكبرى الثانية في أوروبا الغربية، وهي صعود النازية إلى السلطة. هذا الصعود الذي ألقى بالترياق في فم الصهيونية حيث قاد الإرهاب النازي إلى تشجيع هائل للمستوطنين اليهود بالخروج من ألمانيا وربما اوروبا عامة، وهو الأمر الذي تحاشت كل دول أوروبا استقباله وكذلك أميركا مما وجههم إلى فلسطين. هل فعلت هذه الدول ذلك كي لا تزيد البطالة في اراضيها، أم لقناعتها بدعم إقامة الكيان الإستيطاني في فلسطين، أم للأمرين معاً، هذا نقاش آخر.

ولعلها مفارقة هائلة أن نصل اليوم إلى الإستنتاج بان النازية، وهي القاتل المباشر لليهود، هي كذلك أحد أكبر قتلة الشعب الفلسطيني، إلى جانب بريطانيا راعية الغزو الإستيطاني، وفرنسا التي أهدت الكيان "زهرة القتل- مفاعل ديمونا النووي" حقداً ربما على هزيمة مشروعها الإستعماري الإستيطاني في الجزائر، ولا تقل عن ذلك الولايات المتحدة بل تزيد وغيرها كثيرات!

ولا شك أن الإحتلال البريطاني قد فتح فلسطين لهؤلاء المستوطنين، رغم أكاذيب الصهيونية التي ما تزال تزعم أنها كانت تدخل فلسطين عنوة على البريطانيين.لذا، جلبت هذه الموجة 174000 مستوطن، وهو عدد هائل بكل المعاني. وهي الموجة التي اقامت المصانع ومصفاة البترول وميناء حيفا.

تجدر الإشارة إلى أن المستوطنين اليهود الذين تدفقوا من ألمانيا إلى فلسطين كانوا مؤهلين علمياً ومتخصصين. وهذا يذكرنا بالتخصص والتأهيل الذي تمتع به المستوطنون الجدد الذين قدموا من الإتحاد السوفيتي السابق وروسيا الحالية(انظر لاحقاً).

لم يعد من هذه الموجة سوى 20 ألفاً، وهي نسبة قليلة مقارنة مع الموجات الأخرى وعدد المستوطنين. يكفي أن نلاحظ ان عدد المستوطنين اليهود بحلول 1940 وصل مع هذه الموجة 250,000 اي أن اكثر من نصفهم هم من هذه الموجة.

خلال فترة هذه الموجة حصلت ثورة 1936 في فلسطين وإضرابها الذي استمر ستة اشهر. وهو الإضراب الذي قادت الدول العربية والقيادة السياسية الفلسطينية إلى وقفه دون مكاسب ولا تعهدات بريطانية، بمعنى ان عدم فك الإضراب كان سيساعد كثيراً على الضغط على الإحتلال البريطاني لتقليص موجات الإستيطان، وليس منعها كما يزعم الصهاينة. لذا، اصدرت بريطانيا عام 1937 كتابها الأبيض الذي تضمن مشروع تقسيم فلسطين. اي أن الإضراب أفرغ من محتواه، فلم يؤت نتاجا مناسباً بل معاكساً!

***

تختلف التقديرات، وإن بنسب غير عالية، بين طرف وآخر حول عدد المستوطنين اليهود في فلسطين في مختلف الفترات وخاصة ما قبل 1948. على أن الحقيقة الأساسية، والتي لا يختلف فيها أحداً، هي أن اليهود في فلسطين حتى أوائل القرن العشرين لم يتجاوز 25 ألفاً، ومن ضمنهم يهوداً من الموجات الإستيطانية التي دخلت ورجع قسم منها.

وهكذا، كانت فترة الإحتلال البريطاني لفلسطين مخصصة إلى حد كبير لإقامة الكيان الصهيوني فقط. لقد جرى فيها تسريب مئات آلاف المستوطنين اليهود وإقامة البنية التحتية لهذا الكيان وإرساء نمط إنتاج رأسمالي متقدم وبناء جيش فاق عدداً وتسليحاً جيوش مختلف الدول العربية وهو ما أقرت به المصادر الصهيونية نفسها. بل وجلب الإحتلال البريطاني متطوعين مرتزقة من مختلف المستوطنات البيضاء والأنظمة الرأسمالية الغربية للقتال نيابة عن المستوطنين اليهود. (أنظر

لاحقاً) وحينما اطمئنت بريطانيا على قدرة الكيان الجديد اغتصاب فلسطين وطرد أهلها، أعلنت هي نهاية ما اسمته الإنتداب البريطاني على فلسطين، أي تسليمها للمستوطنين اليهود.

نلاحظ في اللوحة التالية تفاقم النمو الديمغرافي المتسارع للمستوطنين اليهود في فلسطين على امتداد فترة الانتداب

لوحة رقم (6)

السنة	اليهود في فلسطين[228]
1922	83,790
1931	174,606
1944	553,600
1945	579,227
1946	608,225

"بلغ عدد المهاجرين خلال فترة الإنتداب، سواء الشرعيين او غير الشرعيين، قرابة 480 ألف شخص، قرابة 90 بالمئة منهم من أوروبا[229]"

لعل هذا ما يبين لماذ بدأ الكيان وما زال تحت سيطرة اليهود الإشكنازيين. أما اليهود الشرقيين والعرب وغيرهم من مناطق العالم، فأتوا بعد إقامة الدولة حيث زادت الحاجة لقوة عمل رخيصة وكذلك لمجندين في قوات الإحتلال.

كما أشرنا أعلاه، لم يكن في فلسطين قبل الإستعمار البريطاني سوى 25 ألف يهودي منهم من بقايا موجات الهجرة الفاشلة. وبالمقابل، كان عدد العرب الفلسطينيين عام 1937 هو 794658 نسمة، وأصبح عددهم عام 1945 هو 1,200,000 نسمة.

هذا عن تدفق المستوطنين بشكل عام، لكن هذا المشروع الإستيطاني لم يكن مجرد مشروع لتجميع تراكمي لليهود في فلسطين، بل هو مشروع راسمالي استيطاني استعماري مدروس. لذا، كان لا بد إلى جانب الإهتمام باستجلاب الجيل الشاب القادر على العدوان، وقوة العمل، لا بد من استجلاب راس المال وذلك عبر تفضيل هجرة الرأسماليين وتقديم تسهيلات لهم من قبل الحركة الصهيونية وخاصة الوكالة اليهودية التي كانت مثابة دولة دون الإعلان عنها. أما التكتولوجيا، فكانت بريطانيا قد تبرعت بها سواء العسكرية أو المدنية. وبهذا تكون بريطانيا المساهم الرئيسي في المذبحة المستدامة المدارة ضد الشعب الفلسطيني.

لوحة رقم(7) تطور تدفق المهاجرين
الرأسماليين اليهود إلى فلسطين

السنة	عدد الراسماليين اليهود المهاجرين[230]
1932	727
1933	3250
1934	5124
1935	6309
1936	2970
1937	1275
1938	1735
1939	2606
1940	802
1941	314

المستوطنون حسب البلد الأم: نماذج

ربما يعبر توزيع المتطوعين المرتزقة إلى الكيان الصهيوني قبل إعلانه وخلال حرب الإغتصاب عام 1948، عن المصادر الأساس لقوميات اليهود الذين دخلوا فلسطين كمستوطنين. لكن طبيعة هذا البحث لا تسمح بمتابعة تفصيلية لكل أمة على حدة كم هاجر من أبنائها اليهود إلى فلسطين.

لوحة رقم (8)

الهجرة إلى إسرائيل حسب البلد 1984-1995

U.S.S.R. and C.I.S.	813,708
Morocco, Algeria and Tunisia	345,753
Romania	273,957
Poland	171,753
Iraq	130,302
Iran	76,000

United States	71,480
Turkey	61,374
Yemen	51,158
Ethiopia	48,624
Argentina	43,990
Bulgaria	42,703
Egypt and Sudan	37,548
Libya	35,865
France	31,172
Hungary	30,316
India	26,759
United Kingdom	26,236
Czechoslovakia	23,984
Germany	17,912
South Africa	16,277
Yugoslavia	10,141
Syria	10,078

Source: Jerusalem Report

نلاحظ ان نصيب السد من هذه الموجات الإستعمارية كان من الإتحاد السوفييتي السابق والإتحاد الروسي أكثر من 813,000 مستعمر، تليه البلدان العربية مجتمعة أكثر من 610,000 مستوطن، ثم رومانيا أكثر من 273,000 مستعمر.

وإذا تم توسيع النطاق الزمني، 1948-2008، يصل عدد المستعمرين من مختلف بلدان العالم إلى 3,053,799 . أما اثيوبيا فيصل عدد المستعمرين منها إلى 82,812 (حتى 2008)، واميركا الشمالية 127,915. ويصل عددهم من الإتحاد السوفييتي السابق والإتحاد الروسي إلى 1,171,145 . وتقدر نسبة الذين اتوا في الموجة الأخيرة من هذه المنطقة ب 16,5% من يهود الكيان وبهذا تكون مساهمة الإتحاد السوفييتي السابق وروسيا الإتحادية في شتات شعبنا مروعة وبوعي شأنها في هذا المستوى تحديداً شأن الإمبرياليات الأخرى

" ...في أوائل سبعيات القرن العشرين سمح الإتحاد السوفييتي لعدد ملموس من اليهود بالهجرة إلى إسرائيل. ومع نهاية ذلك العقد، كان قد غادر الإتحاد السوفييتي

ربع مليون يهودي ، ذهب منهم إلى إسرائيل 140,000 ... لقد سُمح لليهود السوفييت بمغادرة الإتحاد السوفييتي بأعداد لا محدودة في أواخر ثمانينات القرن العشرين، خلال قيام الرئيس جورباتشوف بلبرلة البلاد. كما أن انهيار الإتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991، أدى إلى تسهيل هذه العملية، فبعد أن دخل إسرائيل 190,000 قادم عام 1990، و 150,000 عام 1991، إلا أن استقرار الظروف في الإتحاد السوفييتي السابق ومصاعب التكيف في إسرائيل أدت إلى هبوط عدد المهاجرين إلى 70,000 للسنة. فما بين 1989 وحتى نهاية عام 2003، هاجر إلى إسرائيل أكثر من 950,000 من الإتحاد السوفييتي السابق حيث اختاروها مسكناً لهم[231].

نشير هنا إلى مسألتين:

الأولى: ان تدفق اليهود من الإتحاد السوفييتي إلى الكيان الصهيوني وحتى إلى الخارج عموماً تزايد طرديا مع إنخراط الإتحاد السوفييتي في النظام العالمي.

والثانية: أن حراك اليهود السوفييت أنفسهم مشروط بطبيعة الأوضاع ألإقتصادية في الإتحاد الروسي، بمعنى أن تحسن الأوضاع الإقتصادية قلل الهجرات، بل قاد إلى عودة جزء منهم.

وهذا دليل على عدم كون حافز الهجرة الإستيطانية دينيا او إيديولوجيا، وهو أمر لا يُريح الكيان الصهيوني بالطبع. واستنتاج كون الحافز المادي كدافع رئيس يمكن قرائته بشكل افضل في حالة يهود الولايات المتحدة، الذين يشكلون بنك التمويل للكيان وبنك الدعم السياسي. لكن أوضاعهم الإقتصادية الجيدة اعفتهم من وجوب الإستيطان في فلسطين، رغم أن الكيان، على ما يبدو على الأقل، يعتبر الإخلاص اليهودي هو في الإستيطان في فلسطين!

لم يكن بوسع الكيان الصهيوني ازدراد هذه الوجبة الضخمة بدون التسهيلات الأميركية. فمن جهة ربطت الولايات المتحدة زيادة تبادلها التجاري مع الإتحاد السوفييتي السابق بزيادة سماحه بخروج اليهود السوفييت من البلاد. كما قدمت الولايات المتحدة بإدارة كلينتون مبلغ 10 مليار دولار كضمانات قروض لتسهيل عملية توطين هؤلاء في فلسطين. وماذا كان شرط الولايات المتحدة على الكيان آنذاك؟ تجميد التوسع الإستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة[232]، مراعاة لعرب أميركا الرسميين! يذكرنا هذا بأكذوبة المنع البريطاني لتدفق المستعمرين في ثلاثينات القرن العشرين. فإذا توقفت هذه التدفقات أو تلك في لحظة كتابة السطور المتعلقة بهما، فإنها بلا شك عادت بوتائر أعلى بعد فترة وجيزة لكلتيهما.

موجة اليهود الروس: تركيبة نوعية

إن اليهود من هذه المنطقة الذين قدموا قبل 1993، كانوا بالمعدل حاصلين على 14,5 سنة مدرسية نصفهم كان يشغل مواقع أكاديمية وإدارية قبل مجيئهم. منهم:

57,400 يعرفون أنفسهم كمهندسين، و 12,200 أطباء. مقابل 30,200 مهندس في إسرائيل قبل 1989 و 15,600 أطباء. هم اكبر بالمعدل ب 4 سنين من العمال في إسرائيل ولكن لديهم 15 سنة خبرة عمل.
لذا، فهم كما يبدو مثابة نخبة تقنياً ومهنياً، وربما لهذا السبب أنشأوا حزباً حاز على دعم أكثريتهم. فهل قام هذا الدعم على اساس إثني أم طبقي، أم تراه قام على الإثنين معاً . ولذا، فإن هذه الإثنية تشكل نخبة منافسة للإشكنازية القديمة أو المؤسسة للكيان الصهيوني. وهي وإن قدمت دفعة هائلة للكيان إلا أنها اضافت على الكتل الإثنية في الكيان (الإشكنازية، والشرقيين والعرب الفلسطينيين (كاقلية قومية) والعمال الأجانب الذين يزيدون عن ربع مليون شخص ومنهم الروس غير اليهود، جماعة إثنية جديدة هي اليهود الروس. لعل هذا إثبات آخر يحتاج لدراسة موسعة عن كون هذه المستوطنة مستوطنة عالمية القومية.
ومما اعطى الإثنية الروسية وضعا أفضل فقد تركز 60 بالمئة منها في تل أبيب والباقي في المدن الأخرى. وبهذا، فهي قد فرضت نفسها كإثنية مدينية، اقرب لسلطة المال والإدارة والسلطة السياسية. وحين نقول تل أبيب فهي المدينة التي (حسب احصاءات 2001) تحتوي على :

* 55% من اليهود
* 100% من إدارة صناديق الإئتمان
* 100% من ادارة المؤسسات البنكية
* 90% من ادارة المؤسسات البنكية الصغيرة
* 53% من ادارة المؤسسات المالية غير البنكية
* 59% فعاليات اقتصادية/وساطة واوراق مالية
* 39% مكاتب محامين
* 42% من البناء[233]

كما أشرنا أعلاه وفي الباب السابق، كانت مساهمة الأنظمة العربية هي الثانية بعد الإتحاد السوفييتي والإتحاد الروسي، وهذا مجرد تقدير من جانبي. فقد يفوق اليهود العرب يهود الإتحادين السوفييتي والروسي إذا ما حسب العدد في مختلف الفترات. واياً كان الأمر، فإن "مساهمة: الأنظمة العربية هائلة بكل المعايير حتى لو بمستوطن واحد!
يهمني التركيز في حالة الأنظمة العربية على أكاذيب الصهيونية عن طرد هؤلاء اليهود العرب من البلدان العربية. لا ينكر أحداً أن الأنظمة العربية قمعية ورجعية، ولكن ضد العرب أكثر من الأقليات الدينية او القومية الأخرى. بهذا المعنى لا بد أن حيفاً لحق ببعض اليهود، ولكن لم يمارس عليهم طرداً!

تهجير اليهود العرب

فيما يخص العراق، يقول:

"في عملية عزرا ونحميا حصلوا على فيزا بشكل علني؟ كان القرار ان يبيعوا املاكهم، فباعوا بأسعار بخسة، كان ذلك في منتصف عام 1951 حيث كانت الطائرات تحط في قبرص.

" كانت أولى الطائرات التي طارت إلى إسرائيل عبر قبرص في منتصف ايار 1951. وبعد ذلك ببضعة اشهر، عملت طائرات ضخمة مباشرة من بغداد إلى مطار اللد. وقد انتهت عملية عزرا ونحميا مع بداية عام 1952، تاركة فقط حوالي 6,000 يهودي في العراق. وعليه، فإن معظم أقدم الجاليات اليهودية وعمرها 2500 سنة، هاجرت إلى إسرائيل"

أما اليهودي العربي من العراق سامي ميخائيل، فيزعم ان اليهود العرب طردوا وأُسيلت دمائهم[234]!

وكأن سامي ميخائيل يكتب في واد والمؤسسة الصهيونية الرسمية تكتب في واد آخر!.

لا شك أن سامي ميخائيل التقى اليهود المغاربة وهم من أكثر المستوطنين عدداً في فلسطين المحتلة، ولا شك أنه عرف منهم أن أكثرهم استوطن فلسطين خلال فترة الإستعمار الفرنسي للمغرب وتونس، فهل طردهم المستعمر الفرنسي من "وطنه المغرب"! أما ملك المغرب السابق الحسن الثاني فظل وفياً للتراث الإستعماري-الصهيوني فابقى علاقة اليهود المستوطنين باليهود الباقين، وهذا يتضمن السماح بحراك التنقل بين المكانين. ومنذ العام 1986 استقل الملك الحسن شمعون برس وزير خارجية الكيان آنذاك، وحافظ "جيداً" على التواصل مع الكيان الصهيوني، واقام علاقات فعلية وإن لم تكن بالإعتراف العلني. ولكي تكتمل المهزلة كان هو نفسه "رئيس لجنة القدس" التابعة لجامعة الدول العربية. أما خليفته، فواصل الخطى بكل وفاء!

ما تؤكده دراسة عباس شبلاق "إغواء صهيون"[235]The Lure of Zion، ان الحركة الصهيونية استخدمت أساليب إرهابية لتهجير اليهود العرب من العراق، كما اتفقت مع حكومة نوري السعيد على تهجيرهم علناً.

أما رؤوبين أبا رجل، وهو من حركة الفهود السود التي فتكت بها الصهيونية في أوائل سبعينات القرن العشرين، فأصدر في الذكرى الستين لتشريد الشعب الفلسطيني بياناًيؤكد فيه ان اليهود العرب أُستجلبوا من قبل الصهيونية والغرب زيطالب الدول العربية بالسماح لليهود العرب بالعودة إلى اقطارهم الأصلية[236].

لا توجد تفاصيل عن كيفية هجرة يهود كل قطر عربي إلى فلسطين المحتلة، باستثناء شذرات هنا وهناك. وهذا أمر يحتاج إلى استنطاق بعض مثقفي اليهود العرب لكي يوثقفوا آليات تهجيرهم، والظروف القاسية التي أُلقوا بها. فقد جيء بهؤلاء اليهود العرب كي يعبئوا الطبقات الدنيا من المجتمع الصهيوني الإشكنازي، سواء في العمل الزراعي او العمل ألسود عموماً أو الجندية. ويمكن اعتبار كتابات إيلا شوحاط[237]، وسامي شطريط، وشيكو بيهار وبن دور شواهد واضحة على معاناة هؤلاء اليهود الذين تأجل جلبهم لحين حاجة الماكينة الإقتصادية والعسكرية الصهيونية لهم.

تقول المصادر الصهيونية : " إنه تم جلب 45 إلى 46 الفا من اليهود اليمنيين في عملية السجادة السحرية في ايار1949 حيث تجمعوا في عدن ونقلتهم طائرات اميركية وبريطانية".

هل حقا تجمعوا؟ أم جُمعوا! كيف كان ليهود اليمن الذهاب إلى عدن بدون وسائل تجميع من مستوى ما لدى الإستعمار البريطاني؟ كيف يمكن لهم قطع آلاف الأميال لوصول عدن؟ وكيف يمكنهم دخول عدن، الميناء البريطاني الحصين، لولا ان السجادة السحرية امتدت من أقصى شمال اليمن إلى أقصى جنوبه؟ وفي حين تحاول الصهيونية تثبيت أكذوبة أنها "حررت" فلسطين من البريطانيين، وهذه كذبة عنصرية هائلة على الراي العالم العالمي تنم عن احتقار عقول البشرية! فبعد سنة على احتلال فلسطين "او تحريرها من البريطايين على يد اليهود" تعمل بريطانيا كمقاول لتهجير مستوطنين إلى الكيان نفسه.

اليهود الرومانيون:

يُعتبر استجلاب يهود رومانيا نموذجاً على شراء المستوطنين. قد يرى البعض في ذلك "تضحية وفعالية " صهيونية، وهذا له نصيب من الصحة، ولكن إقامة دولة بهذا الأسلوب في التجميع هو نموذج عسكري أكثر مما هو نموذج قومي إجتماعي. يشبه هذا التجميع الذي بعد تجميعه يُصار إلى توفيقه ثقافيا واجتماعياً وحتى لغوياً، ان يكون نسخة عن قوات حلف شمال الأطلسي، او اي حلف عسكري آخر.

بخلاف الإتحاد السوفييتي السابق، لم تكن تتحرَّج رومانيا في طبيع" مواطنيها اليهود إلى الكيان الصهيوني. أما المفارقة، فهي "صداقة" رومانيا مع بعض العرب وحتى مع م.ت.ف، ناهيك عن الأحزاب الشيوعية العربية[238].

كانت رومانيا تاوشيسكو حتى 1965 تبيع كانت كل فيزا ليهودي ب 3000 دولار. ومقابل ذلك كانت تأخذ معدات من الكيان، الذي بحكم ارتباطه بالغرب الرأسمالي

كان يحظى بتبرعات "تكنولوجية" منه، وهذا أعطاء ميزة نسبية لتسويق نفسه كقاعدة تكنولوجية متقدمة أو على القل كمصدر لبيع تكنولوجيا من درجة ما.

أوقف تشاوشيسكو عملية تهجير اليهود الرومانيين إثر عدوان 1967 وحتى عام 1969، ولكنه استانف ذلك حتى مصرعه هو وزوجته إيلينا، أثناء الإنتفاضة التي أطاحت بالنظام هناك.

" ... كانت بوخارست تتقاضى مبلغاً معيناً من المال على الراس الواحد وبالإعتماد على العمر، التعليم، التخصص، العمل والوضع السري لكل مهاجر محتمل. لم يكن تشاوشيسكو يرغب في هجرة واسعة معتبراً أن اليهود سلعة عالية القيمة. لذا، فهو يرغب في السماح لهم بالخروج على طريقة التساقط (اي ليس التدفق)، اي 1,500 كل سنة. فبين عام 1968 و 1989، وطبقاً ل تقديرات أيونيد العامة ، "تشاوشيسكو باع 40,577 يهودياً إلى إسرائيل بمبلغ 112,498,800 دولار، بسعر 2,500 دولار للراس الواحد، ولاحقاً 3,300 دولار للراس الواحد". ولم تكن الأموال وحدها الطريقة التي ساعدت فيها الدولة اليهودية رومانيا، فقد ضمنت إسرائيل قروضاً ل تشاوشيسكو ودفعت الفوائد بنفسها. قام أرييل شارون بتزويد جيش رومانيا باسلحة ومنها دبابات سنتشوريون. لقد قام وزير الدفاع عام 1982 بزيارة سرية إلى رومانيا بصحبة خبراء من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والصناعات الجوية ليعرض عليهم التعاون التكنولوجي".

هل في هذا الوصف مبالغة إعلامية صهيونية؟ لا ندري. فالصهيونية قامت اساساً على مهارة صنع الأكاذيب. ولكن على الأقل في المسألة المعطاة فإن يهود رومانيا، انتهوا في فلسطين. بغض النظر عن دقة الآليات، وعن فساد الديكتاتور "الإشتراكي"، وهو الذي رغم خدماته الجلى للكيان الصهيوني حظي، بعد سقوطه ومقتله هو وزوجته، بتغطية احتقارية هائلة في إعلامهم. لكن السؤال الذي يبدر هو: هل قبض الحكام العرب مقابل بيعهم اليهود العرب للصهيونية؟ أم قاموا بذلك تبرعاً، أم فرض عليهم السيد الإمبريالي ذلك؟ أم أن هناك أرشيفاً مخفيا لصفقات؟؟؟

على الأقل، فإن تهجير يهود العراق تم بترتيب من حكومة نوري السعيد، وعبر شركة طيران لإبنه[239].

مقاتلون مرتزقة من المركز الراسمالي...لماذا؟

لم ينحصر دور الغرب الراسمالي في إقامة الكيان الصهيوني على دور الأنظمة الحاكمة، بل امتد ليشمل متطوعين من مختلف بلدان المركز سواء التقليدي

أو المستوطنات البيضاء. وإذا كان الكيان، هو تجميع ليهود مستجلبين من مختلف الأصقاع، فإن هذا يثير سؤالاً، فما بال غير اليهود كي يأتوا حتى كمتطوعين محاربين؟ ما هي العوامل التي تجلب كندياً أم أميركياً أو استرالياً لقتال الشعب الفلسطيني وطرده من وطنه؟ قد تجلب البعض عوامل مالية معيشية بحثاً عن امتيازات فيستوطن. ولكن، ان يقرر الذهاب من أجل مهمة قتالية عدوانية، فهذا مختلف.

قد يُعتقد أن للعامل الديني دوره في هذا المستوى، ونحن نتحدث عن الفترة حتى عام 1948. لكن هؤلاء المتطوعين جميعاً، أو غالبيتهم، ليسوا يهوداً. وهذا يفتح على الدور التربوي والثقافي والإعلامي لماكنات الإعلام الراسمالي الغربي التي هيأت لهؤلاء أنهم إنما يدافعون عن قبر المسيح والمقدسات المسيحية التي "يحتلها المسلمون"، وهذا يجعل هؤلاء الجهلة حاملين لِ "جميلٍ" يُسديه إليهم الصهاينة بأن هؤلاء الصهاينة إنما "يحررون" المسيحية من الإحتلال العربي الإسلامي، في حين هم يغتصبون "أصلها الشرقي". وبهذا تكون المسيحية السياسية الراسمالية الغربية قد اغتصبت المسيحية الأصلية-الشرقية، وكتبت تاريخاً غير التاريخ.

لم يكن بوسع البرجوازيات في تلكم البلدان ان تزعم بأن "الوطن" في خطر من احتلال عربي أو إسلامي لاستخدام القومية كسلاح بيد البرجوازية أو لحماية السوق القومي. لذا، كان لا بد من استعمال العامل الغيبي ومن ثم جهل الغوغاء لتجنيدهم بل لتطوعهم لصالح الكيان الذي طالما خططت هذه الأنظمة لإقامته في فلسطين.

خلال التحضير النهائي لاغتصاب فلسطين 1945-1948 قام اميركيون وكنديون بتهريب 60 ألفاً من المستوطنين اليهود بالسفن التي من بينها عشرة سفن أميركية كان ذلك بعد زيارة قام بها بن غوريون لأميركا. فهل كل هذا بسبب الزيارة، أم أن الزيارة هي مجرد اللمسات الأخيرة لخطة جرى العمل عليها بعناية ومطولاً.

أطلقت الصهيونية على هؤلاء المتطوعين: " تسمية "ماخال- أي متطوعون من خارج اسرائيل" وهم غير اليهود الذين "لبوا النداء" من أجل العمل في القوات المسلحة الفعلية لإسرائيل". ولكن، هل يمكن لأحد أن يتطوع في مكان لم يعد دولة بعد؟ ومن أجل القتال، لولا وجود دُعاة ورُعاة لذلك منذ زمن طويل! اقصد دعاة صهاينة ورعاة رسميين من الأنظمة الحاكمة في الغرب الراسمالي.

واللافت أن هؤلاء "المتطوعون هم كفاءات عسكرية مدربة ومُجربة معاً.

" كان هناك 1000 من الأميركيين والكنديين في مختلف فروع القوات المسلحة الإسرائيلية، إلى جانب 3500 متطوعين من 29 دولة ما وراء البحار.

وقرابة نصف الأميركيين والكنديين خدموا في سلاح الجو" . وبالطبع من أين بسلاح جو للفلسطينيين

"معظم المتطوعين الغربيين ومتكلمي الإنجليزية – "أو انجلو ساكزم" كما نحتنا نحن الإسرائيليين هذه التسمية- حاربوا في الحرب العالمية الثانية، وكانوا تواقين لوضع خبراتهم القتالية قيد العمل للمساعدة في الدفاع عن الدولة اليهودية. وقد شكَّل هؤلاء المتطوعون قلب قوة سلاح الجو الجديد حيث وفروا مقاتلين طيارين للقتال الجوي لأول أفواج الأجنحة المقاتلة".

"وإضافة إلى ذلك، فإن الطيارين من أميركا الشمالية، الطيارين والفرق الأرضية هم الذين خلقوا قوة الشحن الجوية التي نقلت ميسسرشميت واسلحة من مطار قرب براغ إلى قاعدة تل نوف في إسرائيل. ورغم ان هذا أغاظ بعض الرتب في القوات الجوية الإسرائيلية آنذاك، فإن اللغة التي كانت متداولة في القوات الجوية الإسرائيلية هي بالضرورة، الإنجليزية!"

" لا بد من الذكر بأنه بين 1947 و 1948 كان هناك 3600 متطوع من خارج البلاد تدفقوا إلى البلاد وقاتلوا إلى جانب أفضل الإسرائيليين، أولاً مع البلماخ والهجناة، وبعد إعلان الدولة عام 1948 في جيش الدفاع الإسرائيلي".

هل تجيز لنا هذه المعطيات ان نسمي الكيان قاعدة مشتركة لكافة بلدان المركز الراسمالي، وليس لدول المركز الأساسية وحدها؟

" ما زال العدد الدقيق من كل بلد على حدة موضع خلاف، ولعل التقدير الأفضل انه كان هناك حوالي 1,000 من الولايات المتحدة، مع 250 آخرين من كندا، و 800 متطوع من جنوب إفريقيا، و 600 من بريطانيا، و 250 من شمال إفريقيا، و 250 من أميركا اللاتينية، وهناك آخرين من بلجيكا وفرنسا. وكان هناك أيضاً عدداً متفرقاً من استراليا، والكنجو البلجيكية، وروديسيا، وفنلندا، وروسيا. وقد قالوا جميعاً انهم يهوداً وغير يهود، رجالاً ونساءً أتوا من 37 دولة مختلفة لدعم الدولة اليهودية الجديدة في أقصى ساعات حاجتها لهم"

ما الذي يمكن أن يُقال هنا إذا اعتبر العرب والفلسطينيون أن هذه كانت حرباً عالمية ضدهم؟ وهل سيُتهمون بالإرهاب؟ قد يكون الدرس المستفاد من هذا ان اصطفافاً رسمياً عالمياً كان وراء هذا الكيان وهو خالقه, فلماذا لا يندهش الصهاينة!.

" والحقيقة أن أول آمري سلاح البحرية، واول فنيي الرادار، وأول طبجيي المدفعية الثقيلة، وأول قادة الدبابات، واول قادة القوات البرية وأول طيارين مقاتلين وقاذفين، وأول جراحي العيون المصابة والإصابات الأخرى كانوا متطوعي الماخال. إن المتطوعين هم الذين قادوا سفن "القادمين رقم ب" التي جلبت 31,000 من الناجين من المحرقة، إلى فلسطين الإنتدابية، على مرأى من المحتل البريطاني . وهذا

نصف المهاجرين غير الشرعيين الذين أتوا ضمن "موجة الهجرة ب". كيف يستقيم حصول ذلك رغم أنف البريطانيين مع مزاعم الصهيونية أن بريطانيا كانت تمنع، ولا تقنن، دخول الصهاينة إلى فلسطين؟

هل يمكن أن يتصور أحداً كم في هذا من كذب ونفاق؟ قد تكون هذه المبالغة في الممانعة البريطانية ذات دلالة لو لم توجد الوثائق البريطانية التي توثق كيفية إقامة هذا الكيان. لعل ما حاول الصهاينة استغلاله والتلاعب به هو قيام بريطانيا في بعض الأحيان بتقنين دخول المستوطنين لتجنب إحراج عملائهم العرب.

" وهذه تعتبر الحرب الأعلى كلفة بالنسبة لإسرائيل كما ان الضريبة فيها كانت عالية على المتطوعن حيث ان 119 متطوعاً قتلوا في الإشتباكات. كما كانت الإصابات بشكل خاص عالية بين المتطوعين، حيث فقد 33 طياراً ارواحهم خلال الحرب وكان ثلثيهم من المتطوعين. إضافة إلى هذا، فإن ثلاثة متطوعين من القوات الأرضية قُتلوا في الإشتباكات. وبعد أن خدموا إسرائيل في وقت حاجتها لهم، فإن معظم المتطوعين عادوا إلى بلادهم الأم، إلا أن حوالي 500 منهم بقوا أو عادوا بعد وقت قصير من مغادرتهم ليجعلوا من إسرائيل موطنهم، والآن فإن أولادهم وأحفادهم يخدمون في جيش الدفاع... وكان من بين الموتى والمفقودين في القتال بعد انتهاء حرب الإستقلال في آذار 1949 40 مفقوداً من الأميركيين والكنديين."[240]

ترى، من هي الأكثر كلفة، هذه الحرب أم هزيمة عام 2006، أم الهزائم المقبلة؟ لنترك هذا كي تجيب عليه الأنظمة العربية التي وقفت مع الكيان في عدوان 2006، بل نتركه للتاريخ.

تفيد هذه المعلومات بأن الذين قاتلوا في الصفوف الأولى وفي المواقع الحساسة، وأصحاب الدور القيادي والمؤثر في حرب 1948 هم من مرتزقة النظام الراسمالي العالمي. فحتى معظم القتلى كان من هؤلاء مما يدل على أنهم كانوا في الصفوف الأولى. وهذا يكشف كم كانت وما تزال علاقة الكيان الصهيوني بالنظام العالمي! ربما يعيد هذا إلى الأذهان ما قاله نابليون لهم، "لن تضطروا للدفاع عن هذه الأرض!"(راجع موقع الصهيونية في الإمبريالية والنظام العالمي).

مسرحية الدخول الإستيطاني غير الشرعي

كي تضفي هلى نفسها شرف حركات التحرر الوطني، فقد احتلت الصهيونية فلسطين، وجمعت لها يهود مختلف القوميات. وربما هذه هي الصناعة الصهيونية الأولى، تصنيع مركبة بشرية من مختلف الأعراق وتسميتها قومية. ولكي تضفي

على نفسها صفة حركات التحرر، والأهم ليس الصفة هنا، بل مجرد كسب الصفة، تكون الصهيونية بالطبع قد زرعت في عقول العالم، ان لها وطناً وأنها قد حررته؟

والسؤال مِنْ مَنْ! فهي في البداية زعمت أن فلسطين أرض بلا شعب، وهي مزاعم اثبت الوجود الفلسطيني زيفها الهائل، ولكن لم يغير هذا من مواقف داعميها لأن وراء ذلك مصالحهم. ثم زعمت أن الفلسطينيين متخلفين، وأنها جاءت لنقلهم إلى الحضارة، فجاء أمثال شولش ليثبت أن الفلسطينيين كانوايتبادلون مع النظام العالمي قبل قيام الحركة الصهيونية.

بقي أن تزعم الصهيونية أنها حررت "البلاد" من البريطانيين، وهو الزعم الذي تنقضه وقائع لا مجال لحصرها. فلولا الإستعمار البريطاني واحتلاله فلسطين، وإرغامه عصبة الأمم على منحه "الإنتداب" على فلسطين، لما كان لهذا الكيان أن يطرأ على جغرافيا المنطقة، فما بالك بتاريخها.

ولكي تتوافق مزاعم "القومية اليهودية"، وحركة "التحرر الوطني"، كان لا بد للصهيونية ان تزعم بأن قيام الإستعمار البريطاني بتقنين وترتيب الغزو الإستيطاني اليهودي إلى فلسطين في ثلاثينات القرن العشرين، بأنه مثابة منع. لكي تبقى الرواية الصهيونية قابلة للتصديق، فإن المصادر الصهيونية لم تتمكن من إنكار دور بريطانيا في رعاية الكيان بل زرعه، لكنها تحدثت عن قيام بريطانيا بتحديد هجرات اليهود إلى فلسطين، وذلك تجنباً لإثارة العرب. دعنا نقول إذن، أن بريطانيا بما هي الإحتلال الأساسي، كانت لها خطة معينة في إدارة عملية توطين المستوطنين اليهود، وبالتالي كانت تدير المسألة طبقا لرؤياها التي لا علاقة لها ب "منع" الإستيطان اليهودي قط. ولكن الرواية الصهيوينة تضفي على نفسها أكاذيب في منتهى الغرابة ومنها، أن بريطانيا كانت تقيد الإستيطان اليهودي وتشجع "استيطاناً" عربيا في فلسطين[241] وهو الأمر الذي لا اساس له من الصحة، بل حبذا لو كان حصل.

" ... وعلى العكس، فإنه خلال فترة الإنتداب ، لم يتم تقييد الهجرة العربية. فقد أرسلت لجنة هوب سيمبسون من لندن لتدرس الشغب العربي عام 1929، حيث قالت ان الممارسة البريطانية في إهمال الهجرة العربية غير الشرعية وعدم الرقابة عليها، من مصر، وشرق الأردن وسوريا كان من نتيجتها إغلاق الأفق امام الهجرات اليهودية[242]"

هل كانت بريطانيا بصدد إضافة عرباً إلى عرب فلسطين؟ هل هذه هي سياسة الإستعمار البريطاني الذي وعد اليهود بفلسطين على الأقل منذ وعد بلفور،

وكـان يجبـي الضـرائب الباهظـة مـن الفلاحسـين الفلسـطيينيين ليقـيم البنيـة التحتيـة للمستوطنات اليهودية؟ ومـا الـذي كـان سـيجده العـرب القـادمين إلـى فلسـطين تحـت احتلالين، بريطاني ويهودي؟

"بدأ التهريب تحت جنح الظلام عام 1934 واستمر حتى إقامة دولة إسرائيل عام 1948 وهي إحدى حلقات في سلسلة تراث قصص البطولة للشعب اليهودي. هناك عشرات الالاف من اليهود ، بمن فيهم لاجئين نجوا من المحرقة من أوروبا وناجين من التصفيات في البلدان العربية، حيث خاطروا بحياتهم ، وعانوا كثيراً، وبالنضال والتضحية تمكنوا من وصول إسرائيل على أمل إعادة بناء الوطن للشعب اليهودي. وهكذا، فقد أتوا عبر كل المداخل الممكنة، بالجو، والبحر والارض، فهناك حوالي 120,000 جرى تهريبهم تحت جنح الظلام، اي حوالي 20 بالمئة من المجموع الكلي لسكان أرض إسرائيل قبل الإستقلال."

تجدر الإشارة إلى أن اليهود في البلدان العربية لم يتعرضوا لمضايقات كما تزعم المصادر الصهيونية، كما انه لا توجد حتى مصادر صهيونية توثق ذلك. وبالعكس، فإن الإرهاب الذي تعرضوا له كان بتدبير الحركة الصهيونية نفسها ليضطروا للهجرة إلى فلسطين المحتلة. أما وصف هجرتهم إليها بأنها اعمال بطولية، ففيها خيال صهيوني يستخف بذهنية القارىء. هل كان هناك طيران بين اليمن وفلسطين المحتلة ليهربوا به، أم ان هناك تسهيلات من شركات غربية فعلت ذلك للمال وللإيديولوجيا وللعنصرية، ولكن هل بالإمكان خروج هذه الأعداد الكبيرة بالطائرات والسفن؟ يمكن للكذب ان يُقبل لو قيل أن يهوداً هربوا مشيا من سوريا او لبنان. على اية حال، نقاشنا ليس بهذه التفاصيل، وإنما لتوضيح زعمين:

الأول: نسب بطولة خارقة لليهود دون غيرهم "شعب الله البطل".

والثانية: قيام الصهيونية على صناعة الإعلام والكذب.

في سياق صناعة الأكاذيب يورد الصهاينة تمجيداً لما يسمونه تحرير السجناء من سجن عتليت:

" في 9 أكتوبر 1945 تحرر السجناء بعمل جريىء على يد مقاتلي البلماخ بقيادة ناحوم ساريج[243]. أما هروب وتهريب السجناء واقتحام السجون، فهو مترافق مع تاريخ البشرية منذ الأسر في حروب القبائل البدائية وحتى معتقلات العولمة في أبو غريب في العراق!

من هو اليهودي...تشريع استجلابي جديد

أشرت في غير موضع، ان هذا الكيان وحده بين المستوطنات البيضاء هو الذي لم يتوقف عن إستجلاب مستوطنين، بل شرائهم. وما يجعل هذا الشراء سهلاً أربعة عوامل اساسية على الأقل:

- الإستعداد التسووي للبرجوازية الكمبرادورية الفلسطينية مما يعطي الصهيونية مبرر الزعم أن اراضي 1948 هي للصهيونية وليست لشعبها الفلسطيني ويطمئن المستجلبين على أنهم آتون لمكان آمن.
- موقف الكمبرادور العرب المتلهف على التخلص من القضية الفلسطينية.
- توفر الثروة لدى الكيان واليهود .
- دعم المركز الرأسمالي المعولم للكيان.

ومع ذلك، فإن تراجع رغبة اليهود في الإستيطان في فلسطينن دفع الكيان لانتهاج سياسيتن، تبدوان على نقيض بعضهما البعض:

الأولى: إشهار أن إسرائيل هي دولة اليهود فقط،وهس جزء من هجمة صهيونية جديدة أو بداية لمشروع يطمح إلى طرد فلسطينيي 1948 وفلسطينيي الضفة والقطاع نهائياً من فلسطين.

والثانية: تمطيط تعريف اليهودي ليشمل من ليس يهودياً، كي يتم شراء مستوطنين من مختلف بلدان العالم للمساهمة في إشباع الجوع الديمغرافي كاساس لمشروعها العدواني الذي لا يتوقف.

" طبقاً للقانون اليهودي، فإن من يولد لأم يهودية أو البالغ الذي تحول إلى اليهودية يعتبر يهودياً، ولا يحتاج المرء إلى إعادة تأكيد يهوديته ممارسة أي من القوانين اليهودية في التوراة ليكون يهودياً. وطبقاً لإصلاح اليهودية، يكون الشخص يهودياً إذا ما ولد لأم يهودية أو لأب يهودي. كما أكد إصلاح اليهودية على أهمية أن يكون الشخص قد تربى تربية يهودية، فإذا ما ولد الطفل لأبوين يهوديين ولكن لم يُربى كيهودي فإن الولد لا يُعتبر يهودياً. وطبقاً للحركة الأرثوذكسية، فإن دين الأب وفيما إذا مارسه الشخص أم لا هي ليست مسألة ذات علاقة. فليس مطلوباً لا إعلان ولا تنشئة او تعليما، طالما أن الأم يهودية."

" وحالما يتحول المرء إلى اليهودية، لا يمكن أن يشار إليه بأي مصطلح خاص، فهو يهودي كأي شخص وُلد يهودياً"

ولم يُقصد بالتعريف المجدد والموسع والمتجاوز لأساسه الأرثوذكسي، لم يُقصد فقط استجلاب بشراً جدد، بل إخماد تساؤلات واحتجاجات في الكيان نفسه. فقد أُثير من هو اليهودي منذ ثمانينات القرن العشرين نظراً لقلق المستوطنين السابقين من منافسة الجدد لهم من جهة، ونظراً للتمييز العنصري الذي ووجه به اليهود الفلاشا الإثيوبيين من جهة ثانية، بل معاكسة. فالفوبيا العددية، وحاجة راس المال المعولم لقوة عمل جديدة تدفع العنصرية اليهوية البيضاء لاستجلاب اليهود السود. وبالمقابل، فإن الفوبيا الطبقية، تدفع اليهود الشرقيين للقلق على موقعهم الإقتصادي من الشرائح الدنيا من اليهود الروس كي لا تحل محلهم. وهذه هي العوامل الأكثر اساسية وراء إثارة من هو اليهودي أكثر مما أثير من أن 300,000 من المستوطنين الروس ليسوا يهوداً، وبأن عدداً كبيراً منهم نُقلت إليهم اليهودية من آبائهم[244].

لذا، يقول آشر كوهين، من جامعة بار ايلان ليسوا يهودا حسب الشريعة اليهودية لكنهم يهوداً باحاسيسهم وبهوياتهم الشخصية، وبأنماط نصرفاتهم وسلوكهم المتشابه إلى حد كبير لسلوك وتصرفات يهود الدولة. أما إيلي يشاي (رئيس شاس) فيقول: لا ولاء لهم رغم خدمتهم في الجيش فهم يضعون يدهم على الإنجيل، وإن يهودية الأثيوبيين غير مؤكدة، لذا يجب حسب المؤسسة الدينية المركزية ان يمرو بتهويد جديد، واعتبرهم عوفاديا يوسف يهوداً من اصول كانت قد تبعثرت. لعل بيت القصيد هو ما انتهت إليه الصهيونية باقتراح سياسيين وأكاديميين بالبحث عن مجموعات في العالم اماكن ودول محددة وتهويدهم وتهجيرهم لإسرائيل (مصالحة)

الهجرة المعاكسة "العودة"

تكمن الهجرة المعاكسة وراء جدل من هو اليهودي، وإلى حد ما وراء إشهار يهودية الدولة بهدف المزيد من الإستجلاب. والهجرة المعاكسة هي وضع طبيعي في مختلف بلدان العالم بما فيها المستوطنات البيضاء. لكنها في الحالة الصهيونية مثار مخاوف وقلق لأنها حالة عدوانية باستمرار. فمعسكر له دور وظيفي بحاجة للمزيد من الجنود، مما يجعل الهجرة المعاكسة، مثابة هروب من ميدان المعركة.

تقول المراجع الإسرائيلية الرسمية بأن عدد اليهود الذين "هجروا" إسرائيل، منذ إنشائها وحتى عام 2003، ولم يعودوا إليها (بعد طرح عدد المتوفين)، بلغ نحو نصف مليون (وهذا لا يشمل أبنائهم الذين ولدوا في الخارج)[245]. وقد بلغ عدد اليهود الذين "هجروا" إسرائيل خلال التسعينيات، نحو 15 – 17 ألف نسمة سنويا، وهو يعادل حوالي 3 "مهاجرين" لكل 1000 "مواطن" إسرائيلي[246].

توجه أكثر من نصف اليهود الذين "هجروا" إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا، بينما توجه الباقون إلى بلدان أخرى[247]. وهذا يكشف بالطبع عن اثر العامل الإقتصادي ذو الأولوية والحسم أمام العامل الإيديولوجي أو ما يسمى القومي.

حسب جريدة معاريف 25-2-2008 كان تطور الهجرة إلى الكيان على النحو التالي:

1990	199,516
2004	20,893
2007	18,129

لكن هذا الهبوط الواسع جداً بين السنة الأولى والأخيرة المذكورتين، لا يعكس حقيقة الأمر، لأن عام 1990، كان ضمن حقبة انهيار المعسكر افشتراكي، وهروب اليهود الروس بحثاً عن حياة افضل وليس لعوامل إيديولوجية، وهو ما يتضح مؤخرً، في روسيت بوتين حيث أخذ يعود كثيراً من الروس، يهوداً وغير يهود، إثر تحسن الأوضاع الإقتصادية وتقديم روسيا التي تتطلع إلى دور قطوي من جديد، مغريات لذوي التخصصات.

وإثر حرب لبنان الثانية (تموز – آب 2006)، ولأول مرة منذ الثمانينيات، سُجِل في إسرائيل (عام 2007) ميزان هجرة سلبي، حيث أن عدد اليهود الذين "هاجروا" فلسطين أو من المتوقع أن "يهجروها" خلال نفس العام، أكبر من أولئك المتوقع أن "يهاجروا" إليها، في نفس الفترة. ومن المتوقع أن تصل الفجوة بين "الهجرة" إلى إسرائيل و"الهجرة العكسية" إلى 5000 لصالح الهجرة العكسية[248].
ومنذ أوائل القرن 21 بلغ متوسط "الهجرة" المعاكسة نحو 20 ألف سنويا، بينما يتراجع باستمرار عدد "المهاجرين" إلى إسرائيل[249]. وتضمنت الهجرة المعاكسة، منذ أوائل هذا القرن، وبشكل أساسي، يهودا من دول الاتحاد السوفياتي السابق، و"هاجر" معظمهم إلى الولايات المتحدة الأميركية، بعد الإقامة في إسرائيل لبضع سنوات[250].
إذن، كلما تعرض الكيان إلى هزات، كلما قاد ذلك إلى تراجع في قدوم المستوطنين، وتزايد في الهجرة المعاكسة. وهو ما حدث مثلاً إثر حرب تشرين/ أكتوبر 1973، وفي عامي 1983 – 1984 إثر التضخم المالي الهائل في إسرائيل[251]، وه الذي عولج بالخصخصة والإنفتاح على الإقتصاد العالمي بتعليمات أميركية.

ثارت ضجة في الكيان إثر تساؤلات أبراهام بورغ رئيس "الكنيست" والوكالة اليهودية الأسبق: "مَن مِن الإسرائيليين واثق بأن أولاده سيعيشون هنا؟ 50% منهم في أحسن الأحوال، أي أن النخبة الإسرائيلية أصبحت منفصلة عن هذا المكان"، ونصح بورغ كل إسرائيلي بأن يستصدر جواز سفر أجنبي[252].
ومن مؤشرات تعاظم أكبر خطر وجودي تواجهه الدولة اليهودية منذ نشأتها، أن بعض التقارير الإسرائيلية أشارت، في نيسان 2007، إلى أن حوالي ربع الإسرائيليين يدرسون إمكانية "الهجرة" المعاكسة، ونحو نصف الشباب الإسرائيلي يفكرون في "الهجرة" من إسرائيل[253].
قد يكون العامل الكثر تأثيراً في استجلاب الإستيطان هو النهوض القومي العربي.

"...مع حصول الوحدة هبطت أعداد المهاجرين من 71 الف يهودي عام 1957 أي قبل الوحدة إلى 27 الفا خلال العام الأول للوحدة. ويلاحظ ان المعدل السنوي للهجرة الذي كان خلال السنوات الأربع السابقة للوحدة، 1954-1957 هي (44660) أصبح خلال سنوات الوحدة (29750) اي هبط بنسبة 66% خلال سني الوحدة"[254].

وهذا ما يفسر لنا لماذا لا يتمالك حتى أكثر اليهود يسارية نفسه حين يجري ذكر القومية العربية دون أن تُنعت بالشوفينية والتخلف، بل وحتى بعدم وجودها! ويمكن تفسير هذا بحرص الأكاديميا الراسمالية الغربية، وخاصة البريطانية، على التأكيد بان لا وجود لأمة عربية ولا لقومية عربية. كيف ل، والصراع هو مع الأمة العربية، مع الطبقات الشعبية، لا الأنظمة الكمبرادورية، لكن لهذا حديث وشجون أخرى.

1- في حين كان المستوطنون الهولنديون يحاولون إقامة مستوطنة بيضاء بدون سود إطلاقاً، تغير الأمر بعد هزيمتهم على يد المستوطنين الإنجليز الذين احتاجوا لقوة العمل السود، وهو ما خلق لاحقاً مشكلة الإبرثايد.

2- في هذا الصدد كتب الكاتب اليهودي العراقي:

"" كلهم من أوري افنيري حتى آخر واحد فيهم من أوري افنيري حتى أكثر اليهود الإرهابيين تطرفاً كلهم بلا استثناء يهوداً، اولا وقبل كل شيىء، وبعدها فقط يمكن اعتبارهم اسرائيليين، ولا يغير إن كانوا شيوعيين، أو اشتراكيين ، اعضاء في

هوامش مقال 3

الليكود، او في غوش غيمونيم... كل الخلافات بيننا وكل البروق والرعود التي تتصاعد من معسكرنا ، وأكلنا لحم بعضنا البعض نيئاً، كل ذلك نابع من الرغبة في تحقيق اليهودية والحفاظ عليها. من الجنون ومن العالم المصاب باللاسامية التي لا شفاء منها.(سامي ميخائيل، نقوش عربية على جدار الصهيونية، في العودة الى الصحراء
دراسات وشهادات في الثقافة العبرية، ترجمة وتحرير محمد حمزة غنايم، منشورات اوغاريت رام الله 2002ص 53.

3- Copyright 2008 The American-Israeli Cooperative Enterprise

4- S.N. Eisenstadt, *Isreali Society*: Widenfield & Nicolson, 1967.

5- Copyright 2008 The American-Israeli Cooperative Enterprise

6- Eisenstadt, S.N. *Israeli Society*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1967.

7- Copyright 2008 The American-Israeli Cooperative Enterprise

8- كنت أعمل آنذاك في مكتب ال يو أن دي بي في القدس ، وقد شغلت المؤسسة 30 مراقبا عربا ودوليين لمراقبة توسع المستوطنات ، وقد أفاد الجميع ان التوسع لم يتوقف!.

9- انظر مقالة راسم خمايسي، حول المركز والأطراف في إسرائيل، وتبعاتها التخطيطية والإجتماعية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 28 ، 2007 ص ص 2-22.

10 -انظر سامي ميخائيل، نقوش عربية على جدار الصهيونية، في كتاب العودة إلى الصحراء، دراسات وشهادات في الثقافة العبرية، ترجمة وتحرير محمد حمزة غنايم، إصدار اوغاريت، رام الله 2002 ص 48.

11- Abbas Shiblak, The Lure of Zion, al-Saqi Books, London 1986

12- مجلة كنعان، العدد 134 تموز 2008.

13- انظر سامي شطريط، الحلم والكابوس – اليهود الشرقيون، في كنعان العدد 86 تموز 1997، وشيكو بيهار، اليهود الشرقيون مظلومون، في كنعان العدد 88، كانون الثاني 1998، وإيلا شوحاط، ضحايا يهود للصهيونية، في كنعان العدد 89 آذار 1998.

14- في لقاء مع المرحوم صليبا خميس، من مؤسسي الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ذكر أن الأحزاب الشيوعية كانت تعلم أن الدول الشرقية ترسل مواطنيها اليهود إلى

الكيان، وكانت ترسل أسلحة ايضاً. لم يكن يبدو من حديثه قط ان هناك اعترضاً على ذلك من أحد! قد يكون ذلك قياساً على الأنظمة العربية التي كانت تسمح لمواطنيها العرب بالتجمع في الكيان؟ ولكن بالنسبة للشيوعي، فإن المسألة القومية لا تؤخذ في هذا الموقف بالإعتبار. فالنضال الأممي لا ينتصر لقومية بدل أخرى، بل ينتصر لحقوق الشعوب. كما ان النضال الأممي، بالتأكيد، لا يقيس على مواقف الأنظمة الرسمية ولا سيما الرجعية والتابعة كالأنظمة العربية. هل يمكن نسب هذا كله لموقف ستالين؟ هذه مبالغة هائلة وإلغاء لعقول الملايين. قد يعود هذا للقدرة الإعلامية الهائلة للصهيونية، وربما للرِشى المالية، وللفقر العقائدي، وللجهل النظام العالمي، وللجهل بالمنطقة...الخ.

15- أنظر :

Abbas Shiblak, The Lure of Zion, al-saqi Books, London 1986.

في معتقل بيبت ليد "كفار يونا" 1971 كان الشاويش اليهودي العراقي أبو سليمان، يستطيب الحديث معنا في الليل اثناء تفتيشه على الحراس. قال لنا ذات مرة أنه كان يعمل في بغداد سائق سيارة تكسي، وأنه يحلم كل ليله أنه في بغداد. وقال ان نوري السعيد ارغمنا على الهجرة ودفعت حكومته 5 جنيهات عراقية مصروف جيب لكل مهاجر.

16- Source: Article submitted courtesy of Dr. Fenton. See also Machal-Volunteers in Israel's War of Independence

17- British Restrictions on Jewish Immigration, By Mitchell Copyright 2008 The American-Israeli Cooperative Enterprise Bard,

18- John Hope Simpson, *Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development*, (London, 1930), p. 126.

19- Source:The Council for Restoration and Preservation of Historic Sites in Israel

20 -انظر محمد مصالحة، تهويد المهاجرين، في قضايا العدد 28 ص 98.

21- كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي لعام 2004.

سيكرون، موشي. الهجرة العكسية من إسرائيل في التسعينيات. تل أبيب: "مِكسم"، 2003 (عبري).

22- سيكرون، موشي. مصدر سابق.

23- Kruger, Martha. Israel: Balancing Demographics in Jewish State. Jerusalem: mpi, 2005.

24- "يديعوت أحرونوت"، 20./4/2007

25- المؤتمر اليهودي العالمي: www.worldjewishcongress.org

26- المصدر السابق.

27- Kav Laoved, Annual Report (2004)
28- "هآرتس"، 8/6/2007.
29- "معاريف"، 19/4/2007.
30- الهجرات والوحدة، أحمد سعيد نوفل، القدس 7-3-2008

4- اقتصاد "اسرائيل" بين ضغط الانتفاضة، انفلات حكومته ومنافع الهدنة

(نيسان 2005)

ليس من السهولة بمكان إقناع القارىء بأن "الكيان" أُصيب جراء الانتفاضة بخسائر اقتصادية كان تأثيرها عليها اكبر من تأثير خسائر الضفة والقطاع المحتلين. وربما يعود عدم الاقتناع هذا الى ان "الكيان" أكثر عدة وعتاداً عسكرياً، مما يجعل مجرد التصور بأن خسائره أعلى، في اي مجال، امر غير مطروح من حيث المبدأ. ولا نقصد هنا فقط الخسائر الكمية، رغم انها أعلى في اقتصاد "الكيان"، بل نقصد المؤثرات المصاحبة لهذه الخسائر سواء الاجتماعية او السياسية ام المستقبلية. لكن الوقائع على الارض هي التي تحدد في التحليل الاخير توجهات الناس أكثر مما يحددها وعيهم المجرد او المسبق الذي لا يأخذ الوقائع بالاعتبار. أما هذه الوقائع فهي تأييد أكثرية اليهود "في الكيان" للهدنة التي اعلنتها الفصائل الفلسطينية المسلحة قبل شهرين، اضافة الى تحسن الاداء الاقتصادي فيه ولا سيما فيما يخص تراجع سعر صرف الشيكل مقابل ارتفاع الدولار مما أدى الى تحسن في التصدير وهو تحسن ناجم عن مناخ الهدوء. هذا المناخ الذي خلخلته سلطات الكيان طوال الشهرين وأجهزت عليه مؤخراً، في سلوك يتناقض مع مصلحة شارعها الاقتصادي. وهو الامر الذي قد يخلق توتراً بين موقف الحكومة ومصلحة الشارع. (وهذا ليس في نطاق هذا المقال)

خلخلة اليومي

أدت الانتفاضة الى خلخلة اليومي في حياة "الكيان" حيث لم يعد الشخص هناك قادر على التحرك بأمان. وهذا إرباك يؤثر على ادائه العملي والوظيفي وفي النهاية على توازنه النفسي. وتعود أهمية وأثر هذه الخلخلة في "اليومي" الى ان (

السلطات الاسرائيلية) قد أقنعت الناس هناك باستمرار ان أية حروب لها مع العرب إنما تُنقل دائماً الى الاراضي العربية (اي تصدير الحرب الى الخارج) وبالتالي فإن وضعهم الداخلي يبقى مأموناً ومستقراً، وأنه اذا ما كانت هناك تاثيرات فهي على المناطق الحدودية مع العرب. وهذا ما يؤكده التوزيع الديمغرافي لليهود في فلسطين المحتلة عام 1948 حيث يتجمعون في المدن وخاصة الساحلية. وعليه، فإن وصول العمليات الاستشهادية والمسلحة الى عمق هذه المدن قد ادى الى قلب المعادلة الامنية المجتمعية هناك.

تشويه البنية التشغيلة

تكونت عبر سنوات الاحتلال الطويلة حالة من الاعتماد التشغيلي المتبادل بين اقتصادي المناطق المحتلة والاحتلال. وهو تشغيل كانت مادته الاساسية قوة العمل الفلسطينية من الضفة والقطاع. وقد تفاوتت التقديرات لحجم هذه العمالة الفلسطينية هناك، حيث كان التقدير الادنى 100 الف والاعلى 160 الفاً. وربما يقفز هذا العدد الى قرابة 200 الف اذا وضعنا بالحسبان العمال غير المسجلين، اي الذين يدخلون المناطق المحتلة عام 1948 دون تصاريح عمل وذلك ايضا بمساعدة ارباب العمل اليهود الذين يحتاجون بشدة لهؤلاء العمال. ما يهمنا في هذا الصدد هو ان العمال الفلسطينيين الذين أوقفوا عن العمل داخل الخط الاخضر (المناطق المحتلة عام 1948) قد احدثوا ازمة شُح في قوة العمل مما دفع "الكيان" لاستحلاب عمالة من بلدان اوربا الشرقية وتركيا والبرتغال واسبانيا وصلت الى قرابة 280 ألف عامل. لقد حل هؤلاء محل معظم العمال الفلسطينيين. نقول معظم لأن قسماً من العمال الفلسطينيين، ولا سيما من سكان القرى الحدودية، استمروا في العمل تهريباً داخل الخط الاخضر رغم مخاطر القتل والاعتقال والتعذيب والمطاردة حتى بطائرات الهليوكبتر في بعض الاحيان[255].

لقد انتجت هذه الحالة التشغيلية المعقدة صورة غريبة (لاسرائيل). فهي إذ تستوعب 280 الف عامل من الخارج، لديها عدد من العمال العاطلين عن العمل يصل الى نفس هذا العدد. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن العمال المستجلبين مُكلفين لها أكثر من العمال الفلسطينيين ولا يقدمون نفس الاداء العملي الذي يقوم به الفلسطينيون، واقصد هنا المجالات التي يشتغل فيها الفلسطينيون.

وعلى هذه المعادلة التشغيلية المعقدة ترتبت معادلة مجتمعية معقدة اخرى وهي ان الطبقة المتضررة بشكل خاص من منع العمال العرب (الفلسطينيين) هي الطبقة الوسطى صاحبة الصناعات التقليدية (ورش الحدادة والنجارة والالمنيوم) والخدمات والعمل الزراعي، حيث أُصيبت هذه الطبقة بخسائر جسيمة. وهؤلاء هم اساساً من طائفة اليهود "المزراحيم" اي الشرقيين، وعموماً من البرجوازية الصغيرة، في حين ان اليهود (الاشكنازيم- الغربيين) يسيطرون على الصناعات

المتقدمة (الالكترونية وال Hi-Tec) وبالتالي لم يتعرضوا لخسائر بسبب استبدال العمال، وإن تعرضوا لخسائر لاسباب أخرى، سنأتي عليها فيما بعد.

ولتعويض غياب العمال العرب، قال رئيس المزارعين في "الكيان" انه مع نهاية آذار لعام 2001 وصلت خسائر الزراعة هناك بسبب غياب العمال العرب الى 150 مليون شيكل.وطالب رئيس الوزراء "الكيان" بأن يسمح باستحلاب عمال من تايلند[256].

تراجع ومقاطعة الاستثمار

في حين عانت الصناعات الخفيفة والتقليدية في "الكيان" من تراجع عدد العمالة الفلسطينية وتراجع القدرة الاستهلاكية للمشتري الفلسطيني عن مستواها ما قبل الانتفاضة، فإن الصناعات المتقدمة قد اصيبت بضربات قوية نتيجة الازمة الاقتصادية التي حلت بالولايات المتحدة منذ نهاية 1999، ولا سيما التي اصابت قطاع الانترنت والكمبيوتر او ما كان قد أُسمي في الولايات المتحدة ب "الاقتصاد الجديد". فقد ادى تراجع اسهم الشركات الاميركية والتي لها شركات بنات كثيرة في "الكيان" الى تدهور سوق الاسهم والسندات في الكيان نفسه. أما الانتفاضة فأدت الى تراجع التدفق الاستثماري الى"الكيان" والمعروف ب الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment FDI. ففي حين ازداد الاستثمار الاجنبي المباشر في (الكيان) ما بين مؤتمر مدريد 1991 ومؤتمر أوسلو 1993 بنسبة تزيد على 20 بالمئة، وما بين مؤتمر أوسلو وبداية الانتفاضة الحالية بنسبة 18 بالمئة، تراجع بشكل حاد منذ عام 2001.

فعلى سبيل المثال، زاد الاستثمار في اقتصاد "الكيان" عام 2000 (اي العام الاول للانتفاضة) بنسبة 9,5%. وفي عام 2001، هبط بنسبة 11%. كما سحب المستثمرون الاجانب من سوق تل ابيب المالي 1,2 بليون دولار عام 2001. وهبط الاستثمار المباشر في الاقتصاد (اي في قطاعات المعامل، والاشغال والعقارات) عام 2001 بنسبة 33% اي بمقدار 3 بليون دولار. ومقارنة مع 46100 بناية اقيمت عام 2000، أُقيمت 31700 بناية فقط عام 2001 اي هبوط بنسبة 31%. وقد هبط انتاج قطاع البناء بالاجمال عام 2001 بنسبة 11%. وهبط الاستثمار في قطاع البناء بنسبة 16% وهبطت الصفقات العقارية بنسبة 12% " .

وقد يكون من الامور بالغة الاهمية ان تتواجد بدايات لحركات مناهضة للاستثمار في "الكيان" داخل الولايات المتحدة نفسها. فهناك حركة مناهضة الاستثمار (Divestment) التي منطلقها الرئيسي الجامعات الاميركية ولا سيما جامعة بيركلي في كاليفورنيا، وهي حركة تطالب الجامعات الاميركية بالتوقف عن

الاستثمار حيث ان للجامعات الاميركية استثمارات بالمليارات في مجالات العلوم والابحاث المتقدمة مع"الكيان". وقد بدأت تجد هذه الحركة صدى ولا سيما لدى دافع الضرائب الاميركي الذي يكتشف ان حكومة بلاده تقوم بحروب في الوطن العربي نيابة عن "الكيان" وفي خدمتها.

تأثير صراع الاقطاب

صحيح انه ليس بوسعنا القول ان هناك صراعا بين القطبين الاقصاديين الغربيين (الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية)، ولكن هناك تنافس بينهما، وهو تنافس يصل أحياناً الى صراع غير معلن. هناك حرب عملات بين الدولار واليورو الاوروبي. فرغم ان الدولار ما زال عملة بيع وشراء النفط إلا ان اليورو تجاوز سعر صرفه تجاه الدولار في الاشهر الاخيرة بشكل ملحوظ، وهذا يعزز بدوره احتمالات ميل بلدان منتجة للنفط لتسعير نفطها وبيعه وقبض ثمنه باليورو وهذا يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة ولا سيما اذا فعلت ذلك دول عربية تتعرض هي نفسها لضغوطات اميركية.

لا بد لهذا المناخ المالي الدولي ان يشكل ضغطا ما على الولايات المتحدة (هذا ناهيك عن الازمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة نفسها) للحد ولو شكلياً من الفلتان الصهيوني في الاراضي المحتلة، وهذا بحد ذاته يُترجم الى تأزيم اقتصادي في "الكيان" نفسه. وبالتالي يدفع الشارع لتأييد الهدنة تلافياً لهذا الضغط وإن كان بسيطاً. وللتمثيل على ذلك، فقد لوحت الولايات المتحدة انها قد تجمد تغطيتها او ضماناتها للقروض التي منحتها "للكيان" بسبب اقامتها الجدار الفاصل مع الاراضي المحتلة عام 1967 وعلى حساب هذه الاراضي.

أثر الانتفاضة على قطاعات اقتصاد (اسرائيل)

يقول يوسي جرينشتين الصحفي في صحيفة معاريف الصهيونية:

" ان الركود الذي يعيشه الاقتصاد "الكيان" اليوم لم يمر شبيه له منذ خمسين عاماً، ففي حين نما الاقتصاد عام 2000 بمعدل 6,4% فإنه قد انكمش عام 2001، بنسبة 0,5%. كان انتاج قطاع الاعمال قد نما بمعدل 8,5% عام 2000، الا انه هبط بمعدل 2و2% عام 2001. ونما الانتاج الصناعي بنسبة 11% عام 2000، ليهبط عام 2001 الى 6%. ونما انتاج التكنولوجيا المتقدمة عام 2000 بنسبة 26% ليهبط عام 2001 بنسبة 24% ونما الانتاج القومي الاجمالي للفرد عام 2000 ب 3,6% ليهبط عام 2001 بنسبة 3%. وارتفع عدد

العاطلين عن العمل من 49,000 في بداية الانتفاضة الى 260,000 ومنها الى 300,000 مع نهاية عام 2002. وهبط شراء الادوات الكهربية بنسبة 10% عام 2001 بعد ان ارتفع بنسبة 17% عام 2000.

وكان وزير المالية الصهيوني قد توقع نمواً بنسبة 4,5% عام 2001 ولكن كما اشير اعلاه فإن نمو الاقتصاد قد تقلص الى 0,5%. وكان ديفيد كلاين محافظ بنك "الكيان" قد توقع بأن يكون النمو عام 2002 صفراً. ان الخسائر المتوقعة بنسبة 8,5% من الانتاج القومي الاجمالي ستقود الى نقصان بمقدار 14 بليون شيكل في الدخل الضريبي وبالتالي عجز في الميزانية. وهكذا كان عام 2002 عام خسائر آخر.

وبدورها حققت الصناعت الالكترونية (الاسرائيلية) المتقدمة في العقد الاخير نموا بنسبة تتراوح بين 15-20% ، اما صادراتها التي كانت بمقدار 7 بليون دولار سنويا فقد عانت من تدهور حاد. كما تراجع بشكل ملحوظ الاستثمار الاجنبي المباشر في اسرائيل كما اشرنا أعلاه [257]".

وتراجعت صادرات الصناعات المتقدمة بنسبة 16,9% مقارنة مع العام الماضي وتراجعت المكونات الالكترونية ب 26% والكمبيوترات ب 14%. كما اكدت وزارة السياحة ان خسائر هذا القطاع بلغت 3 بليون دولار[258]. لقد تراجع عدد السواح الى (اسرائيل) من 200,000 شخص شهرياً الى 60,000 شخص عام 2002. كما اكد مصدر آخر ان عدد السواح المطلق تراجع من 3,2 مليون شخص الى 2,79 مليوناً بسبب الانتفاضة.[259]

لهذا ايد الشارع الهدنة

أكدت مصادر اقتصادية في (اسرائيل) ان تحسناً طرأ على الاداء الاقتصادي في معظم الفروع خلال شهري الهدنة الماضيين، سواء من حيث ارتفاع معدل الاستهلاك، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل مما يسمح بنشاط افضل للتصدير . وعليه، أكدت مصادر اعلامية صهيونية في شهر آب الجاري ان اكثرية الشارع الصهيوني تؤيد الهدنة التي أُعلنت منذ شهرين من قبل الفصائل الفلسطينية.

لكن معرفتنا بثقافة وتثقيف الشارع الصهيوني تؤكد ان هذا الشارع ليس محباً للسلام. وعليه، يكون تأييده للهدنة نابع من كونها تحقق لهذا الشارع تحسن في

اوضاعه الاقتصادية الى جانب الاوضاع الامنية تحديداً. مما يعني ان هذه الهدنة تخلق توتراً بين ثقافة الصهاينة ومصالحهم اليومية من جهة، وما بين ميل الشارع لمصالحه ونهج السلطة الصهيونية العدواني المتواصل.

الى جانب ذلك، فإن الازمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة، والتي لم يطرأ عليها تغيير ايجابي يذكر رغم مسلسل التطمينات الذي تدعيه الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، هذه الازمة تدفع الولايات المتحدة للضغط على الجانب الصهيوني لتليين مواقفه بما يراعي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومصالح المؤسسة الحاكمة هناك امام ناخبها الذي لا يعاني فقط من سوء الاوضاع الاقتصادية، بل كذلك من مأزق جيش بلاده في العراق حيث ما تزال الولايات المتحدة تغوص في وحل المستنقع العراقي. وبسبب هذا المستنقع بالتحديد تضطر الادارة الاميركية للتمني على حكومة تل ابيب بأن تحافظ على الهدنة وتستمر في التسوية. وهذا موقف يتقاطع مع مصلحة الناخب الصهيوني في حصول هدوء على حالته اليومية وتحسن في أوضاعه الاقتصادية.

وإلى جانب الموقف الاميركي الذي ليس موقفاً ضاغطا بشكل فعلي على "الكيان"، لكنه يحاول في الوقت نفسه تقييد الانفلات الوحشي للحكومة الشارونية، الى جانب هذا هناك موقف المجموعة الاوروبية التي تحاول تحسين صورتها عربيا عبر زعمها الوقوف حياديا بين الفلسطيين والصهاينة. ورغم ان موقف المجموعة الاوروبية ليس حيادياً[260]، إلا انها تحاول توظيف موقفها الذي جانبه الايجابي هو فقط تميزه عن الموقف الاميركي في القضايا الجزئية، تحاول المجموعة الاوروبية توظيف هذا الموقف لكسب ود الدول العربية، وهو الود الذي تحتاجه أوروبا في مواجهتها الاقتصادية المستقبلية مع الولايات المتحدة.

ولكن ماذا عن الشارع والسلطة في تل ابيب!

هناك إشكالية بالغة التعقيد في المستوى الصهيوني الشعبي والرسمي. ففي حين ان التربية لكل شخص هناك تقوم على الفتك بالعرب في كافة الظروف، ولعل آخر نتائج ذلك فوز شارون في الانتخابات الاخيرة. إلا ان هذا الناخب اضطر كما اشرنا اعلاه، بسبب المقاومة الفلسطينية، لأن يعيش حالة من التوتر القائم: "بين قناعاته وتربيته الصهيونية ضد العرب، وبين الآثار الموجعة للمقاومة التي دفعته بالمقابل للشعور بأن الهدنة مفيدة له جداً".

وعليه، ففي حين يؤيد الافراد الهدنة، لم تتوقف السلطة الصهيونية عن الاغتيال وبناء الجدار الفاصل، والاعتقالات وهدم البيوت. وعليه، بدت الهدنة وكأنها من جانب واحد. وهذا ما قاد الى انتهاء الهدنة (كما نلاحظ هذه الايام) وقيام حماس بالرد على خروقات الكيان، ومن ثم اغتيال احد قادة حماس اسماعيل أبو شنب.

لقد حاولت سلطات الاحتلال الامعان في المسار التقليدي لها في المنطقة والملخص في: "استمرارها في العدوان مقابل توقف العرب عن الرد، لأنها ترى نفسها جنساً متميزاً لديه سلاح متميز... يحق له ضرب الآخر ولا يحق للآخر حتى القيام بالتبرم ".

ويبدو، ان الشارع الصهيوني الذي ذاق طعم الهدوء النسبي بسبب الهدنة، سوف يضطر للتفكير كثيراً في هذه المعادلة الصهيونية غير القابلة للتحقيق. فإما هدنة من طرفين، وإما دفع ثمن الاعتداءات.

وعليه، فإن هذا يضع السلطة الصهيونية نفسها في توتر كبير اليوم، ولا سيما بعد عملية القدس الاخيرة.

هوامش مقال 4

1- تجدر الاشارة الى ان هؤلاء العمال الذين يخاطرون بحياتهم اليوم للعمل في اقتصاد الاحتلال هم انفسهم الذين قاطعوا العمل هناك في بداية الانتفاضة الاولى! واضح انها مفارقة غريبة. ولكن هذا اللغز يجد حلَّه بالطبع في حقيقة ان فترة السلطة الفلسطينية 1993-2000 لم تتع سياسة تنموية لتشغيل العمال داخل اقتصاد الضفة والقطاع مما ابقاهم في حاجة للعمل في مناطق 1948.

2-*Haaretz*, the economic Supplement, 1-4-2001

3-*The Financial Times* 14-2-2002.

4- *Haaretz*, the Economic Supplement, 4-5-2001.

5- Reen Frucht, Wish they were here, http:/www02.jpost.com/Editions/ 2000 4/01/features.23918.html)

6- قال المسؤول عن دول حوض المتوسط في مفوضية الاتحاد الاوروبي في بروكسل كريستيان لفلر انه قد يتسنىللاسرئيليين خلال سنة ونصف حتى ستين، العمل في اوروبا بحرية دون الحصول على رخصة عمل شريطة استيفاء اسرائيل لمعايير لاتحاد الاوروبي المختلفة وسيت ذلك في اطار منح اسرائي مكانة خاصة تشبه الى حد ما المكانة التي تتمتع بها دول "منطقة الاقتصاد الاروبية" مثل

النرويج وسويسرا والنمسا وغيرها حيث تتمتع هذه الدول بمكانة خاصة دون ان يتحتم عليها الانضمام ساسيا الى الاتحاد الاوروبي.
واضاف ان الاشخاص والبضائع والشركات سيتنقلون بحرية وا اسرائيل ستكون جزءا من السوق الاوروبية الحرة في المستقبل. (القدس 19-6-2003)

5- إسـرائيل: مـن إسـبارطة إلـى وادي السليكون

(نشرت في مجلة كنعان العدد 130، تموز 2007)

لـن نتنـاول هنـا مـا تناولنـاه فـي صـفحات سـابقة كيـف بـدأ الإقتصـاد الإسرائيلي في فلسطين سواء من حيث الرعاية الكولونيالية البريطانية أو بعد تشتيت الشعب الفلسطيني 1948 والإستيلاء على وطن بأكمله مثابة هبة لا تقدر بثمن لنموه ممـا سـمح لهـذا الإقتصـاد بتحقيـق "معجـزة" نمـو، يتحاشـى الإقتصـاديون الإسرائيليون وغيرهم ممن يدعمون إسرائيل الإشارة إليها.

ستكون نقطة تركيز هذه المقالة في حقل آخر هو: تغير وتنوع آليات حفاظ الكيان على وجوده، وتحديداً كيف حاول الإنتقال من الإعتماد على القوة العسكرية إلى الإعتماد على المعرفة أو الجمع بينهما، وذلك للحفاظ على الوطن الذي سيطر عليه وللهيمنة على الوطن العربي وربما ما هو ابعد، وهو حفاظ تأتّى بالقوة بأنواعها واساسها العسكرية والدعم الغربي. ولأجل هذا تركز على هدفين:

الأول: الإندماج في المنطقة العربية تحديداً، وهو أمر كانت له ولا تزال خيارات ثلاثة، الذوبان في الوطن العربي كأقلية إثنية "يكون التعامل معها طبقاً للنظام السائد في المنطقة"، أو البقاء في حالة حرب مطلقة- أو الإندماج المهيمن في منطقة متخلفة ويجب الإبقاء عليها كذلك. ما يمكننا قوله في هذا السياق أن الخيار الأخير هو الأفضل بالنسبة للكيان لأن الأولين مهما امتد بهما الزمن ليسا عمليين. فخيار الذوبان هو الأشد خطورة لأنه لن يكون بقرار إسرائيلي وهو يعني تغير الوضع العربي بما يجعل ميزان القوى لصالح العرب بشكل متميز. وليس شرطاً أن يكون

الميزان المؤثر عسكرياً فقط[261]. أما خيار الحرب المتواصلة فغير ممكن. فهو إن بدا ممكناً بشكل نسبي في حقبة العولمة ووحدانية القطبية، لن يبقى كذلك مع بواكير تعدد القطبية العالمي. وهذا بمعزل عن الدروس المستفادة من الحرب الأخيرة على لبنان حيث أبانت بأن العنصر البشري يمكنه شل قوة التدمير العمياء. فلم يكن ليتوقع أحداً، وهذا درس الشعب وحرب الشعب إن شئنا، أن يقف الإنسان ليقهر الآلة الحربية[262]، وهو أمر غريب يؤكد أن الإنسان ما زال هو الأقوى.

والثاني: الوصول إلى قدر من القوة لا يُبقي الكيان رهينة مصالح خالقيه أي المركز الرأسمالي العالمي، بمعنى الإنتقال من الدور الوظيفي بما هو استثمار استراتيجي في المنطقة معتمد في تموُّله منذ خلقه وخلال استمراريته على المركز، إلى دور حليف استراتيجي للمركز يعتمد على قدرته الإقتصادية في تعييش نفسه، ويحتاجه المركز كما يحتاج هو المركز تبادلياً[263].

وهذا يفتح على مسألة هامة هي المزاوجة بين الذراعين العسكري والإقتصادي عبر الإنتقال من مجتمع العسكرة "إسبارطة" إلى مجتمع المعرفة[264] "وادي السيليكون" بما يحقق الأمرين معاً.

قبل أن نتحدث عن محاولات الكيان الجادة لامتلاك خصائص التحول إلى وادي السليكون، تجدر الإشارة إلى دور القيادة السياسية فيه التي نقلتها من درجة من التطور إلى أخرى عبر وعي القيادة سياسياً من جهة ووعيها للتحديات التي وضعت الكيان نفسه فيها وأمامها، وإخلاصها وإدارتها الحكيمة سواء إدارة البلد ديمقراطياً وحرياتياً أو الإدارة المالية والإقتصادية من جهة ثانية. كان لهذه المقدمات الدور الأساس في تمكنها من الوصول إلى بوابة مجتمع المعرفة ووادي السيليكون.

تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في قدر الإنفاق على البحث والتطوير. وقد يكون هذا إكسير الحياة لأي مجتمع في العالم كي يتقدم. صحيح أن دور المركز الرأسمالي بما هو "استقطابي- والاستقطابPolarization[265]" مكون اساسي في نمط الإنتاج الراسمالي، وهو ما يحول دون تمكّن دول المحيط من اللحاق بالمركز، إنما لا يعني هذا استحالة اللحاق[266]. ولكن وجود قيادات سياسية علمية وعالمة وتوفر ثروة بدرجة ما يمكن ان تحقق ذلك إذا ما اعتمد إلى جانبهما على البحث والتطوير.

يرى كثيرون (عبد الله الحسن مثلاً-في الموقع الإلكتروني -الحوار المتمدن) أن إحدى علائم التحول عن الإسبرطية كامنة في عزوف الجيل الجديد وحتى جيل الوسط عن الجيش، وتحول الجيش نفسه من "جيش الشعب" أو "الأمة المجندة" إلى جيش من المحترفين.

وهذا صحيح من جهة، ولكنه يفتقر إلى جانب هام وهو أن تحول الجيش من جيش "الأمة" إلى جيش محترفين يترافق مع تطور النظرية العسكرية في الولايات المتحدة، وكما اشرنا في غير موضع فإن إسرائيل تعيد دائماً وفي مختلف الحقول تكييف نفسها على المقاس الأميركي ليس من حيث إيديولوجيا السوق الحرة "اللبرالية الجديدة" وحسب وإنما من حيث التسلُّح والفكر العسكري. صحيح أن هناك تآكل في مفهوم "اليهودي الجديد" الذي قامت عليه الصهيونية ومن ثم دولتها، ولكن التفوق التقني التسليحي لعب دوراً هو "الركون" إلى هذا التفوق. بعبارة أخرى، فإن التراخي الذي تحدث عنه دان حالوتس له أساسه في تطور الإقتصاد العسكري الأميركي والإسرائيلي بما يقلل من الإعتماد على الفرد "البطل"، هذا ناهيك عن أن نفس العلاقة الحميمة مع الغرب الرأسمالي سواء من حيث الدعم المتواصل ماليا وعسكريا وتقنياً، هو الذي نقل "اليهودي الجديد" من دور المحارب المحترف بالمطلق إلى الشخص المدني الذي استشعر الحاجة للتمتع بنمط الحياة الغربي الذي نقلته إليه هذه العلاقة بالغرب أو نقلته هذه العلاقة إلى الغرب نفسه عبر الزيارات المتواصلة. لعل هذا يبين لمن يضعون اليهود في موضع بشري مختلف أن هؤلاء كسائر الناس! بمعنى أو آخر، فإن هذا الإحتضان الهائل من الغرب والذي حرص الكيان على تواصله، إرتد سلباً بدرجة أو أخرى في مجال العسكرة.

للكيان تاريخ طويل في الدفوقات التمويلية والإستثمارية من الغرب تحديداً ناهيك عن إتفاقات المتاجرة الحرة واتفاقيات التفضيل، فَمَنْ المرشح للتمتع بها غير الإسرائيلي، هذا مع وجوب الإشارة إلى أن العقدين الأخيرين شهدا تدفقات مالية هائلة، كما شهدا انخفاضاً في سقف الممانعة السياسية الرسمية العربية تجاه إسرائيل، وشدة في قمع الشعب العربي، وهذا مصدر تراخٍ آخر. لذا، لا غرابة أنه يوم وقوع الجنديين في اسر حزب الله تموز 2006 كان رئيس الأركان نفسه يمارس التراخي متابعاً تقلبات البورصة التي لا شك أن من يعيش لحظات تقلبها لا يمكنه التفكير بغيرها إلى جانبها[267].

مرة أخرى، نحاول في هذا المقال تجليس التطورات التي يمر بها الكيان في موقعها وحجمها الطبيعيين كي لا تُبنى عليها نتائج خاطئة أو حتى مبالغ فيها. فليس دقيقاً أن الإسرائيلي وصل مع الوفرة في العقدين الأخيرين إلى تلاشي مفهوم المستوطن الرائد (الحالوتس) لصالح مفهوم الاستيطان الحديث (الديلوكس)".

علينا التنبه إلى أن السلاح لم يفقد دوره، وإن كان في الحرب الأخيرة على لبنان لم يحقق هدفه. وهذا يمكن أن ينسحب حتى على المجتمعات الغربية نفسها. فهي تعيش حياة مريحة جدا مقارنة مع بلدان محيط النظام العالمي، ولكن مواطنيها، وحتى اليساريين منهم شاركوا الدولة حروبها العدوانية الخارجية "اقتسام وإعادة اقتسام العالم" في الحربين العالميتين، ووقف "المجتمع المدني" وراء حكوماته سواء في تدمير العراق او يوغسلافيا، أما الإعتراض على هذه العدوانات، فلم يثن الأنظمة عن قرار العدوان ، كما أنه لم يتواصل حتى انسحاب الإحتلال. والمهم أن

الرافضين للذهاب لاحتلال العراق من الجنود هم ندرة، وقد يكون للإحتماء وراء السلاح الفتاك دوراً هاماً في عدم رفض الخدمة، وهذا يفتح مجدداً على أهمية التطور التقني واقتصاد التسلح ومن ثم "التدمير الخلاق".

قد يكون مبكراً الركون إلى التغيرات المشار إليها أعلاه لدى الفرد والجماعات الإثنية والثقافية في إسرائيل. صحيح أن هناك تغير في الهوية الصهيونية التقليدية بمعنى "تراخٍ" أكثر. ولكن، لم تحل محلها بعد هوية/ات أخرى مبلورة بعد. فليس أقرب إلى المثال من مجموعة المؤرخين الجدد التي تمثل نخبة ثقافية، والتي تبددت وانتهى معظم روادها إلى الإعتذاريات بل والتحول إلى دماء جديدة للصهيونية. ف "بني موريس" يؤكدً على وجوب طرد الفلسطينيين حينما تصل المسألة إلى من الذي يسيطر على الحيِّز. دعنا نقول هناك تراجع أو تغير في الهوية التقليدية الصهيونية والحريدية الدينية المتعصبة، وهما متلاقحتان تبادليا. ولكن هوية جديدة لم تصعد بعد. فاستطلاعات الراي العام تشير إلى تقدم كاسح لزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، ومن يعارضه هم زعماء الأحزاب الأخرى، وليس الشارع الإسرائيلي. هل يجوز لنا القول إن هذا الشارع هو دوماً على يمين حكومته اليمينية! كما أن حرب لبنان الثانية، بدل أن تؤدي إلى مرونة في الراي العام تجاه الحرب وتجاه العرب، أدت إلى كره موسع للعرب، وإلى هستيريا الإنتقام. قد يكون الإستعداد الفردي للحرب قد تراجع، ولكن استمرار هيمنة إيديولوجيا العنصرية ما تزال هي نفسها مساحة هائلة للتجنيد العدواني. لذا، يمكننا قراءة انتصار حزب الله في سياقٍ آخر، هو محاولة تيار العودة إلى الجذور الصهيونية والحريدية استعادة قوته ثانيةً. وباختصار، فإن تداعيات الحرب الأخيرة والدفوقات المالية والركون إلى السلاح واقتصاد السلاح، هي أمور لم تُحسم نتائجها وتاثيراتها بعد.

مقدمات التحول إلى مجتمع المعرفة

يمتلك الكيان العديد من ملامح وخصائص هذا المجتمع وأبرز هذه الملامح:

"1- احتلال إسرائيل المرتبة الأولى عالميا في نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي، وفي هذا الصدد يقول يائير أوفيك المدير العام لمؤسسة التصدير الإسرائيلية "إن إنفاقنا على البحث والتطوير يرتفع إلى 4.8% من إجمالي الناتج المحلي في حين تبلغ هذه النسبة في فرنسا 2.1%".

2- امتلاك إسرائيل أعلى نسبة من المهندسين في العالم بعد ألمانيا، إذ يبلغ معدل المهندسين في إسرائيل البالغ عدد سكانها (6.8) ملايين نسمة 140 مهندساً لكل ألف من السكان بينما في الولايات المتحدة المعدل هو 83 مهندساً لكل ألف نسمة. وهذا راجع بشكل اساسي إلى قدرتها التجنيدية للمستوطنين الجدد الذين جلبتهم من الإتحاد السوفييتي السابق ودور الولايات المتحدة في إستخدام الضغط الإقتصادي على الإتحاد السوفييتي لتسهيل هجرة المستوطنين إلى إسرائيل.

3- استحواذ إسرائيل على المرتبة الثانية في مستوى أودية السيلكون المنتشرة عالميا، إذ لا يفوق وادي السيلكون بين حيفا وتل أبيب والقدس إلا وادي السيلكون الأميركي.
4- كما تشغل إسرائيل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الشركات الصغيرة المدرجة في قائمة شركات التكنولوجيا المتقدمة (ناسداك) التي يجري تداول أسهمها في بورصة نيويورك.
5- تحتل المرتبة السادسة في عدد براءات الاختراع المسجلة بالنسبة لعدد السكان، وهي تفوق في ذلك دولا متقدمة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا.
6- هي في المرتبة الرابعة من حيث عدد براءات الاختراع المسجلة في أوربا وأميركا.
7- المرتبة رقم 12 في مؤشر الجاهزية الشبكية، وهي تسبق في هذا دولا متقدمة مثل سويسرا وفرنسا واليابان وإسبانيا وإيطاليا والنرويج.
8- المرتبة الأولى في تطوير نظم وحماية أمن البيانات وتحصين مواقع الإنترنت ضد الاختراق.
9- المرتبة الأولى في نسبة صادرات السلاح إلى إجمالي الصادرات.
10- المرتبة الخامسة بين عمالقة الدول المصدرة للسلاح.
11- المرتبة الثانية فيما يخص بعض نظم الدفع الصاروخي لحمل الأقمار الصناعية إلى مداراتها في الفضاء الخارجي[268]"

الدولة: "حبَّة عند اللزوم"!

سائرة في أعقاب المدرسة الريجاينة/التاتشرية فيما يخص الخصخصة وتطبيق السياسة اللبرالية الجديدة، فقد فتح الكيان باب الخصخصة وتملُّك رأس المال الأجنبي في الشركات الإسرائيلية، هذا وإن جعلت من ذلك ثلاثة مستويات:

- شركات إسرائيلية محضة
- شركات تبيع اسهما لراسماليين يهوداً من خارج الكيان
- صناعات تبيع اسهماً لراسماليين غير يهود.

لا شك أن العنصرية والإيديولوجيا تدخلان حتى في الخصخصة، ولكن بيت القصيد هو تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص، بغض النظر عن جنسيته. فتوسع القطاع الخاص هو بالنتيجة على حساب الفقراء الذين قفزت نسبتهم على 20 بالمئة.

وهكذا، تسير الدولة في الكيان على مبدأ يقترب من أصول الراسمالية كما أسس لها آدم سميث، بدور تسهيل عمل رأس المال دون ان تقود هي راس المال، اللهم إلا حينما يكون راس المال والسلطة مندغمين معاً. لذا، في سيرها على طريق الخصخصة وإعادة الهيكلة، جعلت الدولة من دورها في الإقتصاد شبيهاً بدورها في الولايات المتحدة لا سيما من حيث علاقة الدولة بالشركات الكبرى، اي أن دور

الدولة ليس تدخليا في الإقتصاد بل إن دورها هو خدمة كبار راس المال، وهذا يفتح على الإجتذاب للشركات العملاقة وتمويل البحث والتطوير.

فمن أجل إبقاء الشركات المحلية في الداخل، وجذب شركات اجنبية، تقدم الحكومة الدعم المالي للشركات المستثمرة في الكيان، فعلى سبيل المثال لا الحصر خصصت الحكومة عام 2005 مبلغ 525 مليون دولار دعما لشركة أنتل التي أفادت منذ العام 1974 من مساعدات حكومية إجمالية مقدارها 1.275 مليارد دولار لقاء استثمارات إجمالية مقدارها 5.5 مليارد دولار، وذلك بصرف النظر عن الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية. وهذا منسجم تماماً مع النهج الأميركي في تقديم الهبات للشركات الكبرى كي تبقى في هذه الولاية أو تلك[269].

كما تسهم في جذب كل هذه المجموعات العالمية اليد العاملة الإسرائيلية الماهرة والرخيصة الكلفة، حيث كلفتها أقل من نصف مثيلتها في الدول الأوروبية، إضافة إلى نسيج صناعي إلكتروني يستخدم 58 ألف إنسان يتوزعون على نحو 2500 مؤسسة. هذا ناهيك عن تسهيل دخول العمالة الفنية الأجنبية من بلدان ذات أجور اقل من إسرائيل كالهند في حين تخلصت تقريباً من العمالة الفلسطينية لأسباب سياسية جوهرها تقويض ظروف المعيشة في الضفة والقطاع، ولأن هؤلاء العمال ليسوا مؤهلين للعمل في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

يقود هذا التقليص لدور الدولة سواء في القرارات أو في التحكم "الملكية" الإقتصادية إلى تحويل واضح للدولة كاداة لراس المال يستخدمها كما يشار عند اللزوم، في حين كانت، أو هكذا تزعم" لفترة طويلة في خدمة الجميع. تقود سياسة عدم التضبيط هذه de-regulatin إلى إطلاق يد راس المال سواء في خلق شركات مختلطة مع راس المال الأجنبي، وهذا يجلب استثمارات، أو في الإستثمار منفردا أو مع راسمال أجنبي في مناطق أخرى من العالم دونما قيود من الدولة بل برعايتها، وهذا وضع مثالي لوادي السليكون.

إسبرطة وادي السيليكون والعرب

كما اشرنا بدايةً، فإن دور القيادة السياسية والتعبئة الإيديولوجية هام في مصائر الدول. وقد يسعف إسرائيل في هذا المستوى أنها وليدة حاضنة عالمية متعددة اي مختلف دول المتروبول الغربي، وليست حالة استيطانية ذات جذور قومية واحدة "كالإستيطان الفرنسي في الجزائر".

إن لإسرائيل طموحات اقتصادية تتجاوز الوطن العربي والشرق الأوسط، فهي ترى نفسها جزءاً اقتصادياً من مركز النظام العالمي ولها مصلحة وحصة في عملية التراكم على الصعيد العالمي، وتتصرف على هذا الأساس. من هنا سعت باكراً لجذب كبريات شركات التكنولوجيا العالمية عبر توفير البنية التحتية القادرة على حمل المتطلبات الإدارية والخدماتية لهذه الشركات. ولا غرابة أن تل ابيب

تعتبر المدينة العاشرة في العالم من حيث القدرة على خدمة واجتذاب الشركات العملاقة وتشجيع الإستثمارات وتوفير التسهيلات التشريعية للإستثمار الأجنبي.

تجدر الإشارة إلى أن الوطن العربي هو الهدف المباشر للقوة العسكرية الإسرائيلية، وهو الفضاء المطلوب لقوتها الإقتصادية "وخاصة في حقبة المعرفة واقتصاد المعلومات". ومن هنا، يرى استراتيجيوها وجوب الوصول إلى تسوية مع العرب، هي التي نسميها طبقاً لشروط المرحلة "الإندماج المهيمن" ولكن هذه المرة بذراعين قويين لها، السلاح والتكنولوجيا.

وفي هذا المستوى، فإن هدف إسرائيل الأساسي في اجتذاب الشركات العملاقة هو الحلول النهائي محل بيروت على صعيد المنطقة على الأقل فيما يخص الدور البنكي والخدماتي وشركات التأمين وتقليص دور دُبي، وإبقاء الإقتصاد المصري مفتوح الأبواب لتقويض تجربة التنمية الناصرية، ومن هنا كانت سعادة إسرائيل بتدمير العراق، وفي نهاية هذا كله الوصول إلى انفتاح الأسواق العربية ليس للراسمال اليهودي كما يزعم البعض، بل اساساً لشراء الخدمات الإسرائيلية وعلى راسها الخدمات المعرفية والمعلوماتية. وبغير هذا، فما معنى تحويل تل ابيب إلى مركز متقدم لإدارة الشركات الغربية لانطلاقها باتجاه الوطن العربي وإفريقيا وآسيا الوسطى وخاصة المنفلتة من الإتحاد الروسي. وهذا قد يفسر بدرجة أو أخرى قلق إسرائيل من امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية المدنية قبل العسكرية. إن الوطن العربي هو الصيد السمين بالنسبة لراس المال والتكنولوجيا الإسرائيلية. ففي سعيها للتفوق والسيطرة عسكرياً وتكنولوجياً، فإن الميدان الرئيسي لتطبيق ذلك هو الوطن العربي. وهذا يستدعي النظر في آليات التفكير الإسرائيلي "الحكومي والرأسمالي" في الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن هنا يتنازع اصحاب القرار والمال الإسرائيليين تجاذبان:
واحد باتجاه تقديم مرونات للعرب وصولاً إلى تسوية، وواحد مع التصلب الإيديولوجي التوراتي الصهيوني. إلا أن كليهما مفتوح الشهية على السوق العربي الواسع المنتفج بأموال النفط ولكنه كذلك، وهذا الأهم، غير المنتج.

من هنا تتمسك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باتفاقية السلام مع العرب، حيث تغض الطرف عن شدة برودة هذا السلام[270] . ولا يعود هذا لوجود تبادل اقتصادي مع كثير من البلدان العربية بدرجة أعلى كثيراً من علاقات التسوية السياسية، بل ايضاً لأن إسرائيل كوادي سيليكون ستكون وادي سيليكون لإرواء العطش الإستهلاكي للصحراء العربية مترامية الأطراف"تطورا وتقانة".

وكما اشرنا في غير موضع فإن استمرار هذا السلام حتى بدرجة حرارته المقاربة الصفر، هو آلية جذب للإستثمارات الأجنبية من جهة، وهو تأسيس غزو الأسواق العربية بأكملها...ذات يوم من جهة ثانية.

لكن الحب من طرف واحد يبقى عذرياً في أرقى الأحوال. فهناك استعداد عربي للمتاجرة والاستحداث مع إسرائيل، وهو استعداد يتجاوز في أحيان استعداد رجال السياسة، أو سرعة ادائهم.

لذا، يقول إيدان أوفير، رئيس "إسرائيل كورب":

" إن الحزام الأمني الذي اقامته إسرائيل لمنع الانتحاريين الفلسطينيين قطع المناطق عن العالم الخارجي وخنق الإقتصاد المحلي الذي انكمش حجمه البالغ 4 بليون دولار بنسبة 8 بالمئة وهذا أصغر من القيمة السوقية لشركة إسرائيل كورب... وأوفير هو من الجوقة المتنامية من اصحاب الأعمال الإسرائيليين الذين يريدون إقامة أعمال مشتركة مع أعدائهم التقليديين... "[271].

ويقول في جانب آخر، ان الفلسطينيين راغبين في ذلك:

" يقول طلال ناصر الدين، مدير شركة بير زيت للمنتجات الصيدلانية، الذي التقاة أوفير:

" إن له مصلحة مشتركة في السلام على اساس الأعمال"[272].

أما عبد المالك جابر المدير التنفيذي لشركة الإتصالات الفلسطينية فقال ل أوفير: " يجب على رجال الأعمال الفلسطينيين أن لا ينتظروا رجال السياسة حتى يجلسوا ويتحدثوا... ليس هناك قانون او نظام، فالأعمال الخاصة تحت رحمة العصابات... كما ليس بوسعك الانتقال من مكان لآخر بدون تحكم الإسرائيليين....يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يستثمروا معاً الآن. بالنسبة للسياسيين فإن حل الصراع يعني فقدان السلطة...علينا البدء بالإستثمار الآن لخلق مصالح مشتركة. فحينما تكون هناك مصالح مشتركة للناس فلا بد من توفر الرغبة في المساومة"

إن لأوفير أعمالاً في بلدان عربية، ويقوم أوفير ... ويحتفظ بعلاقات مع رجال اعمال فلسطينيين ومنهم سمير خوري نائب رئيس شركة "كونسوليديتد كونتراكتورز" وهي شريكة للشركة البريطانية للغاز التي تدير حقل الغاز في غزة يقول خوري الذي يعيش في اثينا:

"سيبقى أوفير صديقاً إلى أن ينتهي هذا الجنون...إن عملا مشتركاً الآن مع إيدان يمكن أن يكون انتحاراً لأنهم في الوطن العربي سيعتبرون ذلك خيانة".

ويؤمن ايدان بالتكامل كما يقول المحامي محمد الدحلة وهو محام عربي من اسرائيل والذي اختاره اوفير كرئيس لوحدة شركته للكيماويات عام 1999. فهو يود ان يعمل هذا المكان للشعبين. وفيما يخص الأعمال، فهذا يعني انه جاهز للمخاطرة حول العالم بما في ذلك العالم العربي[273]".

بقي أن نقول، إن هذا المد المعرفي الإسرائيلي أكثر خطورة على المستقبل العربي من القوة العسكرية. فالقوة العسكرية هي حالة صراع بغض النظر عن الرابح، أما التبعية التكنولوجية والمعرفية، فهي التي تقود التابع إلى المتبوع ومن هنا يمكن أن تكون طوعية، وقد تصل إلى درجة استدعاء الإستعمار. وفي حالة حصل هذا، وتمكنت إسرائيل من استخدام اليد العسكرية والأخرى المعرفية، ولأن يداً واحدة لا تصفق ولكن "تلطم"، فإن بوسع يدين ان تصفقا!
ملاحظة: لأجل معلومات مفصلة عن مدى تعطش راسماليين فلسطينيين أمثال عبد المالك جابر، طلال ناصر الدين، سعيد خوري، للتطبيع الإقتصادي مع رأسماليين يهوداً إسرائيليين [274].
طبقاً لجريدة القدس (13 ايار 2007) فإن الكثير من الفلسطينيين سيحضرون مؤتمر دافوس بمن فيهم رئيس السلطة الفلسطينية ابو مازن، ووزير المالية سلام فياض، ومحمد مصطفى رئيس صندوق الإستثمار الفلسطيني، ومنيب المصري، وعبد المالك جابر، وحسن ابو لبدة، وطلال ناصر الدين، وسمير حليلة... وآخرين.

هوامش مقال 5

1- يمكننا مناقشة الخيار غير العسكري، الإقتصادي مثلاً، في مقال لاحق.
2- كان تركيز النظريات العسكرية على مبدأ أن النصر لا يتحقق إلا حين تدخل القوات البرية أرض العدو، وهو مبدأ يقوم على القصف عن بُعد، حتى من الفضاء، كي تدخل القوات البرية أرض العدو وهي محترقة لضمان سلامتها. وعلى هذا المبدأ إرتكزت السياسة العسكرية الأميركية ومن ثم الإسرائيلية في اعتماد القوة الجوية كأساس للقصف عن بعد. وهذا مبدأ يبدأ من حرب النجوم، وقصف أرض العدو من هناك أو من أجواء الكرة الأرضية نفسها. وهذا ما اعتمده رئيس الأركان الإسرائيلي في الحرب الأخيرة ضد لبنان، وحقق الدمار المطلوب بامتياز. ولكن الأرض المحروقة لم تسمح لجنوده بدخولها والبقاء فيها حتى وهم في دباباتهم. وهذا يمثل مرة أخرى عودة من التكنولوجيا إلى الإنسان. وعليه، فإن عزل رئيس الأركان كان مثابة اختيار كبش تضحية أكثر مما هو بسبب خطئه العسكري، فالنظرية العسكرية هي التي تحتاج المراجعة من عسكرية واشنطن حتى تل ابيب.
3- لا نقصد هنا أن هدف إسرائيل الفكاك من علاقة التبعية للمركز الراسمالي، فهي جزء من آلية التراكم على صعيد عالمي، صغير نعم، لكنها جزء لصيق منه وفيه. فمصيرها في المنطقة محكوم بمصير الغرب الرأسمالي فيها سواء في حقب الإستعمار، فالإمبريالية فالعولمة. يفيد هنا ما كتبه كارل كاوتسكي في عشرينات القرن الماضي ناصحاً اليهود بعدم إقامة دولة في فلسطين لأن مصيرها سينتهي بانتهاء مصير الإستعمار الغربي هناك. وقد يكون من الطرافة بمكان أن هذا ما عاد ليؤكده زبجنيو بريجنسكي في العام الماضي إثر الحرب على لبنان.

http://www.huffingtonpost.com/nathan-gardels/beginning-of-the-end-for-_b_26247.html

.

4- ليس الهدف هنا تمجيد كارل ماركس، ولكن الإشارة الحقوقية إلى أن الرجل اشار إلى دور تحول المعلومة إلى قوة مادية منذ القرن التاسع عشر حيث عاش وقضى.

5- تجدر الإشارة إلى أن تفوق المركز في البحث والتطوير نقله مؤخراً إلى تسليح الإستقطاب بقانون جنائي ممثلا في "حق الملكية الفكرية فلم يعد مسموحاً امتلاك المعرفة وإنتاجها بل اسهلاكها.

6- يجادل كثيرون بأن اللحاق لم يعد ممكناً، وأن اليابان كانت آخر من تمكن من ذلك، ولكن تجارب الإتحاد السوفييتي والصين تشيران إلى إمكانية ذلك، وإن بمنهج مختلف.

7- " جاء في نص استقالة رئيس الأركان السابق الجنرال دان حالوتس عندما قال "إن أحد الأمور المركزية التي تعلمنا فيها من التحقيقات هو أن المنظومات العسكرية الإسرائيلية تتأثر بشكل عميق من الصيرورات بعيدة المدى، وأحيانا لا يتم الإحساس بهذا الأثر، وبالتالي لا ندرك نحن عواقبها، فلهذه الصيرورات عواقب على المجتمع الإسرائيلي عامة وعلى القدرة الشاملة للجيش خاصة"...إن منعة الجيش الإسرائيلي تنبع من الدعم الشعبي الذي يحظى به، وللأسف الشديد فإن تآكلاً قد طرأ على هذا المجال في السنوات الأخيرة".

8- عبد الله الحسن في الحوار المتمدن- لا ذكر لمصادر المعلومات.

9-أنظر بهذا الصدد كتاب

Michael Moore, *Downsize This*, 2001.

10-لم يجد السفير الإسرائيلي في الأردن فندقاً ليقيم فيه حفل الإحتفال ب 15 ايار.

Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, 11- Simon Clark, Plans China Car Maker

http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=abNkP3XU8o8M&refer=home

Last Updated: May 1, 2007 23:14 EDT

12- نفس المصدر.

13- نفس المصدر

Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, Plans China 14- Car Maker, By Simon Clark

:http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=abNkP3XU8o8M&refer=home

6-وراء"معجزة" نمو إسرائيل:

نهب وطن، إدارة جادة وإغداق خيالي أميركي

("نشرت في مجلة التراث والمجتمع العدد 47 صيف 2007")

بعيداً عن كون الكيان قد أقيم على أرض مغتصبة من الشعب الفلسطيني، وهذا يشكل ثروة هائلة لا تقدر بثمن، كما انها من حيث حساب التكاليف تشكل رافعة اقتصادية هائلة، تماماً كما هو تاريخ الإستيطان الأبيض حيث احتل الأرض بالمجان، فإن هذا كله لم يبيِّن ما هي الصورة الحقيقية له اقتصادياً.

تعرضت دراسات اقتصادية كثيرة للكيان واصفة إياه باقتصاد المعجزة من حيث معدلات النمو العالي[275] التي تمتع بها في العديد من السنوات منذ فرضه في فلسطين وعلى الأمة العربية وحتى اليوم. ولا شك أن القيادة الصهيونية استثمرت كافة الإمكانات والفرص بشكل دقيق وعلمي، وربما لا نجازف إذا قلنا، ان استثمارها هذا هو "ثوري" لا سيما إذا قورن بالتبذير، وربما التخريب ، الإقتصادي والإجتماعي الذي مارسته أنظمة الحكم العربية على الثروات والمجتمع.

لكن هذا التوظيف الجيد للإمكانات يجب أن لا يحجب عنا الكتابات الخبيثة التي تغافلت عن أن النمو الكبير في العقدين الأولين للإحتلال الأول 1948، أو حتى القدرة على الإستمرار، قام اساساً على نهب وطن وبنية أساسية ومساكن ومصانع ومزارع...الخ[276].

إلا أن كفاءة الاستثمار الصهيوني ما كان لها لتُبقي هذا الكيان غنياً وقوياً لولا الدعم الهائل من المركز الراسمالي العالمي. وليس هنا بالطبع مكان مناقشة ماهية المحرك الأساس لهذا الدعم الذي تثبت الوقائع أنه لإعتبارات مصالح الطبقات

الرأسمالية الحاكمة في الغرب، وتحديداً التراكم، علماً بأن هذا لا يقلل من دور العوامل الأخرى ثقافية ودينية...الخ.

يجب الأخذ الجدي بالاعتبار أن هذا الكيان أقيم ووعي مؤسسوه دوره الوظيفي في المنطقة، وأن عليه أن يكون متماثلاً مع متطلبات المركز الراسمالي العالمي، وحتى مع الدولة التي تمثل مركز هذا المركز. لذا، لا غرابة أن نقلت قيادة الكيان ارتباطها من الإمبريالية البريطانية حينما شاخت لترتبط بالإمبريالية الأميركية وتتكيف مع شروطها.

وعليه، إذا كانت هناك فرصة في فترة الرعاية الإستعمارية البريطانية للكيان الصهيوني، لاعتماد قطاع عام ولدور تدخلي عالٍ للدولة في الإقتصاد[277]، فإن هذا الدور قد تراجع إلى حد كبير في حقبة العولمة حيث أصبح ارتباط الكيان أعمق وأكبر بالمركز الراسمالي الأميركي الذي كيَّف الإقتصاد الصهيوني مع المدرسة الأميركية في الخصخصة والعولمة والنقودية، أي مع متطلبات العولمة منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين[278].

ولكن، رغم الخصخصة، وتلبية الكيان لمتطلبات العولمة فيما يخص تطبيق السياسات اللبرالية الجديدة، ما يزال للدولة دورها في الإقتصاد مما يبقي على سمات قطاع عام لم ينته لصالح القطاع الخاص المعولم. فالحكومة ما تزال تملك حصة ملموسة في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً.

في عام 2003، كان الإنتاج الأهلي الإجمالي في الكيان حسب القطاع على النحو التالي: تشكل حصة الزراعة 2,6%، وحصة الصناعة 30,8% وحصة الخدمات 66,6% ، وبهذا يأتي الكيان ملاصقاً أو تالياً لاقتصادات الدول المتقدمة في أوروبا الغربية. يقدر معدل دخل الفرد في دولة الكيان الصهيوني ب23,500 دولار سنويا طبقاً لصندوق النقد الدولي و 26,200 دولار طبقاً لِ كتاب الحقائق الصادر عن ال سي. آي.إيه. وهذا أدنى مما هو في مختلف بلدان أوروبا الغربية باستثناء اليونان والبرتغال، إلا أنه أعلى مما هو في كل بلدان أوروبا الشرقية.

لقد انتقل اقتصاد الكيان من مرحلة تطور اقتصادي إلى أخرى، وفي كل واحدة كان يواكب تطورات النظام العالمي. فقد اعتمد في الخمسينات على الصناعة التقليدية، التي كانت آنذاك متقدمة، وعلى زراعة الأراضي المغتصبة من الشعب الفلسطيني المشرّد. وفي الستينات ركز اقتصاد الإحتلال على صناعات النسيج والملابس، بل اعتبرت آنذاك محرك الإقتصاد وقد تركزت في الجنوب (النقب) وقيل وقتها ديمونا النسيج وديمونا الذرة حيث أقيم أول مفاعل نووي في الكيان قدمته له فرنسا الديغولية "صديقة العرب"!.

وبعد احتلال عام 1967 انتقل الكيان إلى الصناعات الأكثر تقدما كالكيماويات والسلع المعمرة، وألقى بالأنسجة والملابس وبماكيناتها القديمة إلى ورش التعاقد من الباطن في الضفة والقطاع المحتلين[279]. أما الثمانينات ولاحقاً التسعينات فدفعت اقتصاد الكيان إلى الصناعات البتروكيماوية والإلكترونية.

إن الصناعات الرئيسة في الكيان اليوم هي الصناعات المعدنية، والإلكترونية والتجهيزات الطبية، وتعبئة الأغذية، والكيماويات. وفيها قطاع خدمات ذو دور ملموس، وهي أحد أهم المراكز في العالم في تصنيع وقص الماس. وله دور قيادي، عالمياً، في تطوير "السوفت وير"، كما أن فلسطين هي محط إقبال هائل للسواح من مختلف بلدان العالم لاحتوائها على موهوبية ثرواتية هي الأماكن المقدسة[280]. كما أُسميت تل أبيب في عام 1988 على أنها إحدى أكثر عشرة مدن ذات أهمية تكنولوجية في العالم، حيث تم التخطيط ومن ثم التنفيذ على أن يكون في الكيان "وادي سيليكون" وتكون في تل أبيب مراكز فروع الشركات الاستثمارية التي تستثمر في الكيان باعتباره منصَّة الإنطلاق الإستثماري (الكولونيالي) إلى الوطن العربي وصولاً إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة. وبالتالي فهي تحقق دورين: دور المركز التكنولوجي والإداري والخدمي والمالي[281] ومركز الإنطلاق المهيمن في المنطقة وفي جزء من آسيا. وبهذا تنتظم هذه الدولة ضمن آخر طبعات التطور الإقتصادي الرأسمالي المعولم[282].

في العقدين الأولين من عمر الكيان الصهيوني كان معدل النمو السنوي فيه 10%، وهي نسبة مضلِّلة إذا ما تُركت على رسلها. فقد احتل الكيان وطناً بأكمله من دون أهله، وهذا "دعم" هائل بكل المقاييس. ولا شك أن وراء هذا التضليل كتابات الإقتصاديين والساسة وعلماء الاجتماع الصهاينة الذين يتحدثون عن هذا الكيان كما لو كان امتداداً لما قبل ثلاثة آلف عام، وهو الأسلوب الأمثل لتمويه اغتصاب فلسطين عام 1948.

بينما كان العقد التالي على حرب تشرين 1973 عقداً ضائعاً اقتصادياً بالنسبة لإسرائيل حيث كان التضخم عالياً، كما تضخم الإنفاق الحكومي بشكل ملموس. وبحلول عام 1984 وصل الوضع حدا كارثياً حيث قفز التضخم إلى 450%، مع توقع وصوله إلى 1000% في نهاية ذلك العام.

وهنا انتقل اقتصاد الكيان إلى الحقبة الجديدة في تطور راس المال العالمي، حقبة السياسة النيو لبرالية، المتمثلة في مغادرة، النموذج الكينزي في الإقتصاد إلى

الأبد، والانتقال إلى الخصخصة والتصحيح الهيكلي، وتصفية القطاع العام، وإطلاق سياسة السوق المفتوح واعتماد عدم التضبيط الاقتصادي...الخ.

أسمى الكيان هذه السياسة الجديدة ب "خطة الاستقرار الاقتصادي" التي بدأت عام 1985، وكان للولايات المتحدة آنذاك دور كبير في تبني الكيان لهذه السياسة حيث هدفت الولايات المتحدة إلى تجهيز الكيان للحقبة الإقتصادية العالمية الجديدة دون إبطاء.

يزعم اقتصاديو الكيان أن هذه السياسة بما فيها من إدخال إصلاحات هيكلية بمنظور السوق أعادت الاقتصاد وعبَّدت الطريق باتجاه نمو سريع في التسعينات، ليصبح الكيان نموذجاً للبلدان التي تواجه أزمات اقتصادية مماثلة. لكن في هذا مجانبة للحقيقة. فقد كان للعوامل الخارجية الدور الأساس في هذا المستوى ايضاً، هذا دون أن نغفل حذر ووعي القيادات الصهيونية لوجوب التكيف مع تحولات المركز الرأسمالي ووجوب الإستثمار الأمثل للإمكانات سواء الموجودة أو الممنوحة.

كانت موجات المستوطنين الجدد من الإتحاد السوفييتي السابق قد تكثفت إلى الكيان منذ حقبة حكم ميخائيل جورباتشوف أي منتصف الثمانينات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإتحاد السوفييتي كان قد دخل أزمة اقتصادية خانقة، كان لا بد أن تودي بنظامه، وهي أزمة الشح المالي. ففي حين موَّل الإتحاد السوفييتي سباق التسلح مع الولايات المتحدة من فوائض الطفرة النفطية الأولى 1973 والثانية 1982، شهدت بقية سني الثمانينات تدهور اسعار النفط وبالتالي لم يعد هذا البلد قادراً على تمويل عجزه من الغرف من بئر النفط. وهنا كان تدخل الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت منذ نهاية سبعينات القرن الماضي بتنشيط تبادلها التجاري مع الإتحاد السوفييتي المهرول نحو الإنفتاح على السوق الرأسمالي العالمي والإنخراط في قانون القيمة الرأسمالي العالمي، فبدأت بتنشيط تبادلها مع الانفتاح السوفييتي بالتواكب مع سماحه بهجرات أكثر للمستوطنين اليهود إلى الكيان. لقد ساعدت هذه الهجرات الإستيطانية على ذلك النمو حيث جلبت له أكثر من مليون مستوطن جديد[283]، كان الكثير منهم ذوي تعليم عالٍ وهم يشكلون اليوم 16,5% من سكانه أل 6.5 مليون نسمة. إن المهارات التي جلبوها، والطلب الذي اضافوه على الإقتصاد كمستهلكين قد أعطت الإقتصاد دفعة قوية إلى الأمام. لا شك أن الكيان كان انتقائياً إلى درجة عالية في استقبال المستوطنين الجدد وهذا مرتبط إلى درجة عالية بإستراتيجيته في الإستيطان. فالكيان في الثمانينات لم يكن بحاجة إلى قوة عمل يدوية تقليدية، فهو مقبل على تثبيت وادي السليكون، لذا، هو بحاجة إلى خبرات علمية وإدارية، وهي الثروة التي هيأتها له الإدارة السوفييتية "النومينكلاتورا" كي تقبض مقابل ذلك تطويل عمرها في السلطة قليلاً، إلى أن تقلب البلد وتحوله إلى

النظام الرأسمالي وتشتري هي نفسها قاعدته الاقتصادية ببضعة قروش. هذه هي إذن لعبة رأس المال[284].

أما التطور الثاني فكان استفادة الكيان من تمهيد الوطن العربي للإستسلام[285] والشروع في عملية التسوية حيث عقد مؤتمر مدريد عام 1991، والذي قاد إلى توقيع اتفاقات أوسلو التي فتحت الباب لاتفاقية وادي عربة بينها وبين الأردن.

لذا، يعتبر عام 1990 وحتى اليوم، نقلة نوعية في اقتصاد الكيان من حيث تدفق الإستثمار الأجنبي لدرجة أصبح الكيان ربما الدولة الثانية في العالم بعد الصين الشعبية التي تمور ببحر من السيولة المالية في فترة تفتقر دول كثيرة للحد الأدنى من تغطية النفقات الضرورية. شهد الكيان نمواً متواصلاً بعد اتفاق التسوية حيث تدفقت إليه عشرات بلايين الدولارات. وتكفي الإشارة إلى أن عام 2006 وهو عام حرب وهزيمة قد جلب للكيان 22,5 بليون دولار من الإستثمارات الأجنبية.

لم يتعثر هذا النمو إلا بالانتفاضة الثانية وخاصة سنوات 2000-2003 حيث كان النمو سالباً. تجدر الإشارة إلى أن مقتضيات تراكم رأس المال، قضت باستئناف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الإنتفاضة، بمعنى أن النمو السالب كان اساساً بأثر الإنتفاضة أكبر مما هو بتراجع مقصود من الإستثمار الأجنبي.

تكمن أهمية اتفاقات التسوية في أن الكيان بدأ يرى فرصة حقيقية له بالاندماج المهيمن في المنطقة، وفتحت له طريقاً إلى أسواق شرق آسيا للتصدير، والمهم، كما أشرنا، أن السلام حث تدفقاً من الاستثمارات الأجنبية لا سابق له.

في سياق الامتثال لمقتضيات العولمة، تحول التبادل التجاري الرئيسي للكيان من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة لتصبح أكبر شريك تجاري للكيان. ففي عام 1997وصلت المتاجرة بالاتجاهين بينهما إلى 12.6 بليون دولار، وأهم صادرات أميركا للكيان هي الكمبيوترات integrated circuits وقطع الطائرات وتجهيزات حربية أخرى، والقمح والسيارات. وأهم صادرات الكيان لأميركا هي الماس الجاهز، والمجوهرات، والالكترونيات وماكينات الطباعة، وتجهيزات الإتصالات. وقد وقعت الدولتان اتفاقية متاجرة حرة عام 1985، التي تنص على الإزالة المتواصلة للتعرفة الجمركية على معظم السلع المتبادلة بينهما خلال عشر سنوات. وتم توقيع اتفاقية زراعية بينهما بنفس الروح في نوفمبر 1996، لتحرر بقية المنتجات التي لم تُتضمن في الإتفاقية الأولى. وهناك حواجز غير جمركية، وجمركية بقيت على بعض السلع، وللكيان اتفاقات تعاون مع الإتحاد الأوروبي وكندا، ويسعى لعقد اتفاقات مشابهة مع بلدان أخرى مثل تركيا والأردن وأوروبا

الشرقية. كما أن الكيان من أكبر مصدري السلاح في العالم حيث بلغت حصته 10% من تجارة السلاح العالمية عام 2007.

المساعدات الأميركية للكيان

يقدر الكونجرس مجموع قيمة المساعدات الأميركية للكيان ب 91 بليون دولار. وحسب المعلن، فإن الولايات المتحدة قررت منذ عام 1992 تقديم مساعدات إضافية للكيان بقيمة 2 بليون دولار سنوياً كضمانات قروض[286]. ويقدر باحثو الكونجرس أنه منذ عام 1974 وحتى 1989، هناك 16.4 بليون دولار من القروض العسكرية لإسرائيل تحولت إلى هبات وهو أمر كان متفاهم عليه منذ البداية.

والحقيقة، فإن جميع القروض المقدمة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل قد سومح بها من قبل الكونجرس، وهو ما سمح لإسرائيل بالزعم انها لم تخل باي قرض حكومي من قروض الولايات المتحدة. إن سياسة الولايات المتحدة هي أن توازي أو تزيد المساعدات الإقتصادية لإسرائيل عن مدفوعات الديون الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة في كل عام. وهذا بعكس البلدان الأخرى التي تحصل على مساعدات أميركية حيث تدفع على أساس أربع دفعات سنوياً، أما إسرائيل فتحصل عليها دفعة واحدة في بداية كل سنة مالية. لا بل إن إسرائيل تُقرض بعضاً من هذه ثانية عبر كمبيالات الخزينة وتحصل على فوائد إضافية.

إضافة إلى هذا، هناك 1,5 بليون دولار تذهب إلى إسرائيل سنوياً عبر اعتمادات أميركية خاصة، وهي 1 بليون دولار على شكل منح من مقتطعات ضريبية ، و 500 مليون في السندات الإسرائيلية. إن ما يجعل تحويل كل هذه الأموال كمقتطعات ضريبية لأي حكومة أجنبية ممكناً، هو وجود عدد من المؤسسات الخيرية اليهودية، التي لا تتوفر في أي مكان آخر في العالم. ولا تشتمل هذه الأرقام على القروض التجارية قصيرة الأمد من البنوك الأميركية والتي وصلت إلى بليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة.

تصل حصة الكيان من المساعدات الأميركية السنوية الكلية إلى ثلث ميزانية هذه المساعدات، رغم أن إسرائيل تشكل 0,001 من عدد سكان العالم وتتمتع بأحد أعلى دخل للفرد في العالم. يفوق الإنتاج القومي الإجمالي للكيان ما لدى كل من مصر ولبنان وسوريا والأردن والضفة وغزة. وحسب دخل الفرد فيها فهي من بين أغنى ستة عشر دولة في العالم، حيث يفوق متوسط دخل الفرد فيها دخل الفرد في العربية السعودية، وهو أقل بقليل منه لدى الدول الأوروبية الغربية. وتمييزاً

لمساعداتها للكيان، فإن الولايات المتحدة لا تستخدم كلمة مساعدات للكيان وإنما "صندوق الدعم الإقتصادي".

لا يعرف معظم الأميركيين كم يذهب من الضرائب التي يدفعونها للكيان. ففي السنوات المالية المنتهية في 30 ايلول 1997، أعطت الولايات المتحدة للكيان 6.72 بليون دولار موزعة على النحو التالي: 6.194 بليون تقع في خانة مخصصات المساعدات الأجنبية للكيان، و 526 مليون أتت من وكالات مثل دائرة او وزارة التجارة، ووكالة المعلومات الأميركية والبنتاغون. ومبلغ ال 6.72 بليون هذه لا تشتمل على ضمانات القروض ولا الفوائد المجمعة سنوياً والتي تصل إلى 3.122 بليون دولار تدفعها الولايات المتحدة على الأموال المستعارة لكي تُعطى للكيان. ولا تتضمن الإعفاءات الضريبية على دافعي الضرائب الذين يقولون أنهم وهبوا أموالاً إلى الكيان على أسس خيرية. وهذه تكلف دافع الضريبة الأميركي ما بين 280 و 390مليون دولار. وحينما تضاف الهبات والقروض والفوائد والمقتطعات الضريبية جميعاً على السنة المالية المنتهية في 30 ايلول 1997، فإن العلاقة الخاصة بين الطرفين تكلف دافع الضريبة الأميركي أكثر من 10 بليون دولار سنوياً.

منذ العام 1949 أعطت الولايات المتحدة الكيان 83.205 بليون دولار. وبلغت كلفة الضريبة التي حملها دافع الضرائب الأميركي بالنيابة عن الكيان 49.937 بليون دولار، وهو ما يوصل المساعدة الكلية إلى الكيان منذ عام 1949 إلى 133.132 بليون دولار. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعطي مساعدات فدرالية لكل مواطن في الكيان في السنة الواحدة أكثر مما تعطيه للمواطن الأميركي.

يرى ستيفن زينوس، ان هذا منوط بالمصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة. يبرر ذلك الرسميون الأميركيون بأنه ضروري لاعتبارات أخلاقية، ويزعم البعض أن الكيان "ديمقراطية تقاتل من أجل بقائها". وإذا كان هذا هو السبب الحقيقي، كان يجب أن تكون المساعدات الأعلى في السنوات الأولى لوجوده، وأن تقل بعدما قوي، لكن زينوس يكشف أن 99 بالمئة من المساعدات الأميركية للكيان حصلت بعد عام 1967، بعد الحرب، حينما أصبح الكيان أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى. لقد ساعد الكيان في هزيمة حركات التحرر الوطني الراديكالية، وهو موقع تجربة الأسلحة الأميركية التي لم تجرب بعد، كما يقوم بتصدير أسلحة إلى البلدان التي لا تفضل الولايات المتحدة التصدير إليها مثل جنوب إفريقيا سابقاً والكونتراس وغواتيمالا في ظل الزمرة العسكرية وإيران الشاه. كما أن مخابراته على تعاون وثيق مع المخابرات الأميركية، ورغم تزايد تعاون اميركا مع بلدان الخليج إلا أن هذه لا تتمتع بنفس الإستقرار الذي لدى إسرائيل، ولا بالمستوى التكنولوجي المتقدم، ولا بالعدد الكبير من العساكر الكفؤة.

قال ماتي بيليد، وهو جنرال إسرائيلي سابق وعضو كنيست، لزونيس، أنه هو ومعظم الجنرالات الإسرائيليين يعتقدون أن هذه المساعدة : "أكثر بقليل من دعم للتصنيع التسليحي الإسرائيلي" آخذاً بالاعتبار أن معظم هذه المساعدات العسكرية للكيان تستخدم في شراء أسلحة من الولايات المتحدة. وأبعد من هذا، فإن إرسال الأسلحة إلى الكيان يخلق طلباً على الأسلحة في البلدان العربية. وطبقا لزونيس، فإن الكيان قد أعلن عام 1991 أنه يدعم فكرة تجميد تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط إلا أن الولايات المتحدة رفضت ذلك".

تجدر الإشارة هنا أن ما يقوله الجنرال الصهيوني ليس دقيقاً على الأقل في جانب تفسير تدفق المساعدات العسكرية للكيان. فهذه المساعدات، أو تحديداً، التفوق التسلحي للكيان على القوة العربية هو أساس قيامه واستمراره. إن مضمون حديث الجنرال الصهيوني يوحي بأن الكيان طبيعي ومقبول في المنطقة، وبالتالي (فمن المشروع أن يسأم جنرالاته تدفق الأسلحة)، وهذا مجانب للحقيقة.

من جانب آخر، فإن المجمع التسليحي الأميركي هو رافعة الإقتصاد الأميركي منذ قرابة ثلاثة عقود حيث تراجعت حصتها من الإنتاج المدني على صعيد عالمي من 50-20 بالمئة. لذا، فإن تصدير الأسلحة، وحتى شن وتصدير الحروب، هي الصناعة الرئيسية للولايات المتحدة. ومن هنا، فإن استمرار تسليحها للكيان يدفع دولا عربية لشراء أسلحة كي تحقق التوازن الإستراتيجي مما يعني ترويج المنتجات التسليحية الأميركية. ومن اللافت للنظر هنا، أن الكيان يلعب، شاء أم أبى، دوراً وظيفياً لصالح سيده الإمبريالي. على أن تبرير ذلك ب "الخطر الدولاني العربي" ليس مقنعاً إلى حد كبير لا سيما بعد عقد عدة انظمة اتفاقات تسوية مع الكيان، وترنح أخريات للسقوط في نفس الشرك. وعليه لا بد من رؤية تسليح الكيان ضمن دوره العدواني الدائم في المنطقة حتى لو اعترفت به الدولة القطرية العربية، حيث بات معروفاً أن الشعب العربي يرفض هذا الكيان بدءاً من استيطانه فلسطين وصولاً إلى دوره المتواصل لاحتجاز التطور العربي وقطع مسار المشروع النهضوي العربي.

في خريف عام 1993 حينما كان هناك أملا لدى الكثيرين ب"السلام" في منطقة الشرق الأوسط، كتب 78 عضو من مجلس الشيوخ الأميركي إلى الرئيس الأسبق بيل كلينتون يصرون على بقاء المساعدات لإسرائيل على نفس المستوى. كان السبب الوحيد لديهم هو: "الوجود الهائل للأسلحة المعقدة في الدول العربية". هل سبب هذا الإصرار شيء غير إن هؤلاء أصحاب شركات إنتاج الأسلحة؟ وبالطبع تجاهل هؤلاء أن 80 بالمئة من هذه الأسلحة هو من الولايات المتحدة.

يؤكد زونيس أنه لا يقلل من أهمية "آيباك" في التاثير على السياسة الأميركية، ولكنه يعتقد أن مجمع الصناعات الجوية الأميركية ذو تأثير أقوى. فقد دفع هذا المجمع أموالاً لحملات الانتخابات بمقدار ضعفي كل المنظمات المؤيدة للكيان

مجتمعة. ويكرر زيونيس، إن تاثيرها على "كابتول هيل" فيما يخص أداء واستخدام اللوبي، يتجاوز حتى الآيباك.وهو يعتقد أن السياسة الأميركية ستبقى على حالها حتى لو لم تكن آيباك موجودة، مضيفاً أنه، "لم تكن لدينا حاجة إلى لوبي إندونيسي كي ندعم إندونيسيا، في عدوانها الوحشي على تيمور الشرقية لسنوات طويلة".

يمكن للمرء أن يخلص من اقوال زونيس أنه يلتقي مع التحليل الذي يطوره عرب كثيرون، ومنهم كاتب هذه السطور، بأن للكيان دور وظيفي في خدمة مصالح المركز الرأسمالي في المنطقة، وليس هو الذي يصوغ السياسات الأميركية. وتكفي قراءة دقيقة للعدوان الأخير على لبنان 2006، لتوضيح أن الكيان أداة عدوان لمشروع أوسع من حجمه هو المشروع الأميركي للشرق الأوسط.

يقول بيليد لزونيس:

"ليست هذه، أي عملية تدفق الأسلحة، في مصلحة اسرائيل ، فهي تدفع إسرائيل إلى موقف متشدد متصلب فيما يخص عملية السلام. وأبعد من هذا، فكل دولار من الأسلحة ترسله أميركا إلى الكيان، لا بد لها أن تنفق من 2-3 دولارات لتدريب الناس على استعمال الأسلحة، وشراء قطع غيار، وفي أساليب أخرى للاستفادة من المساعدة. ويقول حتى اقتصاديو الخط السائد في الكيان، أنها مضرة جداً لمستقبل البلاد".

وصفت صحيفة يديعوت أحرونوت الكيان كأنه "مراسل العرَّاب " طالما أن الكيان يقوم بالأعمال القذرة للعرّاب، الذي يحاول دائماً ان يبدو بمظهر مالك اعمال واسعة ومحترمة. كما وصف الكاتب الصهيوني الساخر (ب. مايكل) هذه العلاقة قائلاً: "سيدي، أعطني الطعام كي آكل، وسأعض من تطلب مني عضه" وهذه تسمى علاقات تعاون استراتيجي.

وينتهي زونيس إلى القول ان استمرار تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط يزيد من عدائية العرب لنا، كما لن تصبح المنطقة أكثر أمناً، ويؤكد أن مستقبل أميركا هو في علاقاتها مع العرب. ويرى أن معارضة هذه السياسة الأميركية لا يقتصر على أصدقاء العرب وإنما يشمل دعاة حقوق الإنسان، ومراقبة نشر الأسلحة والمهتمين بالقانون الدولي وبهذا يرى أن فرصة تشكيل حركة عريضة حول هذا الموقف أمراً ممكناً.

يقول ريتسارد كورتيس[287]، أن هناك أكاذيب كثيرة حول المساعدات للكيان، فالرقم الرسمي مثلاً لعام 1997 هو 3 بليون مع أن الفعلي هو 5,525,800,000 دولاراً حيث هناك 2 بليون كضمانات قروض و 525,8 مليون حصلت عليها من عدة ميزانيات فدرالية اخرى. قد يلوم المرء الإعلام على

عدم التطرق، لذلك، ولكن سلطات الكونجرس لا تفعل. إن كل أعضاء لجان مساعدات الكيان هم في العادة يوقعون على ذلك بكل بساطة. وغالباً فإن مختلف الأعضاء في اللجان ذات العلاقة هم يهود، وهم على علاقة بآيباك ويتقاضون أجراً على الترويج لدعمه.

في الفترة من 1949-1996، حصل الكيان على 62,5 بليون دولار كمساعدات أجنبية بينما حصلت لنفس الفترة كل دول العالم التي تساعدها الولايات المتحدة على نفس المبلغ بالضبط تقريباً وهو 6,497,800,000 دولار، وهي إفريقيا شبه الصحراوية، اميركا اللاتينية، الكاريبي. لقد بلغت حصة إفريقيا شبه الصحراوية من المساعدات في الفترة المعطاة 24,415,700,000 دولار وعدد سكانها 568 مليون شخص، أي 42,99 دولار للفرد. في افريقيا شبه الصحراوية. كما أن عدد سكان أميركا اللاتينية والكاريبي هو 486 مليون نسمة، وكل ما تلقته هو 28,254,400,000 دولار، أي 79 دولار للفرد. بينما وصلت حصة الفرد في الكيان من المساعدات الأميركية لنفس الفترة إلى 10,775.48 دولار، أي أنه حين تنفق الولايات المتحدة دولاراً على الفرد في إفريقيا فإنها تنفق 250,65 دولاراً على الفرد في الكيان. ومقابل كل دولار تنفقه على الفرد في نصف الكرة الغربي فإنها تنفق على الإسرائيلي 214 دولاراً. وقد تكون مفارقة أن نقول هنا، بأن المساعدات الأميركية لمختلف دول العالم هي إنفاق شكلي مقارنة بما تنهبة من البلدان المتلقية للمساعدات، اي ان المساعدات هي مسهلات لتسييل التراكم، ولكن الحصة الأكبر للكيان لها أسباب عدة أحدها أن ما تنهبه الولايات المتحدة من الوطن العربي يفوق الوصف، فهي شبه مالكة للثروات العربية، كما أنها أصبحت شبه حالة استيطانية في العراق!

كتب كل من فرانك كولينز، وشوان توينغ في "واشنطن ريبورت" للسنوات المالية 1996-97، أن هناك زيادة في المساعدات للكيان بمقدار 1.271 بليون دولار في السنة المالية 1993، و 355.3 مليون للسنة المالية 1996، و 525.8 مليون للسنة المالية 1997. وهذه تشكل زيادة بمقدار 12.2% على المبالغ الكلية المسجلة رسمياً وربما ليست كاملة. وعليه، من المفترض بناء على ذلك، ان 12.2 % زيادة مخفية من المساعدات كان يتسلمها الكيان على مدار كافة السنوات. وعليه، إذا كان ما تسلمه الكيان من المساعدات الأجنبية في 31 اكتوبر 1997، 3.05 بليون دولار كمساعدات أجنبية للسنة المالية 1997، و 3.08 بليون كمساعدات أجنبية للسنة المالية 1998، فإن مجموع هاتين السنتين إضافة لما حصل عليه منذ عام 1949 هو 74,157,600,000 دولار كمساعدات وقروض وهبات أجنبية. وإذا اضفنا إلى هذا 12,2% يكون المجموع 83,204,827,200 دولار. وابعد من ذلك، فحيث يحصل الكيان على المساعدة السنوية خلال الأشهر الأولى من السنة، المالية، بدلاً من أن يحصل عليها على دفعات خلال السنة، كما هو حال المتلقين الآخرين، فإن هذا امتياز آخر يصوت عليه الكونجرس لصالح الكيان. فهو يسمح له بأن يستثمر هذه الأموال داخل خزينة الولايات المتحدة. أي ان

الولايات المتحدة هي التي تقترض الأموال التي أقرضتها للكيان، وتدفع مسبقاً فائدة على الأموال التي منحتها له، بينما يجمع الكيان فوائد على هذه الأموال. وتضيف هذه الفوائد التي تجنى سلفاً ما قيمته 1,650 بليون إلى المجموع الكلي البالغ 84,854,827,200 دولار. هذا هو المبلغ الذي يجب تسجيله كمساعدات كلية للكيان. وبالتالي تصبح حصة كل فرد فيه، رجلاً امرأة أو طفلاً 14,346 دولاراً. من الجدير الملاحظة أن كل هذا لا يشمل ضمانات القروض الحكومية للكيان، والتي بلغت حتى الآن 9.8 بليون دولار. وهذه تقلل نسبة الفائدة التي تدفعها حكومة الكيان على القروض التجارية وتضيف عبئاً ضريبياً على دافع الضرائب الأميركي، لا سيما إذا ما تأخرت حكومة الكيان عن أي منها. وحيث انه لا مدخرات الكيان ولا الكلف التي تقع على دافع الضريبة الأميركي يمكن تقديرها بدقة، فإنها لن تؤخذ بالاعتبار هنا.

ومع ذلك يزعم اصدقاء الكيان أنه لم يتأخر في دفع أية دفعات إلى الولايات المتحدة، والمهم أن أحداً لم يطلب من الكيان أن يعيد دفع قروض الحكومة الأميركية. الحقيقة معقدة، وقد صيغت كذلك كي تنطلي على دافع الضريبة الأميركي. إن معظم القروض للكيان لم تدفع، والكثير منها وضع على شكل تفاهمات تقود إلى مسامحته. وبعملية تمييع وإخفاء القروض على شكل هبات، فإن أعضاء الكونجرس المتعاونين مع الكيان إنما يسامحونها. بالنسبة لقروض أخرى، فإن ما يدفعه هو القرض الأساسي. وباختصار، إن أياً من المساعدات أو القروض طويلة الأمد أو المنح أو القروض المقدمة للكيان لم يتم إعادتها إلى الخزينة.

ويحظى الكيان بامتيازات أخرى. ففي حين أن معظم البلدان التي تتسلم مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة يفترض بها أن تشتري بها أسلحة أميركية، وذخائر وتدفع مقابل تدريبات، أما الكيان فبوسعه أن ينفق جزءاً من هذه المساعدات على شراء أسلحة من صنع الكيان نفسه. وحتى حينما تنفق المساعدات العسكرية الأميركية على منتجات أميركية، فإن الكيان غالباً ما يطلب من البائع الأميركي أن يشتري مكونات أو مواداً من مصانع في الكيان. وهكذا، ففي حين يزعم الساسة في الكيان أن مصانعهم ومصدريهم تجعلهم بشكل متواصل أقل اعتماداً على المساعدات الأميركية، ففي الحقيقة أن هؤلاء المصدرين والمصانع في الكيان مدعومين جداً من المساعدات الأميركية. وتجدر الإشارة إلى أن الكيان يحصل على مساعدات من بلدان أخرى مدنية وعسكرية وخاصة من ألمانيا. صحيح أن اساس المساعدات الألمانية كانت مدفوعات عن ضحايا النازية، ولكن هناك مساعدات عسكرية ألمانية للكيان خلال حرب الخليج كما أن كثيراً من المساعدات الألمانية هي منح تعليم وأبحاث تذهب للمؤسسات الصهيونية في الكيان. بلغ مجمل ما قدمته ألمانيا إلى الحكومة والأفراد والمؤسسات الإسرائيلية 31 بليون دولار، أو 5,345 دولار للفرد الواحد وهذا ما يجعل حصة الفرد من كلتي المساعدتين الإميركية والألمانية 20,000 دولار. وحيث أن ما ينفق على العرب من سكان الكيان وهم 20% من السكان هو أقل القليل، فإن هذا يزيد حقيقة من حصة الفرد اليهودي في الكيان. إن

ما يكلفه الكيان لدافع الضريبة الأميركي هو اقل مما يدفعه، والفارق الرئيسي هنا هو انه طالما تقع الولايات المتحدة تحت عجز كبير في الميزانية فكل دولار من المساعدات الأميركية للكيان يكون قد جُبي من استدانة الحكومة الأميركية.

وهناك تكاليف ضخمة سياسية وعسكرية تقع على عاتق أميركا لتمسكها بمساعدة الكيان في عقود حربها مع العرب والفلسطينيين. فهناك عشرة بلايين دولار ضمانات قروض و 20 بليون من إعفاءات الضرائب لليهود الأميركيين منذ أقيم الكيان. وهكذا، فإن مجموع ما يتكلفه دافع الضرائب الأميركي هو 134,8 بليون دولار، هذا دون تعديله على ضوء التضخم.

بقي أن نشير إلى أن الكيان عانى طويلاً من المقاطعة الرسمية العربية إلى أن دخلت الأنظمة العربية حقبة التسوية وبدأت قبضة المقاطعة في التراخي. وتقدر خسائر الكيان جراء المقاطعة ب 40 بليون دولار.

وعليه، فإن تراخي المقاطعة، وطرح المبادرات السياسية الرامية إلى التطبيع مع الكيان، سوف تقدم له مساعدات تتجاوز، بلا موارية، المساعدات الأميركية والألمانية وغيرها. سوف تفتح له سوق الأمة العربية والإسلامية في فترة يهيمن التخلف الصناعي والتقني والثقافي على هذه البلدان مما يسمح للكيان بأن يكون القاعدة التقنية، لهذه البلدان، وهو أمر إن حصل، سوف يُبقي على هذه البلدان متخلفة لعقود طويلة مقبلة.

هوامش مقال 6

1- رغم خسارة الكيان الحرب ضد لبنان في العام الماضي، إلا أن اقتصاده حقق نمواً في تلك السنة بمعدل 5 بالمئة وهذا معدل عال بكل المعايير، أنظر، عادل سمارة، "هكذا يستمر النمو رغم الحرب"، في المشهد الإسرائيلي العدد 156 ، 3 نيسان 2007.
2- . من الأمثلة الحديثة على هذا الكذب مقالة سيفر بلوتسكر في جريدة القدس 29-4-2007، "اقتصاد إسرائيل على مدى اربعين عاماً... من اشتراكية نامية إلى رأسمالية ناجحة". وهي مقالة لا تتطرق قط إلى ظروف خلق هذا الكيان، ولا إلى المساعدات الراسمالية الغربية له، علماً بأنه لولا هذا الدعم لما أقيم اصلاً.

3- من المناسب التذكر أن فترة فرض هذا الكيان في فلسطين كانت فترة تجاوز الرأسمالية العالمية الكساد الكبير الذي حصل عام 1929، والذي عولج كما هو سائد على يد طبيب الإقتصاد الرأسمالي آنذاك جون مينارد كينز، وهو الداعي لتدخل اوسع للدولة في الإقتصاد وما نتج عنه من تعميق لدور الدولة "دولة الرفاه" وهي مدرسة تخرج إلى درجة عالية عن مدرسة التأسيس الرأسمالي لآدم سميث الذي ينادي بأدنى حدود تدخل الدولة في الاقتصاد.

4- حينما تمكن الليكود من الوصول إلى الحكم في الكيان للمرة الأولى عام 1977 كان أن اعتمد النظرية النقودية للإقتصادي الأميركي ملتون فريدمان المتوفى في نوفمبر الماضي. وفريدمان هو الأب الإقتصادي الروحي للمحافظين الجدد. وكان قد دُعي من قبل أول حكومة ليكودية لإسداء النصح الإقتصادي لها، كما كان مستشاراً إقتصادياً لنظام بينوشيه الفاشي في تشيلي.

5- أنظر، عادل سمارة ، The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development . Khamisn Publications 1988, chapter five. (English)

6- تعتبر الأماكن المقدسة موهوبية ثرواتية لا يمكن منافستها بتقليدها بما هي ليست سلعة صناعية، ولذا، تشكل ميزة اقتصادية نسبية لكل بلد تتواجد فيه. ولا ننسى أنه باحتلال كامل فلسطين (الاحتلال الأول 1948 والثاني 1967) فقد تمتع الكيان بسيطرة على كافة الآثار التاريخية في فلسطين. ومن هنا كانت الانتفاضة الأولى وكذلك الثانية مصدر تأثير مقاوم ضد السياحة للكيان حيث كانت خسارته بمئات ملايين الدولارات، نظراً لتوقف وتقطع تدفق السواح إليه.

7- لا بل إن تل أبيب قد غدت مركزاً مالياً كذلك لتضاهي دُبي من جهة ولكي ترث بيروت من جهة ثانية، وبهذا يتحقق للكيان مناخ الإندماج المهيمن على الوطن العربي. ولا شك أن إصرار الكيان على تدمير لبنان منسجم مع مخطط السبق الخدماتي والتمويلي لهذا القطر العربي ليبقى الوطن العربي مثابة سوق استهلاكي للسلع والخدمات الصهيونية. وهذا ما يوحي بأن المطلوب من المركز الرأسمالي اللبناني هو إما احتراب داخلي يفتح الطريق لعدوان صهيوني جديد عليه، أو عدوان صهيوني مباشر.

8- لعل ما يكمن وراء إصرار الكيان على منع إيران من امتلاك السلاح النووي أمر آخر هو الإصرار على منع إيران من التحول إلى دولة متقدمة في التكنولوجيا المدنية، لأن هذا يسمح لها باقتطاع جزء من السوق الإقليمي عربياً وإسلامياً، وهو السوق المهيمن عليه من قبل المركز الراسمالي ومن ضمنه الكيان. فإذا ما امتلكت إيران السلاح النووي فلن تشكل خطراً على الكيان بموجب توازن الرعب، لكنها تشكل خطراً اقتصادياً. هذا مع الأخذ بالاعتبار أن وجود السلاح النووي يحمي التطوير الصناعي المدني لإيران. وهو الأمر الذي تمكنت الولايات المتحدة والكيان وبريطانيا ومختلف بلدان المركز من منعه عن العراق. (انظر عادل سمارة، "إيران خطر اقتصادي لا نووي على إسرائيل: دولرة الإقتصاد دون دولرة العملة الورقية". في المشهد الإسرائيلي، العدد 157 ، 17 نيسان .2007

9- لا يرتاح العرب الذين يهربون من الحقائق للوصف غير الخطابي للكيان. فبين أن نفهم العدو جيداً وبين أن نخلق له صورة "استغرابية- عكس استشراقية" مسافة وعي وصدق مع الذات هائلة. كيف تمكن الكيان من استيعاب مليون مستوطن جديد بدون أزمة، بل حول ذلك إلى طفرة؟ صحيح أن الإمبريالية الأميركية كانت داعمه التمويلي، لكن السيولة المالية لم تكن ابداً وحدها وراء أي نمو حقيقي في أي بلد في العالم. ليست هي الشرط الأساسي. فإذا ما قوبل توفر السيولة المالية بالهدر المالي كما هو شأن الطفرتين النفطيتين 1973 و 1982، نلاحظ الفارق الكبير. لقد شكل تدفق بضعة آلاف من اللاجئين العراقيين أزمة خانقة لسوريا والأردن وتراكم هؤلاء المساكين على الحدود الصحراوية في منتهى الإهانة كي تقدم لهم الدول الغربية بعض الطعام- بينما استوعب العراق السبعينات والثمانينات مليون ونصف عربي من مصر!

10 - في سنوات التحضير لإغتصاب فلسطين، أعطت القيادة الصهيونية الأولوية في استجلاب المستوطنين الرأسماليين اليهود على الفقراء.

11- كان لا بد من تفكيك بؤر القوة العربية المحتملة سواء مباشرة أو لا مباشرة لإخضاع الوطن العربي لاحتلال العولمة، لذا، تم تدمير العراق، وضم اليمن الجنوبي كمشاكس يساري إلى اليمن الشمالي باسم الوحدة ليصبح كل اليمن حارساً لأميركا على البحرين الأحمر وبحر العرب، وخلخلة الأوضاع الداخلية في مصر والجزائر بالصراع بين الأنظمة الحاكمة بما هي كمبرادور مع المعارضة الإسلامية الرافضة للهيمنة الغربية عامة والأميركية خاصة، هذا إضافة إلى إدخال م.ت.ف في مطهر التسوية لتجريدها من قوتها الأخلاقية في التاثير على الطبقات الشعبية العربية.

12- Dr. Zunes is an assistant professor in the Department of Politics at the University of San Francisco

13- Richard Curtiss, a retired U.S. foreign service officer, is the executive editor of the Washington Report on Middle East Affairs.

7- ألوان من الفساد...
هل أصبحت إسرائيل "دولة رخوة"؟

"كتبت عام 2007، قبيل الفضيحة الجديدة لأولمرت نيسان:ايار 2008)

حين يدور الحديث عن الفساد يستدعي ذلك الحديث عن السلطة بما هي آلية لتحقيق مصالح ومنافع لا يغطيها القانون، ولكن يوفرها الإقتراب من السلطة اي الحلول فيها، أو ممن في السلطة. وهذه أمور عامة في المجتمعات، لا يمكن لمجتمع يقوم على الملكية الخاصة، أن يزعم النأي عنها، وإن كانت تنتشر أكثر في مجتمعات بعينها، كما أن شفافية مجتمعات ما تكشفها سريعاً في حين أن بيروقراطية مجتمعات أخرى، تغطيها لمدىً أطول.

الدارج لدى كثير من العرب، أن الكيان الصهيوني دولة مثالية في كافة الأمور، وهو ما يشجع العرب كثيرا على جلد الذات، حين مقارنة انفسهم بالكيان، دون ضرورة. وفي الجانب الآخر، يحرص الصهاينة على الظهور بمظهر المثال وذلك ضمن مشروع التميز استعانة بالحرب النفسية من جهة، ولإكتساب قوة إضافية بلا رصيد من جهة ثانية، اي مصدرها الإقتناع حتى الإمتلاء بأن العرب ضعفاء بامتياز. لذا، مثلاً صُدموا حينما اخترق المصريون خط بارليف وصدموا من موجات الهجوم السوري بالمدرعات المكشوفة في الجولان، ومن دور المقاتلين الفلسطينيين الجريىء فوق العادة في أعلى المواقع في جبل الشيخ، وأخيراً من حزب الله.

لكن هذا البناء الذي يزعم أنه "إسبارطي" تعرض في الأشهر الأخيرة لمستويات ثلاث من الإنكشاف:

- الإنكشاف الأخلاقي، سواء في شخص رئيس الدولة أو وزير العدل، وهو الأمر الذي سمح ل بوتين بالاستهزاء برئيس الدولة أثناء زيارة أولمرت لروسيا قبل شهرين: "كيف كان له أن يفعل كل هذا- يقصد كتساف؟". وهذا الإنكشاف هو في جوهره فساد أخلاقي لمن هم في موقع السلطة ووجوب الظهور كقوة "مثال".
- ثم الإنكشاف العسكري، الهزيمة في حرب لبنان، رغم إستماتة الكيان وأميركا لإنهائها كنهاية حرب أكتوبر 1973، ولكن لم يكن هناك من سبيل، فانتهت على غير ما انتهت إليه الحروب السابقة. وهي الهزيمة التي أكد الاعتراف الصهيوني بها ما فعله دان حالوتس رئيس أركان الجيش الصهيوني حيث استقال قبل ان تصدر لجنة التحقيق تقريرها.
- وأخيراً، وربما ليس آخراً، كان الفساد المألوف في كل الأنظمة، والذي لم يتصور الإسرائيلي العادي أنه سيقع فيه! . صحيح أن الإقتصاديين طالما نسبوا الفساد إلى "الدولة الرخوة" كما وضعها الإقتصادي السويدي جونار ميردال، والدولة الرخوة بالنسبة لميردال ليست غربية أوروبية على الأرجح، بل عالمثالثية، لا يسود فيها حكم القانون، ولا تزعم أنها دولة المجتمع المدني. فهي رخوة اساساً لأن فيها فساد يعيش ضمن النظام العام، ويتم احترامه كما لو كان هو النظام العام. وهذا أمر يربأ الكيان الصهوني بنفسه القام به.

لكن هذا ما وجدت حكومة أولمرت نفسها متورطة فيه، بل كان التورط لدى أولمرت نفسه، وهو التورط الذي يتم التحقيق فيه اليوم. لكن التورط المؤكد هو في مكتب أولمرت نفسه حيث وضعت سكرتيرته الخاصة قيد الإقامة الجبرية بتهمة التورط في الغش والفساد وإساءة الإئتمان واستخدام موقعها الحساس في توظيف موظفين كبار في الدولة.كيف لا والسيدة ترافق أولمرت منذ ثلاثين عاماً، كما اعتقل إلى جانبها رئيس سلطة الضرائب جاكي ماتسا. ويتم التحقيق مع 20 مسؤول في الجهاز الضريبي واربعة مقاولين بتهم تلقي وتقديم رشىً.

ولكي لا نتصور أن الكيان في وضع متهالك، لا بد من الإشارة إلى أن عيون مراقب الدولة مفتوحة هناك، وهذا ما كشف غطاء برميل الفساد للجمهور. على سبيل المثال، حتى صغائر الأمور جرت مراقبتها. كان رئيس الطاقم في ديوان اولمرت، يورام توربوفيتش قد تسلم هدية من مفعال هبايس بقيمة 300 شيكل، ولم يسلمها لمخزون الدولة، لكنها سجلت عليه، حتى لو لم يكن يعرف بها كما يزعم هو.

إنما، هل هذا الفساد طارئاً، أم ضرورياً؟ وهذا يستدعي الحديث في أمرين:
الأمر الأول: إن الكيان لم يعد الدولة التي تمثل المجتمع باسره، بمعنى انها في وضع "ثوري" يمنع، ولو أخلاقياً الإنحراف، على الأقل لشعور كل فرد انها دولته. فمع السنوات، تزايدت الفوارق الطبقية، وتبلورت طبقة متداخلة براس المال الدولي، وتمكنت هذه الطبقة من تحويل الدولة كأداة لتوسيع حصتها في كل شيىء. ولمن رفض رؤية ذلك عليه أن يعود إلى الوراء قرابة ثلاثين عاماً، حينما صعد الليكود إلى الحكم، في حالة أو لحظة شعبوية فريدة. فقد استفاد مناحيم بيجن ذلك الإرهابي الخبيث من تورط رابين في الفساد حيث قيد لنفسه حساباً بالعملة الصعبة في الخارج بينما كان رئيساً للوزراء وهو ما أطاح به على اية حال، وطرح نفسه ممثلاً للبرالية الجديدة والاتجاه النقودي في الإقتصاد فعين إيرليخ للمالية وجلب هذا استاذه ملتون فريدمان ليكون مستشاراً لحكومتين فقط في العالم، تشيلي بينوشيت وحكومة بيجن.
والأمر الثاني: هو شعور هذه الطبقة بأن الدولة (اي موظفيها) في خدمة تلك الطبقة.
والمهم أن بيجن وصل للحكم ممثلاً للنقيضين، فحافظ على شعور المواطن أن الدولة دولته، لكنه شعور زائف:
النقيض الأول: هي الرأسمالية المعولمة، التي تجد مصالحها على صعيد عالمي وليس فقط داخل الكيان،وبالتالي فهو جاهز للخصخصة، والانفتاح.
والنقيض الثاني، وهو الأكثر فقراً وتخلفاً، اليهود الشرقيين الذين صبوا اصواتهم لصالح الليكود. ولهذا ارتباط عميق على ما يبدو بإسهام غرامشي في قدرة "الدولة – السلطة-الطبقة الحاكمة"، على خداع الطبقات الفقيرة بحيث تتمثل تثقيف الدولة وتستدخله كما لو كان لصالحها وهو على جلدها. إذن كان بيجن أو حزبه مكتشف الكنزين، فاستثمرهما.

لا عجب من حصول الفساد. فاصحاب الأعمال يهتمون جداً بأن يكون لهم تأثير على الحكومة لتسهيل أعمالهم الخاصة، وتسريع معاملاتهم، أو بما يجعل الأبواب إلى اصحاب القرار مفتوحة أمامهم، دون إنتظار باعتبار الوقت هو

"رأسمال". وهنا علينا التنبه إلى عدم الخلط بين كون السلطة أو الدولة في خدمة راس المال أو أداة للأغنياء كمجموع، كطبقة، وبين تنافس نفس الراسماليين فيما بينهم، اي التنافس داخل شرائح وحتى أفراد الطبقة الواحدة.

فمسؤول الجهاز الضريبي أمام خيارين: إما أن تكون له شخصيته القوية ألتي لا تسمح لرجال السياسة بإخضاعه، وإما أن يحتووه هؤلاء فيصبح في خدمتهم. اي إما خدمة المهمة أو اصحاب النفوذ.

ولكن، متى يمكن أن يحصل أمر كهذا بمستوى أعلى؟

للسياسة الإقتصادية لبلد ما دور في خلق مناخ الفساد ولا سيما في المستوى الضريبي. فقد اعتمدت الحكومة الصهيونية في السنوات الأخيرة السياسة الضريبية الجديدة في الولايات المتحدة "خطة ويسكنسن" التي تقضي بتقليص نسبة المدفوعات الضريبية وهي تخدم الأغنياء بالتحديد، سياسة تصب في مصلحة الأكثر غنى في المجتمع، بمعنى أن هذه السياسة توفر على اصحاب المداخيل العالية مبالغ ضخمة، في حين أن اصحاب الدخل المحدود لا يوفرون شيئاً يذكر. وبالطبع تبرر السلطات هذه السياسة بأنها آلية لإنعاش الإقتصاد حيث تتوفر سيولة عالية بأيدي الأغنياء مما يشجعهم على الإستثمار، وهو الأمر الذي ينتهي إلى الإزدهار الإقتصادي. لكن هذا التفسير الإقتصادي "الصحيح" يقوم على أرضية طبقية، خدمة الأغنياء واستحلاب الفقراء للحفاظ على النمو، فالنمو هو الأساس، شاء الفقراء أم أبوا! فهل هذا فساداً؟ بمعنى ما ، نعم، لأن هناك أكثر من آلية لإنعاش الإقتصاد.

وهنا علينا إدخال بعد آخر، هو بعد التشبه بالسيدة الوالدة. "من شابه اباه فما ظلم". فرأس المال في إسرائيل ممعن في تعولمه، ولا سيما على الطراز الأميركي، وتحديداً الجمهوري. فتقليص الضرائب، وحتى إعادة مرتجعات ضريبية للمواطن هي سياسة اتبعتها حكومة الرئيس الأميركي الحالي منذ فترته الأولى، وكان ملخصها إعادة ملاليم للطبقات الشعبية وإعادة ملايين للشركات الكبرى، بعبارة أخرى، كلما تضخم حجمك، أعدنا إليك أكثر! هذه السياسة التي تبنتها الدولة الصهيونية ولا تزال، فطبيعي أن تصل إلى هذه النتائج، ولا يهم بعد ذلك أن اسميناه فساداً أو اجتهاداً.

وطالما أن سياسة الحكومة ممالئة للطبقة العليا مالياً، فلا بد لهؤلاء أن يجدوا طريقهم إلى من يمسكون بالمناصب الحساسة في القطاع الضريبي ويؤثرون عليهم مما يخلق مصلحة متبادلة بين الفئتين. وحينما تكون الحكومة في سلسلة من الإخفاقات، يكون الجو للفساد أكثر دفئاً.

ولكن، اي نوع هذا الفساد؟ فالفساد متنوع أيضاً، هناك فساد العالم الثالث، "الدول الرخوة" وهو الفساد الإستهلاكي، أو التبذيري والتصديري، اي ضخ الفائض إلى الخارج حيث الأمان والفوائد الأعلى من البنوك التي تستخدم هذا الفائض في قروض عالية الفائدة. وهناك الفساد الإستثماري، اي توظيف الأموال المتحققة في البلد نفسها، مما يحرك الإقتصاد ويزيد النمو كما هو شأن دول النمور الأربعة. ويبدو أن الفساد في إسرائيل هو فساداً مركّباً، اي من الإثنين. ففي حقبة العولمة، والكيان معولم منذ اختلاقه، لا يمكن لإقتصادها أن ينعزل عن الشركات المختلطة

ولا سيما بعد الخصخصة التي بدأها شمعون بيرس منذ منتصف الثمانينات، وكانت الولايات المتحدة تلح عليه للإسراع في ذلك. ولأن في إسرائيل قاعدة صناعية متقدمة، فإن فرص الإستثمار المحلي المربح متوفرة للإستثمارين المحلي والأجنبي، لا سيما بعد أن هيمن الإستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment FDIعلى الحراك المالي العالمي.

على العموم، هناك أكثر من لون من الفساد، وهناك كذلك عيونا مفتوحة، عيون مراقب الدولة، ولكن، من يدري اين يتجه التحقيق في كل منها. مثلاً، حتى الأن، الصورة مطمئنة لرئيس الأركان المستقيل الذي نجح في تحويل التحقيق في هزيمة الجيش إلى مشروع للإصلاح. أي ضمن الرجل عدم إدانته مباشرة رغم أنه يوم أسر حزب الله للجنديين كان يمارس فساداً صغيراً، كان يتابع اسهمه في البورصة، وإن كان معه في ذلك حقاً، فذلك لأنه شخص، يفهم العولمة ويعرف كم هو مربح إتقان لعبة المضاربة، ناهيك عن أن وضع العرب المألوف تهافته مطمئن لإسرائيل! وقريباً سوف يعلنون نتائج التحقيق في الفساد الأخلاقي، لنرى مصير كتساف ورامون. أما فساد مكتب رئيس الوزراء، فقرائته لا تزال طازجة.

بيت القصيد، ربما يكمن في مجال آخر. فالحكومة الحالية، و "حكومة العسكر"، اي قيادة الجيش، كل يمسك بالآخر بطريقتين:

- إمساك تلابيب زميله حنقاً وتناقضاً، مثلا أولمرت وبيرتس، أو بريتس وحالوتس، أو ألمرت وليفني،
- ولكن الجميع يتخانق على حافة ظهر سفينة بلا "إطار" فكل حريص على عدم إلقاء زميله/خصمه في البحر لأنه سيجره معه.

هذا الوضع تحديداً هو درجة من الفساد، وهو ما لم تعتد عليه إسبارطة، أو ربما هو هناك ونحن لا ندري.

8- لماذا لم تؤثر الحرب على النمو الإقتصادي لإسرائيل؟

(نشرت في ملحق المشهد الصادر عن مؤسسة مدار في نهاية 2007)

قد تكون الحرب مع حزب الله من الحروب الطويلة نسبياً في الصراع العربي الإسرائيلي إذ دامت ثلاثة وثلاثون يوماً، وبرأي البعض ستة اسابيع. ورغم

طول هذه الحرب مقارنة بغيرها وبالقرار الإسرائيلي المعروف تقليدياً، بأن اية حرب تخوضها إسرائيل يجب أن لا تكون طويلة، إلا أن من أهم وقائعها أنها دفعت قرابة ثلث السكان إلى الشوارع هرباً من الصواريخ التي كان بوسعها الذهاب إلى "ما بعد ما بعد ما بعد حيفا!". وهم السكان الذين اعتادوا "الأمان التام" في الحرب حتى لو طالت. وهو أمان نجم في الأساس عن التفوق التسليحي الإسرائيلي، ناهيك عن توفر الجاهزية الأميركية لمد جسر التعويض التسليحي لإسرائيل اثناء الحرب كما حصل في أكتوبر 1973، كما يقوم هذا الإعتقاد على تراث عدم دخول اي جندي واية قذيفة عربيين إلى العمق.

قادت هذه الحرب إلى إغلاق كافة الصناعات في الشمال طوال استمرار الحرب، بما اشتمل ذلك على خسائر اصحاب الأعمال والعمال والمزارعين.

لكن السؤال المفارق هنا: لماذا لم يكن لهذه الحرب تاثيرها القاسي على النمو الإقتصادي ؟

طبقاً لتقديرات مكتب الإحصاء لإسرائيل، فإن الإنتاج الأهلي الإجمالي لإسرائيل نمى في الربع الأخير من عام 2006 (عام الحرب) بنسبة 8 بالمئة بمعنى أن الحرب أدت إلى تباطؤ النمو في الربع الثالث من عام 2006 ليصل إلى 0,7% أي اقل من واحد بالمئة، وهو الربع الذي دارت الحرب في جزء منه، إلا أن الربع الرابع لنفس العام شهد نمواً عالياً.

فقد بين مكتب الإحصاء المركزي لإسرائيل أن الإنتاج الأهلي الإجمالي هناك نمى بنسبة هائلة قدرها 8 بالمئة بينما تدنى النمو في الربع الثالث إلى 0,7% وكان النمو في الربع الثاني من العام نفسه 6,3% وهو الربع السابق للحرب. وبهذا تكون نسبة النمو للعام بمجمله 5,1% مقارنة بنسبة نمو للعام السابق عليه 2005 وهي 5,2%. وقد يكون التفسير الأقرب لهذا النمو في العقد الرابع لعام 2006 هو تحرك الطلب المُعاق نتيجة الحرب ليحقق نفسه في الربع الأخير.

إن قراءة أخرى ضرورية لهذه الأرقام. فإذا كان النمو المعاق "مؤقتاً" للطلب قد جرى تعويضه في أعقاب الحرب، فليس شرطاً أن يكون توزيع ناتج النمو توزيعاً منصفاً، حتى لو كان الطلب اللاحق هو الذي رفع الإنتاج الأهلي الإجمالي بنسبة 8% في الربع الأخير من نفس عام الحرب. فقد كانت هناك شكاوى كثيرة من اصحاب الأعمال والمساكن المتضررة مفادها أنهم لم يحصلوا على التعويضات المناسبة عن خسائرهم.

وعليه، فإن للحرب آثارها الإقتصادية على قطاع المنتجين وملاك الصناعات من جهة، وآثارها الإجتماعية التي تشير إلى تزايد عدم المساواة من جهة ثانية.

لا توجد بعد تقديرات فيما إذا أدت الحرب إلى توقف الشحن إلى الخارج، اي إعاقة صفقات كان يجب أن تخرج وأن تصل إلى مستورديها في تاريخ معين، وبالتالي أعاقت الحرب تسليمها أو استلام صفقات مستوردة. ولا نعرف بعد كذلك كيف تعاطى المستوردون وخاصة من الإتحاد الأوروبي مع إعاقة التسليم. اي هل حصل تعاطٍ سياسي وليس محض اقتصادي مع هذه الأمور الطارئة؟

كما دار حديث بأن التعويض للعرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر كان اقل مما هو لليهود المتضررين من الحرب.

وباختصار، لأن الحساب العام للنمو شأنه شأن تقدير متوسط دخل الفرد يبقى بالمتوسط ولا يعني بالقطع تساوي المداخيل. وهنا أهمية هذا الأمر في إسرائيل التي تعتبر نفسها، وتهتم بأن تكون " دولة" ترضي مختلف المواطنين كي يبقى تمسك وتماسك هؤلاء بالدولة وإيديولوجيتها وعدواناتها في درجة عالية.

حتى الآن، نتحدث عن إسرائيل الدولة والإنتاج المحلي هنا "إسرائيل الأولى"، فماذا عن إسرائيل الثانية "إسرائيل المخزون المالي" أي يهود العالم ولا سيما في الولايات المتحدة. هل حُسبت تبرعاتهم الهائلة دوماً لا سيما في أعقاب الحرب؟ ولا نتحدث هنا عن إسرائيل الثالثة "المخزون البشري ليهود العالم"

وهناك جانب آخر في حسابات كلف الحرب لا يظهر في حساب معدل النمو الإقتصادي وهو النفقات غير المنظورة للحرب. فهل يُعقل أن لا تكون كلف الحرب قد اثرت على الإقتصاد الإسرائيلي؟ وهي كلف كبيرة سواء من حيث تحريك عشرات آلاف الجنود بناقلاتهم ودباباتهم، والمقدار الهائل من القذائف التي ألقيت على لبنان وخاصة الجنوب، وكلفة واستهلاك وإهلاك تحريك سلاح الطيران في ذلك العدوان، وحتى سلاح البحرية.

قيل في إسرائيل عام 1973 أن حرب اكتوبر التهمت الانتاج الأهلي الإجمالي لها في ذلك العام. فمن الذي عوض ذلك. وحتى الآن لا توجد تقديرات لكلف هذه الحرب ، أو على الأقل، إعادة تعبئة مخازن الذخيرة وقطع الغيار والدبابات والمركبات المحترفة ونسبة إهلاكها، والوقود...الخ أم أن هذه تندرج في نظرية "التدمير الخلاق" التي كررتها السيدة رايس، والتي يكمن اساسها في نظرية الإقتصادي الأميركي المعروف من اصل ألماني ، جوزيف شومبيتر؟ وهنا تكون الحرب محرك نموٍ، بل المحرك الأساسي للنمو. وفي حالة إسرائيل يكون الإنفاق خارجياً. وإذا صحّ تقديرنا هذا، فهو يتساوق مع التفسير السياسي لحروب إسرائيل ولا سيما هذه الحرب التي خاضتها إسرائيل بالنيابة، وقد تخوض غيرها في الصيف القادم، أي الوظيفة الحربية كجزء من الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة.

وعليه، يمكن القول أن إسرائيل لا تبين هذه الخسائر في حسابات الإنتاج الأهلي الإجمالي لأن تعويضها يتم كعائدات غير منظورة. وإذا صح هذا، تكون ميزانية الجيش والحرب في إسرائيل منقسمة إلى قسمين : قسم مُدرج وآخر غير مدرج إلى جانب المساعدات العسكرية الممنوحة بالطبع. وبالتالي يمكن لها أن تظهر في الحسابات الأميركية وليس الإسرائيلية وتكون على حساب دافع الضريبة الأميركي، وهذا يفتح على بعد آخر هو: أن إسرائيل تخوض حقاً حرباً وتلعب دوراً وظيفياً في المنطقة. وهذا ليس موضوعنا.

من جهة ثانية، حققت إسرائيل فائضاً في كانون ثاني من العام الجاري بمقدار 4.3 بليون شيكل حسبما صدر عن المراقب العام لوزارة المالية الإسرائيلية.ويعتقد المحللون الإسرائيليون أن شهر كانون ثاني طالما حقق فوائضاً، وذلك راجع إلى كون نفقات الحكومة تُحسب على اساس موسمي وتميل إلى

الإنخفاض، في حين يكون دخل الضرائب عالياً. فقد كان الفائض في كانون ثاني من عام 2005 إلى 4.9 بليون شيكل وفي عام 2006 إلى 5,6 بليون شيكل.

فقد أنفقت الدولة 14.1 بليون شيكل في كانون ثانٍ أي بأقل من ما كان مخططاً له. وكانت مداخيل الضرائب هي 17.4 بليون شيكل (وهذا رقماً عالياً مقارنة مع اي شهر)، وبأعلى ب 6.7 بالمئة من كانون ثاني الماضي (لهذا العام). كما بلغت مداخيل الضرائب في آب لعام 2006 إلى 17.1 بليون شيكل، لكن هذه تتضمن مدفوعات ضرائب لمرة واحدة بمقدار 3.7 بليون شيكل وهي متأتية من بيع شركة إسكار لشركة وارين بافت Warren Buffett لكن مصادر الخزينة تقول إن نتائج شهر كانون الثاني لا تمثل اي مؤشر ينسحب على الإنفاق في المستقبل.

نمو الإنتاج الأهلي الإجمالي لسنوات مختارة:

لا شك أن النمو الإقتصادي لسنة الحرب هو نمو متميز بما هي سنة حرب من جهة، وبما أن النمو فيها ظل في أعلى نسب النمو في العقود الأخيرة للإقتصاد الإسرائيلي من جهة ثانية.

Economic Growth النمو الإقتصادي

لوحة رقم (9)
ألإنتاج المحلي الإجمالي لعدة سنوات

1990	6.2%
1991	5.9%
1992	6.7%
1993	3.3%
1994	7%
1995	6.8%
1996	5%
1997	3.3%
1998	2.4%
1999	2.3%
2000	5.9%
2001	-0.9%

2002	-0.7%
2003	1.3%
2004	4.2%

ألمصدر: وزارة الخارجية الإسرائيلية، وزارة المالية الإسرائيلية

يتناول الجدول أعلاه خمس عشرة سنة، بنمو متوسط لهذه الفترة يصل إلى 4,3% سنوياً، وهذه نسبة عالية مقارنة بالنمو في بلدان المركز ألرأسمالي الغربي، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعين ومنفردين. فحينما يصل النمو في المركز ما فوق 2,5-2,8 بالمئة يكون الوضع جيداً!.

يُظهر النمو السالب لعامي 2001 و 2002 والنمو الضعيف لعام 2003 تأثير الإنتفاضة الثانية على الإقتصاد الإسرائيلي. وقد يكون هذا التأثير الملموس، مقارنة مع تأثير الحرب على لبنان، ناجم عن الإمتداد لهذه الحرب وليس عن الشَدّة كما هي حال الحرب على لبنان. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن لتراجع الإستهلاك الفلسطيني من المنتجات الإسرائيلية دوره في هذا المستوى مما يعني توقف نسبة عالية من القطاع الإنتاجي الكلاسيكي وخاصة الغذائي الذي يُسوق منتجاته بنسبة عالية بالاعتماد على اسواق الضفة والقطاع.

كما نلاحظ من الجدول أن الحرب على العراق 1991 لم تؤثر على النمو الإقتصادي في إسرائيل، رغم إعلان حالة الطوارىء حيث ظلت من أعلى نسب النمو في الفترة المعطاة.

9-تطور البرنامج الإقتصادي الصهيوني تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة

"قُدمت هذه الورقة لمؤتمر الإقتصاد الفلسطيني ، اربعون عاما على الإحتلال...اربعون عاماً من إحباط التنمية، المؤتمر السنوي ل ماس، 4-5- كانون الأول 2007".

كلمة أخيرة ...لكن في المقدمة:
" لا غرابة أن لا يجد الباحث نصَّاً لبرنامج اقتصادي صهيوني للمناطق المحتلة، في كيان يتهرب من تعيين حدوده في حيِّز اغتصبه، كما لم يضع دستوره بعد!.

مدخـــل:

مدخل هذه الورقة هو الإقتصاد السياسي مقاماً على علاقة "انتقالية" ل مركز/محيط، وترتد انتقاليتها إلى تشاركها مع المستوطنات الرأسمالية البيضاء في أمور واختلافها عنها في أمور أخرى:

- فالإستيطان اليهودي في فلسطين هو استعمار استيطاني
- والهدف النهائي لهذا الإستعمار الإستيطاني هو الطرد في حالته المباشرة (كما حصل عام 1948) أو الإزاحة لإيصال الفلسطينيين في الضفة والقطاع (الإحتلال الثاني) إلى الإنزياح ذاتياً[288]، الطرد الناعم.
- وجود حالة لجوء فلسطيني، وهو ما لم يحصل في الإستيطانات البيضاء الأخرى، بعكس الإستغلال.

والسؤال المطروح لموضوعنا:
هل كان لدولة الإحتلال الصهيوني برنامجاً رسمياً صيغ سلفاً تجاه الضفة والقطاع قبيل عام 1967[289]؟ وهل لها برنامج اقتصادي حالياً تجاه هذه المناطق؟
أم أن دينامية النظام السياسي لهذا الكيان مكَّنته من صياغة سياسات، في الميدان، متجاوبة مع التطورات؟
فيما يخص سياسة محددة لإسرائيل في المناطق المحتلة.
يقول سيمحا باهيري:

" يرى بعض المراقبين أن القيود التي تواجه الصناعة والتنمية الصناعية هي نتاج سياسة إسرائيلية مصممة خصيصاً للإبقاء على المناطق المحتلة كسوق مفتوحة للإغراق السلعي الإسرائيلي، وكمخزون لقوة العمل الرخيص. ولكننا اوضحنا في موضع آخر – تقريرنا لعام 1986- ان رؤيا دقيقة وعن قرب لعملية اتخاذ القرار الإقتصادي الإسرائيلي، تبين أن السياسة –المتماسكة- ليست إلا مجرد رد فعل عشوائي للضغط السياسي لقوى الضغط الإقتصادي الإسرائيلية" (سمارة، احتجاز التطور 1987، ص 63)

ولكن، إذا لم تكن هناك سياسة مصاغة سلفاً، هل اعتمد الإحتلال سيناريوهات ومن ثم قام بتجريبها فرادى او بالتوازي على مدار سني الإحتلال وحتى اليوم وربما لاحقاً؟

ما هو الثابت في موقف النظام السياسي، أو في العوامل التي تساهم في تشكيل سياسة الإحتلال في هذه المناطق، وما هو المتحول؟

- العامل الإيديولوجي/الديني/الثقافي/التربوي
- العامل السياسي
- العامل الإقتصادي
- العامل العسكري (لقووي)
- العامل القانوني
- العامل الفلسطيني المحلي (من ثابت إلى متحول)
- العامل الإقليمي
- العامل الدولي

في حدود ما يُنشر من الخطاب السياسي لمختلف حكومات الكيان الصهيوني، لا توجد هناك دراسة أو مخططاً يحمل عنوان: "السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967" . قد يكون هناك أرشيفاً سرياً خاصاً لهذا الأمر، وقد يكون من مستويين:

- أرشيف يمكن فتحه للدارسين بعد 30 عاماً
- وارشيف آخر محتمل الوجود لكن غير مسموح به.(أنظر أدناه ما كتبته طاليتا ساسون)

وبغض النظر عن أي الإحتمالين اقوى، فإن ما هو ممكن لدراسة كهذه هو تجميع ومن ثم تصنيف كتابات، وتصريحات، وسياسات الإسرائيليين ساسة ومجموعات بحث ومتخصصين بشأن هذه المناطق. وبالتالي الإستنتاج من هذه جميعاً ما هي السياسات الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة. او استنباط الخطة من الوقائع. وكيف يتوازى حراك التغذية المتبادل بين الخطة/الخطط المؤقتة بالطبع وبين الوقائع.

لكن إسرائيل ليست دولة عادية، أو هامشية، فهي وليدة النظام العالمي. وهي وإن أنجبها هذا النظام في حقبة الإمبريالية، فإن إرهاصات الحمل بها بدأت في حقبة الإستعمار، وها هي تواكب العولمة كتفاً على كتف. وإذا كانت هناك دولة أم لكل مستوطنة بيضاء، فإن المركز الراسمالي بأسره، تقريباً، كان ولا يزال مثابة

متروبول إسرائيل. وعليه، فإذا كان وجودها مديناً لهذا المركز، فلا بد لسياستها في المناطق المحتلة أن تتاثر بموقفه، كما لابد لمصالح هذا المركز ان تفرض تحديدات على موقف إسرائيل وسياساتها، وتكفي في هذا الصدد قراءة الموقف الأميركي من الحرب على لبنان 2006 [290].

يفتح هذا الحديث على وجوب قراءة البعد الإقليمي، وما نسميه بالعمق العربي للقضية الفلسطينية"، بمعنى مدى وطبيعة تاثيره على إسرائيل في علاقتها أو وضعها داخل المناطق المحتلة، وهو وضع يُترجم فيما يُترجم فيه إلى الإقتصاد.

هذا مع وجوب الأخذ بالإعتبار توازي ولادة الدولة القطرية العربية مع ولادة الكيان الصهيوني، ودور المركز في خلقهما، بمعنى أن الدولة القُطْرية ليست الحامل الطبيعي للمشروع القومي بما هو المدخل الوحيد لإستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حق العودة، والذي يجب ان تبقى مواجهة إسرائيل على قمة أولوياته.

هناك ملاحظتين اساسيتين يرتكز عليهما مبنى هذه الورقة:
الأولى: مع أن موضوع الورقة هو البرنامج الإقتصادي للمشروع الصهيوني تجاه الضفة والقطاع، إلا أن تعاملاً مع العوامل الأخرى لا بد منه في حدود خدمة الموضوع الأساسي.
والثانية: يمكن تقسيم "برنامج" سلطة الإحتلال الصهيوني فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مرحلة التأسيس للتبعية ممثلة في السياسات والمواقف الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1967 وحتى بداية الإنتفاضة الأولى باعتبار أن هذه الفترة هي التي بلورت البرنامج الإسرائيلي. ومرحلة محاولات التطبيق، اي منذ الإنتفاضة الأولى واتفاق أوسلو وحتى الوقت الحالي، بما هي امتداد واستجابة بدرجة أو أخرى لمرحلة التاسيس.

المؤسسة العسكرية، صناعة الأمن[291] والأوامر العسكرية

من الذي يصوغ السياسة الإسرائيلية تجاه العرب وخاصة المناطق المحتلة؟ أليست هي المؤسسة العسكرية التي يمكن تسميتها صناعة الأمن، والأمن هي شماعة تضع عليها إسرائيل كل ما تريد تنفيذه بما هي الغطاء الأفضل والذي يصعب تحديده، كما أنه يسمح بعدم تقديم دلائل علنية يمكن أن ينقدها الرأي العام العالمي! وصناعة الأمن هي في الأساس احتلال الأرض والمزيد من الأرض. ولكي نلاحظ قوة هذه المؤسسة، دون الخوض في إمكاناتها التسلحية بدءاً من الترسانة النووية وصولاً إلى رشاش "أوزي" لنا أن نلاحظ أن معظم رؤساء الحكومة في إسرائيل هم جنرالات سابقون، وقسم كبير من رؤساء الدولة، والعديد من الوزراء. هذا ما يسمح بالاستنتاج أن دولة إسرائيل هي "حامية عسكرية راسمالية مدقرطة إثنياً/دينيا". ومن المهم جداً هنا أن لا نغفل أن هذه التسمية تتضمن

التحديث المتواصل، بمعنى أن إسرائيل تحرص دوماً على أن تكون "إسبارطة" من جهة ووادي سليكون من جهة ثانية[292].

كان أول نص لأمر عسكري على شكل أقرب ما يكون للإنقلاب العسكري وهو الأمر العسكري رقم 1 المنشور في 11-8-1967، المادة رقم 1:" إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي التي دخلت المنطقة اليوم مخولة بحفظ الأمن والنظام فيها[293]"

من الذي خوَّل هذه القوات صلاحية "حفظ" الأمن والنظام، وما هي شرعيتها؟ هذه أمور خارج نطاق النقاش. لكن ما يهم موضوعنا هو أن الأوامر العسكرية هذه هي القاعدة "القانونية" الإجرائية التي ارتكزت عليها مختلف البرامج الإقتصادية لسلطات الإحتلال في المناطق المحتلة. هذا مع وجوب الإشارة، إلى أن الراي العام العالمي الرسمي تعاطى مع هذه الأوامر كما لو كانت أوامر عسكرية لإنقلاب عسكري في بلد من جيش البلد نفسه. (سنناقش العامل الدولي لاحقاً)

هناك قرابة 1950 أمراً عسكرياً اصدرتها المؤسسة العسكرية للإحتلال حتى منتصف عام 1984، منها 995 أمراً متعلقة بالإقتصاد، الضرائب، المكوس، البنوك، التمويل والتأمين والزراعة والصناعة، والحرف والتجارة، والأرض والمياه والعمل والجباية الضريبية ومنع التصدير والإستيراد وإغلاق البنوك وأي نشاط اقتصادي أو احتجاز لنشاط اقتصادي وغيرها. ومن يتابع مختلف الإجراءات يجد انها تقوم جميعاً أو ترتكز على أحد أو أكثر من واحد من هذه الأوامر. بعبارة أخرى، اصبحت هذه الأوامر مثابة "قانون" يتحكم بالأرض والسكان وكافة الأنشطة الإقتصادية في المناطق المحتلة ولا تزال سارية المفعول حتى اليوم.

ينص الأمر العسكري رقم 8 والمنشور بتاريخ 11-8-1967 على أنه : يُحظرعلى اي شخص من خارج الضفة الغربية أن يبيع أو يشتري اية بضاعة إلا بإذن مني أو من شخص أعينه". وهذا يعني أن الإستيراد والتصدير لا يمكن أن يتم من قبل اي شخص من سكان المناطق المحتلة أو من خارجها، إلا بإذن من الحاكم العسكري لكامل الضفة الغربية أو قطاع غزة.

وينص الأمر العسكري رقم 28 على صلاحية الحكم العسكري بجباية ضرائب الدخل والأملاك، كما لو كانت الحاكمية العسكرية حكومة فلسطينية شرعية. أما الأمر العسكري رقم 78 فمخصص للمكوس.

وينص الأمر العسكري رقم 47: " مادة 2 على أنه: "لا يحق لأحد إدخال أو إخراج أية منتوجات زراعية من المنطقة إلا بإذن من السلطات المسؤولة" . والسلطات المسؤولة هنا هي سلطات الجيش الإسرائيلي، وهذا الأمر لا يكتفي واضعه بالأمر المتعلق بالإستيراد والتصدير، بل يُخصص نصاً للحظر الزراعي مما يعيق حرية الفلسطينيين في تطوير الزراعة وفقاً لاتفاقات تجارية قد يعقدوها،

ولكي يقطع اية ارتباطات تجارية سابقة لهذه المناطق مع الخارج، والتي كانت بالفعل مع البلدان العربية وأوروبا الشرقية وإيران. وهو أمر يوجه الإنتاج المحلي لتلبية متطلبات السوق الإسرائيلية، سواء لاستهلاكها أو لارتباطاتها التجارية الخارجية. .

ويُصعد الأمر العسكري رقم49 والمنشور بتاريخ 26-9-1967 وتيرة الحظر ليقرنها بالعقوبات

"*يحظر على اي شخص أن يخرج أو يدخل إلى المناطق المحتلة اية بضائع بدون إذن من السلطات المسؤولة...ويعاقب من يخرق هذا الأمر بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو بغرامة قدرها ثلاثة آلاف دينار أردني أو كلاهما معاً*" . كما خُصص للإستيراد امراً عسكريا هو الأمر العسكري 1118 المخصص لضريبة الإستيراد.

وقد خصص الأمر العسكري رقم 54 بمسح العقارات، مما حصر البناء في سلطات الحكم العسكري، وهو الأمر الذي أبقى مسطحات المدن وخاصة القرى في أضيق مساحة ممكنة لكي تبقى الأرض فارغة لتسهيل وضع سلطات الإحتلال يدها عليها[294]، ولكي تكون مسألة السكن إحدى الصعوبات الحياتية مما يحفز الشباب للهجرة. ما تزال رخص البناء في القرى، أي منطقة ج حسب أوسلو وهي 60 بالمئة من الأراضي المحتلة 1967، عملياً بيد سلطات الإحتلال. والأهم أن مسطحات البناء في القرى محصورة من قبل هذا الأمر العسكري والأوامر الأخرى المشابهة. ونظراً للنمو العالي للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع وحصر مساحة مسطحات القرى، يصل اليوم ثمن دونم الأرض للبناء في القرى الفقيرة إلى 50 ألف ديناراً أردنياً.

ُخصص الأمر العسكري رقم 92 للمياه حيث وضعت سلطات الإحتلال يدها على كافة المصادر المائية، فهي تتحكم بالحفر والإستخدام بتقنين حصة المناطق المحتلة من مخزونها المائي. وما زال هذا التحكم قائماً حتى اليوم، هذا رغم أن بوسع إسرائيل الإستغناء عن ما تغتصبه من المياه في الضفة الغربية باستثمار 1 بالمئة من انتاجها القومي الإجمالي في تحلية مياه البحر لتنتج نفس الكمية التي تغتصبها من الضفة الغربية مما يؤكد أن الأمر هو سياسة حصار واستنزاف أكثر مما هي مأزق مائي.(انظر لاحقاً)

وفيما يخص الأرض حصراً، فقد خصصت لها عدة أوامر عسكرية منها الأمر العسكري رقم 383 بشان الأماكن المغلقة، اي قطع الأرض التي تغلقها قوات الجيش الإسرائيلي، وهي إغلاقات تنتهي إما إلى مصادرتها لأغراض الإستيطان، أو الإحتفاظ بها كأماكن تدريب عسكري، وهو الأمر الذي صيغ له الأمر العسكري 1101 المخصص لمناطق التدريب.

والأمر العسكري رقم 544 المتعلق باغلاق المراعي والحظر على الرُعاة الفلسطينيين دخولها، وفي هذا مصادرة للأرض من جهة ومحاولة للقضاء على الثروة الحيوانية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن سلطات

الإحتلال أغلقت المراعي الممتدة من شرقي بيت لحم جنوب الضفة الغربية إلى شرقي الخليل وبمحاذاة البحر الميت، وهي تخطط مع مؤسسة راند الأمريكية الصهيونية لإقامة مدينة في تلك المنطقة لتوطين مليون لاجيء فلسطيني في محاولة للإلتفاف على حق العودة[295].

ويتعلق الأمر العسكري رقم 59 بالأملاك الحكومية، وهو امر جعل وضع اليد الإسرائيلية على مساحات هائلة من الأراضي بحجة أن سلطات الإحتلال هي "الحكومة" . وفي هذا الصدد خيَّرت سلطات الإحتلال نفسها بأن تنتقي القانون الأنسب لكل وضع أو حالة على حدة، اي تطبيق القانون الأردني، أو قانون الأراضي العثماني أو قانون الطوارىء للإستعمار البريطاني 1945. وتساعد إسرائيل في هذا علاقاتها بالمركز الإمبريالي ولا سيما الولايات المتحدة التي تقدم لها الغطاء الأنسب بمعنى عدم اعتبار فترة الحكم الأردني سيادة شرعية على الضفة الغربية على سبيل المثال[296].

لقد خصصت عدة أوامر لتغطية البنوك والأنشطة المالية في المناطق المحتلة. ومنها أحد الأوامر التي أُصدرت مبكراً، أي الأمر العسكري رقم (7) الذي وضع البنوك وموجوداتها تحت تصرف الحاكم العسكري. وهو الأمر الذي ترتب عليه إغلاق كافة البنوك العاملة في المناطق المحتلة وإحلال بنوك تجارية إسرائيلية محلها حيث افتتحت هذه البنوك 38 فرعاً لها، وبالطبع لم يكن لأيٍ من هذه البنوك نافذة تنموية.

لم تسمح سلطات الإحتلال لأي من فروع البنوك الأردنية بالعمل إلا في سنة 1986 وذلك بموجب الأمر العسكري 1880، ومن نصه: "*إن مراقب حسابات الدولة في إسرائيل مخول بالموافقة على عضوية إدارة البنك، على أن لا يزيد عدد أعضائها عن 15 عضواً، وله الحق في إيقاف أعمال البنك الطارئة لمدة محددة كما على البنك أن يعمل بموجب القانون الإسرائيلي*" (بنفنستي، 1987 ص 33). وهناك الأمر العسكري رقم (9) بخصوص حق المفتش بإغلاق اي حساب بنكي. وحتى اليوم، يقوم جيش الإحتلال باقتحام اي بنك والإطلاع على الحسابات ومصادرة ارصدة من يعتبره ناشطاً سياسياً بحجة "الإرهاب". وتتعاون الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة مع اسرائيل في هذا المستوى تحت شعار تجفيف منابع "الإرهاب" وهي سياسة هدفها تنفير المستثمرين والمستحدثين من الإستثمار في المناطق المحتلة، وهو ما قاد عملياً إلى انكماش السوق المحلي[297]. وفيما يخص سلطة النقد الفلسطينية، فقد حصرتها إسرائيل في ما دون لعب دور بنك مركزي أو إصدار عملة فلسطينية، اي على مقاس الحكم الذاتي. والحكم الذاتي، بالمعنى الواسع له هو إعطاء منطقة خاضعة للحكومة المركزية في بلد ما صلاحيات إدارة ذاتية لشؤونه الداخلية, ولكن ليس شرطاً أن يتمتع هذا الحكم الذاتي بالتحكم بموارده كاملةً.

بعد أن أرست الأوامر العسكرية أُسس إلحاق اقتصاد المناطق المحتلة واحتجاز تطوره، جرى في عام 1986-87، تحديداً للصلاحيات التشريعية للحكم العسكري، ولكن دون إلغاء هذه الأوامر[298]. فما يطبق في مناطق الحكم الذاتي هو جوهرياً ما تم فرضه بالأوامر العسكرية. وبالطبع جرى الزعم بأن المناطق المحتلة وُضعت تحت إشراف الإدارة المدنية التي هي شكل مدني لجوهر عسكري. ورغم أتفاقات أوسلو، فإن هذه الإدارة ما تزال قائمة، بل هي المعمول بها. وعليه، فإن هذه الأوامر هي المرتكز الأساسي لبرنامج اقتصادي للإحتلال. وهو المرتكز الذي قامت عليه مختلف القرارات والسياسات اللاحقة.

الأرض والإستيطان والسكان

يمكن القول إن يجئال آلون، هو مهندس السياسة الجغرافية لوضع المناطق المحتلة، او التحكم بالحيِّز في الضفة الغربية بشكل خاص بما يُبقيها جزءاً تابعاً لإسرائيل أمام اية تطورات سياسية وإقتصادية. وضع آلون خطته في حزيران عام 1968، وتقضي ببناء سلسلة من المستوطنات حول المناطق السكنية الفلسطينية، كحزام أمني لإسرائيل. لذا، يمكننا قراءة جدار التوسع الحالي على أنه أحدث ترجمة وتجسيد لخطة آلون. وتقضي كذلك بعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها مع احتمال ان تكونا جزءا من الدولة "الأردنية الفلسطينية" مستقبلا ، والإبقاء على ممر يربطهما يسمى "ممر أريحا" وأن على إسرائيل أن تصادر 50 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. وهذه الخطة هي التي اتبعتها حكومات العمل من 1968-1977 حتى أتى الليكود للسلطة للمرة الأولى[299]. أما حكومة الليكود 1977-1984، فواصلت خطة آلون، وزادت مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات رافعة شعار تهويد الضفة الغربية، وهي السياسة المسماة خطة متتياهو دروبلس لخمس سنوات، والتي يقول فيها بأن هذه الخطة هي خطة لليهود، ولا يعنيني قبول العرب او رفضهم لها.

أما موشيه ديان فكان معنيا بالتقاسم الوظيفي في الضفة الغربية، على ان تكون الأرض والأمن بيد إسرائيل وان يُترك الحد الأدنى ، اي مهام الحياة اليومية للسلطات الأردنية او اية إدارة، عربية أخرى[300].

في تبريره لمصادرة الأرض قال اسحق شامير: " ليس هناك سطو على الأرض، نحن نعود إلى أرض الآباء"[301]

هل يسعنا القول، أنه إذا كانت هناك خطة إسرائيلية للبقاء في المناطق المحتلة منذ الأيام الأولى للإحتلال، فهي خطة الإستيطان وفرض الوقائع على الأرض، وعليه، فإن الإستيطان هو أكثر ما يشير إلى سياسة اقتصادية مسبقة للإحتفاظ بهذه المناطق. وهذا التوجه يستقيم مع الموقف الإيديولوجي كما أنه يتقاطع

مـع الوضـع القـووي. وهنـا يتضـح دور الجـيش فـي الإسـتيطان لتنفيـذ البرنـامج الإقتصادي الإسرائيلي في المناطق المحتلة.

"...جادل ماتي جولاني بأنه حينما غيرت حرب 1967 الميزان المناطقي في الشرق الأوسط، أعلن التنقيحيون الجدد فوراً دعمهم لتغيير مناطقي دائم. إن خطة بيغن "للحكم الذاتي" في أواخر السبعينات، هدفت في التحليل الأخير إلى ضم الضفة والقطاع، وكذلك فعل نتنياهو. وفي حين أن صهاينة آخرين حاولوا عقد توازن بين قيمهم القومية والأفكار الدولية والإعتبارات البرجماتية (هوروفتش، ليساك، إزراحي)، فإن التنقيحيين والتنقيحيين الجدد كانوا دوماً ذوي بعد واحد فيما يخص التوسع المناطقي. يقول مردخاي نيسان، أحد التنقيحيين الجدد المستجدين، معبراً عن المُثُل التوسعية للحركة بالقول : " منذ بزوغ التاريخ اليهودي، فإن الصلة بأرض إسرائيل أقامت مبدأ مفاده أن وجود غير اليهود في البلاد لا معنى له لا أخلاقيا ولا سياسياً في نظر اليمين السياسي بحيث يقطنوا أو يتملكوا أرضاً.[302]

وحين نتحدث عن التنقيحيين الجدد فنحن نتحدث عن موقف اليمين الإسرائيلي الذي يُحتمل تسنمه السلطة هناك. وحينما يتحدث هذا اليمين عن عدم أحقية غير اليهود بالبقاء في فلسطين، فهو يتحدث عن اقتلاع، وحين يعود لاستلام السلطة سيكون هذا برنامجه اقتصاديا. وبالنسبة لبعض الكتاب، فإن هذا اليمين ليس فقط تنقيحيون جدداً، وإنما محافظين إسرائيليين جدداً، اي امتداد تحالفي مع المحافظية الجديدة الأميركية!

لكن الأمر ابعد بكثير من هذا، فالإستيطان محمي اساساً بالجيش الذي هو كما يقول يوآف بيليد: "جيش له دولة مرتبطة به".

"... إن هناك دائماً علاقة تكافل بين الجيش والمستوطنين، لدرجة ان للمستوطنين كلمة في تعيين وفصل ضباط كبار، بل ان الكثيرين منهم أصبحوا هم أنفسهم صباطاً كباراً. هناك قضية مثار نقاش ساخن فيما إذا كان جيش الدفاع سوف يقوم عملياً بإخلاء مستوطنات إذا ما أمرته بذلك الحكومة[303]".

إنما، هل الإستيطان مشروع اقتصادي أم فقط أمني، أم كليهما؟ فالمستوطنات إضافة إلى أنها مصادرة للأرض بما هي العامل الأساس في الإقتصاد، هي ايضاً مواقع إنتاج سواء للتصدير إلى الخارج أو التسريب إلى المناطق المحتلة. وعليه، كلما تقوى الإستيطان، فذلك معناه استمرار الخطة الإسرائيلية لبقاء الإحتلال.

كشفت حركة أوروبية مناهضة للإحتلال (حركة كفى للإحتلال) أن السلطات الإسرائيلية حاولت إقناع الدول المانحة عام 2000 وعام 2007 بأن تمول شق طرق خاصة بالمستوطنين، منفصلة عن الطرق الفلسطينية، تخترق مختلف أنحاء الضفة الغربية وتربط مواقع الإستيطان بالمراكز المدينية داخل إسرائيل مباشرة[304]". وهذا تأكيد بالطع على وجود برنامج إسرائيلي لإبقاء الإحتلال والإستيطان وعدم السماح للحكم الذاتي بتجاوز وضعه الحالي.

ليست إسرائيل دولة موجودة بشكل طبيعي في المنطقة إلى جوار دول عربية. ومن هنا لم يكن الصراع في المنطقة اقتصادياً في الأساس، وإن كان هناك تنافس اقتصادي تقصد به إسرائيل أن تندمج في المنطقة العربية إندماجاً مهيمناً في مستوى الإقتصاد أولاً وفي مستوى العسكرة والسياسة كذلك. إن الصراع هو في الأساس على الحيز، على المكان إلى درجة يتخذ معها الصراع حالة التسابق على الدونم الواحد[305]. لذا، تصر إسرائيل على إعطاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع، إذا اضطرت، حكماً على الناس وليس على الأرض. تصر على بقاء السيادة على الجغرافيا بيدها. وهذه أمور اتضحت في اتفاقات أوسلو، وخلو تلك الإتفاقات من اي نص على الإنسحاب الإسرائيلي ولا اقتلاع المستوطنات...الخ وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه الورقة تصر إسرائيل الذاهبة بتردد واضح إلى مؤتمر أنابوليس على "تجميد الإستيطان فقط في فترة المؤتمر"!

" حذرت طاليا ساسون من انتهاك صارخ للتعهدات الإسرائيلية امام الرئيس الأميركي بكل ما له علاقة بتوسيع المستوطنات والمواقع الإستيطانية في الضفة الغربية...وان مشروع القرار الذي اعلنته وزارة العدل الإسرائيلية يتضمن اضفاء الشرعية على مواقع استيطانية اقيمت على اراض فلسطينية خاصة ويصادق على تمويل الدولة للمواقع الإستيطانية[306]"

وهذا موقف متصل مع البدايات الأولى للإستيطان اليهودي في فلسطين أي منذ إنشاء الصندوق القومي اليهودي المتخصص في شراء الأرض في فلسطين. "*يجب أن يكون الصندوق القومي اليهودي ملكية ابدية للشعب اليهودي، إن ارصدته يجب أن لا تستخدم إلا لشراء الأرض في فلسطين*. وكل هذا ينسجم مع كون إسرائيل حالة استيطان أبيض في فلسطين، بمعنى أن ابتلاع الأرض هو بهدف الإستيطان ومن هنا اهمية القراءة الفلسطينية المتعمقة للإستيطان[307]. وهو الأمر اللافت، بمعنى أن الفلسطينيين لم يقيموا حتى اليوم مركزاً لدراسات الإستيطان والأرض! تماماً كما لم ينئشوا مركزاً لبحوث ما يسمى "الأمن" الإسرائيلي.

محفوزة بنفس الإيديولوجيا والثقافة والتربية، قامت:

" في 15 تموز 1967، مجموعة من 30 مستوطناً من مستوطنات الجليل بالإنتقال إلى هضبة الجولان. وفي 27 ايلول، 1967، قامت مجموعة من المستوطنين المتدينين بالإستيطان في كفر عصيون، الذي كان معسكرا للجيش الأردني. وقد تم بناء كيبوتصين هما جلجال و يتوف عام 1970[308].

هذه كانت التحركات الأولية للإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967، وهي التحركات التي لم تتوقف حتى اللحظة، كما أن اتفاقات أوسلو لم تنص على اقتلاع المستوطنات. وعليه، فقد وصل عدد سكان المستوطنات بما فيها القدس الشرقية وضواحيها إلى أكثر من 400 ألف مستوطن.

قد يكون أوضح ما كتب مؤخراً من إسرائيليين بشأن الإستيطان هو التالي حيث يقتطف يوآف بيليد من مقالة وموقف فيرجينيا تيلي قولها بأن حل الدولتين ليس ممكناً:

"إن شبكة المستوطنات في الضفة الغربية لم تعد قابلة للنقل. فإسرائيل لا يمكنها ولا ترغب في ترك مصادر المياه، المختزنة تحت أراضي الضفة الغربية. وكما توثّق تيللي، فإن شبكة المستوطنات بما فيها ليس فقط المستوطنات نفسها – وبضعة منها أصبحت بلدات بكل معنى الكلمة – ولكن شبكة كاملة من الطرق التي تربطها والمخصصة للمواطنين الإسرائيليين فقط، والسور الذي أقيم مؤخراً (على طريقة أبرتثايد الأفريكانوس) ايضاً. لقد صُممت الشبكة على ضوء كثافة المستوطنات بتوزعها الجغرافي لتجعل المستوطنات غير قابلة للإزاحة عبر تشظية المنطقة المخصصة للدولة الفلسطينية المحتملة ولجعل الإزاحة مستحيلة. إن المستوطنات مسكونة بقرابة 200 ألف شخص ناهيك عن الذين في محيط القدس الذي ضمته إسرائيل وهو نفس العدد. إن هؤلاء القرابة نصف مليون مستوطن المدعومين سياسياً من قبل سكان مركز البلاد وهم الأكثر منهم عددا بمرات. والكثير من هؤلاء الداعمين أقارب للمستوطنين أو اشخاص يطمحون في تحسين شروط حياتهم الإقتصادية بالإنتقال إلى الضفة الغربية بما هي الجزء الوحيد من دولة إسرائيل الذي ما زال يتمتع بنظام الرفاه في دولة إسرائيل. إن الإستيطان في الضفة الغربية هو المشروع الوطني الأكبر الذي قامت به إسرائيل منذ عام 1967. وفيما يخص شرعيته، فقد بدأ عسكرياً بين 1967 و 1974، دينياً بين 1974-1977، حينما اقامت غوش إيمونيم في أعقاب حرب اكتوبر 1973 ومن ثم السوق الحرة في حكم الليكود 1977. لقد ساهمت كافة المؤسسات الإسرائيلية في الإستيطان[309]"

يوضح هذا المقتطف مركزية الإستيطان في دولة الكيان الصهيوني وبالتالي، فالاستيطان مكون اساسي في برنامجها الإقتصادي في هذه المناطق. وهو يتم بمساهمة، بل تباري، مختلف الأطياف السياسية والعقيدية في الكيان.ومن هنا، فإن مركزيته هذه توحي باستحالة القبول الطوعي والتفاوضي للكيان بخلع المستوطنات.

تُقر المحامية طاليا ساسون، الرئيسة السابقة للقسم الجنائي في مكتب المدعي العام انها وجدت صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات من اجل اعداد تقرير حول المواقع الإستيطانية التي اقيمت بدون تراخيص رسمية وأن المسؤولين الحكوميين تهربوا من الإجابات...رغم ان الحكومة هي التي كلفتها بإعداد ذلك التقرير...وتؤكد نتيجة البحث ان الإستثمارات بلغت 36 مليار شيكل (14,126 مليار دولار) اي حوالي 15% من الإنتاج القومي الإجمالي وقد وصل نصف هذا المبلغ من الدولة والنصف الآخر من الإستثمارات الخاصة. ومع ذلك فإن حسابات الكلفة للدولة لا تتضمن الإمتيازات المختلفة التي حصل عليها من انتقلوا إلى المناطق مثل الإمتيازات الضريبية والهبات وما شابه وإذا ما حسبت هذه سيتبين أن ما دفعه

الجمهور أعلى بكثير. تم بهذه الأموال بناء 14 مليون متر مربع منها مساكن ومبان عامة ومبان صناعية وتجارية وشوارع وبنى تحتية، ولكن ليس مبان لاحتياجات أمنية[310].

تدرك الصهيونية أن حيازة مزيد من الأراضي تتطلب جلب المزيد من المستوطنين إليها، قرار استجلاب مليون مستوطن من الإتحاد الروسي، من جهة وتفريغ المناطق المحتلة من أهلها الأصليين من جهة ثانية. ولذا، تعمل إسرائيل منهجياً على تطبيق معادلة أرض بلا سكان ما أمكن. وبالطبع فإن خلو الأرض من السكان يعني فيما يعنيه تقويض البنية الإنتاجية مما يقود إلى رحيل طوعي للفلسطينيين، وهذه بالطبع معادلة تعيد إنتاج نفسها، كما هو بادٍ على سبيل المثال ما بين 1967-87. نلاحظ حتى هذا الموضع من مسار البحث كيف تتكاتف عدة عناصر او مكونات وهي دور الجيش فالإستيطان فجلب مستوطنين من الخارج فمصادرة الأرض بحيث تقود مجتمعة إلى طرد العرب الفلسطينيين من الأرض وهو الأمر الذي يمكن تسميته الحل الصهيوني لمشكلة الديمغرافيا بطردهم من الجغرافيا.

" ففي حين كان عدد سكان الضفة الغربية عشية الإحتلال 1967 قرابة 900 الف نسمة ، بما في ذلك 90ألفا في القدس، فإن سكان الضفة الغربية اليوم 813 الف نسمة ولو أضفنا اليهم سكان القدس وضواحيها 135 ألفاً لأصبح العدد الكلي 938 ألفا. أ ي بزيادة 38 ألفاً عما كان عليه الوضع عشية الحرب. في حين أن عشرين سنة مضت على الإحتلال، وبنمو سكاني يقارب 2,5 بالمئة، فإن هذا العدد كان يجب أن يقترب من التضاعف.[311] وكما سنوضح أدناه ، تتخوف مختلف سيناريوهات الإسرائيليين حول السكان من التساوي العددي للطرفين.

إن مواصلة إسرائيل لسياسات الحصار والقمع والإغتيالات وتجريف الأراضي ومنع التصدير والإستيراد، وسحب هويات من يغادر الأراضي المحتلة لفترة تتجاوز ثلاث سنوات...الخ هي سياسة تحاول إيصال المواطن الفلسطيني إلى قرار الرحيل ذاتياً[312]، وبالتالي، فإن استمرار هذه السياسة الإسرائيلية حتى اللحظة هي مثابة طرد غير مباشر للفلسطينيين لا يختلف في نتائجه عن الطرد المباشر عام 1948.

وهكذا، فإن إخلاء الأرض ووضع اليد عليها،والإستيطان فيها هي آليات لتقويض البنية الإقتصادية للمناطق المحتلة، وبالتالي دفع الناس باتجاه الرحيل، وتعميق عامل القلق على اي استثمار لدى من يتبقى داخل البلاد مما يزيحهم باتجاه الإعتماد على المساعدات الخارجية سواء العربية أو غير العربية، والتي تنتهي في قنوات الإقتصاد الإسرائيلي بما هو المجال الوحيد المفتوح للإستهلاك الفلسطيني. وهو تطور يحول المانحين إلى ممولين للإقتصاد الإسرائيلي. أما طالما ان الرحيل الشامل ليس قيد الحدوث، يظل الهاجس الديمغرافي مسيطر على اليهود في فلسطين حيث يتبارون في وضع سيناريوهات لحله وكلها على حساب العرب الفلسطينيين.

اقترح إسرائيليون آخرين الإنفصال من جانب واحد، وهذا ما حصل في غزة. يقول اوري ساجي (جنرال احتياط) عن خطة انفصال وضعها مع المحامي جلعاد شير وقدماها إلى شارون :
" ...إذا لم ينفصل المجتمعان الفلسطيني والإسرائيلي، فسيكون الإنهيار الديمغرافي. حتى نهاية العقد سيكون بين نهر الأردن والبحر غالبية يهودية بنسبة 51% فقط وفي عام 2020 سيتحول اليهود إلى أقلية، وسيكونون 47% فقط وفي 2050 سيكون اليهود 37% من مجموع السكان بين النهر والبحر. وبالمقابل، إذا ما تحدد خط سياسي واضح على اساس الخط الأخضر سيكون في نهاية العقد للسكان اليهود غالبية بنسبة 78% في دولة اسرائيل وفي 2050 سيشكل اليهود في دولة اسرائيل ما نسبته 74%[313] لكن هذا الفصل يتعمد عدم الحديث عن جوهر الإنفصال، أي هل هو سكاني، او اقتصادي او جغرافي أم كلها؟ فالبرنامج الإقتصادي، وهو موضوع بحثنا متأثر بطبيعة الإنفصال، أو مبني عليه.

المياه:

هل توجد لإسرائيل سياسة مائية تجاه المناطق المحتلة؟ وهل المياه آلية للضغط والصراع الإقتصادي؟ قد تكون الإجابة في ما قاله ديفيد بن غوريون:" *نحن في حرب مياه مع العرب، إن مصير الدولة اليهودية معلق بنتيجة هذه الحرب، التي إذا لم نكسبها، فلن نكسب شيئاً* "[314]. لم يقصد بن غوريون بالعرب فلسطينيي الضفة والقطاع ولا كل الفلسطينيين وحدهم، بل قصد العرب جميعاً وبالطبع مصر ولبنان وسوريا والأردن على وجه الخصوص.

لذا، خصص الحكم العسكري عدة أوامر لمسألة المياه ومنها الأمر العسكري رقم 87 الصادر في 7 تموز1967، أي في وقت مبكر من الإحتلال، حيث قضت الأوامر العسكرية بأن تتحكم إسرائيل بالمخزون المائي في الأراضي المحتلة، وخاصة تلك التي تحت الجهة الغربية لسلسلة جبال بلاد الشام الغربية، واصرت إسرائيل على أن تبقى هذه المخزونات تحت سيطرتها. واصرت على ذلك ايضاً في اتفاقات أوسلو وباريس.

ورد في صحيفة هآرتس الإسرائيلية: " *خلال الحكم الذاتي، فإن إسرائيل ستواصل سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية* [315]. ويقول مناحيم كنتور، مدير شركة طال للمياه: "*كل دونم يُروى أو يُستغل من قبل العرب، سيقود إلى عطش دونم في إسرائيل*"

وكما أشرنا، تنهب إسرائيل 100 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية، وهي كمية يمكن الحصول عليها من تحلية مياه البحر إذا ما انفقت إسرائيل 1بالمئة من انتاجها القومي الإجمالي. فلماذا لا تقوم بذلك؟ واضح ان السبب هو ممارسة اشد

حرب اقتصادية ممكنة على الفلسطينيين؟ إن التحكم بالمياه واستلابها هو مكون اساسي لبرنامج اقتصادي للإحتلال تجاه المناطق المحتلة سواء كان كتابةً أم عرفاً. وليس شرطاً أن ينحصر الأمر في التنافس الإقتصادي، بل كذلك في تقويض القدرة الإنتاجية لاقتصاد الضفة والقطاع على اعتبار أنه حتى في التسوية "أو ما يسمى سلاماً" هو بالنسبة لإسرائيل ليس إلا طبعة أخرى من الحرب.

إحتلال عسكري لكنه مشروع اقتصادي مجدٍ
الراسمالية وتشريك العلاقات الإقتصادية

تقودنا الوقائع المادية على الأرض، الاحتلال ومصادرة الأرض، ودور المؤسسة العسكرية، الاستيطان، والتفوق العددي لليهود باستجلاب المستوطنين ...الخ كل هذا يقودنا إلى قراءة المبنى والعلاقات الطبقية في الكيان في علاقتها تأثرا وتأثيرا على المناطق المحتلة وموقع البرنامج الإقتصادي في هذا كله.
من المفيد التذكر بأن اقوى مؤسستين وأكثرهما تاثيراً على سياسة الإحتلال في المناطق المحتلة هما المؤسسة العسكرية ومؤسسة راس المال، وهما معاً المكون الرئيسي للسلطة في إسرائيل، هما مندمجتان في الحكم والملكية والإستراتيجيا. وكيف تخدمان بعضهما. فالجيش يمهد بالقوة، يفرض الوقائع على الأرض، والراسمالية تحاول تكريس ذلك بالتطبيع واستثماره ربحياً وتغطيته سياسياً. وكلاهما يتضمنان الإستيطان بالطبع. وتجدر الإشارة إلى ان هاتين المؤسستين هما شبه احتكار للإثنية الرأسمالية الإشكنازية.
كتب بن كاسبيت:
" بدا واضحاً في إسرائيل لعام 2001- لكل أولئك الذين لا يعرفونها، أن العسكرية هي التي تصنع وتطبق السياسة... إنها هي التي تحدد الإيقاع، وتدع الأحداث تتحرك. فالمستوى السياسي غير قادر على ضبط المستوى العسكري ولا فرض النظام عليه. إن تجربة الأيام الصعبة في أيلول 2000 قد بينت في التحليل الأخير أن إسرائيل ليست دولة لها جيشاً، بل جيش له دولة مرتبطة به. إن الفرع التنفيذي الحقيقي ليس الوزارة، بل النظام الأمني الهائل الذي استسلمت له الدولة على مدار السنين[316]"

وبدوره، فإن يورام بيري، الذي يصفه يوآف بيليد بأنه تلميذ لامع في العلاقات العسكرية-المدنية في إسرائيل، يستنتج بأن "العسكرية هي شريك على قدم المساواة في عملية صنع السياسات، وأحياناً أقوى. وفي حين يرى كاسبيت، أن الجيش كان يتحدى سياسة باراك، كان بيري اكثر تشاؤما بقوله: سواء نظراً للضعف، أو لأنه موافق على ذلك، ، فمن الواضح أن باراك تبنى سياسة المؤسسة العسكرية خلال الكثير من فترته[317]"

في خبر لراديو إسرائيل بالعربية صباح 21-11-2007، ورد أن باراك يؤيد مطالب المستوطنين، وهو موقف على يمين رئيس الوزراء, وأتى ذلك بالطبع قبل ايام من موعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. وحين يتوفر هذا السباق السياسي على دعم المستوطنين فهو بحد ذاته مكون اساسي لبرنامج اقتصادي إسرائيلي في المناطق المحتلة. كما ورد على لسان مصدر أوروبي أن مجموع ما استثمرته إسرائيل في بناء المستوطنات وصل إلى 11 مليار دولار[318]) طبعاً فإن تقديرات كلفة الإستيطان تتباين من مصدر إلى آخر، لكنها ضخمة لدى الجميع.

إضافة إلى دوره السياسي والإيديولوجي والديني، فإن الإحتلال مشروع اقتصادي مربح لإسرائيل، وهو عملية استحلاب استعماري فعلي يتم من خلاله تحويل الفائض من الأراضي المحتلة للراسمالية الإسرائيلية. وهذا ينفي المزاعم بأن إسرائيل تمارس الإستيطان وتوسعه في الضفة الغربية لأغراض دينية وإيديولوجية بحتة.

ومنعاً لأي التباس، فإن المناطق المحتلة لم تكن ابداً عبئاً على الحكومة الإسرائيلية.

صرح رسميون إسرائيليون عام 1987 *" ان المداخيل المحلية سوف تصل في السنة المالية الحالية إلى وضع تغطية كاملة وأنه لن تكون هناك ضرورة لتغطية العجز عن طريق تحويلات من إسرائيل... وأعلنت الإدارة المدنية رسمياً أنها لن تطلب أية مساهمة من الحكومة الإسرائيلية في ميزانيتها وأن الإنفاق والإستثمار العام اليوم في أقصى وضع يمكنهما وصوله... وأنها لبت حاجات الفلسطينيين...وأن الإستهلاك العام في إسرائيل –المدني فقط- كان 1350 دولاراً عام 1985 بالنسبة للفرد الواحد، في حين أنه 185 دولاراً للفرد في المناطق المحتلة، اي حوالي 13,7 بالمئة من حصة الإسرائيلي*[319])

لم تشكل المناطق المحتلة أبداً عبئاً ضريبياً على الخزينة الإسرائيلية، وبالعكس، يساهم السكان الفلسطينيون بكمية كبيرة من الإستهلاك العام الإسرائيلي. وفي السابق كان قسم من هذا يعاد إلى المناطق المحتلة، لتغطية عجز "ميزانية الحكم العسكري" أما عام 1986 فقد تغير الوضع...وتتكون المساهمة من الضرائب والحسومات[320] المفروضة على الفلسطينيين العاملين رسمياً في إسرائيل، والضرائب غير المباشرة كالتي تفرض على البضائع الفلسطينية المستوردة عبر الموانىء الإسرائيلية وضريبة القيمة المضافة على البضائع والخدمات التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل.

كانت فترة الإحتلال المديد مثابة حافز للراسمالية الإسرائيلية كي تبني علاقات سوق مستديمة مع المناطق المحتلة، وذلك في عملية اعتماد متبادل شكلياً، لكنه تبادل لامتكافىء مسلح Militarized Unequal Exchange[321].

هناك عدة فئات التي نمت مصالحها على هذا الصعيد، وهي لا شك شرائح من مصلحتها بقاء احتلال الضفة والقطاع. صحيح أن الراسمالية الصناعية التقليدية في إسرائيل هي المستفيد الأول من الإحتلال، لكن إنتقال شرائح منها، لنقل الرأسمالية المالية الكبيرة إلى الصناعات الإلكترونية والبتروكيماوية وطبعا التسليحية في السبعينات وانخراطها العولمي بحثاً عن عش في الإقتصاد العولمي "الجديد" في الثمانينات، دفعها لترك أو إحالة علاقات السوق مع المناطق المحتلة إلى ما تبقى من البرجوازية التقليدية أو الوسيطة، علماً بأن المستهلك الفلسطيني لا خيار لديه إلا شراء هذه المنتجات. إذن يتحدد البرنامج ألإقتصادي الصهيوني بالإنتقال الطبقي في إسرائيل، تغير المواصع الطبقية. لكن علينا التنبة إلى أن الوضع الطبقي لا يقرر وحده هنا، بمعنى أن المصلحة الإستراتيجية والعامل الإيديولوجي والدور الوظيفي للكيان في المنطقة تلعب دورها ومساهمتها في بقاء المناطق المحتلة بيد الإحتلال، بغض النظر عن الدرجة- أي هل هي انسحاب كامل، جزئي...الخ

يفتح هذا الحديث على التفارق الطبقي Class Differentiation داخل إسرائيل نفسها، فالشرائح الطبقية المستفيدة من احتلال المناطق المحتلة لا سيما هذه الفترة هي الرأسمالية صاحبة الصناعات التقليدية، وكذلك العمال ووسطاء العمل في هذه الصناعات، وهم أصبحوا في الغالب هذه الأيام من اليهود الشرقيين. لذا، لا غرابة أن هؤلاء أكثر تشدداً ضد الإنسحاب من المناطق المحتلة. وهذا الموقف لا يقوم أساساً على أرضية التمسك الديني والإيديولوجي، حتى لو جرى تغليفه بذلك، بل على أرضية المصالح المادية لهذه الشرائح. لذا، يميل هؤلاء للتصويت لحزب الليكود بزعامة نتنياهو الذي ينادي بالتنصل من اتفاقات أوسلو وبالتشدد ضد العرب بشكل عام:

كتب بنيامين نتنياهو : " ...أما ما نفتقده فهو السياسة ذات التصميم التي تتوقع ما سيحدث ، سياسة لا تتأرجح بين انسحاب ومغامرة سياسية تضع راسها بالرمل[322]" . هذا على الرغم من أن نتنياهو هو الداعية الرئيسي للسياسة اللبرالية الجديدة، ممثلة في الخصخصة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وإرغام المستفيدين/ات من مكافآت البطالة على العمل، وهذه سياسة لصالح الراسمالية الكبيرة المنخرطة في العولمة على حساب الطبقات العاملة والوسيطة[323]. والحقيقة، أن هذا يعيد إلى

الذاكرة ما ورد في رسالة إسرائيلي إلى جولدا مئير يطالبها فيها بالإبقاء على العمال العرب من المناطق المحتلة للشغل في الأشغال السوداء (أنظر لاحقاً)
ليست الراسمالية الإسرائيلية مالكة الصناعات التقليدية، و/أو البرجوازية الوسيطة وحدها المستفيدة من التسويق في المناطق المحتلة، فالمصانع الإسرائيلية تشغل عمالا إسرائيليين لينتجوا ما تحتاجه هذه المناطق، هذا ناهيك عن الموظفين في الإدارة المدنية وفي خدمات الإستيراد...الخ. وكذلك موظفي الجيش والشرطة والمخابرات، فالعاملين من هؤلاء في المناطق المحتلة أو بعلاقة معها حصلوا على وظائفهم بسبب الإحتلال، وعليه، فهم جزء من البرنامج الإقتصادي للإحتلال، على الأقل كمستفيدين، وهم غالباً ضد الإنسحاب.

وليس هنا مجال التفصيل في هذا الأمر، فيكفي الإشارة إلى أن اسرائيل تحوز على أرباح هائلة من فوارق الأجور بين عمال المناطق المحتلة والعمال الإسرائيليين، واستخدام عشرات الآلاف كعمال بالتهريب، اي بدون اية حقوق، هذا ناهيك عن المقتطعات من أجورهم للتأمين وهي 20% أي كالتي تُقتطع من أجور العمال اليهود أنفسهم وهي كتأمين وطني لا يقدم إلا للعمال الإسرائيليين ومن ضمنهم الذين في المستوطنات، وأخيراً لا آخراً القيمة الزائدة التي تحصلها إسرائيل جراء التشغيل على اساس استغلال راسمالي...الخ. إن المستفيد الأساسي من هذا الإستغلال الناتج عن الإحتلال هي الدولة بأسرها، ومن هنا وجوب التفريق بين مصالح طبقات وشرائح طبقية كل على حدة، وبين ما تستفيده خزينة الدولة الإستعمارية الإستيطانية نفسها.

ولكن، إذا كان عمال المناطق المحتلة مربحين لإسرائيل إلى هذا الحد، فلماذا تتخلص إسرائيل منهم؟ يردنا هذا السؤال إلى السياسة الإقتصادية الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة ببعديها الإقتصادي والإيديولوجي من جهة والبعد العالمي من جهة ثانية.

لقد جادلنا في هذا الشأن منذ بدايات الإنتفاضة الأولى، [324]بأن إسرائيل بصدد التخلص التدريجي من عمال المناطق المحتلة، وذلك جزءاً من الحرب الإقتصادية ضد الفلسطينيين،وهذا هو السبب الأساس، ولكن إلى جانبه بسبب الصدمة التي أحدثتها مقاطعة العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل في الفترة الأولى للإنتفاضة. ورغم *التقليل من تأثير مقاطعة العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل ، فإن موشيه كتساف وزير العمل الإسرائيلي خلال الانتفاضة قال ان نسبة العمال المقاطعين وصلت إلى 42 بالمئة.*

وقد جائت تطورات النظام العالمي، حقبة العولمة تحديداً لتقوي النزوع الإسرائيلي للتخلص من العمال الفلسطينيين والبحث عن عمالة مؤهلة وممهنة علمياً وتقنياً كي تلائم متطلبات الصناعات المتقدمة تكنولوجياً حيث توفرت لها عمالة ماهرة وغير مكلفة أمنياً بما هي لا تنتمي إلى قومية هي طرف في الصراع، من

أوروبا الشرقية وحتى من بلدان جنوب شرق آسيا[325]. بعبارة أخرى، وبمعزل عن العامل السياسي/الإيديولوجي الصهيوني، فإن العمالة الفلسطينية لم تنتقل علمياً ومهنياً بما يؤهلها لخدمة السيد الراسمالي الصهيوني الذي انتقل بدوره من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والتي اصبح سوقها هو السوق العالمي.

"...في فترة التسعينات تطلبت إسرائيل عمالا مهرة من الخارج، وخاصة عندما تحولت أكثر من الإنتاج العسكري إلى المدني...لقد وصلت نسبة العمال الأجانب فيها من البلدان الفقيرة 10%" [326].

هناك عوامل أخرى دفعت إسرائيل لاستجلاب عمالة أجنبية، منها تفكك الإتحاد السوفييتي وتوفر عمالة ماهرة كانت جاهزة للإستيطان في إسرائيل

"من 1990-1997 هاجر من الإتحاد السوفييتي السابق 711,000 شخص معدل دراستهم 14,5 سنة منهم 57,400 يعرفون أنفسهم كمهندسين، 12,200 اطباء... ترافق تدفق هؤلاء المهاجرين مع تدفق راس المال الأجنبي إلى إسرائيل[327]".
وهناك كما أشرنا، انتقال الصناعة الإسرائيلية إلى التكنولوجيا المتقدمة، وتدفق راس المال الأجنبي وخاصة المباشر إلى إسرائيل في أعقاب التسوية.

"كان الإستثمار الأجنبي المباشر هامشياً قبل 1990...لكن بعد 1990، حصل تطور سريع في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب افتتاح قطاع المالية والإتصالات الذي كان العامل الكامن وراء جذب كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي المباشر والإسهم والسندات. ففي عام 2000، تدفق استثمار اجنبي ليصل إلى 9 بليون دولار، ما يوازي 9% من الإنتاج الأهلي الإجمالي. ووصل الإستثمار في الأسهم والسندات إلى 53,2 % من مجمل الدفوقات الأجنبية و 46,4% من مجمل رؤوس الأموال المتجهة للخارج، ووصل راس المال الأجنبي المباشر في ذلك العام رقما قياسياً 4.4 بليون دولار... لقد وصل الحجم التراكمي لموجودات راس المال الأجنبي مع نهاية عام 2000 إلى 117 بليون دولار، التي منها 21 بليون دولار هي راسمال أجنبي مباشر[328]"

هذا إضافة إلى "الإصلاحات" الإقتصادية في الإقتصاد الإسرائيلي ولا سيما تقليص دور الدولة في الإقتصاد وبشكل خاص الخصخصة وهي السياسة التي قد يخيل أن ناقلتها هي حركة اليمين في إسرائيل، ولكن حقيقة الأمر تشي بأن اليسار الصهيوني هو الذي بادر بها. لكن أهمية هذا الأمر كامنة في انتقال أو تغيير أو تبادل المواقع طبقياً. بمعنى أن شريحة من راس المال المالي قد تعولمت فأخلت

مواقعها في الصناعات الكلاسيكية لشريحة أخرى أو غطت المجالين. وبناء عليه، جرى الإنتقال أو تبادل الأدوار السياسية، اي اصبحت الراسمالية التقليدية الجديدة هي المتمسكة أكثر بالإحتلال وإن كانت المعولمة قد غيرت نمط أو طبيعة تمسكها به.

" واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، شمعون بيرس، في ظل الحكومة الإئتلافية الحالية عملية الخصخصة بموافقة اللجنة الحكومية للوصول إلى اصلاح اسواق رأس المال الإسرائيلية، وتقليص دور الدولة. كان لهذه الصدمة دورها في توفير فرصة للقطاع الخاص كي يجند تمويلا ولكي يُبطىء عملية نمو الدين العام الداخلي في إسرائيل[329]"

وفي حين أوقفت إلى درجة كبيرة تشغيل عمال المناطق المحتلة لديها، رغم مناقضة ذلك لاتفاق باريس الإقتصادي متذرعة ب "صناعة" الأمن، فقد احتفظت ببرنامجها في استحلاب المناطق المحتلة وذلك عبر إبقاء واردات المناطق المحتلة، اي إستهلاك هذه المناطق، من منتجات إسرائيلية أو منتجات تاتي عبر إسرائيل وتتقاضى عليهما ضرائب. قد لا تكون هذه النقاط الهامة أجزاء معلنة لبرنامج اقتصادي صهيوني، ولكنها أجزاء عملية لبرامج قيد التطبيق.

تجدر الإشارة إلى أن توقف اسرائيل عن استخدام العمالة الفلسطينية، لا يرتد إلى العامل السياسي وحده، ومحاصرة الفلسطينيين لإرغام أكبر عدد ممكن على الهجرة، بل إن دخول إسرائيل عصر التكنولوجيا المتقدمة، والقطاع المالي والإتصالاتي، افقد العمالة الفلسطينية ميزتها النسبية حيث لم يجاري هؤلاء متطلبات هذا الإقتصاد المتقدم بوتائر عالية[330].

وحيث كان العمال الذين يعملون داخل إسرائيل ينفقون مداخيلهم على شراء السلع الإسرائيلية، اصبح هؤلاء وكافة الموظفين الفلسطينيين في السلطة ومنظمات الأنجزة ...الخ ، اي متلقي المساعدات الأجنبية ينفقون ما يأتيهم على شراء منتجات وخدمات إسرائيلية. بعبارة أخرى ظل الإستحلاب قائماً، أو أن مآل، حتى المساعدات، هو إلى قنوات المال الإسرائيلي .

تخارج طبقي للفلسطينيين

عود على بدء، صحيح أن البرنامج الصهيوني تجاه المناطق المحتلة هو الحصول على أرض بلا سكانها. لكن تنفيذ هذا البرنامج، لم يكن ممكناً بطريقة الطرد الشامل والمباشر كما حصل عام 1948. لذا، كان لا بد من وضع وتنفيذ أكثر من سيناريو في سياق هذا الصراع. من بين هذه السيناريوهات، سياسة ربط وإلحاق التركيب الإجتماعي الطبقي الفلسطيني باقتصاد الإحتلال وهو المشروع

الذي بدأ مبكراً منذ احتلال 1967، وهو مشروع يحقق في الحد الأدنى تبعية اجتماعية اقتصادية بنيوية باقتصاد الإحتلال، ويحول، برأي واضعيه، دون الإنخراط في المقاومة. لكنه ليس بالطبع بديلاً عن المشروع النهائي وهو الطرد الشامل. كما انه لا يقصد بأي حال دمجاً اجتماعياً طبقياً للفلسطينيين العرب مع اليهود، وحتى لو تطلب ذلك، أي عدم الدمج، "التضحية" بمكاسب وأرباح وذلك للحفاظ على الدولة "اليهودية" النقية من جهة، ولأن الهدف الأساس للإحتلال هو إخلاء الأرض من أهلها[331].

بعد بضعة اشهر من احتلال الضفة والقطاع، وصدور الأوامر العسكرية بتقطيع الروابط التجارية مع العالم الخارجي تدفق تجار الضفة والقطاع على تعبئة مخازنهم الفارغة من المصدر الوحيد المتوفر، اي المنتجات الإسرائيلية. وهو الأمر الذي كان يجب أن تجابهه الحركة الوطنية حينها بالمقاطعة...ولكن!

وترتب على هذا اضطرار المستهلك لشراء المنتجات الإسرائيلية، والصناعية لشراء المواد الخام من إسرائيل، ولاحقاً اضطر العمال للعمل في المنشآت الإسرائيلية. وبهذا تحقق الإلحاق الإجتماعي الطبقي باقتصاد الإحتلال[332]. وربما يفسر هذا كون المقاومة قد بقيت حتى اشتعال الإنتفاضة الأولى "مقاومة بالنخبة" وليست "مقاومة بالجماهير.

قد تكون شريحتي مسوقي منتجات الإحتلال، وسماسرة العمل هما أكثر الشرائح الإجتماعية استفادة من العلاقة بالإحتلال، الأكثر تخارجاً، وابتعاداً عن المبنى لإجتماعي المحلي للتراكم[333] ، وهما الأكثر تضرراً من الإنتفاضة ولا حقاً من قرار السلطات الإسرائيلية التخلص من العمالة الفلسطينية.

"... لقد اصيبت هذه الفئة بقلق اقتصادي، فهي ليست مستعدة للمخاطرة باستيراد منتجات اسرائيلية جديدة، وإن حصل فبكميات أقل، هذا ما يشكو منه المنتجون الإسرائيليون... كما ان الفئة الفلسطينية وجدت نفسها في مأزق عدم القدرة على الدفع النقدي نظرا لخوف الإسرائيليين من عدم تمكنها من التحصيل بعد البيع ورد النقود، لا سيما انها اعطت كثيرا من الشيكات بلا رصيد[334]"

ولكن اتفاق أوسلو واتفاق باريس الإقتصادي، أعادا إلى شريحة وكلاء الشركات الإسرائيلية فرصتهم لا سيما بعد أن أوقفت السلطة الفلسطينية نشاط مقاطعة البضائع الإسرائيلية مبررة ذلك، بأن حقبة السلام قد حلت. أما بالمقابل، فقد مارست إسرائيل خروقات لمعظم بنود هذه الإتفاقات بحجج أمنية، وهو الأمر الذي ما زال قائماً وهو يشكل جزءاً رئيسياً، وإن ليس مكتوباً، من البرنامج الإقتصادي الإسرائيلي للمناطق المحتلة (تابع لاحقاً).

إلى جانب تسويق المنتجات الإسرائيلية هناك عملية التعاقد من الباطن التي تشكل استثماراً إسرائيلياً هائلاً،ولكنه قلما تم تسجيله، في اقتصاد المناطق المحتلة.

والمهم أن هذا النشاط قد ولد شريحة اجتماعية فلسطينية متخارجة، وهذا النشاط نفسه هو درجة أدنى من الشركات المختلطة Joint ventures.

بدأ التعاقد من الباطن بين المتعاقدين الإسرائيليين والشركات في غزة منذ العام 1968. ففي تلك السنة اشتملت الصناعة على 7000 عامل مقارنة مع 1782 عاملاً قبل1967. وقد عمل معظم هؤلاء في صناعة السجاد للتصدير إلى إسرائيل والضفة وما وراء البحار، وهي علاقة بدأت بورشات الأحذية والخياطة والأثاث [335]

لوحة رقم (10)

السنة	الوف الليرات الإسرائيلية	نسبة الزيادة المئوية
1968	810	-
1969	1385	71
1970	3800	174
1971	6100	61

المصدر: المناطق المدارة، 1971 ص 76 في الإلحاق ص 110

إن صناعات التعاقد من الباطن هي "تشريك" في البنية الإنتاجية وراس المال والماكينات، وحتى مكان البناء والسوق بالطبع. ولذا، فهي تداخل بنيوي لا ينتهي بسهولة مثل تشغيل عمال من المناطق المحتلة داخل إسرائيل. وقد لا يكون مستغرباً أن يكون المشاركون في هذه المشاريع ومسوقي المنتجات من الفئات التي لا تفضل فك الإرتباط مع الإقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا تخارجها المؤكد.

ورد في مجلة المرصاد 4 ايلول 1972، عدد 1126 ص 7 : " صادقت لجنة المدراء العامين على افتتاح كسارة في منطقة رام الله وذلك بناء على طلب شركة -لان بار- للأعمال الترابية والبناء والطرق. وفي طولكرم سيقام مسلخ للأرانب تقيمه شركة ربيطكو. ليس هذا فحسب، بل إن السلطات المحتلة تنتقد بشدة تلك الهيئات المكلفة باستثمار الأموال في المناطق المحتلة خصوصاً وأن هذه السلطات تتكفل بدفع العجز المالي الذي قد يصيب هذه الهيئات أو المؤسسات...وقد علم ان وزير الدفاع كان من بين الذين وجهوا اشد الإنتقادات إلى الأعمال القليلة التي نفذها في المجال الإقتصادي والتي قصد بها زيادة وتوسيع دمج المناطق اقتصاديا بالإقتصاد الإسرائيلي "

كما ورد في المرصاد العدد 1142 يوم 4 كانون ثاني 1972ص 7 : "تقوم جماعة من الأثرياء المتدينين في الولايات المتحدة بإجراء اتصالات تمهيدية لإيضاح إمكانية تقديم 20 مليون دولار كهبة لاستثمارها في المناطق عن طريق إقامة مشاريع يهودية-عربية فيها وخاصة في قطاع غزة.

وهذا يفتح بالطبع على المؤثر الدولي في البرنامج الصهيوني تجاه اقتصاد المناطق المحتلة (أنظر لاحقاً).

علاقة استعمار استيطاني أم إعتماداً متبادلاً

تفيد قراءة الموقف الصهيوني من الفلسطينيين المتبقين في المناطق المحتلة 1948 و 1967، أن سياسة الإحتلال الصهيوني تجاه هذين الجزئين من الشعب الفلسطيني قائمة على تفكيك أو تدمير التماسك الجغرافي والطبقي والقومي والإجتماعي كي يرحل هؤلاء، أو يتحول من يتبقى منهم إلى مجرد تراكم هلامي لا رابط ولاقضية سياسية وطنية قومية له. هذه السياسة التي تمثل النقيض لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية. ومن هنا الصراع المتواصل بين المشروعين. وضمن هذا الصراع يمكن قراءة البرنامج الإقتصادي الصهيوني للمناطق المحتلة بأنه برنامج مخصص لتحقيق الهدف الصهيوني.

تختلف النتائج باختلاف التطورات والأحداث، وبالتالي يختلف البرنامج الإقتصادي للنظام الصهيوني إذا كانت العلاقة مجرد اعتماد متبادل عنه حين تكون علاقة صراع.

يقول نيتسان وبخلر

"إن إعادة التنظيم "الكامنة" قد غيرت ببطء أولوية المبنى المؤسسي للإقتصاد الإسرائيلي، ممهدة الطريق لنظام جديد مفتوح من التراكم التفارقي differential accumulation والكساد المتواصل. وفي أعقاب انهيار "الإزدهار الفلسطيني" عام 1973، اصبح واضحاً أكثر فأكثر أن الإقتصاد الإسرائيلي لا يمكنه النمو ذاتياً فقط[336]"

لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هناك تبعية إسرائيلية للإقتصاد الفلسطيني بنفس مستوى تبعية الأخير للإقتصاد الإسرائيلي، بل إن وجود علاقة بين المركز والمحيط الخاضع لا بد أن تحتوي على درجة ما من اعتماد قطاعات في المركز على المحيط التابع.

لذا:

" ليس غريباً أن تكون 90 بالمئة من واردات هذه المناطق من السلع الإسرائيلية، وليس غريباً ايضاً أن تتكون في إسرائيل ارستقراطية عمالية تترفع عن الأعمال السوداء تاركة ذلك للعمال العرب[337]"

لقد ادعى كل من بن هـ شاهار و أ ليرنر:

" إن العلاقة بين الإقتصادين هي علاقة تكامل تقوم على حراك العمل والنظام المالي الموحد ونقل راس المال والتكنولوجيا. ان تطبيق نفس الرسوم الجمركية هو شاهد آخر على وجود سوق مشتركة في الإقتصادين[338]".

هذا الحديث كولونيالي بامتياز. فكلمة سوق مشتركة فيها درجة هائلة من التزييف إلا إذا أُتبعت بتوضيح طبيعة هذه السوق، ومن الطرف *التابع للآخر*. هذا ناهيك عن عدم وجود حراك حر للعمل، فالعمالة الإسرائيلية لا تجد ما تتحرك إليه في المناطق المحتلة، بل هي تتحرك على شكل جنود ودبابات وقاذفات صواريخ، أما العمالة الفلسطينية، فهي في قطاعات محددة تؤكد الطابع العنصري للسوق! لا يمكن لباحثين من وزن من اقتطفناهما أن يعجزا عن رؤية هذه الحقائق، ولكن التزييف الذي رأينا هو موقف سياسي محفوز بنظرة انثروبولوجية لشعب يرونه متخلفاً.

بدوره، فإن سيمحا باهيري الذي ركز على المستوى الإقتصادي قد وصف علاقة الإقتصادين بأنها : " إقتصاد ثنائي القومية"[339]. أما ميرون بنفنستي، فاستخدم بلاغته في وصف العلاقة قائلاً:

" نشرت مقالة عام 1979 وقلت فيها، ان النموذج الذي خلق من قبل السياسات الإسرائيلية وكل التداخلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين الجماعتين تفترض طبيعة اقرب إلى الدوام... فالعمليات التي أُرسي اساسها للعمل منذ 1967 قوية على ما يبدو لدرجة أنها مكنت التكامل من تجاوز نقطة العودة، وفي عام 1983، فبعد حرب لبنان، غامرت بالاستنتاج ان الساعة قد دقت معلنة منتصف الليل وأن حقبة جديدة قد بدأت...قد تبدو العملية ممكنة الرجوع نظرياً، ولكن تقييماً واقعياً للقوى الفاعلة لصالح الضم ضد التي تقاومه تقود إلى الإستنتاج انه على المدى المرئي فإن فلسطين بكاملها سوف تحكم من قبل حكومة إسرائيلية، ذلك أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد اصبح بناء على ذلك صراعاً إثنياً وأن إسرائيل الآن مجتمعاً ثنائياً [340]

ليس لدينا مجال الرد على كل هذه المزاعم فقد كانت الإنتفاضة أبلغ رد عليه، ولكن يكفي القول، إن إسرائيل ترفض أن تكون مجتمعاً ثنائي القومية، فأكثريتها الساحقة مع دولة يهودية نقية. اللهم إلا إذا قبل من يتبقى في فلسطين بعد مختلف محاولات الطرد بالوصف الفظ التالي:

"أن الشعب الفلسطيني غير ناضج بشكل كاف للنضال من أجل هدف سياسي، وإن الفلسطينيين ليسوا إلا مجموعة مبعثرة من الناس يمكن كسب صمتها بأن يعرض عليها حداً أدنى من تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما يقر به إسرائيليون مثل، جويل بنرمان.[341]. وهذا ينسجم مع استغراب اسحق رابين حين كان وزير حربية إسرائيل حينما اشتعلت الإنتفاضة الأولى، حيث ابدى استغرابه لانتفاضة الفلسطينيين رغم أن إسرائيل "توفر لهم اماكن عمل"!

لكن المصالح الإقتصادية تنحاز دوماً للحيز الذي يوفر الربح الأعلى. ، لذا،

"...مع توقيع اتفاقات اوسلو، انتقل عدد من الشركات التي تستخدم عمالة كثيفة إلى مصر والأردن وبلدان أخرى، حارمة عدداً من "بلدات التطوير" التي غالبية سكانها من الطبقة العاملة من اليهود الشرقيين من مصدر تشغيلهم الأساسي. وبحلول عام

1998، على سبيل المثال، نقلت شركة لتمانز دلتا 50 بالمئة من إنتاجها خارج إسرائيل، وكانت تلك السنة هي الأكثر ربحاً في تاريخه[342] ".

وهكذا، يرى كتاب إسرائيليون آخرين أن "السلام" والعولمة هما عدوين للطبقة العاملة في إسرائيل، اي الأمر الذي أعاد شرائح من هذه الطبقة إلى الدرجات الدنيا من السلَّم الإجتماعي بعد أن حققت امتيازات على حساب العمالة الفلسطينية، لذا يقول يوري رام:

" ففي حين ان الطبقتين العليا والوسطى منجذبتين بافتتان بالعملية السلمية ومنطق عولمة "ماك وورلد" ، فإن الطبقات الدنيا قد تدهور وضعها كضحايا للعولمة وكان ردَّ فعلها اعتبار العملية السلمية عدوها الإجتماعي، والإنتماء إلى التوجهات "المحلوية" ، والقومية المتطرفة، والسلفية الجهادية[343]"

يتضمن هذا أمراً بالغ الحساسية وهو أنه في حين تميل الراسمالية إلى المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين ممثلة في الدولة، فإن القطاع الأوسع من المجتمع كان ميله ضد المفاوضات. وهو ما رآه يوآف بيليد مثابة موقف اضعف وضع إيهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد مع عرفات، وهو المناخ الذي اقتنصه شارون فدخل الأقصى ليستفز الفلسطينيين للإنتفاضة الثانية[344].

ما يهمنا في هذا السياق هو أن الأكثرية الإنتخابية هي التي تحدد في التحليل الأخير سياسة الدولة الإقتصادية في المناطق المحتلة، وهي أكثرية ضد أية مرونة للفلسطينيين كما تشير استطلاعات الرأي هذه الأيام (أواخر 2007) في الشارع الإسرائيلي، وهو ما يفسر صعود التنقيحية والمحافظية الجديدتين بزعامة بنيامين نتنياهو.

لقد حققت إسرائيل من تشغيل عمال المناطق المحتلة لديها حتى اتفاق اوسلو عملية تخريب إقتصادي هائلة ضد إقتصاد الضفة والقطاع. فقد أدى هذا التشغيل إلى تجريف (مصطلح استخدمه د. محمود عبد الفضيل في وصف هجرة العمالة المصرية إلى الخليج) قوة العمل من الزراعة مما أدى إلى إهمال الأرض، ومع مرور الزمن إلى العجز عن إعادة إصلاحها. وهذه تشكل كعب أخيل في النضال الوطني الفلسطيني، اي الصراع على الجغرافيا. وهو ما حقق رغبة موشيه ديان في وجوب تشغيل العمالة الفلسطينية كي لا تحصل بطالة هائلة تدفع الفلسطينيين إلى تطوير بنيتهم التحتية. أما اليوم، وقد وصلت البطالة تقديرات عالية برأي مختلف التقديرات، متزامنة مع شبه استحالة العودة لاستغلال الأرض المهملة!!

ولم يتم تشغيل العمالة الفلسطينية في أعمال ذات مستوى متقدم، بل تركزت في الأعمال السوداء. كتبت جيروزالم بوست ، "أن الأعمال الدنيا قد جرى تعريبها"[345]. ولكن هذا لا يعني أن العمال الفلسطينيين لو تمهنواً بشكل أفضل فإن

الإسرائيليين سيشغلونهم بالضرورة طالما أن الطرد على الأجندة، رغم ان الطرد الشامل لم يُقرر بعد.

وكتبت إسرائيل إيكونوميست "*يبلغ عدد مستخدمي الصناعات العسكرية في إسرائيل 60 ألفاً لا نجد بينهم عاملاً عربياً واحداً*" (عدد ايلول 1987). ليس في هذا ما يوحي بأن العلاقة هي اعتماداً متبادلاً، بل هي علاقة استعمارية إحلالية بامتياز.

هل آليات تشويه التركيب البنيوي للمناطق المحتلة
جزء من برنامج إسرائيلي؟
آليات التداخل والتخارج مع المبنى الإجتماعي للتراكم[346]

كما لا توجد صياغة معلنة لبرنامج اقتصادي إسرائيلي تجاه المناطق المحتلة، لا توجد بالطبع آليات معلنة لتشويه التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية ومن ثم المبنى الإجتماعي للتراكم The Social Structure of Accumulation في هذه المناطق. ولكن هناك سياسات ممارسة على الأرض:
وهذه مرحلتين:

1- الإلحاق: وذلك في الفترة ما بين 1968-1973، حيث جرى ربط السوق بالسوق الإسرائيلي سواء بالأوامر العسكرية أو باضطرار المستهلك لاستهلاك السلع الوحيدة المتوفرة وهي الإسرائيلية. وارتباط المستهلك يعني ارتباط الطبقات الإجتماعية كل طبقاً لمتطلباته، استهلاك غذائي، شراء مواد خام، استيراد تصدير...الخ. وهي الفترة التي وصفها ميرون بنفنستي: "إزدهار وضع أفراد وتدهور أوضاع الأكثرية.

2- التفكيك والتدمير

وهي فترة جني إسرائيل لعملية الربط والتبعية، بعد ان أخرجت أعدادا كبيرة من المنتجين من السوق وحولتهم إما إلى عمال في اقتصادها (الفلاحين الذين لم يعودوا لا راغبين ولا قادرين على استصلاح الأراضي) ، فتشغيل العمال وفائض الفلاحين في مشاريع اسرائيلية هو تجريف وتخريب الأرض وليس تحويلا للعمال إلى طبقة عاملة في بلد تحول إلى تطور راسمالي. وكذلك الصناعيين الذين اعتمدوا على إسرائيل في توفير المواد الخام وكيفوا مشاغلهم لتكون مجرد تعاقدات من الباطن، والمستهلك بشكل عام الذي تمكنت منه النزعة الإستهلاكية، رغم خضوعه لقانون السوق والسعر الإسرائيليين.

لكن بعض المصادر الإسرائيلية تشير إلى وجود خطة تدميرية لاقتصاد المناطق المحتلة أي كما اشرنا سابقاً بأن الهدف هو تفكيك المبنى الجغرافي والطبقي والقومي...الخ للفلسطينيين:

"عدم إعطاء فرصة للمستثمر العربي بإقامة صناعة محلية لكي لا تتطور قاعدة انتاجية محلية[347]. وهذا تأكيد على ما رمى إليه موشيه ديان مبكراً، فهو محاولة إيجاد عمل لسكان المناطق كي لا ينخرطوا في المقاومة. اعتصار فائض قيمة، والحلول محل الجنود في حالة الحرب. لنا هنا تكرار ما قاله سيمحا باهيري:
"يرى بعض المراقبين أن القيود التي تواجه الصناعة والتنمية الصناعية هي نتاج لسياسة إسرائيلية مصممة خصيصاً للإبقاء على المناطق المحتلة كسوق مفتوحة للإغراق السلعي الإسرائيلي، وكمخزون لقوة العمل الرخيص. ولكننا اوضحنا في موضع آخر – تقريرنا لعام 1986- أو رؤيا دقيقة وعن قرب لعملية اتخاذ القرار الإقتصادي الإسرائيلي، تبين أن السياسة –المتماسكة- ليست إلا مجرد رد فعل عشوائي للضغط السياسي لقوى الضغط الإقتصادي الإسرائيلية"[348]

وسواء صح تقدير باهيري، والذي نرى فيه قدراً مقبولاً من الصحة، على الأقل نظراً لعدم وجود نصوص لبرنامج من هذا القبيل، فإن الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة هي برنامج اقتصادي بحد ذاتها لأن اي تخريب للإقتصاد المحلي هو خدمة للبرنامج الإقتصادي الصهيوني ومنها:

- الحيلولة دون وجود مركز إقتصادي للمناطق المحتلة: فالمفترض أن المناطق المحتلة هي وحدة اقتصادية، أو وحدتين بناء على فكهما الجغرافي. لكن سلطات الإحتلال أتبعت ولا تزال كل منطقة من هذه المناطق بالقلب الإقتصادي لإسرائيل بحيث لم تتمكن أية منطقة منها بأن تكون مركزاً للإقتصاد الوطني، ولا زال الوضع كما هو. وعليه، يرتبط الإعتماد الإقتصادي للمرتبطين باقتصاد إسرائيل عليها، وبالتالي يصبحون جزءاً متخارجاً من المبنى الإجتماعي الفلسطيني للتراكم.
- منع التراخيص: تمسكت سلطات الإحتلال بمنع ترخيص مشاريع انتاجية في المناطق المحتلة حتى عام 1989، ولم تغير هذه السياسة إلا بعد أن تغلب الفريق الإسرائيلي القائل بأن اي تطور في إقتصاد المناطق المحتلة سيظل تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي. وهو على أية حال ما تحقق من حينها حتى اليوم عبر شركات التعاقد من الباطن والشركات المختلطة Joint Ventures ولعب دور الوكيل للشركات الإسرائيلية حتى في الوطن العربي[349] وتشكيل مجلس أعمال إسرائيلي فلسطيني[350] قبل حصول حل سياسي يحقق حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق العودة.

ولكن يمكننا الإستنتاج من هذا الحديث أن الإحتلال مصر على بقاء هذه المناطق مرتبطة به اقتصادياً، بمعنى أن تبعية هذه المناطق قدر لا مفر منه. ولا يخفى أن النمو التابع هو قوة طاردة للإستثمار باتجاه المركز ، اي إسرائيل.

- تشويه معادلة عمل-راسمال: لعل المفترض نظرياً أن يكون راس المال في بلد معين قادر على تشغيل قوة العمل فيه. وهذا أمر لم يتحقق في المناطق المحتلة بسبب من سياسات الإحتلال، وهذه مسألة يفتح عدم تحققها على الهجرات إلى الخارج مما يحقق تفوقاً ديمغرافياً أكثر لليهود. وبالطبع، فإن مجرد القلق الإسرائيلي من المسألة الديمغرافية يعني أن السلطات الإسرائيلية تصر على الإحتفاظ بالمناطق المحتلة، وحيث اعتمد قطاع واسع من العمال على العمل في إسرائيل فقد تحولوا كذلك إلى جزء من المتخارجين عن المبنى الإجتماعي للتراكم. إلى أن مُنعوا من العمل داخل الخط الأخضر.
- التعاقد من الباطن، وقد اشرنا إليه أعلاه، ولكن هذه الشريحة تشكل الإرتباط الأقوى بالإقتصاد الإسرائيلي/ وهي بالتالي الأكثر تخارجاً وهي النواة التي بخلق الإحتلال لها، أنتج في النهاية طبقة الكمبرادور المحلي بجناحيها السياسي (القرار والسلطة) والإقتصادي.
- تشويه معادلة الأجور والأسعار والمداخيل: أدى إلحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالإقتصاد الإسرائيلي إلى حصول تشوهات أو انحرافات يصعب التخلص منها. ففي حين ان المداخيل متفاوتة بقدر هائل بين الطرفين ، اي بنسبة تقارب 1-20، إلا أن الأسعار أكثر تقارباً لا سيما اسعار ما تشتريه المناطق المحتلة من إسرائيل أو عبرها، وهذا يخلق توتراً معيشياً في الأراضي المحتلة[351].
- التحكم بالمساعدات الأجنبية كشريك مضارب: لم ينص اتفاق أوسلو على سيادة للسلطة الفلسطينية، وعليه، بقيت الصادرات والواردات إلى هذه المناطق بيد سلطة الإحتلال. وضمن هذا الوضع بقي سوق المناطق المحتلة مرتبط بالسوق الإسرائيلي كمصدر لما تستورده هذه المناطق. وحيث أن المساعدات الخارجية عربية ودولية هي التي تغطي الإنكشاف في ميزان المدفوعات الفلسطيني، فإن كلف واردات المناطق الفلسطينية تنتهي في الإقتصاد الإسرائيلي . وهذه بحد ذاتها جزء من برنامج إقتصادي غير معلن من قبل الإحتلال

العامل الإيديولوجي/الديني/الثقافي/التربوي

لم يكن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مجرد احتلال عسكري شأن الإستعمار الكلاسيكي، بهدف الأسواق أو المواد الخام، أو قوة العمل الرخيص...الخ، هذا رغم أن هذا الإحتلال نفسه هو ايضاً مشروع اقتصادي مجدٍ.

تقوم سياسة الإحتلال منذ بدء الإستيطان الصهيوني في فلسطين على : الحق الديني (الأسطورة، الرواية، التوراتية) أكثر منها على الرواية التاريخية، بل نقضاً للرواية التاريخية، كما تقوم على الإستعمار المستنير [352]. وقد استخدمت مسألة الإستعمار المستنير منذ بدايات الإستيطان اليهودي في فلسطين لتشكل غطاء لإقامة المشروع الإستعماري الرأسمالي اليهودي في فلسطين.

على أن ما يهمنا في هذه الورقة هو ما يتعلق بالمناطق المحتلة عام 1967. في تبريره لمصادرة الأرض قال اسحق شامير: "*ليس هناك سطو على الأرض، نحن نعود أرض الآباء*[353] . وهذا الموقف يلخص التعبئة الإيديولوجية الدينية لكل يهود إسرائيل، وهو الذي شكل آلية تجنيد مستوطنين يهوداً من مختلف أنحاء العالم، وهي آلية اعتمدت ما اسموه، "قانون العودة" في نقض للحق الفلسطيني في العودة.

هناك إشكالية جدية واجهت إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهي: "كيف يمكن تطبيق يهودية الدولة "النقية" مع وجود الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الأمر الذي ظل يواجه إسرائيل والذي صيغت له عدة سيناريوهات منها، بقاء الإحتلال، الفصل، الخيار الأردني، الإنسحاب، زيادة جذب الهجرات، والطرد الشامل. وباستثناء الطرد الشامل، فإن كافة السيناريوهات الأخرى، تضع استراتيجية هذه الدولة الإستيطانية في إشكالية "مبدئية".

ومن جانب آخر، هناك إشكالية لمن يحلل الوضع الإسرائيلي من خارج معرفة بنيته وتوجهاته الداخلية. ففي حالات كثيرة تتخذ السلطات الإسرائيلية قرارات غير عقلانية إقتصادياً، ومنها مثلاً، عدم إعطاء تراخيص لتصنيع الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما كان مطبقاً بشكل خاص حتى عام 1989. وهذه سياسة مقصود بها إبقاء المناطق المحتلة متخلفة اقتصادياً، هذا مع العلم أنه في ظل علاقة مركز محيط بين الطرفين، فإن اي تطور في الضفة والقطاع سيكون تطوراً تابعاً بما يفيد الإقتصاد الإسرائيلي بشكل رئيسي لدرجة تكون معها حصة البرجوازية الفلسطينية مثابة "اقتصاد التساقط Trickle-down economy[354]". هذا الجدال الذي طرحناه مراراً وبشكل مبكر[355] ولم يُقر به اقتصاديون إسرائيليون إلا متأخراً ومنهم عزرا سادان وسيمحا باهيري.

لا تقدم القراءة الإيديولوجية تفسيراً كافياً في هذا المستوى، وإن كان التفسير ألإيديولوجي هو الدارج. إلا أن قراءة هذه السياسة على أرضية ارتباط إسرائيل بالنظام العالمي، وكونها استثمار استراتيجي لهذا النظام، وتحديداً دعم هذا النظام لها، يبين بأن احتجازها للتطور "التابع" للمناطق المحتلة لم يتم على حسابها، فهي

دولة مدعومة على الدوام. وهذا يطعن في مصداقية الموقف الإيديولوجي/الديني لدى صانعي القرار، وإن كان فهم العامة لهذا الأمر دوغمائيا بشكل أكبر نظراً لهيمنة إيديولوجيا السلطة الحاكمة على الجمهور[356].

يكفي أن نورد في هذا الصدد مثالين يفصلهما قرابة قرن من الزمن:

" ...يقول ديفيد هكوهين ، وهو عضو سابق في الكنيست الإسرائيلي لسنوات عديدة، ورئيس إحدى لجانها الهامة –لجنة الخارجية والأمن في حديث إلى سكرتارية حزب ماباي في نوفمبر 1969 ...كنا ننصح ربات البيوت بعدم الشراء من الحوانيت العربية، وكنا نمنع العمال العرب من العمل في البيارات، وكنا نرش الكاز على حقول البندورة العربية، وكنا نهاجم ربات البيوت اليهوديات ونكسر البيض العربي الذي اشترينه..."[357].

يتحدث هكوهين هنا عن فترة الحرب العالمية الأولى. وهو حديث يبين مدى اندماج المستوطن اليهودي آنذاك في إيديولوجيا الصهيونية كقيادة وطبقة. واليوم، فإن شعبية بنيامين نتنياهو، وهو الذي يمثل المدرسة المحافظية neo-conservatism الجديدة في إسرائيل الداعية إلى تجاوز اتفاق أوسلو، وتجاوز التفاوض مع الفلسطينيين تتزايد [358]. فمن حيث الجوهر لا يختلف موقف نتنياهو عن مواقف شارون السابقة ومواقف الليكود، ومختلف قادة إسرائيل الداعين لطرد العرب من كل فلسطين. هنا نكرر ما قاله بنيامين نتنياهو : " ...أما ما نفتقده فهو السياسة ذات التصميم التي تتوقع ما سيحدث ، سياسة لا تتأرجح بين انسحاب ومغامرة سياسية تضع راسها بالرمل[359]"

تجدر الإشارة إلى أن السلطة الصهيونية تستخدم الدين ، أكثر مما تتقيد به. ففي حالات عديدة تم استخدام عمال عرب، رغم كثير من مزاعم التقيد بالدين اليهودي، وذلك في الفترات التي كانت تقتضي وجود عمالة غير يهودية، ولم يتوفر سوى العمالة العربية.

لعل آخر ما رشح عن موقف رجال الدين اليهود ما قاله كبير حاخامات مستوطنات الضفة الغربية دوف ليئور:

" قبل يومين قال ليئورر: علينا أن نطهر البلاد من العرب ونعيد توطينهم في الدول التي أتوا منها...وإذا كان ذلك يعني أن ندفع لهم فسنفعل، وبدون ذلك فإننا لن ننعم بالسلام في أرضنا"

وقال الحاخام زلمان ميلاميد: " أن المساعدة على تسليم جزء من ارض إسرائيل إلى غير اليهود محظور بشدة، علينا أن نعلن أننا لن نفعل شيئاً يخالف التوراة وسنحارب جميع أولئك الذين يحاولون انتهاك أوامر التوراة" [360]

الإنتقاء القانوني

طبقت إسرائيل على المناطق المحتلة كثيرا من القوانين المطبقة على اقتصادها الخاص. في عام 1974 وضعت المحكمة العليا الإسرائيلية تقريراً حول العلاقات المالية مع المناطق المحتلة، ينص على انه لا يحق للإسرائيلي صرف شيك غير موثوق إلا إذا كان بوسعه ان يجلب المدين إلى محكمة إسرائيلية، وهو مستمد من قانون العقوبات في إسرائيل مادة 181 وطبقا للتعديل الذي أجري على هذا القانون عام 1968 والذي فحواه أن قائمة التبادل إن كانت ورقة مالية أو شيك "لها حق العمل مثلها مثل قانون المحكمة[361]". والمهم هنا أن الإسرائيلي مضطر في هذه الحالة للإصرار على عدم قبول شيكات بل نقداً من المناطق المحتلة، وهذه إعادة للعمل التجاري إلى ما قبل العصر الحديث!

استخدمت إسرائيل الأوامر العسكرية لتعديل أو إلغاء القوانين الأردنية، واستخدمت أحيانا قانون الطوارىء لحكومة الإنتداب لعام 1945، على أن الأكثر إثارة هو تفسيرها للقانون العثماني في مصادرة الأراضي

"قامت المسؤولة في وزارة العدل فليا آلبك، باستخدام القانون العثماني الذي لم يستخدم منذ زمن طويل. ينص هذا القانون على ان كل الأراضي غير المسجلة في دائرة تسجيل الأراضي ولم يتم المطالبة بها من قبل السكان في القرى والمدن، يمكن استخدامها من قبل من يرغب ولكن ملكية هذه الأرض يجب أن تحال إلى السلطان. ولا حاجة للقول بأن آلبك عرَّفت دولة إسرائيل بأنها وريثة السلطان[362]"

كان حصول الإنتفاضة علامة فارقة في هذا السياق. فحين عجز الوكلاء الفلسطينيون عن تغطية الشيكات التي أعطوها للمنتجين الإسرائيليين في الإنتفاضة لم يجد الأخيرين غير الجيش آلية لتحصيل ديونهم[363].
"ان الحسابات التي قيدت أو أوقفت خلال هذه الفترة كانت في معظمها بسبب الشيكات المفتقرة إلى رصيد. ففي حين كانت الحسابات الموقفة عام 1985 قد بلغت 16,500 قفزت هذه الحسابات إلى 40,000 الان، ولا شك أن إدارات البنوك لن تكتفي بذلك إذا ما استمر الأمر، فلا بد أن تنقل حق تحصيل أموالها إلى المحاكم.[364] "

والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل استخدام الجيش في تنفيذ السياسات الإقتصادية هو جزء من البرنامج الإقتصادي؟ ولِمَ لا؟ فحسب النظام السائد تكون الأدوات، وطالما نحن أمام احتلال عسكري، فمن الطبيعي أن يكون الجيش أداة تنفيذ جباية أقتصادية.

الإلحاق التقني

تقرر إنشاء بنك معلومات للمناطق المحتلة ...ونظرا لحساسية المعلومات، فإنه لم يسمح إلا للشركات الإسرائيلية، بالمشاركة في هذا المشروع، وهي شركات مرتبطة بالشركات الأميركية للكمبيوتر، وللحفاظ على سرية المعلومات فقد حصر القيام بجمعها في وزارة الدفاع الإسرائيلية...ولكنه بشكل اساسي يقوم برصد كل صغيرة وكبيرة في حياة سكان المناطق المحتلة" [365]

قد تفيدنا هذه المعلومة في فهم السبب وراء كون شبكة كمبيوتر المناطق المحتلة حتى بعد أوسلو ظلت مرتبطة بالشبكة الإسرائيلية، ولذلك لا تعمل دوائر الضريبة في الضفة والقطاع يوم السبت حتى قبل ان يصبح عطلة رسمية؟ ألا يلقي هذا ضوءاً على البرنامج الإقتصادي للدولة الصهيونية تجاه المناطق المحتلة، حيث تسمح هذه التبعية التقنية لسلطات الإحتلال بالإحاطة بمختلف آليات عمل اقتصاد المناطق المحتلة.

البعد المحلي

الإنتفاضة كتفعيل إيجابي

قد تكون الإنتفاضة، من بين قلة من الحالات الشعبية الثورية، التي لم تُدرس بما تستحقه، كما حيل دون تطورها إلى انتفاضة تنموية وثقافية. ذلك لأن قيادة منظمة التحرير حصرت نشاطها ومن ثم استثمارها في تحقيق مشروع سياسي لم يتم تحقيقه، بل اختزل إلى حكم ذاتي محدود.

كانت الإنتفاضة هي التحدي الأكبر للمشروع الإقتصادي الصهيوني في الأراضي المحتلة، وقد أعطت درساً عن إمكانية إحداث تنمية ما رغم وجود الإحتلال، إذا ما كانت هناك عزيمة سياسية، ونقصد هنا "تنمية بالحماية الشعبية[366]" تقوم اساساً على قرار شعبي بالمقاطعة، علماً بأن المقاطعة هي نفسها حافز تنموي بالضرورة، وعلى وعي بالإستهلاك ولاحقاً على قرار سياسي للقيادة.

ما يهمنا هنا هو تأثير وعلاقة الإنتفاضة بالمشروع الإقتصادي للإحتلال.

يقول أمير حيشن، مستشار رئيس بلدية القدس الأسبق تيدي كوليك بشأن تأثير الإنتفاضة:

"*لقد ردت كمية هائلة من الشيكات تقدر قيمتها بمبالغ هائلة من المال وكذلك، نفس الشيىء بالنسبة لشيكات اقتراض من التجار العرب* [367]"

أما هآرتس فذكرت: "*أن قيمة الشيكات المرتجعة في الأسابيع الأخيرة تقدر ب 50 مليون شيكل*"[368]

و يقول حيشن كذلك: "*لم يكن المتضرر هم التجار العرب وحسب، بل مزوديهم من القدس الغربية وباقي الأماكن الإسرائيلية*[369].

" لقد توقفت مصانع كثيرة عن قبول الشيكات من التجار العرب مثل مصانع المواد الغذائية والأحذية والأثاث ومواد البناء، وهي الآن مهددة بالإغلاق لأن مجال تسويقها الأساسي في المناطق المحتلة [370]

" إن عدم ظهور العمال العرب في أماكن العمل في إسرائيل قد سبب انخفاضاً بنسبة 2-3% في الإنتاج الصناعي وهبوطاً أو تباطؤاً في أعمال البناء وشق الطرق. وقد تسبب في ارتفاع اسعار سلع معينة" [371]
ونظراً لتدهور الشراء الفلسطيني، اضطر اصحاب معامل إسرائيلية لطرد عمالا يهوداً بسبب انكماش السوق.

من الطريف الإشارة إلى أن الإنتفاضة ارغمت الإسرائيليين على العودة إلى الدفع النقدي:
" لقد حرمت شيكات كثيرة للتجار العرب من مصادر تغطيتها، كما تفرمل نشاط البنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة...ان النتائج قصيرة وطويلة المدى لهذه التطورات سوف تعيد النشاطات التجارية إلى عصر ادفع واستلم"[372]

"إن فرع بنك ديسكونت في قطاع غزة على مشارف الإغلاق، كما يقوم بنك هبوعيلم بنقل فرعه في غزة إلى نقطة الحدود –إيرز- أما فرع بنك لئومي في غزة فيدير أعماله من عسقلان[373]".

" تحاول الأوساط الرسمية إخفاء قلقها من تاثير حرب المناطق المحتلة على الإقتصاد الإسرائيلي، فالوزير جاد يعقوبي قال في اجتماع مغلق: " ولا شك أن الإقتصاد الإسرائيلي سيعاني من أحداث المناطق. وأكد أن هناك من يشاركه الرأي في سلطة التخطيط الإقتصادي القومي" [374] . وربما كان هذا ما دفع نيتسان وبيخلر للقول بان النمو الإقتصادي في إسرائيل لا يتحقق بناء على ديناميات الإقتصاد ألإسرائيلي وحده.
كما نقلت جيرزوالم بوست عن، جاد يعقوبي، قوله:
" هناك ارتباط بين الإقتصاد والأمن، لقد أنفق 500 مليون شيكل على استعادة الأمن والنظام في المناطق، ولا يستطيع الإقتصاد الشفاء ما لم يتم تقليص نفقات الأمن" [375].

وقال مسؤول آخر في وزارة الإقتصاد:
"لقد خرجت عدة سفن بنصف حمولتها إلى أوروبا لأن البضائع لم تصل إلى الموانىء، ولذا، فهناك تأثير سلبي للغاية على اسواق التصدير، وتدرك وزارة الزراعة، أنه بدون الأيدي العاملة في البيارات ومعامل التشميع فلن يكون هناك تصديراً... وحسب تقديرات الباحثين الإقتصاديين، في الخزانة، والمالية وبنك إسرائيل، فإن التوقعات غير إيجابية، وإن استمرار العصيان المدني في المناطق سيسبب خلال عدة اسابيع ركوداً اقتصادياً، وسيتناقص الإنتاج والتصدير والسياحة، في حين سيرتفع أجر العامل" [376]

يكفي ان نأخذ بالاعتبار أن دخل السياحة في إسرائيل آنذاك كان 600 مليون دولار سنوياً، وبيع الزهور 200 مليون، وتصدير المنسوجات 600 مليون دولار كذلك.
"يشكو الصناعيون من هبوط بنسبة 30 بالمئة في مبيعات قطاعات معينة، نظراً لهبوط طلب سكان المناطق المحتلة"[377]

وتنتهي جيروزالم بوست إلى القول: "*منذ بدء الإنتفاضة لم تعترف إسرائيل رسمياً بأثرها على الإقتصاد الإسرائيلي إلا مؤخراً*" [378].

لذا، توصلت القيادة الإسرائيلية إلى قرار من شقين:
الأول: التخلص من العمال العرب وإن تدريجياً، ومن ثم إفقارهم قدر الإمكان مع الإحتفاظ بالسيطرة على المناطق المحتلة نفسها.
والثاني: نقل متاعب السلطة من الحكم العسكري إلى سلطة فلسطينية معلقة بين الإحتلال والإستقلال. وهذه طبعا من مكونات برنامج إسرائيلي للمناطق المحتلة[379].

إذا صح تقديرنا أن هذا هو قرار سلطات الإحتلال، فهو يعني أن برنامجاً اقتصادياً إسرائيليا قد صيغ للمناطق المحتلة، وهو المتمثل في حده المعلوم في اتفاقات أوسلو وخاصة ملحقها الإقتصادي، "بروتوكول باريس".

واتفاق باريس هو ملحق اقتصادي لاتفاق أوسلو فرضت إسرائيل بموجبه على الفلسطينيين اتحاداً جمركياً. ولم تعف من الجمرك سوى السلع المنقولة بين الطرفين، بينما إسرائيل وحدها لها حق جباية الجمارك. إن 73% من واردات المناطق المحتلة تأتي من إسرائيل، وحينما تتوفر سلعا من الأردن ومصر بسعر أرخص، فإن إسرائيل تعيق حركة السلع مما يرغم الفلسطينيين على شراء السلع الإسرائيلية الأغلى. .. كما تتحكم إسرائيل بخدمات الكهرباء والهاتف والماء. [380]"

"..إذاً، لقد اعطى الإتفاق الجانب الفلسطيني أرضية العمل لتقوية القاعدة الإقتصادية وممارسة حقه في اتخاذ القرار الإقتصادي الفلسطيني ، إلا ان مبدأ العدالة والإحترام والمعاملة بالمثل الذي حدد في الديباجة لم يطبق في العديد من القضايا، فمثلاً يحق

لإسرائيل تغيير معدلات ورسوم الجمارك والقيمة المضافة في حين حرم الفلسطينيين من تغيير معدلات الرسوم المذكورة[381].

إذا كان هذا النص دقيقاً، فإنه يشكل أحد مكونات البرنامج الإقتصادي الإسرائيلي تجاه المناطق المحتلة، وهي قرارات عملية أكثر مما هي نصوصاً لغوية. ويبدو لأن الإتفاق وّقِّع بين الطرفين بدون ضمانات دولية، كانت النتيجة:

- عجز الطرف الفلسطيني عن تعديل النص أو منع الخروقات الإسرائيلية حتى اللحظة
- وبالطبع عجز الطرف الفلسطيني عن تعديل نص الإتفاق.

نصت المادة الثانية من بروتوكول باريس على تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين، لمتابعة البروتوكول ولتقرر بشأن المشاكل التي قد تظهر. ...وتتألف اللجنة من عدد متساو من الأعضاء". وقد يكون من قبيل الطرافة أن هذه اللجنة قررت الإجتماع في تل أبيب بعد انقطاع دام سبع سنوات. [382]

تقول إدارة العلاقات الإقتصادية الخارجية الفلسطينية، (ص 11) "إلا أن إسرائيل اوقفت نشاطات هذه اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة عنها منذ شباط 1996 وخصوصاً بعد الإغلاق".

ينسحب ما ذكر أعلاه على مواد كثيرة في البروتوكول، فالمادة الثالثة تتعلق بسياسة وضرائب الإستيراد التي وفرت تسهيلات للفلسطينيين باستيراد سلع معينة من الدول العربية المعترفة بإسرائيل (طبعاً دون النص بهذه الطريقة). لكن إسرائيل فرضت معيقات على الإستيراد والتصدير بحجج أمنية وغير أمنية (ص 12).

"هناك منتوجات تجريبية من المناطق المحتلة تم التعاقد عليها مع مستورد هولندي لا تزال تنتظر في ميناء اسدود دون إذن إسرائيلي" [383]وباقية من بعد!.

"شجعت المجموعة الأوروبية قيام المناطق المحتلة بالتصدير الى اوروبا من خارج نطاق اجريسكو، وقد تم اجراء ترتيبات من اجل ذلك، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت ذلك بحجة انه يتطلب تسهيلات تسويق مزدوجة ويقود الى منافسة تضر الطرفين. كما ان هناك جانبا سياسياً هو تأييد إسرائيل لخطة التنمية الأردنية والتي تطالب بأن يتم إيصال المساعدات الأوروبية عبر الأردن"[384]. إن الحجج الأمنية هي جزء من البرنامج الإقتصادي الصهيوني لتقويض اقتصاد الضفة والقطاع، وهي قائمة من قبل اتفاق باريس، وباقية من بعد.

فرض مناخ طارد للإستثمار

يعود السؤال مجدداً، هل هناك برنامج إقتصادي لإسرائيل تجاه المناطق المحتلة؟ لعل "التسوية" مكوناً اساسياً في هذا البرنامج غير المعلن. كانت النتيجة الرئيسية التي توختها إسرائيل من اتفاقات أوسلو هي تدفق الإستثمارات الأجنبية

إليها، ولا سيما الإستثمار الأجنبي المباشر Foreign Dircet Investment FDI ، وهي تقدر بعشرات مليارات الدولارات، كما المعنا آنفاً.

ومع ذلك، لم تنفذ إسرائيل ما تعهدت به في تلك الإتفاقات ولا في اتفاق باريس الإقتصادي. ولكي تحرم مناطق الحكم الذاتي من اية استثمارات واصلت سياسة الحصار والقمع وهدم البيوت والإغتيالات لتبين لكل مستثمر أن هذه منطقة مخاطر اقتصادية مما حجب تدفق الإستثمارات إلى هذه المناطق، وأدى حتى إلى إحجام المستثمرين الفلسطينيين من الداخل والخارج وهروب بعضاً ممن استثمروا. واضافة إلى هذا كله العبارة الشهيرة: "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام"! هذه الإجراءات والمواقف الإسرائيلية هي برنامج اقتصادي تقويضي للمناطق المحتلة.

لذا، لا غرابة أن ردت إسرئيل على الإحتجاجات ضد دخول شارون إلى الأقصى بعسف كان هدفه فتح معركة جديدة وشاملة. ولا يعني هذا أن الإنتفاضة الثانية هي من صنع الإحتلال، لكنه وجدها فرصة لتنفيذ برنامجه القمعي ضد الناس والإقتصاد وتبيان أن المناطق المحتلة غير آمنة للمستثمرين.

" ... في مقالة غاية في التماسك نُشرت في معاريف الصحيفة واسعة التوزيع، وفي الذكرى الأولى لإنتفاضة الأقصى، كشف بن كاسبيت أنه في الأيام الأولى للإنتفاضة أطلق الجيش الإسرائيلي مليون طلقة في المناطق المحتلة، 700,000 في الضفة الغربية، و300,000 في قطاع غزة ضد متظاهرين كُثر وعزّلاً من السلاح. ونتيجة لذلك، كانت نسبة الموت في بداية أكتوبر 2000، هي 75 فلسطينياً مقابل 4 إسرائيليين[385]"

مرة أخرى، ذهبت إسرائيل إلى أنابوبوليس بمطالب بل إملاءات وعلى راسها اعتراف العرب بدولة يهودية نقية، وفتح اسواقهم للمنتجات الإسرائيلية لتصبح إسرائيل "فبركة" الوطن العربي، وبورصته، ووادي السليكون، ومركز الخدمات المالية والتأمينية وبالطبع القوة العسكرية الضامنة لثبات كل نظام يُطبِّع معها. والحقيقة أن هذا ما تتطلبة عولمة راس المال والتراكم العابر للقوميات على صعيد عالمي في هذه الحقبة، ولكن النزعة الإخضاعية التي تتركز في الموقف الإسرائيلي، ليست مقبولة شعبياً في الوطن العربي، وإن كانت لا تواجه بعد بمقاومة ملموسة، وهذا يفتح على نقاش، لا مجال له هنا، وهو المقاطعة ومناهضة التطبيع، علماً بأن المقاطعة الرسمية العربية، رغم عدم تماسكها، كلفت إسرائيل حسب تقديراتها 40 بليون دولار! فالمقاطعة ومناهضة التطبيع هما في التحليل الأخير قرار بإنتاج ما تتم مقاطعته، لأنهما برنامج تنموي.

البعد الإقليمي- القومي

قد لا يبدو قريباً من الموضوع الحديث ولو باقتصاب عن البعد الإقليمي في برنامج اسرائيل المفترض لاقتصاد المناطق المحتلة، ولكن، إذا لم يكن لإسرائيل برنامجاً اقتصادياً تجاه المناطق المحتلة، فإن لها برنامجاً، أكثر وضوحاً، تجاه توظيف البلدان العربية لصالح برنامجها. لا تخفي إسرائيل أنها تحاول الوصول إلى

علاقات تطبيعية مع الأنظمة العربية متجاوزة الفلسطينيين. وتقصد بهذا أكثر من أمر:

1- تثبيت موقفها من أنها في صراع مع الفلسطينيين وحدهم وأن العرب مجرد جيران، وهذا يفتح على القلق الذي يساور إسرائيل دوماً من قومية المعركة[386]. هذا مع العلم بأن أي قرار مصيري للقضية الفلسطينية ، سواء بالسلب أو الإيجاب يمر بحضور عربي.

2- - إنفتاح السوق العربي أمامها، وهو الأمر الذي إذا حققته، فإنها سوف تلقي بالجانب الفلسطيني في برادٍ ابدي من جهة ومن جهة ثانية، تحقق حلم إسرائيل بالتحول من استثمار استراتيجي يعتمد كثيراً على المركز الراسمالي الغربي إلى قوة اقتصادية قائمة بذاتها من جهة ثانية. بكلمة أخرى، لا ترغب إسرائيل أن تبقى تابعة للغرب، أو هي تعمل على الحد من هذه التبعية. فهي تطمح أن تضيف إلى تفوقها بالذراع العسكري أن تحقق تفوقاً بالذراع الإقتصادي، وهذا ما تحدث عنه الإسرائيليون كثيرا، وخاصة شمعون بيرس، اي راس المال والعلم الإسرائيلي وقوة العمل العربية، دون أن يتحدث كثيراً عن السوق.

تفيد التطورات الأخيرة لسوق النفط العالمي أن أهمية السوق العربي تزداد طردياً مع ارتفاع سعر النفط، بل بمضاعفات أعلى. ففي حين يزداد العجز المالي لمعظم دول العالم نظراً لارتفاع فواتير النفط، تزخر بلدان النفط العربية بفوائض تائهة ورأسمال ضخم وكسول، وهذا ما يفتح شهية اسرائيل على التطبيع مع البلدان العربية، وهو الأمر الذي يعتبر مجرد حصوله، أو حصول اية درجة منه، مثابة برنامج اقتصادي تجاه المناطق المحتلة بمعنى تأجيل مجرد الحديث عن إنسحاب إسرائيلي وتحويل المناطق المحتلة إلى ممرات ومحطات تبديل للمتاجرة، ولا سيما التصدير، إلى البلدان العربية.

وعليه، فإن مجرد قيام اية دولة قُطْرية عربية بالتطبيع مع إسرائيل هو دعم للبرنامج الإقتصادي الإسرائيلي تجاه المناطق المحتلة[387].

من المفيد إلقاء ضوء على رؤية إسرائيل لهذه العلاقة مع العرب، بمعنى أنها وإن كانت اساساً رؤية مصلحية بلا مواربة، إلا أن بها درجة من الصلف الكبرياء. فقد صرح موشيه ديان سابقاً:

"إذا لم يستطع الملك حسين قبول شروطنا للسلام، على الأردنيين إيجاد ملكاً آخر، وإذا لم يقبل الأردنيون شروطنا للسلام، فعليهم أن يجدوا وطناً آخر لهم" يديعوت، [388]

وديان نفسه هو الذي حافظ على الجسور المفتوحة مع الأردن، وهي مفتوحة على الأردن وليست على إسرائيل، كما كان هو نفسه مع التقاسم الوظيفي مع الأردن تحديداً. وبغض النظر عن تقاطع الأردن مع هذا الأمر، فإن ما يقصده ديان هو التطبيع مع العرب وتجاوز الفلسطينيين مما يؤدي إلى تصاغر مطالبهم، وهو ما

يتحقق اليوم في أنابوليس. كما تجدر الإشارة أن إسرائيل حاولت تثبيت الخيار الأردني بأي ثمن.

" إن إقامة اول بنك عربي في الضفة الغربية ...خطوة هامة... إذا ما ترجم المرء هذه الإتفاقية المالية إلى معناها السياسي. لقد اتفقت إسرائيل والأردن على وصاية مشتركة، سيادة مشتركة على المناطق المحتلة" [389] هناك حل واحد لتزويد الضفة الغربية بالماء من مصادر محلية. ما هي هذه المصادر؟ فنهر الأردن مستغل حتى الحد الأقصى. ما تبقى بتقديري هو إما الليطاني أو النيل" [390]

وحتى منظمات الأنجزة الغربية لها موقف لصالح الخيار الأردني، وذلك ليس تعاطفاً مع الأردن، وإنما لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية: يقول تقرير لمنظمة أوكسفام:

" على الصعيد الدولي، فإن الأوضاع السياسية تتسم بإحياء العملية السلمية مع الملك حسين، ذلك عبر إضعاف متسارع وكنتيجة للإنشقاقات في صفوف الإرهاب المروع" [391]

يفتح فيما يفتح عليه هذا الحديث على "نظرية" إريك شارون بأن الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وهو موقف يشاركه فيه على الأقل حزبه القديم، الليكود. لم يتغير شيئاً حتى اليوم، فإسرائيل تطالب مختلف القطريات العربية بالمشاركة في مؤتمر إنابوليس دون أن تلزم نفسها، بالمقابل، بشيىء محدد، بينما مجرد وصول أي عربي إلى هناك، هو فتح باب للمتاجرة والبعثات الإقتصادية...الخ مع إسرائيل.

ومن هنا يتنازع اصحاب القرار والمال الإسرائيليين تجاذبان:

واحد باتجاه تقديم مرونات للعرب وصولاً إلى تسوية، وواحد مع التصلب الإيديولوجي التوراتي الصهيوني. إلا أن كليهما مفتوح الشهية على السوق العربي الواسع المنتفخ بأموال النفط ولكنه كذلك، وهذا الأهم، غير المنتج.

من هنا تتمسك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باتفاقية السلام مع العرب، حيث تغض الطرف عن شدة برودة هذا السلام[392] . ولا يعود هذا لوجود تبادل اقتصادي مع كثير من البلدان العربية بدرجة أعلى كثيراً من علاقات التسوية السياسية، بل ايضاً لأن إسرائيل كوادي سيليكون ستكون وادي سيليكون لإرواء العطش الإستهلاكي للصحراء العربية مترامية الأطراف"تطورا وتقانة".

وكما اشرنا، فإن استمرار هذا السلام حتى بدرجة حرارته المقاربة الصفر، هو آلية جذب للإستثمارات الأجنبية من جهة، وهو تأسيس غزو الأسواق العربية بأكملها...ذات يوم من جهة ثانية.

لكن الحب من طرف واحد يبقى عذرياً في أرقى الأحوال، فالتطبيع البارد يتم اختراقه من قبل شرائح من راس المال الفلسطيني مبدية استعداداً للمتاجرة والاستحداث مع إسرائيل، وهو استعداد يتجاوز في أحيان استعداد رجال السياسة، أو سرعة ادائهم، وهذا ما حصل في مؤتمر دافوس الأخير في شرق الأردن حيث

تشكل مجلس أعمال إسرائيلي فلسطيني[393] متجاوزاً الصراع القومي وعدم حصول تسوية سياسية، ناهيك عن عدم توقف القمع والإستيطان الصهيوني.

ولتسخين التطبيع يقول إيدان أوفير، رئيس "إسرائيل كورب":

" إن الحزام الأمني الذي اقامته إسرائيل هو لمنع الانتحاريين الفلسطينيين قطع المناطق عن العالم الخارجي وخنق الإقتصاد المحلي الذي انكمش حجمه البالغ 4 بليون دولار بنسبة 8 بالمئة وهذا أصغر من القيمة السوقية لشركة إسرائيل كورب... وأوفير هو من الجوقة المتنامية من اصحاب الأعمال الإسرائيليين الذين يريدون إقامة أعمال مشتركة مع أعدائهم التقليديين... "[394].

والسؤال هو، اية علاقة؟ هل هي علاقة بين دولتين مستقلتين، أم هي ليست مشروطة بهذا، بمعنى أنها علاقة تنفي الإنفصال الفلسطيني أساساً عبر إندماج المصالح؟

البعد الدولي في صياغة سياسات الإحتلال

بعيداً عن العود إلى اشتراط نجاح المشروع الصهيوني بعلاقته بالمتروبول الراسمالي الغربي، فإن دور هذا المركز ظل مواكباً لحياة هذا الكيان ولا زال[395]. ومن هنا، فإن صياغة سياسات إسرائيلية تجاه المناطق المحتلة يتأثر بدور هذا المتروبول، وتحديداً بما يقدمه للكيان من مساعدات سواء استخدمت في تمويل اعتداءاته أو في الصناعات المدنية.

نشرت الإيكوموميست في هذا الصدد:

" يأتي تدفق راس المال الأجنبي إلى إسرائيل من مصادر متعددة. هناك ثلاثة مصادر نشير لها في هذا السياق: فالأول هو المساعدات الألمانية التي اكتسبت اهميتها من دورها المبكر في حماية والحفاظ على الإقتصاد الإسرائيلي من الإفلاس خلال الخمسينات. كانت المساعدات الألمانية هي الأكبر خلال تلك الفترة. لقد انقذت الإقتصاد الإسرائيلي، " بالإستجداء وحده والإقتراض تمكنت الحكومة الإسرائيلية من حماية اقتصادها" [396]

بادر وزير المالية الإسرائيلي الأسبق بنحاس سابير إلى تجنيد التمويل الأجنبي للإستثمار في إسرائيل، وقد عقد المؤتمر الأول للمليونيرات اليهود في ميامي بالولايات المتحدة عام 1962. وفي حين أن المؤتمر الأول قُصد به تمويل الإستيطان اليهودي في فلسطين المحتلة 1948، فإن المؤتمر الثاني عُقد في القدس في أعقاب احتلال 1967، وطُلب منه تمويل استثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك (اشرنا إلى هذا في صفحات سابقة) عبر فروع للشركات الإسرائيلية. ومن بين نتائج هذا المؤتمر إنشاء شركة حفرات لي يسرائيل، وهي شركة مختلطة بهدف الإستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة[397].

"عقد المؤتمر الثالث للمليونيرات عام 1984 في القدس، حيث قال روبرت ليتجر- أحد المليونيرات الأميركيين الذين حضروا المؤتمر انه بناء على اتفاقية التجارة الحرة، فإن حجم صادرات الولايات المتحدة إلى إسرائيل لن يُحدد، ولذا وصل إلى 8 بليون دولار. ... أما وليم بروك الذي وقع الإتفاقية نيابة عن الجانب الأميركي، فأشار إلى : " إن التبادل بين البلدين يمكن أن يتضاعف ثلاث مرات، حيث أنه كان 3.6 بليون دولار عام 1984"[398]. كما عقد الإتحاد الأوروبي اتفاقية متاجرة حرة مع الكيان. ولا يخفى أن كل هذه مثابة تقوية لبرنامج الإحتلال الإقتصادي بحيث يتبعه الإقتصاد الفلسطيني كمحيط.

" بلغ مجمل ما قدمته ألمانيا إلى الحكومة والأفراد والمؤسسات الإسرائيلية 31 بليون دولار أو 5345 دولاراً للفرد الواحد، وهذا ما يجعل حصة الفرد الواحد من مجموع المساعدات الأميركية والألمانية 20,000 دولار، حيث بلغت قيمة المساعدات الأميركية 134,800,000,000 دولاراً[399].

إن عدم إرغام إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة بعودة لاجئي 1948 وتحديداً عدم إرغامها على الإنسحاب مما احتلته عام 1967، يُعتبر مكونا في برنامجها الإقتصادي للمناطق المحتلة حيث سمح لها باجتراح سياسات تتعامل مع هذه المناطق كباقية بيدها.
ولكن، لا يجوز اعتبار المركز الراسمالي الغربي مجرد فاعل خير لإسرائيل التي لها في نظره وحسب استراتيجيته، دوراً وظيفياً عليها تأديته.
"حينما توفر لدى إسرائيل الميل لعقد سلام خلال محادثات جنيف تموز 1975، أرغمتها الولايات المتحدة على التراجع عن ذلك، حيث هدد الرئيس جيرالد فورد بوقف المساعدات الأميركية [400]وهو الأمر الذي قدم له هنري كيسنجر تفسيرا في المؤتمر اليهودي-الأميركي نيسان 1976 بقوله ان سلاما ... في الشرق الأوسط لا يعتمد إلى تلك الدرجة على الأطراف المتحاربة، ولكن بالأحرى بموافقة القوى العظمى على مستوى تأثيره[401]
وهذا يذكرنا بدور الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل في حرب 2006 ضد لبنان حيث أُرغمت إسرائيل من قبل الولايات المتحدة على مواصلة العدوان حتى بان عجزها بالكامل.
وحسب بيخلر ونيسان،
"فإن الولايات المتحدة بعد ان كانت مشغولة في تحفيز الحرب العراقية-الإيرانية، وبعد ان انهت عملية حرب بكلفة شكلية عليها ضد العراق مضت في جعجعة عن نظام عالمي جديد مبني على سلام في الشرق الأوسط. أما القادة العرب

والإسرائيليين فقد استجابوا سريعاً متحولين من الرصاص إلى الأعمال وكأنه لم يكن هناك عداء لا بد من حله" [402].

يتساءل المرء هنا، هل مؤتمر أنابوليس تكراراً لنفس الموقف؟

بين الإحتلال أو الإنسحاب

منذ سقوط الضفة والقطاع بيد الإحتلال والنقاش لم يتوقف بشأن البقاء، اللحاق، الضم، الفصل أو درجات الفصل بين إسرائيل وهذه المناطق،وهذه احتمالات أو سيناريوهات أوسع من الثلاثة التي طرحت من قبل ميرون بنفنستي (بنفنستي 1987) وهي: (1) بقاء الإحتلال، (2) وتقديم الإحتلال مرونات تجاه تصنيع المناطق المحتلة متعاونا في ذلك مع الأردن الذي سيقدم بموجب السيناريو -تسهيلات اكثر لمنتجات المناطق المحتلة، (3) انسحاب الإحتلال لتصبح المناطق المحتلة كياناً سياسياً مستقلاً منزوع السلاح.

لعل أبكر ما هو مدوَّن بشأن العلاقة بالمناطق المحتلة هو وجهتي النظر لكل من موشيه ديان وشمعون بيرس، وهما في الأصل جنرالين في الجيش الإسرائيلي. جادل ديان بأنه لا ضرورة لضم المناطق المحتلة بعد عام 1967 بل ان تعاد سياسياً إلى الأردن وأن تبقى عسكرياً واقتصادياً خاضعة لإسرائيل وهو بهذا مهتم ببقاء اسرائيل دولة يهودية نقية.
لكن ديان ركز على الجانب الإقتصادي حيث طالب بأن تستوعب إسرائيل أكبر عدد ممكن من قوة العمل الفلسطينية حيث أن خطوة كهذه سوف تزيح ضغط البطالة والذي بدوره، إذا ما استمر، سوف يقود إلى اضطرار الفلسطينيين للإستثمار في البنية التحتية للتخلص من البطالة[403].
هذا يعني أن ديان كان مع الوضع الوسط، الذي اشرنا إليه أعلاه، فهو ليس مع الضم وليس مع الإنسحاب. وسواء تم هذا بالاتفاق مع الأردن أو مع الفلسطينيين بالحكم الذاتي، فهو الأمر السائد حتى اللحظة. اي تطور محتجز، تبعية ولا سيادة. وهذا موقف ايدته كثرة من الإسرائيليين ولا يزالون[404].

ولكن تخلص إسرائيل من معظم العمالة الفلسطينية، ينقض بالمفهوم المعاكس نظرية ديان! ربما هذا ما أجاب عليه باهيري وسادان، بأن اي تطور في المناطق المحتلة سيبقى تابعاً لإسرائيل واجبنا عليه في صفحات سابقة. وقد تكون هناك إجابة على ذلك في غياب السياسة التنموية لدى كل من قيادة منظمة التحرير قبل اوسلو والسلطة الفلسطينية بعد اوسلو. هذا ناهيك عن أن القطاع الخاص الفلسطيني يقوي علاقته بالإقتصاد الإسرائيلي بعيداً عن حل الصراع نفسه. وهي علاقات تندرج في نطاق التبعية الفلسطينية أكثر مما هي في اتجاه الإستقلال الإقتصادي عن اقتصاد الإحتلال.

ورد في صحيفة هآرتس 15 ايار 1969 نص خطاب من مواطن إسرائيلي إلى جولدا مئير يقول: "*إذا كانت السيدة مئير تشعر بمتعة من رؤية العمال العبيد يتصببون عرقا في ايام الصيف الحارة، فهذا شأنها، ولكن لا يمكن أن يصبح هذا هو المقياس الوطني الذي تستعمله لاقناع الجماهير بأنه لا يجب علينا دمج اقتصاد الضفة الغربية...إن كل أم يهودية تريد ان ترى ابنها ينهي الدراسة الثانوية والجامعية ويصبح كيماوياً أو مهندساً أو فنياً أو على الأقل سمكرياً مدرباً. ... لابد في هذا الوقت ان نحتاج العمال العرب في البناء والزراعة، فالمهاجرون الجدد الذين يفدون كل يوم يمتلكون حرفاً ابعد ما تكون عن تلك الأعمال البسيطة*"

يعبر هذا القول عن رؤية وطيفية للعرب ، وليست رؤية إلى خصم سياسي له مشروعه القومي، وهذا يسهل على اصحاب هذه الرؤية قرار عدم الإنسحاب، كما أنه بحد ذاته مكوناً لبرنامج إقتصادي للإحتلال اساسه علاقة مركز/محيط. وعلى اية حال، فإن ما هو سائد حتى اليوم في السياسة الإسرائيلية هو تجنيد مختلف الآليات التي تُبقي اقتصاد المناطق المحتلة تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي، بغض النظر عن اي الحلول السياسية الذي سيتم التوصل إليه.

بدوره، فإن بنحاس سابير وزير المالية الإسرائيلي عام 1967، دعى لوجوب بقاء إسرائيل منفصلة عن الفلسطينيين لبقاء الدولة اليهودية "نقية"، إلى جانب استغلال المناطق المحتلة اقتصاديا، على أن لا يترتب على ذلك اي مظهر من مظاهر "تبعية" إسرائيل لهذه المناطق.

"*يجب أن لا توافق إسرئيل على العودة إلى حدود حزيران 1967. إن عليها أن تحتفظ بمبدأ التقاسم في حين تسمح بتعديل الحدود أما عن الدولة الفلسطينية فيقول": "ليس لها الحق بأن تعيش ولو ليوم واحد*"[405].

أما يهوشفاط هركابي، فيقول:

"يمكن أن تقوم الدولة الفلسطينية، ولكن إما على أنقاض الأردن أو إسرائيل. إنه ما من بلد يرى اي حماس بأن يجلب لنفسه الدمار لكي يلبي طموحات الفلسطينيين[406]"

" كل من لا يشعر بالارتياح في العيش تحت الحكم الإسرائيلي، فإن خيار العيش في ظل اي نظام عربي مفتوح أمامهم[407]" هذا ما قاله إلياهو بن إليسار عضو الكنيست ولجنة شؤون الدفاع آنذاك.

نلاحظ هنا أن إسرائيل كدولة يهودية نقية هو إحدى ثوابت السياسة الإسرائيلية. لكن هذا الثابت يتعارض مع متحول هو كيفية التعاطي مع مصير المناطق المحتلة من جهة، وينسجم مع الرواية التوراتية بأن كل فلسطين هي "ارض إسرائيل" ، ومع الموقف الفلسطيني المختلط بين ثابت بمعنى فك الإرتباط اقتصادياً/

هذا دون الحديث سياسياً عن حق العودة، ومتغير اقتصادياً، اي قيام كثرة في القطاع الخاص بالتطبيع الإقتصادي مع إسرائيل.

أما الإقتصادي عزرا سادان الذي كان في السابق عضو في حركة هتحيا (حزب الإنبعاث) أقصى اليمين فقد تحول إلى الدفاع عن الإندماج السلمي الإقليمي[408]. وهو الإندماج الذي "أوحى" له بأن اي نمو صناعي في المناطق المحتلة لن يكون إلا تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي، ولذا، يجب أن لا تتخوف إسرائيل من هذا التصنيع التابع. إنما المهم في هذا الصدد هو أن هذه النظرة تندرج في نطاق إحتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلة، بغض النظر عن درجة الإحتفاظ.

يدعو بنيامين بن إلي عيزر: " ... في هذ الأيام إلى إقامة دولة في المناطق المحتلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المحلية"[409]. إذا كان هذا الحديث لا يحدد بالطبع ما المقصود بهذه الدولة وعلى اية مساحة وما مصير حق العودة...الخ وهذا في الحقيقة نموذج مناسب على المواقف الإسرائيلية الخالية من التحديد، لكنه ربما الأكثر خبثاً، فهو يقصد بمنظمة التحرير المحلية، فلسطينيي الضفة والقطاع بعيداً عن فلسطينيي الخارج. وربما توصل بن إليعازر إلى هذا المقترح من خلال عمله كوزير حربية إسرائيلي.

حين كان عوزي لنداو وزيراً للأمن الداخلي بإسرائيل تحدث إلى صحيفة لوموند الفرنسية قائلا: " هنا سوف يكون القتال حتى الموت بيننا وبين الفلسطينيين...فطالما ظل هناك أمل لدى الفلسطينيين فلن يتوقف القتال" [410]

أما شمعون بيرس فكان ينادي بالتخلي عن ربط هذه المناطق بإسرائيل حرصا على نقائها اليهودي.

لذا، تدرج موقفه من وزير دفاع طرح الإدارة الذاتية 1976، إلى الحديث عن دولة فلسطينية بدون جوهر سيادي.

ليصل مؤخراً إلى الحديث عن دولة فلسطينية، وليصبح، بالمفهوم الإسرائيلي من الحمائم بعدما كان من الصقور[411]!.

يمكننا القول أن هذه المواقف تعبر عن معظم التوجهات الإسرائيلية حتى الوقت الحالي. كان أكثر تطور على هذه المواقف ما تم خلال اتفاق أوسلو الذي هو عملياً حكماً ذاتياً، تمت صياغته بحيث لا يتطور إلى دولة مستقلة . وعليه، فإن الإصرار على حكم ذاتي هو سياسة أو البرنامج العملي للنظام الصهيوني حتى لو أُلبس تسميات أخرى وهو يتضمن فيما يتضمنه برنامجاً إقتصادياً. وعليه، يبدو أن مجمل الموقف الصهيوني هو بقاء الضفة والقطاع تابعة وخاضعة اقتصادياً بغض النظر عن طبيعة الحل المحتمل.

هوامش مقال 9

1- انظر عادل سمارة، الإستيطان: من الطرد للإزاحة فالإنزياح الذاتي، في كنعان، العدد 94، كانون ثاني 1999، ص ص 87-101.
2- اصطحبني أخي الأكبر في تموز 1963، وكنت أنهيت المرحلة الثانوية، إلى سجن عمان المركزي في المحطة لزيارة السادة أحمد زعرور وكان عقيداً في سلاح المدرعات، وجعفر الشامي وكان مقدماً في سلاح الهندسة، وحمد الفرحان وكان مدير شركة الملاحة العربية. كان ثلاثتهم معتقلين على ذمة المشاركة في محاولة إنقلابية، وكان أخي ضابطاً مفصولا من الجيش الأردني بنفس التهمة. ما علق في ذهني وقتها، أن مشكلة الأردن في أن إسرائيل جاهزة لاحتلال الضفة الغربية إذا ما حصل انقلاباً على النظام". إلا ان حرب 1967 أدت إلى احتلال الضفة الغربية ولمدة أطول بأكثر م ضعف فترة الوحدة بين الضفتين!
3- في حين فضلت قيادة إسرائيل في حرب لبنان الثانية وقف الحرب في الأسبوعين الأولين، اصرت الولايات المتحدة على مواصلة العدوان إلى أن اقنعت بوجوب وقفها بعد 32 يوماً على اندلاعها. وهذا الموقف يبين لنا حدود الدولة التابعة مهما كان موقعها في أفضليات المركز.
4- تُفيد قراءة هذا المشروع الصهيوني، أنه مشروع جرى تصنيعه من مجموعة قطع غيار لمركبات متعددة، يوحدها قرار ذكي وخبيث بوضعها أمام تحدي وجودي مما يرغمها على التصدي، فالجندي الذي يُرغم على التجنيد الإجباري لا بد ان يطلق النار لأنه إن لم يفعل فُعل به. إذن صناعة الكيان مكونة من مجموع صناعات، صناعة الرواية التوراتية بدل الرواية التاريخية، صناعة متسادا، صناعة الأمن، صناعة اليهودي الجديد، صناعة الهلوكوست، صناعة البراق والآثار، ومن ثم صناعة الرأسمالية العالمية لقاعدة متقدمة في الوطن العربي.
5- انظر عادل سمارة، ليس اقتصادهم بمعجزة وليس اقتصادنا بعاجز، كنعان العدد 130 تموز 2007 ص ص 42-57.
6- التقرير السنوي لإسرائيل .1984
7- تجدر الإشارة إلى أن سلطات الإحتلال حين تصدر رخصة بناء تُثبت نصاً في الرخصة مفاده أن الشخص يملك المنزل وليس الأرض التي أُقيم عليها.
8- من الواضح أن مؤتمر أنابوليس يشدد التوجه بهذا الإتجاه وهو ما أكد عليه الرئيس الأميركي بأن عودة اللاجئين هي إلى الضفة الغربية، اي لا عودة إلى فلسطين المحتلة عام 1948.
9- حينما قدمت الولايات المتحدة، عام 1993، عشرة بلايين دولار إلى إسرائيل كضمانات قروض لتسهيل استيعابها للمستوطنين المجلوبين من الإتحاد السوفييتي السابق، وذلك في فترة رئاسة الديمقراطي بيل كلينتون، على أن تجمد إسرائيل أعمال الإستيطان، كلفت وكالة الغوث (أونروا) فريقاً من موظفيها الميدانيين الدوليين والمحليين بمراقبة توسع المستوطنات، حيث أفادو جميعاً أن توسع المستوطنات لم يتوقف. وفي أحد الإجتماعات الأسبوعية لكبار موظفي الأونروا،

الذي كنت أحضره كمستشار لمشروع إدرار الدخل، عرض موظف من القنصلية الأميركية في القدس (قدم نفسه باسم جيمس) شريطاً لتوسع المستوطنات منذ 1968 وحتى حينه.
سألته سيدة فلسطينية : ولكن هذه الأرض هي جزء من سيادة الدولة الأردنية، فأجاب:حكومة بلادي لم تذكر أن هذه الأرض كانت تحت سيادة شرعية قبل 1967!
10- بناء على الضغط الأميركي لا تجرؤ بنوكاً تعمل في أراضي الحكم الذاتي على فتح حساب جديد لمواطن إلا إذا قدم بياناً يوضح مصدر المبلغ الذي يريد رصده.
11- سمارة 1987 : 74-75
12- B'T Selem, *land grap:Israel's settlement policy in the West Bank*, (Jerusalem, May, 2002)
13 - Samara, 1988 Khamsin, 55
14- Free Palestine, 11-3-1986
15- Ilan Peleg and Paul Scham, Israele's Neo-Revisionism and American neoconservatism: The Unexplored Link. (A paper presented at the annual meeting of the association of Israel Studies Bnaff, Canada, May 30, 2006. http://72.14.221.104/search?q=cache:DqwGzRUf_dUJ:www.aisisraelstudies.org/Peleg%25 ... 2/9/2007

16- Yoav Peled, Zionists Realities Debating Israel-Palestine, Peled and Tilly's debate on the one state solution in New left Review, no 38 March/April, 2006.
17- القدس 23-11-2007
18- حينما سُئل شمعون بيرس على شاشة التلفزيون الإسرائيلي بالعربية عن رأيه في أن الفلسطينيين يسمون الحكم الذاتي دولة قال: ليسموها امبراطورية، المهم هو الأرض.
19- القدس 1-12-2007
20- لقد بلغ المعدل السنوي للإنفاق على الإستيطان 140 مليون دولار كاستثمار مدني باستثناء النفقات الدفاعية. وقد أُنفق عام 1985 -1986، ما قيمته 350 مليون دولار مقارناً باستثمار 520 مليون في أعلى فترة وهي 1984-1985 ، ويقدر الإنفاق على الإستيطان منذ 1968 حوالي 3 بليون دولار" (باهيري 1987: 59 سمارة 95)
21- سلسلة الأوامر العسكرية ألإسرائيلية، إصدار الحكم العسكري، 1982(بالعربية).

22- Yoav Peled, Zionists Realities Debating Israel-Palestine, Peled and Tilly's debate on the one state solution in New left Review, no 38 March/April, 2006.

23- تقرير عوفر لترسبورغ ليديعوت احرونوت عن القدس 3-2-2006
24- *سمارة 1987، ص 24*
25- أنظر، عادل سمارة، الإستيطان: من الطرد للإزاحة فالإنزياح الذاتي، في كنعان، العدد 94، كانون ثاني 1999، ص ص 87-101
26- يديعوت أحرونوت 19-7-2002 عن القدس 20-7-2002
27- العودة، 7-6-1983
28- هآرتس 26-6-1979

29- Ben Kaspit, Two Years of the Intifada, Maariv, 6, and 13 September 2002 Supplements (Hebrew).
30-Yoram Peri, "The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al-Aqsa Intifada, Washington ,DC 2002, pp, 13, 35.

31- القدس 2-11-2007
32--باهيري، 1987 : 29-30، سمارة 1987 :69-70
33- Cantour, Jerusalem Post Supplement, 5.4.1979
34- هناك إشكالية في التوصيف النظري للعلاقة بين المناطق المحتلة والإقتصاد الصهيوني، وكذلك بينه وبين فلسطيني 1948. لا شك أن هناك فارقاً في الدرجة، وليس في النوع بين وضع كل من هاتين الفئتين من الفلسطينيين في علاقتهما بالإحتلال. لا يسهل تطبيق نظرية الإستعمار الداخلي، تماماً، على هذا الحالة رغم ما بها من إغراء بذلك. فهي فُصِّلت على يد كاردوسو في البرازيل[1] وعلى يد هارولد وولبي في جنوب إفريقيا،حيث يدور الحديث هنا عن وينحصر في إطار الدولة "القومية" الواحدة في علاقتها/تبعيتها الإقتصادية للنظام العالمي، الدولة التي لا تنكر المواطنة على جزء من رعاياها، أي عن إثنية أو قومية معينة، وهو الأمر الذي لا تندرج فيه إسرائيل التي لا تقف عند حد التمييز العنصري أو التضاد الطبقي، هذا ناهيك عن أن الفلسطينيين في مناطق 1948 أرغموا على حمل الجنسية الإسرائيلية، أما فلسطينيو 1967، فأمر الجنسية ليس مطروحاً لديهم، كما أنه ليس مطروحاً لدى إسرائيل كذلك. إذن عالج هؤلاء الكتاب دولا أو مناطق الكل فيها مواطنون، بغض النظر عن التفارق الطبقي على صعيدي الأفراد أو الإثنيات، بينما في إسرائيل(1948) المواطنة على درجتين، بل إن هذا مواطن وذاك عدو!. ففي البرازيل كان الأساس طبقي لا عرقي ولا قومي. أما في الضفة والقطاع، فالعلاقة حالة استعمار، كما هي في المناطق المحتلة عام 1948، ولكن

بدون اية درجة من "المواطنة". هذا وإن كانت إسرائيل بصدد تذويب الشخصية الوطنية لفلسطينيي 1967 ليصبحوا مثابة تجمع بشري هلامي بدون محددات قومية ولا أهداف سياسية وطنية، ولا مبنى طبقي بالطبع.

كتب كاردوسو، حينما كان جذريا تنموياً، اي قبل أن يستقطبه البنك والصندوق الدوليين ليصبح رئيساً انفتاحياً للبرازيل لدورتين مدتهما ثمان سنوات: " إن التطور الرأسمالي التابع هذه الأيام في اميركا اللاتينية البرازيل والارجنتين والمكسيك ينتج تهشيما بنيويا داخليا، والذي تكون فيه القطاعات المتقدمة تستدخل وحتى تندمج في الأشكال الجديدة للتوسع الاحتكاري للنظام الراسمالي العالمي. وأبعد من هذا، فإن القطاعات المتخلفة تنتج بأجر سلعا اساسية حضرية، مثل الانتاج السلعي الحضري الصغير، لكن وبشكل خاص فإن مواقع الإنتاج الزراعي المستقرة تتسم بأنها "مستعمرات داخلية" في علاقتها بالقطاعات العالمية... فهي نتاج التوسع الراسمالي وتوظف لهذا التوسع طالما تساعد على إبقاء الأجور في مستوى هابط وتقلل الضغط السياسي داخل "القطاع العصري[1]"

وفي جنوب إفريقيا كان الأساس عرقي وراسمالي لكنه لم يكن استثنائيا وطارداً، لذا، لم تتولد حالة لجوء اسود. أما هنا، فالمواطنة المتساوية بالمفهوم الراسمالي مرفوضة او محجوبة عن العرب الفلسطينيين في احتلال 1948، وهي المواطنة التي تسمح بالتنافس والاستغلال الطبقيين "لليهود خاصة" على أن يُقبل من بين الفقراء من يصعد طبقياً إلى صفوف برجوازية السادة، ويصبح سيداً على فقراء السادة! حقوق المواطنة المتساوية للجميع مرفوضة كما هي مرفوضة مسألة قبول افراد عرق في طبقة العرق الآخر. والإشكالية هنا دينية قومية وثقافية. وبالطبع المواطنة ليست مطروحة في حالة فلسطينيي 1967.

" يصف هارولد وولبي التمفصل بين انماط الإنتاج Articulation of Modes of Production بما هو امتداد او توسع لنمط الانتاج الرأسمالي على حساب الأنماط الماقبل. وبالطبع فإن مقترب تمفصل أنماط الإنتاج يؤكد على أن التشكيلات الإجتماعية المحيطية تتكون من تمفصل اندماجي لنمط الانتاج المهيمن الذي يُلحِق بنفسه انماط الانتاج غير الراسمالي". أما في حالة الأقلية العربية الفلسطينية فإن التمفصل إذا ما حصل، لا يأخذ مداه الإقتصادي حيث تقطعه سياسة الدولة كي لا يكمل مسيرته "، وتتمظهر سياسة الدولة أكثر في مناطق احتلال 1967. عجيب! ولكن كيف يمكن لهذه العوامل أن تتجاوز العامل المادي؟ الذي نراه مقرراً! ولماذا تفوق العامل المادي في جنوب إفريقيا وحسم الأمر؟ قد يوفر قرار المركز الراسمالي العالمي فرض المقاطعة على جنوب إفريقيا مفتاحاً للأمر، في حين لم يقرر ذلك ضد إسرائيل.

كانت حالة جنوب إفريقيا حالة استعمار استيطاني ابيض استثمرت بإمكاناتها وواصلت ذلك إلى جانب تشاركها براس المال العالمي. أما حالة إسرائيل، فتتشابه وتختلف. تختلف لأنها استثمار إستراتيجي للمركز الرأسمالي العالمي أنفق وينفق على إسرائيل بشكل متواصل، لأنها إي إسرائيل توفر لهذا المركز هيمنة على منطقة للمركز فيها مصالح دونها حزٌّ الحلاقيم. إن علاقة راس

المال الإسرائيلي براس المال المركزي في العالم أعمق وأقوى مما هي في جنوب إفريقيا، كما أن لإسرائيل وظيفة دولة في خدمة الطبقات الحاكمة في المركز. هنا تكمن استحالة مقاطعة المركز لإسرائيل، ولذا، ما عليها لو قاطعتها بنجلاديش! أما الذين يعتقدون غير هذا، فهم أقرب إلى عدم وعي تعقيدات وجود ودور هذه الدولة.

35- القدس 18-7-2007 عن يديعوت أحرونوت
36- أنظر

Guy Ben-Porat, Netanyahu's Second Coming. A Neoconservative Policy Paradigm? Israel studies, volume 10, number 3.

37- عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية 1991 ص 102-109

38- تعمل إسرائيل على التخلص النهائي من العمالة الأجنبية على ان يتم ذلك عام 2014، القدس 10-12-2007.
39*Nitzan & Bichler, 2002:3 48*
40- Yoram Weiss, High Skill Immigration: Some lessons from Israel, March 2000. A paper presented for conference Assimilation in the labor market, Stockholm. Tel Aviv University (Weiss@econ.tau.il)
41- OECD Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs, OECD Investment Policy Reviews: Israel Overview, September 2002
42-Financial Times, 11-9-1986
43- يذكرنا هذا بوهم فلسطيني بأن العمالة الفلسطينية هي عمالة ماهرة، وهو ما أشيع في العقود الأولى للإحتلال!
44- أنظر، عادل سمارة، مراجعة كتاب، إعاقة التنمية: السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية، تأليف إمطانس شحادة، إصدار مدى الكرمل، حيفا، 2006، في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 27، لسنة 2007، ص ص 117-124.
45- انظر عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، القدس 1975، و
Adel Samara, The Political Economy of the West Bank 1967-1987: From Peripheralization to Development, in Palestine: People of an Occupation, Khamsin, Zed Books, 1989, p.p 7-32.

46- قصد بالتخارج أن المصلحة الإقتصادية لشريحة معينة مندمجة مع شريحة أو شرائح خارج الإقتصاد المحلي، وبالتالي فإن حصتها من التراكم الناجم عن الفائض المحلي مندمجة مع شرائح طبقية خارجية، وقد تكون نسبة منها متولدة من علاقتها التخارجية والمهم أنه لا توجد قيوداً ولا ضمانات ترغمها على إبقاء الفائض المتحصل لديها ضمن قنوات الإقتصاد المحلي. ومن هنا تحديداً لا تكون جزءاً فاعلاً، بل سالباً في المبنى الإجتماعي المحلي للتراكم.

47- هآرتس 11-2-1988

48- سمارة 1975، ص ص 109-10

49- Military Spending and Differential Accumulation: A new approach to the Political Economy of Armament – The case of Israel. Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, un printed paper, p16. please address correspondence to : Jonathan Nitzan, 5822 McShame, Montreal, Quebec H3S-2G3 Canada)

50- جيروزالم بوست 9-10-1987

51- Ben Shahar, H & Lerner, A 1975, The Economic Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambridge, Mass Ballinger Publishing Company.

52- باهيري 1987 ص ص 2، 12

53- بنفنستي 1987: 67

54- جيروزالم بوست 27-8-1990، في سمارة 1991: 200

55- Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left Review 29 Sepy Oct 2004, pp 47-70

56- Uri Ram, "the promised Land of Business Opportunities": Liberal Post-Zionism in the Global Age, in in Shafir and Peled, the New Israel, p.230, quoted in, Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Erik Sharon, New Left Review 29 Sep- Oct 2004, pp 47-70.

57- نفس المصدر.

58- جيروزالم بوست، 9-10-1987

59- تتعلق هذه المصطلحات النظرية بمسألة ابعد منها وأوسع وهي هل هناك اقتصاداً وطنياً؟ أم أن مصطلح اقتصاد محلي هي الأدق. فالوطنية وصفة سياسية نضالية أكثر مما هي علمية. ولعل المشكلة في التشكيلات الإجتماعية الإقتصادية في محيط النظام العالمي في علاقته بالمركز، بمعنى أن تخارج الإقتصاد (قطاعات أو شرائح إجتماعية) هو تخارج للتبعية والإلحاق، في حين ان تخارج اقتصادات

المركز (قطاعات و طبقات) هي إيجابية، اي توسع وغزو وتبادل لامتكافىء وفي النهاية استجلاب سيولة مالية إلى الإقتصاد المحلي، هو حالة إيجابية وليست سالبة، ومن هنا، فالحماية مطلوبة لاقتصاد المحيط، بعكس المركز الذي يجادل بوجوب الإنفتاح على الصعيد العالمي، مثلا مقولة: "تحرير التجارة الدولية Liberalization of International Trade " وانتهاء مفهوم السيادة . لذا، فإن التخارج في اقتصادات المحيط يؤدي إلى نزيف الفائض إلى الخارج، وبالتالي خروج الشريحة المتخارجة من المكونات الإجتماعية الطبقية المحلية للمبنى الإجتماعي للتراكم، اي الشرائح والطبقات التي تتقاسم "مقدار الفائض المتراكم في البلد" والذي ، في حالة الإقتصاد المستقل ، لا بد أن تُوظف في البلد نفسه. أما الشرائح المتخارجة، فهي وإن وُجدت فيزيائياً في البلد، لا يعود ما تحصل عليه من فائض جزءاً من الإقتصاد المحلي لأنه غالباً لا يُعاد إلى البلد ولا يوظف فيها. وغالباً ما تكون هذه الشرائح جزءاً من المبنى الإجتماعي للتراكم مع البلد الذي تتخارج معه، أو مع اقتصاد المركز عامة، تخارج على صعيد عالمي. من هنا قد تصح تسمية اقتصاد محلي أكثر مما تصح تسمية اقتصاد وطني. أما والتخارج ظاهرة قائمة بوضوح، فربما لا توجد في بلدان المحيط اقتصادات وطنية او محلية، بل اقتصاد الطبقة. ويكون الإقتصاد محلياً أكثر في حالات الصراع القومي حيث تنخرط معظم الطبقات في النضال الوطني، وفي بلدان كثيرة، لا يحصل حتى هذا الإجماع!

60- موشيه ماعوز جيروزالم بوست 25-12-1987

61- سمارة، احتجاز التطور 1987، ص 63

62- أنظر تقرير أورا كورين: علب وقناني الشركة الإسرائيلية كانيال تشق طريقها للأسواق الفلسطينية ومنها للأسواق العربية، القدس، 18-3-2007.

63- راجع مقالة عادل سمارة، من الشرعية إلى القداسة فالقطاع الخاص، في كنعان العدد 131، أكتوبر 2007، ص ص 15-31.

64- يقول آرييه برجمان: ان ارتفاع الأسعار في المناطق اعلى منه في اسرائيل. (سمارة 1975، ص 145).

65- والإستعمار المستنير هو مدرسة مركزانية أوروبية تنطحت لتبرير قيام أوروبا بغزو بلدان عديدة في العالم ونهب ثرواتها ، وقدمت لتغطية ذلك تفسيرات وتبريرات منها "تطوير المستعمرات". أنظر بهذا الصدد : عادل سمارة: مساهمة في الإرهاب، الفصل الثالث، تدخل إنساني...إرهاب إنساني ص ص 104-126.

66- Free Palestine, 11-3-1986

67- كلما زاد من يعتمدون على اقتصاد التساقط كلما زادت نسبة المتخارجين عن المبنى الإجتماعي للتراكم.

68- سمارة 1975، 1987

69- يصح تطبيق نظرية غرامشي في هذا الصدد، فالطبقة الحاكمة، أو الدولة، تتمكن عبر الثقافة والتربية ومؤسسات المجتمع المدني من "تشريب" الموطن

لرؤيتها، لدرجة يتم معها اسر الموطن برغبات ومصالح الطبقة الحاكمة في حين يظل على شعور وقناعة بأنه الأكثر حرية في اتخاذ قرارته. إنها حالة استدخال شامل. أنظر مراجعة كتاب جدلية الوطن والمنفى: التربية الإسرائيلية والتربية على المنفوية في عهد ما بعد الحداثة، تأليف د. إيلان غور-زئيف، إعداد سلمان ناطور، في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 25

70- The Other Israel; the Radical Case Against Zionism, ed Arie Bober, Anchor Books, m1972,p.12.

71- أنظر:

Guy Ben-Porat, Netanyahu's Second Coming. A Neoconservative Policy Paradigm? Israel studies, volume 10, number 3.

72- القدس 18-7-2007 عن يديعوت أحرونوت

73- القدس 28-11-2007

74- سمارة، 1975ص 45

75- News From Within, 1-10-1985

76- هآرتس 11-2-1988

77-جيروزالم بوست 9-2-.1988

78- سمارة 1987 :77-78

79- أنظر عادل سمارة التنمية بالحماية..... كنعان العدد 130، ص ص

80- جيرزواليم بوست 5-2-1988

81- 11-2-1988

82- جبروزاليم بوست 5-2-1988

83- يديعوت أحرونوت 11-2-1988

84- يديعوت أحرونوت 16-2-1988

85- جروزالم بوست 9-2-1988

86- يديعوت أحرونوت، 11-2-1988

87- يديعوت أحرونوت 16-2-1988

88- جيروزالم بوست، 21-2-1988

89- جيرزوالم بوست 21-2-1988

90- جيروزالم بوست، 1-3-1988

91- 2-3-1988

92- في استدعاء من قبل ضابط في الحكم العسكري الإسرائيلي 29-1-1989، الميجور ميخا، قال ان إسرائيل لن تسمح للفلسطينيين بأكثر من حكم ذاتي، وأنها قد تقوم بتقسيم كل فلسطين التاريخية إلى كانتونات ويكون الفلسطينيون في أحدها. في ذلك الإستدعاء توقعت أن هدف هكذا استدعاءات هو اختبار مَن مِن الفلسطينين

يمكن ان يكون جزءاً من عملية تفاوضية لتصفية الإنتفاضة, أي كمقدمات لمحادثات ومن ثم اتفاق مدريد-أوسلو.

93- Shir Hever, Occupation and Aid, AIC paper presented at the UN Seminar on Occupation and Aid, 5-6 Feburary 2007.
http://www.alternativenewws.org/english/occupation-and-aid.html

94- بروتوكول حول العلاقات الإقتصادية بين حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بروكسل 17 شباط 1977: 10.

95- القدس 28-11-2007

96- جيروزالم بوست، 2-5-1988

97- بنفنستي 1987:21

98- Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left Review 29 Sep/ Oct 2004, pp 47-70

99- في حديث في أروقة مؤتمر أنا بوليس قبل يوم من افتتاحه (26-11-2007) طلبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية من العرب عدم التدخل بين إسرائيل والفلسطينيين!

100 - تجدر الإشارة هنا أننا لا نتعرض في هذا السياق لمسألة الحرب والصراع والمقاومة وتحرير فلسطين، بل ما نطلبه هو مجرد موقف سلبي تضامني مع الشعب الفلسطيني، وهذا الحد الأدنى قومياً.

101- 17-7-1967

102- عل همشمار، 24-9-1986

103- Crane, 8 Days 12.7.1980

104- OXFAM, 1985 : 5

105- لم يجد السفير الإسرائيلي في الأردن فندقاً ليقيم فيه حفل الإحتفال ب 15 ايار.

106- انظر مقالة أورا كورين، في هآرتس، ترجمة ونقل جريدة القدس 29-12-2007، مبادرة إسرائيلية-فلسطينية لتسوية اقتصادية دائمة، ترافق التسوية السياسية.

107- Simon Clark, Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, Plans China Car Maker
http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid

=abNkP3XU8o8M&refer=home
Last Updated: May 1, 2007 23:14 EDT
108- بمعنى محدد، فإن الإستيطان الكولونيالي اليهودي في فلسطين هو استيطان رأسمالي أبيض بالمعنى الكلاسيكي المألوف. لذا، فإن الإمبريالية البريطانية قد عملت بشكل متواصل اثناء ثلاثة عقود من احتلالها لفلسطين على دعم الإقتصادي اليهودي على حساب الإقتصاد العربي. ومارست النهب المألوف لاقتصاد المستعمرة لصالح إقتصاد المستوطنة، وإن اختلفت العلاقة الجغرافية، فكانت تنهب الهند وتستثمر في أميركا الشمالية. في فلسطين كان يتم تقشيط الفلاح الفلسطيني ضريبيا لتطوير البنية التحتية لاقتصاد المسوطنة اليهودية (ايمانويل 1972، اسد ميرب العدد 53، هودجكينز 1987) . ومن الطريف الإشارة إلى أن المتروبول ما زال يلعب نفس الدور، ولكن طبقاً لتطورات النظام العالمي عبر قيام الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بعقد اتفاقات متاجرة حرة مع إسرائيل. إذا قرأنا هذه التسهيلات جيداً على ضوء تركز الأرصدة العربية لدى البنوك المركزية والتجارية لبلدان المركز، وإذا قرأنا الإرتباط التجاري للبلدان العربية مع المركز (انظر حرب الخليج) نجد أن تفضُّل المركز على إسرائيل هو عملياً على حساب العرب أو جزءاً مما يُكتسب من العرب!
109- The Economist, April, 1953, 202-203
110- سعد 1984 : 342 ، في صامد العدد50-51
111- هآرتس، 25-5-1984
112- Richard Curtiss, a retired US Foreign Policy officer, is the executive editor of the Washington Report on Middle East Affairs.

مقتطف عادل سمارة، وراء معجزة نمو إسرائيل: نهب وطن، إدارة جادة، وإغداق خيالي أميركي، في مجلة التراث والمجتمع، العدد 47 صيف 2007: ص ص 53-70.
113- *نيويورك تايمز، 3 تموز 1975*
114- Nitzan & Bichler, 2002:248
115- Nitzan & Bichler, 2002:268
116- ماعوز، جيروزالم بوست 25-12-1987
117- جيل بنيرمان، جيروزالم بوست 27-8-1990.
118- مجلة نيو آوت لوك، عدد حزيران 1973:57
119- مجلة نيو آوت لوك، عدد حزيران 1973: 53
120- The Guardian, 17.8.1983
121- بخلر ونيتسان 2002: 5
122- جيروزالم بوست، 11-2-1988
123- لوموند 14-12-200 عن القدس 14-12-2001

124- Guy Ziv, Hawk-t0-Dove:Foreign Policy Change, the case of Shimon Peres, Department of Government and Politics, University of Maryland, College park, gziv@gvpt.umd.edu

10-قراءة في كتاب إعاقة التنمية: السياسات الإقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية، 168 صفحة

تاليف: إمطانس شحادة

إصدار: مدى الكرمل 2006

قراءة: عادل سمارة

يبدأ الكتاب، إلى أن يُختتم، بوصف وتفنيد السياسات الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت بعد سيطرة الإستعمار الإستيطاني اليهودي على ثلاثة ارباع البلاد وتشريد ثلاثة أرباع مليون مواطن عام 1948.

" ...لذلك تفرض مجابهة هذه المشاكل ، علاجا تنظيميا كاملا لا موضعيا محدودا، أو التركز في تناول المحفزات السلبية للعاطلين عن العمل فقط، نحو: مخصصات ضمان الدخل والبطالة. معالجة الأزمة الإقتصادية للأقلية العربية، تلزم سياسة مواظبة ومتواصلة ، تعكس استعدادا صادقا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الواسعة، وفي الأساس إزالة عوائق الإزدهار والتطور في الاقتصاد المحلي –الإثني الذي يتحول تدريجياً إلى ملاذ العمل النهائي لأبناء الأقلية، إلى جانب تحول

مفهوماتي في تعامل وموقف السوق المركزي – اليهودي حيال ابناء الأقلية" (ص 8).

ويأخذ الكاتب بالاعتبار مسألة جوهرية في دور الدولة في إسرائيل، وخاصة انتقالها من إدارة الإقتصاد بشكل دولاني، وهو ما تطابق مع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لنقل إقتصادياً "الدولة الكينزية" ثم مغادرة هذا الدور بداية منذ ثمانينات القرن العشرين أي حقبة العولمة، ولنقل اللبرالية الجديدة والخصخصة التاتشرية—الريجانية واقتصادياً "نقودية الأميركي ملتون فريدمان"، حيث يرى الكاتب أن هذه التطورات زادت من المأزق الإقتصادي للأقلية العربية، والمتمثل في: "... ولا نقصد بهذا الإدعاء النفي المطلق لتطور وإنماء إقتصادي قد شهدتها الأقلية الفلسطينية، وإنما نعني بذلك ان سقف التطور الإقتصادي حُدد دائما وفقا لاحتياجات الدولة. بمعنى آخر، ندعي أن اي تطور اقتصادي مشروط ومحدد يمكن أن يخدم أجهزة "الإشراف والرقابة" بمصطلحات لوتسيك"(ص9)

وربما هنا يقع مركز البحث. ففي حين يُفترض أن يخضع تطور اي قطاع في إقتصاد اية دولة لمقتضيات الدولة بمجموعها، إلا أن ما يقصده الكاتب هنا، أن إقتصاد الأقلية العربية يُخضع لمتطلبات اقتصاد دولة الأكثرية اليهودية الحاكمة بالمفهوم الآني وبمفهوم المدى الطويل، فالهدف التخلص من هذه الأقلية بدءاً بفرار الفرد وانتهاء بإجلاء الجميع . ولا يقلل من قولنا هذا أن الكاتب وضع الصياغة بشكل مختلف لمقتضيات يد القمع!

نقرأ في طرح المؤلف موقفاً فريداً من السلطة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية، فهي تحول دون دمجهم باقتصاد الدولة الرسمي، كما تحول طبعاً دون تطور مقومات إنفصالهم عنها مما يجعلهم حالة مؤقتة على الدوام، حالة هلامية لتجمع بشري ليس له مبنى طبقي ولا قاعدة اقتصادية يشكل بهما أو منهما طموحاً سياسياً قومياً، وهذا ما يسمح لنا بالاستنتاج، أنها حالة بانتظار التخلص منها في مناخٍ ما.

فمن الناحية الإقتصادية تحديداً، لم يتطرق الكاتب إلى وجود "مقاومة" عربية للإندماج في اقتصاد الدولة الرسمي اليهودي، بمعنى أن هذا الوجود للأقلية القومية

محايد وسلبي، كما لم يُشر إلى وجود توجهات لتنمية ذاتية عربية هناك. أما وهذه الأقلية لا ترفض الإندماج الإقتصادي، فهو مؤشر على أن الدولة هي التي ترفضهم! ولكن ما نهاية هذا الرفض؟ هل سيبقى هؤلاء معلقين في الوضع نفسه، هل سيطوروا اقتصاداً خاصاً بهم، أم هل سيتخلص النظام منهم يوما ما؟ هذا ما سنناقشه لاحقاً.

إن قراءة للمعطيات الرقمية التي يفصلها الكاتب على اساس مقارن بين الطرفين تعزز السيناريوهات التي اشرنا إليها. هناك فجوة واضحة ومقصودة بين العرب واليهود (باستعمال التعبير الشعبي الدارج منذ أكثر من قرن) وليست هناك مقدمات إندماج حتى لنخبة عربية في الدولة/السلطة كما حصل مع اليهود الشرقيين لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا ثقافياً بالطبع. وما يحصل هو تناول الدولة من هذا المخزون الإحتياطي ما تحتاجه للعمالة في قطاعات معينة. وكل هذا بمقدار. وإلا كيف نقرأ أن 50% من المستخدمين العرب هم في الإقتصاد اليهودي التقليدي وهي نسبة على حالها منذ عام 1948؟ نسبة لم تزدد، كما أنها تعيق أقتصاد هذه الأقلية إذا ما اتجه إلى الإنفصال وذلك لعجز الإقتصاد العربي عن استيعابهم لأنه يستوعب 8-10% من المواطنين العرب الذين هم في سن العمل، كما أنهم سيكونوا منافسين لنظرائهم العرب الذين يعملون في القطاع التقليدي. كأننا نقول، إن الدولة ترسم آليات تبقي على اقتصاد هذه الأقلية عقيماً.

"...إلا أن الواقع مغاير. يكمن تفسير ذلك في غياب قواعد السوق الحرة بين الإقتصادين، وعدم حيادية الدولة في المجال الإقتصادي إذ عملت مجموعة الأغلبية، عن طريق الدولة، على تشويه العملية الإقتصادية الطبيعية بوسائل شتى بهدف منع عملية التصنيع، وتجميع رؤوس الأموال والمعرفة عند الأقلية العربية، وبهدف المحافظة على الوضع القائم. كلا الإقتصادين منفصلان حقا عن بعضهما البعض سواء حسب التقسيم الجغرافي أو السمات الإقتصادية، ...لم ينغلق الإثنان تماماً على مجالات التجارة والمقايضة وفي الأساس تصدير قوى عمل عربية إلى السوق الإسرائيلية والإنكشاف التام للسوق العربية على المنتجات والبضائع اليهودية" (ص 11)

لأن التكامل بين الإقتصادين مرفوض من قبل السلطة الصهيونية، يركز الكاتب على مجال التبادل وليس التكامل بين الإقتصادين، وهو تبادل أعرج في الإتجاهين. ففي حين يصدر القطاع العربي إلى اليهودي قوة عمل رخيصة، يصدر القطاع اليهودي إلى العربي سلعاً مكلفة. أي لا توجد حركة لقوة العمل ولا للبضائع في الإتجاهين. وهذا يؤكد أن جوهر العلاقة في أفضل أحواله تبادلاً لا متكافىء.

ما هي السياسة الإسرائيلية

لا يخالط الكاتب الشك في أن السياسة المتبعة تجاه الأقلية العربية هي الهيمنة اليهودية، والاستغلال، والإقصاء عن عملية التطور، والحفاظ على الدونية وضبط هذه الأقلية بالرقابة والإشراف والمعالجة الجزئية للمشاكل الطارئة. ولتحليل هذه السياسة ناقش الكاتب مقاربات : الاستعمار الداخلي لدى زريق 1979، وكيمرلنج 1983، وشافير 1989، وكذلك مقاربة الإقتصاد الثنائي للخالدي 1988، ومقاربة السيطرة والتعلق لوستيك 1985، ونموذج الإثنوقراطية ل يفتاحئيل وغانم 2005.

قد ينير الطريق للتوصل إلى المقاربة الأقرب ان ننطلق من إشكالية النظام نفسه في عدم الإنجاز المقصود لدمج العرب في الدولة، بغض النظر عن قابلية العرب أم عدمها، فهذا خيار لم تحاول الدولة اختباره ، مما خلق لها مشكلة معلقة لأمد طويل. فالحركة الصهيونية حركة اقتلاعية بالضرورة، وعليه، كان الطبيعي أن تطرد أو تبيد كل الفلسطينيين. لم يحصل هذا تماماً، ولذا، بقيت لديها أقلية عدوة. كتيبة من جيش العدو المهزوم والمطرود. ليسوا مواطنين تماماً إذ لم يُعطوا مساواة. الدولة الصهيونية كمن يحمل جثة حية/ميتة لا يعرف كيف يتخلص منها، وهي نفسها عاجزة عن الوقوف على قدميها، ولن تسمح لها الدولة بذلك، لتقاوم. إذن الدولة كذلك في مأزق. كيف تفعل في أقلية تتصارع معها داخل البيت؟.

قامت الدولة الصهيونية منذ 1948 بتفكيك الجغرافيا الفلسطينية، وتفكيك التماسك الطبقي الفلسطيني لوأد المشترك السياسي الوطني لهم، وتفكيك الإقتصاد. هناك أقلية رغم المذابح لم تهرب، وظل طردها محبذاً وربما هو مؤجلاً فقط لأنه صعباً. كما أن تهيئة الدولة لمناخ الرحيل لم يدفع هذه الأقلية لذلك، فإلى اين!

نقطة الحسم هي في موقف الدولة المركَّب من السياسي/الإقتصادي/الإيديولوجي. فمركز المشروع الصهيوني هو دولة يهودية نقية بقيادة الرأسمالية اليهودية. موطىء قدم اقتصادي لراس المال العالمي على أرضية دعم، حماية ، تمويل ووظيفة لهذا الشريك الصغير.

لا يسهل تطبيق نظرية الإستعمار الداخلي، تماماً، على هذا الحالة رغم ما بها من إغراء بذلك. فهي فُصِّلت على يد كاردوسو في البرازيل وعلى يد هارولد وولبي في جنوب إفريقيا،حيث يدور الحديث هنا عن وينحصر في إطار الدولة القومية الواحدة في علاقتها/تبعيتها الإقتصادية للنظام العالمي، وهو الأمر الذي لا تقبل به إسرائيل. عالج هؤلاء الكتاب دولا أو مناطق الكل فيها مواطنون، بغض النظر عن التفارق الطبقي على صعيدي الأفراد أو الإثنيات، بينما في غسرائيل المواطنة على درجتين، بل إن هذا مواطن وذاك عدو!. ففي البرازيل كان الأساس طبقي لا عرقي ولا قومي.

كتب كاردوسو، حينما كان جذريا تنموياً، اي قبل أن يستقطبه البنك والصندوق الدوليين ليصبح رئيساً انفتاحياً للبرازيل لدورتين مدتهما ثمان سنوات:

" إن التطور الرأسمالي التابع هذه الأيام في اميركا اللاتينية البرازيل والارجنتين والمكسيك ينتج تهشيما بنيويا داخليا، والذي تكون فيه القطاعات المتقدمة تستدخل وحتى تندمج في الأشكال الجديدة للتوسع الاحتكاري للنظام الراسمالي العالمي. وأبعد من هذا، فإن القطاعات المتخلفة تنتج بأجر سلعا اساسية حضرية، مثل الانتاج السلعي الحضري الصغير، لكن وبشكل خاص فإن مواقع الإنتاج الزراعي المستقرة تتسم بأنها "مستعمرات داخلية" في علاقتها بالقطاعات العالمية... فهي نتاج التوسع الراسمالي وتوظف لهذا التوسع طالما تساعد على إبقاء الأجور في مستوى هابط وتقلل الضغط السياسي داخل "القطاع العصري[412]"

وفي جنوب إفريقيا كان الأساس عرقي وراسمالي لكنه لم يكن استثنائيا وطارداً، لذا، لم تتولد حالة لجوء اسود. أما هنا، فالمواطنة المتساوية بالمفهوم الراسمالي مرفوضة او محجوبة عن العرب الفلسطينيين، وهي المواطنة التي تسمح

بالتنافس والاستغلال الطبقيين "لليهود خاصة" على أن يُقبل من بين الفقراء من يصعد طبقياً إلى صفوف برجوازية السادة، ويصبح سيداً على فقراء السادة! حقوق المواطنة المتساوية للجميع مرفوضة كما هي مرفوضة مسألة قبول افراد عرق في طبقة العرق الآخر. والإشكالية هنا دينية قومية وثقافية.

" يصف هارولد وولبي التمفصل بين انماط الإنتاج بما هو امتداد او توسع لنمط الانتاج الرأسمالي على حساب الأنماط الماقبل. وبالطبع فإن مقترب تمفصل أنماط الإنتاج يؤكد على أن التشكيلات الإجتماعية المحيطية تتكون من تمفصل اندماجي لنمط الانتاج المهيمن الذي يُلحق بنفسه انماط الانتاج غير الراسمالي". أما في حالة الأقلية العربية الفلسطينية فإن التمفصل إذا ما حصل، لا يأخذ مداه الإقتصادي حيث تقطعه سياسة الدولة كي لا يكمل مسيرته "

عجيب! ولكن كيف يمكن لهذه العوامل أن تتجاوز العامل المادي؟ الذي نراه مقرراً! ولماذا تفوق العامل المادي في جنوب إفريقيا وحسم الأمر؟ قد يوفر قرار المركز الراسمالي العالمي فرض المقاطعة على جنوب إفريقيا مفتاحاً للأمر، في حين لم يقرر ذلك ضد إسرائيل.

كانت حالة جنوب إفريقيا حالة استعمار استيطاني ابيض استثمرت بإمكاناتها وواصلت ذلك إلى جانب تشاركها براس المال العالمي. أما حالة إسرائيل، فتتشابه وتختلف. تختلف لأنها استثمار إستراتيجي للمركز الرأسمالي العالمي أنفق وينفق على إسرائيل بشكل متواصل، لأنها إي إسرائيل توفر لهذا المركز هيمنة على منطقة للمركز فيها مصالح دونها حزٌّ الحلاقيم. إن علاقة راس المال الإسرائيلي براس المال المركزي في العالم أعمق وأقوى مما هي في جنوب إفريقيا، كما أن لإسرائيل وظيفة دولة في خدمة الطبقات الحاكمة في المركز. هنا تكمن استحالة مقاطعة المركز لإسرائيل، ولذا، ما عليها لو قاطعتها بنجلاديش! أما الذين يعتقدون غير هذا، فهم أقرب إلى عدم وعي تعقيدات وجود ودور هذه الدولة..

كما لا يستقيم تحليل من وصفهم الكاتب بالمتأثرين بالفكر الماركسي بوصفهم، كما يقول، "عملية تحويل ابناء الأقلية إلى طبقة بروليتاريا في خدمة رأس المال الصهيوني...اذ اهملت تلك المقاربة جوانب الهوية والقومية" (ص 22)

روزنفيلد 1962 ومخول 1982. لكن الكاتب لم يوضح أن الطرف اليهودي بموقفه العنصري قد غذى مسألة الهوية والقومية لدى العرب ربما بأكثر من تطورها الطبيعي، اي برفضه لمواطنيتهم. هذا ناهيك عن أن الأقلية العربية ليست متجانسة طبقياً بما يبرر النظر للدولة على أنها مقسومة طبقياً على اساس قومي. فداخل كل من الجماعتين مراتبية وتفارقات طبقية واضحة، وإن كان هناك تفاوت نسبي ملحوظ بين برجوازية كل طرف وكذلك بين بروليتاريته. وربما كان هذا ما يضعف تحليل زريق (1979) "القائم على العلاقة الاستعمارية الإثنية بين الإقتصاد الراسمالي اليهودي والاقتصاد التقليدي–الريعي العربي، تتسم هذه العلاقات بطابع استعماري بين كلا الوحدتين". فما من وحدة منهما تشكل كتلة طبقية واحدة. وعليه، فإن مستخدمي المنظور الماركسي، قد وقعوا بتجاهل التفارق الطبقي في خلط فكري، قد لا تكون الماركسية نفسها سببه.

كما ان مقاربات خالدي بشأن اقتصادين منفصلين في الدولة وشافير القائل بوجود اسواق عمل... ليست مقنعة. فالسؤال هو: هل هما اقتصادين منفصلين أم مجتمعين إثنين بينهما الإقتصاد متراكب متراتب أي ان الإقتصاد العربي موظف في خدمة السوق اليهودي. إن السوق واحدة بغض النظر عن عمق التمازج والإندماج، وحتى عن وجود قطاعين اقتصاديين، أما المجتمع فمنقسم وهذا ما يرفع من شأن الهوية والثقافة والقومية. وطالما أن الإقتصاد غير منقسم، فلا مشكلة لدى المستوطنين فهم الذين أرادوا وكرسوا الإنقسام المجتمعي أما وحدة السوق والإقتصاد أو انفتاحهما اقتصادياً وضبطهما سياسيا وإيديولوجيا، فتحقق الإستغلال وتراكم راس المال. اليس الإقتصادين ضمن النظام الرأسمالي في البلد الذي يهيمن فيه نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع الراسمالية فهل يُعقل أنهما لا يتفاعلان، أم أن عدم تفاعلهما بما يكفي هو بقرار قطع سياسي؟

قد يصح القول أن هناك ثنائية شكلية لسوق رأسمالية واحدة. فهل هناك فارقاً في مستوى علاقات الإنتاج في الطرفين؟ قد تكون درجة الترسمل مختلفة. ففي العمل الزراعي في القطاع الفلسطيني هناك عمالة أسرية، لكن الإنتاج نفسه هو للسوق، بينما هناك سلطة سياسية واحدة فالمهم هو القرار السياسي. هذا القرار السياسي الذي

بمنظوره الكولونيالي يحافظ على العلاقات البطريركية في المجتمع العربي ويغذيها ويحتجز التطور الإقتصادي الذي سيقود بدوره لتجاوز التخلف الإجتماعي .

أعتقد أن ما يجب التركيز عليه أكثر هو دور الدولة الصهيونية في الإقتصاد، فقد بدأ الإقتصاد كاقتصاد "مركزي" وليس شرطاً أن يكون المركزي اشتراكياً، وذلك بهدف سياسي "قومي" هو تهميش العرب وتغذية المكونات التخلفية فيهم وبينهم. وهذا يعني أن ما حكم الأمور لم يكن "الإقتصاد الحر"، بل القرار السياسي/الإيديولوجي الاستيطاني للدولة الرأسمالية ذات الإقتصاد الحر. أقصد تحديداً ملكية الدولة الأرض والإقتصاد "قطاع عام" وحصر المساعدات الأجنبية لصالح اليهود، باعتبارها تعويضات من النازية، والأمر نفسه عن المساعدات الأميركية.

تبرز هذه العلاقة سؤالاً: ما هو موقف الإغنياء العرب من البنية الرأسمالية الطبقية في إسرائيل، بمعنى هل لدى هؤلاء ميلاً للإندماج الإقتصادي ومن ثم الطبقي مع البرجوازية اليهودية؟ وهل سبب عدم الإندماج هو رفض الدولة لذلك؟ هذا ما لم يتعرض له الكاتب.

بعد أن تجاوز مختلف المقاربات يقدم الكاتب مقاربته الخاصة لطبيعة العلاقة في الدولة اليهودية فهو يعتقد أن الأقلية العربية لم تتحول بعد إلى مشكلة مستحكمة، ولذا يرى العلاقة ضمن سياسة النظام الإقتصادي الميركنتيلي. ويقول في هذا الصدد:

" ... وفي حال بدأت هذه المسألة تضر باقتصاد الدولة...او في حال اصبحت تشكل عائقا امام تطبيق السياسات الاقتصادية او تحقيق اهداف سياسية للحكومة، قد تتحول هذه المشكلة إلى مشكلة تتطلب علاجا. عندها قد تقوم الدولة بتطبيق تغييرات في صيغة الانتقال من سياسة النظام الاقتصادي المركنتيلي الى النظام الاقتصادي النيومركنتيلي، نحو: زيادة استيعاب العمال العرب في سوق العمل المركزي اليهودي كما حصل في بداية التسعينات بهدف المساعدة في استيعاب المهاجرين اليهود، او انتقال مصانع يهودية الى مناطق عربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة للتمكن من منافسة السوق العالمي، إلا أن تلك التحولات لم تغير كثيرا في الوضع

الإقتصادي لأبناء الأقلية وحافظت على الفروقات في مستويات الأجور والدخل والوضع الإقتصادي" (ص 27).

لم يقدم الكاتب تعريفه للمركنتيلية ليجعل مهمة المراجعة اسهل ولكي لا يُقوِّلنا قولاً بالنيابة عنه. لكن ما يمكن استنتاجه انه يقصد بالمركنتيلية (التجارية) طبيعة العلاقة القائمة على السوق الموحدة بين القطاعين وليس على الإنتاج الموحد. إن كان هذا ما يقصد، فهو يتجاهل نمط الإنتاج الراسمالي بأنه هو السائد والمهيمن في كلي القطاعين. اي القطاع اليهودي سوق تشغيل العرب والعربي سوق استهلاك المنتجات اليهودية. فهناك تقسيم عمل تضبطه الدولة طبقاً لمصلحة الأكثرية اليهودية. وبما أن العلاقات هي علاقات تشغيل سوق فالدولة في حِلٍ من الالتزام بتوفير فرص عمل للعرب، مناسبة أو غير مناسبة للكفاءات. اما في حقبة الخصخصة فوضع الدولة أسهل! وهنا، يمكننا الإستنتاج أن الكاتب يراوح على شواطىء مفهومي "الإستعمار الداخلي" و "مركز محيط" دون أن يتبنى أياً منهما، أما اعتماده لمفهوم المركنتيلية فليس أكثر وضوحا وتعبيرا من ايهما، بل إن وصفه للوضع أكثر انطباقاً على كليهما مما هو على المركنتيلي.

وفي هذا الصدد يكتب:

"... كما ولا يزال الإستعمار الداخلي سائداً وسارياً، التغير الوحيد هو ان النظام المركنتيلي ، يطبق في الفترة الحالية مع مرعاة الراسمالية الصهيونية" (ص 44)

قد تساعد في هذا المستوى قراءة دور الدولة من خلال صياغة آليات الضبط وإعادة الهندسة re-engineering ، حيث يرى الكاتب ان الإقتصاد يُستخدم من أجل عملية الضبط. ولا أدري إن كان سيوافقني على إعادة الهندسة وعلى التحليل بأن الدولة تستخدم الإقتصاد في عملية الضبط ليس أكثر، ومن أجل تفريغ مشكلة قد تتفاقم. وهو يبدأ من كون هذه الأقلية لا تزال لم تشكل مشكلة لإسرائيل مما يعني نجاح آليات الضبط وإعادة الهندسة، وكأن سياسة الدولة هي إعادة متواصلة لإعادة الهندسة. وهي إعادة لا تنحصر في مستوى أفقي، إذا قبلنا مقاربة الكاتب الميركنتيلية، بل قد تتحرك عامودياً بتطبيق سياسة الميركنتيلة الجديدة، التي هي بالنسبة للكاتب ليست إدماج مجتمعي بل تكثيف الإستغلال".

ولكنني، مرة أخرى، أعتقد أن الكاتب أقرب إلى القول بأن العلاقة هي علاقة كولونيالية بامتياز، علاقة مركز/محيط من جهة ومن جهة ثانية فهي محكومة بقرار الدولة السياسي.

يمكن للكثيرين المحاججة بأن مقاربة مركز/محيط مصاغة للنظام العالمي لتشخيص العلاقة بين دول وأن الإستقطاب هو القانون الرأسمالي الذي به يحول المركز دون تصنيع المحيط ومن ثم اللحاق به ويغذي آليات تخلفه، كما يبقيه حيا ليستمر في الإستهلاك ويحاول ايضاً ضبط نموه السكاني وإعادة هندسته وإذا حاول المحيط الإفلات يقوم المركز بضربه بالقوة.

لست من دعاة التطبيق الكامل لحالة على أخرى بل أميل للبحث ايضا عن المختلف لأن هذه سُنَّة التطور. لكن ما تختلف به حالتنا الدراسية هو أن الأقلية الفلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية اي جنسية المستعمِر/المستوطن وهذه لا دور لها في وصف الفارق بين طرفي مركز/محيط إلا بمقدار تسهيل العملية الإستعمارية بغطاء قانوني سواء من حيث القمع أو تفضيل مناطق التطور أو تسهيل انتقال الصناعات الكلاسيكية إلى المحيط، أو فرض الضرائب وتعميق الاستغلال...الخ. إنها حالة مركبة من الإستعمار الداخلي والخارجي معاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مركز/محيط لا توافق الطرح التحديثي سواء طرح ماركس او التحديثية الرأسمالية بأن المناطق الراسمالية المتقدمة تطور المتخلفة على شاكلتها. بل إن المناطق المتقدمة تحتجز تطور المتخلفة في حدود الإبقاء على استهلاكيتها.

لقد بدأ التواجد الإستيطاني اليهودي "الفعلي – اي في القرن العشرين دون ان نرجع للقرن التاسع عشر" في فلسطين كحالة استيطانية استعمارية مزدوجة ، أي مستوطنين يهوداً محميين بالاستعمار البريطاني لتتفاقم الحالة بطرد معظم اهل البلاد وفرض الجنسية على المتبقين، وبعد الطرد وفرض الجنسية تم تطبيق سياسة إبقاء العلاقة الإستعمارية كما هي وإنما مؤكدة بقانون هو إسمياً لكل السكان وعملياً للمستوطنين. وعليه، فإن ما هو حاسم في هذا المستوى هو ان نمط الإنتاج المهيمن هو نمط الإنتاج الراسمالي بكامل علاقته الإنتاجية وباستقطابيته التي يحميها قانون

وإيديولوجيا عنصريتان هما أفظع من العنصرية الغربية في المركز ضد المحيط لأنها لا تعتبر مواطني المحيط مواطنيها، بينما في إسرائيل هم شكلا مواطنين، ولكن المطلوب منهم الرحيل من الدولة "اليهودية المفترض نقاوتها". وفوق كل هذا، فإن أملاك هذه الأقلية مهددة دوما بالمصادرة المتوسعة بحجج عديدة.

في معالجته لمقاربة شافير، يقول الكاتب:

"ان الاستيطان والصراع هما العامل المبلور في تكوين المجتمع الإسرائيلي ، إلا أن التشديد عنده ينتقل من الصراع على الأرض إلى الصراع على العمل ...المنتهية بالإقصاء"(ص 29–30).

إن في هذه المقاربة درجة من المعقولية لكنها لا تلبث أن تفقدها حين تنقل الصراع إلى العمل أو ليكون على العمل. فالصراع على الأرض مستمر بدليل استمرار مصادرة "قصقصة او الحلاقة" لأرض العرب، ناهيك عن نهب اراضي مناطق الإحتلال الثاني 1967. أما الصراع على العمل فتحسمه دوماً سياسة الدولة التي تسمح بإقصاء العرب بمعنى أن الإقصاء رسمي وليس فردي راسمالي لأن الراسمالي يبغي الربح الأعلى دون اعتبار كبير للأصل القومي للعامل. إن السياسة الرسمية للدولة هي التي تقوم على التقسيم الإثني–طبقي، وليس التطور الطبيعي لعلاقات الإنتاج الراسمالية.

السؤال الحاسم هو: ما مصير الإقصاء من منظور الطرفين، اي رأس المال اليهودي حينما يحتاج العامل العربي، والأقلية العربية حينما تتطلب بنيتها تطوراً خاصا بها ولحاقا؟

بدورها فإن الدولة تحل بالتدريج مطلب راس المال اليهودي عبر استجلاب مهاجرين يهوداً كما حصل بالنسبة لليهود من الإتحاد السوفييتي السابق. ومن ثم استجلاب عمالاً أجانب يزيد عددهم الآن على 300 ألف.وأبعد من هذا، فلكي تحول دون دمج الأقلية العربية، فإن طبيعة تطور اقتصاد الدولة آخذة في إقصاء أكثر للعمال العرب باتجاه تصدير الصناعات التقليدية ذات العمالة الكثيفة إلى الخارج، (الأردن ومصر في نهج تطبيعي). وهذا منسجم مع تحول الدولة إلى وادي

سيليكون[413]. لكن الإقصاء تم في مجالات بعينها، بمعنى أنه إلى جانب الإقصاء عن مواقع العمل استمرتسويق المنتجات اليهودية في السوق العربي، واستمر نهب الأرض، وامتصاص بعض العمالة عند اللزوم! وهذا ينقلنا لنقد زعم (إليتسور 1997–39) الذي يقتطف اقوال الحكماء: " بأن الإستعانة بالعمل العربي هو بمثابة تنكر لمبادىء اليهودية وخيانة قومية". وهذا برأينا لا علاقة حقيقية له بالدين و "القومية"، بل هو صناعة ثقافية سياسية. فطالما تم التجاوز على هذه المحرمات المزعومة. ليس هناك من تأييد علمي لمزاعم باركوخفا الذي يقدس الريادة الإقتصادية لليهود في مديحه لنجاح "المعجزة" الإقتصادية طالما هو يتجاهل أن الدولة صناعة غربية راسمالية وما تزال، كما أن أ. ب جوردون الذي يضفي مفهوما دينيا على العمل دون علاقة بالمردود المادي، "سيتم جني الثمار والمردود المادي في فترة لاحقة" (ص 37). متى في الآخرة! أم أن الدعم الغربي والإندماج في السوق العالمي هو الذي يعوض ذلك ويزيد مما يجعل الحديث عن القداسة مجرد إيديولوجيا. فهذه القداسة لا تستقيم مع علاقات الإنتاج والمصالح الراسمالية. ليس هذا مجال الحديث بأن مجرد وجود إسرائيل مشروط بدور ووجود الإستعمار، ولكن ما يهمنا هنا أن المساعدات الراسمالية الغربية لإسرائيل كانت ولا تزال هي العامل الحاسم في استمرار واستقرار اقتصادها. وعليه، فالذي ينتظر المردود المادي على المدى البعيد هو الغرب الراسمالي الذي قدم مساعداته على شكل هبات، أو لنقل مجازاً لفترة سماح امتدت ستون عاماً!

إن الشد والإرتخاء في تشغيل العمال العرب هو نفسه قانون "الإنسحاب والغزو–ماركس" الرأسمالي. فحين الحاجة نقل الراسمالي اليهودي مصانع النسيج إلى المناطق العربية، ومن أجل "سلام" مع العرب لإستثناء الفلسطينيين نقلها إلى الأردن، كي يغرف الراسمالي اليهودي من المخزون العربي، وحين الإنكماش يعيد العامل العربي إلى المخزن، هؤلاء العمال قطع غيار مؤقتة. ما الفارق بين نقل هذه

الصناعات من النقب أو الجليل إلى إربد في الأردن، وبين نقل نفس الصناعات الفرنسية من تونس إلى مصر أو الهند؟

قد يساعد تحليلنا ما ورد في وثيقة كينج واقتطفه الكاتب: "...زيادة حدة الإستغلال الإقتصادي ضد العرب، لمنعهم من الحصول على أمن اجتماعي واقتصادي قد يحرر الفرد والعائلة من الضغوطات اليومية، ويمنحهم بوعي أو بدون وعي وقتاً للأفكار القومية" (ص 43).

لعل القضية أعمق من هذا النص العرقي الراسمالي. لقد كتبت عن هذا تحديداً مرات عدة عن قيام الإحتلال بإرباك الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة والقطاع كي ينشغلوا عن النضال الوطني. والإرباك في الحالتين 1948 1967، ليس فقط بالإستغلال الإقتصادي، بل ربما بعدم الإستغلال، أي بالتهميش التشغيلي إلى جانب ربط حياتهم بقانون القيمة الراسمالي الذي يعني في الحالة الفلسطينية تعميق متواصل للنزعة الإستهلاكية وبأسعار السوق العالمي الموحدة، بقانون القيمة العالمي، بينما فجوة الأجور والمداخيل فلكية. وإلى جانب هذا كله، تصر الدولة اليهودية على تخليد العلاقات البطريركية وممثليها في المجتمع العربي.

لكن العامل السياسي الدولاني، أكثر خبثاً وخطورة، فهو يواصل سحب الأسس الأقتصادية للأقلية العربية (ص 44) كي لا يتطور اقتصاد عربي بديل. واعتقد أن سياسة الدولة لم تنحصر فقط في كسر معادلة عمل/راسمال (أي وجوب توفر إمكانية تشغيل راس المال المحلي للعمالة المحلية)، بل هو يواصل مصادرة الأرض كقاعدة لأي اقتصاد. هذا ناهيك كما يقول الكاتب عن: " منع نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى مجموعة الأقلية، والحفاظ على عوائق التصنيع في هذا الوسط" 0ص 44). ما هو الإستقطاب إن لم يكن هذا!

يرى الكاتب أن لحاق الإقتصاد الإسرائيلي بالإقتصاد العولمي "الجديد" لم يغير في جوهر السياسة الميركنتيلية المطبقة على الأقلية العربية. وفي سياسة اللحاق الإندماجي هذه: " تعمل الدولة قدر مستطاعها من أجل خفض تكلفة العمل بغية توفير مناخ ملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية (بخلر ونيسان2001). وهذا صحيح، وكنت أتمنى لو دفع الكاتب تحليله لمداه الطبيعي وهو أن الخاسر الأكبر

من هذا التوجه هم العمال العرب، ثم فقراء اليهود والنساء. كما ان النتيجة نفسها حيث تقلص الدولة من خدماتها[414]. يكفي أن نشير إلى أن تقديم الدولة مساعدات وتعويض لسكان الشمال، بسبب حرب عام 2006 ضد لبنان، اقتصرت على اليهود بزعم أنها تبرعات من يهود العالم ليهود إسرائيل.

إن إنتقال إسرائيل إلى اقتصاد المعرفة، "من إسبارطة إلى وادي سيليكون (اظر الملاحظة رقم 3) هو استثناء استثنائي للإقلية العربية التي لم يُسمح لها بالتجهُّز لهذه المرحلة، لا بمعنى الإنفصال ولا الإتصال، اي أن يكون الإقتصاد اليهودي بحاجة لها رغماً عن سياسة الدولة. والحقيقة، أن مختلف مرحل تطور الإقتصاد اليهودي بقيت مفقودة لدى الإقتصاد العربي، اي انتقال الإقتصاد اليهودي من الزراعة، فالصناعات التقليدية فالمتقدمة فالبتروكيماويات والإلكتونيات ناهيك عن التصنيع العسكري. وباستثناء بعض الزراعة لم يحل العرب محل اليهود في خطى التطور هذه، فحتى صناعات النسج تم طردها إلى الخارج.

والحقيقة، أنه بدل حلول اوتوماتيكي للعرب محل اليهود في الصناعات التي يغادرونها، حصل تراجع في وضع العرب الكلي (ص 74)، مما يؤكد انعدام التوجه الرسمي نحو دمجهم. وحتى الطفرة الطويلة للإقتصاد اليهودي منذ 1990 وحتى اليوم، لم تقدم تحسناً في وضع العرب بل زادت فقرهم وتهميشهم.

يشير الكاتب إلى اطروحة مئير بودنيتس وتشيمانسكي (1985) الداعية للحد من استراتيجية التأثيرات السلبية الناتجة عن العمل بالمياومة وعن تدني اندماج طبقة المتعلمين العرب في سوق العمل ...تسترشد هذه الاستراتيجية بالرغبة في خفض المصروفات العامة من اجل تنشئة اقتصاد عربي يندمج –لكن لا يذوب– في الاقتصاد الإسرائيلي الكلي"(ص 114) .

لا يخفى بالطبع أن هذه الأطروحة هي في حدود سياسة الدولة والتيار المهيمن. هي تطوير المراتبية على اساس قومي وليس طبقي.

في اقترابه من إدانة موقف الدولة بوضوح يورد الكاتب تساؤلات باحثين: "لم لا تتطور صناعة عربية إذا لم يتناقض تطورها بالضرورة مع مصالح الدولة...

يتجاهل هذا الإفتراض استعداد المشروع الصهيوني دفع ثمن مقابل عدم تنميته للاقتصاد العربي"(ص 115). وهذا صحيح، لكن تكمن أهميته في أنه يكشف عن أن العامل السياسي الدولاني هو المقرر في هذه الحالة الفريدة، وليس العامل الإقتصادي المبتذل. ولكن، ولكي لا يزوغ النظر عن أهمية المصالح المادية ومركزية التراكم الرأسمالي، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدولة مدعومة من الباب إلى المحراب. ولو كانت بغير هذا لما كان بوسع راس المال الخاص فيها تحمل "تضحيات" من أجل المسالة السياسية. هنا مرة ثانية يبرز مثال جنوب إفريقيا. فحين وجدت الراسمالية البيضاء أن المقاطعة أخذت تجرح عظمها، قررت تقديم المرونة النسبية للأكثرية السوداء. هذا ناهيك عن أنها تأكدت أن بوسع راسمالية المركز الضغط عليها دون أن تخسر هذه الراسمالية كثيراً[415].

يخلص الكاتب في التوصيات للقول:

" إذا كانت الدولة ترفض القيام بذلك فمن واجبنا أن نعمل على التغلب على هذه العوائق بشكل مستقل وأن نبذل كل ما في وسعنا للحد من قدرة تحكم الدولة بالتطور الإقتصادي...من واجب الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بناء آليات التمكين الذاتي...والانطلاق من وجود اقتصاد مجزأ واسواق عمل مقسمة، عليها توفير بيئة استثمار وتصنيع تتلائم والسوق العربية والسوق الإسرائيلية والأسواق العالمية وأن تتناسب ايضا مع مكونات رأس المال البشري لأبناء الأقلية. عليها طرح رؤية لسياسة عربية، أو لنقل رؤية لبناء مشروع اقتصادي عربي (قد تكون شركةعربية أو مؤسسة استثمار عربية) غير مرتبط بالإقتصاد اليهودي –المركزي في دولة إسرائيل، دون أن يكون مستقلا أو منعزلا عن الإقتصاد اليهودي–المركزي، فمجرد التفكير بذلك هو استقلال عن الواقع والمنطق، ناهيك عن السوق والعملة والأسعار والبنوك وغيرها...قد يُدخل بناء المؤسسات الإقتصادية والشركات ثقافة ووعياً اقتصاديين جماعيين للأقلية الفلسطينية، ويساهم في مبادرات الإنماء والتطوير والتحديث، فهو

واجب وطني وأخلاقي، قبل أن يكون مبادرات تبتغي الربح المادي فقط" (ص ص 154-157)

هنا يضع الكاتب اصبعه على الجرح، لكنه يرفض أن يكون جرَّاحاً.

فالتشخيص الصحيح لدور الدولة السياسي والإيديولوجي في إحتجاز تطور القطاع العربي وإبقائه مخزناً لقوة العمل الرخيصة والتي لا تتمتع بحقوق على الدولة حتى في فترة دورها الأساسي في الإقتصاد، واستمرار هيمنة العمل العبري، وحتى تقسيم نقابة العمال...الخ وإصرارها على بقاء القطاع العربي سوق توفير قوة العمل عند اللزوم، وسوق استهلاك المنتجات اليهودية، كل هذا يعني وجوب العمل باتجاه الفكاك الإقتصادي بين القطاعين، وليس "تطوير" القطاع العربي بما يتوافق مع الأسواق الثلاثة (العربي واليهودي والعالمي).

فهذا التطوير المتوائم مع السوقين الأخيرين، هو "تنمية التبعية"، إعداد وموائمة للتكيف، أو رفع التبعية لدرجة أعلى محققة استغلالاً عصرياً، وليس تنمية. يرفض الكاتب ما يسميه "اقتصاداً منعزلاً"، وبالطبع لا مكان لانعزال اقتصاد ما في حقبة العولمة وفي ظل نظام عنصري بوليسي يفاخر بذلك ولا يخفيه، وبالمقابل يقوم المركز بعزل اقتصادات دول عبر فرض الحصار عليها مثل كوبا وكوريا الشمالية، ومع ذلك تعيش!، وهذا يدفع لمناقشة ما نسميه درجتين من التنمية:

- التنمية ضمن السقوف الممكنة
- والتنمية بالحماية الشعبية

فالتنمية ضمن السقوف الممكنة هي البحث عن المجالات التي لم يشغلها المبادر الصهيوني والتي يمكن للمبادر العربي أن يستثمر فيها دون أن يقع في منافسة مع القطاع اليهودي، وهي لا شك سقوف انتاج بعض الحاجات الأساسية للقطاع العربي، كما أنها لا ترقى إلى منافسة الإقتصاد الصهيوني ولا الفكاك عنه، وليس هدفها هذا في غالب الأحيان، إنها حالة من التكيف-المقاوم معاً.

أما التنمية بالحماية الشعبية[416] فهي على نطاق قطري تقوم على أعلى درجة من فك الإرتباط بالإقتصاد الدولاني المتسعمِر والمتحكم وتحاول توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، والتحكم بالفائض والتراكم قدر الإمكان، وإعادة استثماره واستهلاكه ضمن البنية الإقتصادية العربية. إن قرار وقوة الطرد والحصار والاستنزاف التي يقوم بها اقتصاد الدولة يتطلب أعلى درجة من الفكاك الإقتصادي. وهذا يشترط قوة سياسية مجتمعية تؤمن بهذا المشروع لبناء اقتصاد الحزب الشعبي على اساس تعاوني وليس راسمالي كلاسيكي. وهذا الفكاك لا بد أن يقطع بأعلى درجة ممكنة مع السوق اليهودي والعالمي بما هما على الأقل راسماليين واستقطابيين. إن مشروع تطوير وتحديث راسماليين كلاسيكيين، أي مشروعا لا تعاونياً، قد ينتج في أفضل الأحوال شروط تبعية أعلى وأرقى من السابقة، ويبقى بالطبع في نطاق الإستقطاب الذي هو قرار سياسي إيديولوجي للدولة.

ينتهي بنا الحديث هنا كما ابتدأ اي في المستوى السياسي. إن دولة من هذا الطراز تصر على يهوديتها، لن تسمح للأقلية العربية لا بالتطور ولا بالبقاء في الأرض. ومن هنا، فإن المشروع السياسي العربي هو قراءة جدية لحقبة العولمة التي تزيد الاستقطاب واحتجاز التطور وتقلص الحريات وتعمق فاشية راس المال، ولا فاشية في التاريخ الحديث إلا راسمالية. وعليه، يكون المشروع السياسي العربي في الخط الأخضر هو الفكاك السياسي عن الدولة اليهودية، هذا إلى جانب فك الضفة والقطاع عن هذه الدولة وصولاً إلى إعادة توحيد فلسطين بعد تفكيك الدولة اليهودية لصالح دولة إشتراكية[417].

هوامش مقال 10

ليست هذه الرؤية قريبة التحقيق، ولكن المهم هو توجيه العملين التنموي والسياسي بهذا الإتجاه.

لا يسعنا الإتفاق مع الكاتب في قوله " قد يُدخل بناء المؤسسات الإقتصادية والشركات ثقافة ووعياً اقتصاديين جماعيين للأقلية الفلسطينية، ويساهم في مبادرات الإنماء والتطوير والتحديث، فهو واجب وطني وأخلاقي، قبل أن يكون مبادرات تبتغي الربح المادي فقط". لأن هذا ليس تفكير راس المال حتى لو كان قومياً إنتاجياً. قد يصح هذا التفكير أو قد يتجسد عملياً إذا كان المشروع الوطني الفلسطيني مدعوماً كما كان ولا يزال المشروع اليهودي مدعوماً بمعنى أن الدعم يعوضه ويسمح له بتغطية الخسائر الناجمة عن الإلتزام بالأهداف القومية. فراس المال يبتغي الربح والربح فقط بل الربح الأعلى.

[1] Cardoso, F.H Dependent capitalist development in Latin America, New Left Reviiew, 1972, no 74, p. 90.

2-أنظر مقالة عادل سمارة، ليس اقتصادهم بالمعجزة وليس اقتصادنا بعاجز!إسرائيل: من إسبارطة إلى وادي السليكون. الضفة والقطاع: التحويل بالتمويل في كنعان العدد 130 تموز 2007

3- لعل المصدر الرئيس لتدفق افستثمار الأجنبي المباشر إلى إسرائيل هو صناعة "السلام" التي دفعت إليها بقرابة مئة مليار دولار منذ عام 1990، ففي عام 2006 تدفقت إليها 22,5 مليار دولار.

4- كما قال لي يساريون في جنوب إفريقيا عام 1995، إن منظمة زانو المسلحة كانت هي قوة التحرير الحقيقية، وأن إخراج مانديلا من المعتقل وإنهاء الأبرثايهد شكلياً كان ضرورة كي لا تتقدم الحركة الجذرية على حزب المؤتمر. لذلك، بقيت الأقلية البيضاء في قمة الإقتصاد والجيش، ولم يحصل اصلاح زراعي ولا تأميم الأرض أو إعادتها لأصحابها...الخ، اي بقيت الدولة بيضاء ولكن بوشاح اسود!

5-أنظر، عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، في كنعان العدد 129، نيسان 2007، ص ص 3-35.

6- Adel Samara, Epidemic of Globalization: Venture in World Order, Arab Nation and Zionism, chapter 4, Peace for Jews in a United Arab Socialist State, p.p 86-111, published by Palestine Research and Publishing Foundation, Glendale, California, USA 2001.

ملحق رقم 1:

المقاومة تقوّض الاقتصاد الريعي للعدو

عذراً من المقاتل والرصاص حين نتحدث اليوم عن الاقتصاد. فقد لا تكون هذه لحظة علم المال التي يحضر فيها الفدائي بمساحة الكون والذاكرة. ولكن ما لا يمكن تناسيه أن هذا العدوان بل هذا الكيان لم يكن ليوجد لغير وبغير رأس المال والرصاص كذلك.
ربما آن أوان أن يصدق كثير منا ومن العالم بأن هذا العدو لم يستوطن فلسطين تلبية لخرافة ألبسوها أمر الله، لأن طرد شعب لمصلحة آخر هو صنع بشري.
ماذا قال العهد القديم إذن/ أم ماذا قال الإنسان في العهد القديم وماذا يجدد إنسان رأس المال اليوم على هذا العهد أو الوعد بدءاً من وعد بلفور وصولاً إلى وعد الحكام العرب بثلاث فئاتهم:
ـ فئة خليط مصر والسعودية والإمارات.
ـ فئة يقودها «خليفة» الإسلام التركي راسموسن وأردوغان إلى تميم بما يتلونه اليوم من تمائم تتضرع إلى الشيطان لهزيمة المقاومة.
ـ فئة الخائنين بصمتهم.
حينما دعا مارتن لوثر في ثلاثينيات القرن السادس عشر لإقامة دولة يهودية في فلسطين أخرجها بغلاف التوراة أما محتواها فكان مصالح الرأسمالية التجارية (حينها الهولندية والبريطانية) في الوطن العربي. من حينها كان الاستهداف المتجدد لتحقق فرنجة راس المال ما فشلت في تحقيقه فرنجة الإقطاع.
مشروع رأسمالي بغلاف ديني، بدأ ولا يزال. وفيه وجدت الراسمالية اليهودية فرصة أن تكون لها قاعدة ومقراً منه تقوي حصتها في المبنى الراسمالي العالمي. هكذا بدأ روتشيلد من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بتمويل تجارب الاستيطان في فلسطين.
وحينما قرّر مؤتمر بازل في سويسرا 1897 تنفيذ الاستيطان اليهودي في فلسطين كان مقوداً بوهم ان احتلال فلسطين سوف يمر عابراً، كما مرت إبادة الشعوب الأصلانية في المستوطنات البيضاء في جوانب عدة من جغرافيا هذا الكوكب وخصوصاً في الولايات المتحدة. ورغم بؤس الوضع العربي اليوم، فإن المحيط العربي حال ولو بالسلب دون فناء الفلسطينيين. هذا إذا لم نقل بأن عرب مرحلة المد القومي وعرب المقاومة وإسلام الممانعة قاتلوا العدو الغربي الرأسمالي والكيان الصهيوني قدر طاقتهم.
وتعزز هذا الوهم بأن حظي اليهود بالمركز الإمبريالي باسره كبلد أم Metropole بينما كانت لكل مستوطنة بيضاء بلد أم واحدة. أليس هذا بل في هذا إجابة على ما قام ويقوم به الغرب من تسليح وحماية لهذا الكيان وآخره فتح مخازن الموت الأميركي للكيان في مذبحة غزة؟ هذا الجسر الجوي الثاني بعد الجسر الجوي للكيان في حرب أكتوبر 1973. ماذا يريد أكثر من بوسعه الفهم؟
ولكن، ترى هل فهم الفلسطينيون والعرب، أن هذا المشروع لن يسمح بأن تُقام إلى جانبه دويلة! في تحليلات التطهير العرقي لدى إيلان بابيه، وهو متقدم جداً حتى على مثقفين وساسة عرب، بأن هناك متسعاً لدويلة للمقتلعين من وطنهم. ولكن ضمن فهمه هذا فإن هناك مستويين من التابو لا يمكن مسّهما: أن لا إزالة للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة 1948 بما هو برايه معطى طبيعي ودائم.
ولا علاقة للبعد العربي بهذا الصراع ولا بنتائجه المستقبلية.
ولكن في مشروع التدمير الشامل والطرد الشامل وتغليفه بوهم توراتي لا مكان لدويلة فلسطينية على شذرات من فلسطين. بئس الحلم الراسمالي الفلسطيني التابع الذي يصر على ممارسة التطبيع الاقتصادي في خدمة الكيان، وبئس حلم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في دويلة لا تربو على أحلام: «الشاطر حسن». كشفت غزة كل شيء.
ليس هذا الحديث لاستنطاق الأرقام وحسابات الشركات، كما الاقتصاد المدرسي. بل سنتناول ثلاثة مرتكزات تمثل العمود الفقري للاقتصاد الريعي Renter Economy للكيان الصهيوني الذي بدأ باغتصاب فلسطين حيث سيطر بشكل ريعي على وطن بكامله أرضاً وابنية ومشاريع وبنى تحتية... الخ. فإذا لم نفهم بان هذه الدولة ريعية بامتياز، كأية مستوطنة بيضاء، فإننا سوف نغرق في وهم الاعتقاد بكون اقتصاد الكيان معجزة.

ولكن، تلافياً للخطابات الجوفاء التي اعتدنا سماعها من كثير من الفلسطينيين والعرب، فإن هذا الكيان الريعي والناهب قد أحسن استغلال ما نهب. إنه عصابة متعلمة راسمالياً بمهارة إدارية عالية. ويكفي ان نقارن إدارة أنظمة الريع النفطي العربي بالكيان لنرى الفارق.
والمرتكزات الريعية الثلاثة هي: المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والسياحة

المساعدات الخارجية:

يبلغ عدد سكان الكيان أقل بقليل من ثمانية ملايين منها ستة ملايين مستوطن واقل من مليونين هم من تبقى من أهل البلاد الحقيقيين، ويبلغ متوسط دخل الفرد في هذا الكيان 28 ألف دولار سنوياً. حظي هذا الكيان ولا يزال بدعم الرأسمالية العالمية قبل تحويله إلى دولة وطرد شعبنا من وطنه. لقد نُقلت إليه باستمرار أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في الغرب الإمبريالي المدنية والسلاحية من دون ان يدفع رسوم «براءة» الاختراع، وسلح باكراً بالنووي من فرنسا. ويكفي ان نلاحظ ان ما تدفق إليه من مساعدات أميركية وتعويضات المانية حتى عام 2008 قد وصل إلى 134 مليار دولار وهي ريع Rent من الولايات المتحدة مقابل دوره كاستثمار استراتيجي في الوطن العربي وريع دم القتلى اليهود على يد النازية. الجزء الأول من الريع هو مقابل ان يقتلنا هذا الكيان ويحول دون وطن عربي حر وموحد، والجزء الثاني من الريع هو مقابل اليهود القتلى. اية مفارقات هذه؟

لماذا؟ لماذا قام الغرب الراسمالي بخلق ولا يزال يدعم هذا الكيان؟ هل يجني الغرب ربحاً او دخلاً بحجم ما يدفع للكيان؟ طبعاً لا، بالمفهوم الاقتصادي الدارج: «الكلفة/ الفائدة». لكن تمويل الكيان هو هدف مختلف، إنه ـ اي الكيان ـ استثمار استراتيجي للمركز الراسمالي لا ينحصر هدفه في اغتصاب فلسطين بل في دور الكيان في إخضاع الوطن العربي مما يسهل نهب ثرواته التي هي أعلى من كلفة دعم الكيان بما لا يُقاس. أما إذا كان لا يزال بعد من لا يفهم دور الكيان في الإخضاع، فيكفيه النظر إلى موقف الأنظمة العربية من مذبحة غزة بل من الحديث الغزير عن تمويل سعودي ـ إماراتي لحرب الكيان ومن موات الشارع بالتطبيع. إن التطبيع هو اندماج الكيان في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً (وقد كتبت في هذا منذ 20 سنة Integration through Domination).

هذا معنى استهداف الوطن العربي ودور الكيان في ذلك، سواء بعدوانه المدعوم والمغطى من الغرب أو من خلال دوره في تثبيت أنظمة تابعة وحتى عميلة بلا موارية أو وصوله إلى تطبيع حتى الكثير من الشارع العربي وإبعاده ليس فقط عن القضايا القومية بل حتى عدم اكتراثه بالقضايا المحلية في بلده.

النقطة الأساس في هذا الباب تتضح من تساؤل الشارع في الغرب وحتى بعض الأنظمة، بأن هزائم الاحتلال منذ عام 1973، وخصوصاً منذ عام 2000 و2006 و2008 و2012 والآن 2014، بمعنى أن هذا الكيان لم يعد قادراً على تحقيق ما يوكل إليه مجدداً بل ما أوكل إليه سابقاً. وهذا يوجب على الغرب سواء بقناعة الرسمي او بضغط الشعبي أن يراجع حساباته ولا سيما دافعي الضرائب الأميركيين.

هذه المراجعة كفيلة بأن تُفقد الكيان هذا المصدر الريعي الكبير. ولا شك في أن هذا ما كان وراء قيادات الكيان الصهيوني في شغلها الدؤوب على تعميق التطبيع العربي مع الكيان ما يشكل وقفاً للنضال ضده ومصدراً لأرباح هائلة له. وهو نفسه الذي ورد في الكتاب الخبيث لشمعون بيريز عن شرق أوسط جديد. كان هاجس بيريز وأمثاله دائماً هو: لا بد من أن تصل «إسرائيل» إلى وضعية الاعتماد على ذاتها. لا توجد اية مؤشرات علمية اقتصادية بأن يصل الكيان إلى هذا الوضع، ولن يصل إلا بالتطبيع العربي ودور الحكام العرب في ذلك. هذا ما يجب ان نقاتل لمنعه.

الاستثمارات الأجنبية

ليس سهلاً القطع بأن الاستثمار الأجنبي هو ريع بالمعنى الصافي والمباشر، وإن كانت عوائده يمكن ان تتخذ هذه التسمية، لأنها عوائد لن تتأتى من استثمار الفائض المحلي، لكن تناولنا لهذه المسألة آت من مدخل آخر.

فرأس المال في الكيان هو متداخل مع راس المال العالمي المعولم بالطبع. ولكن الاستثمار في الكيان هو في جزء منه مقود بموقف سياسي وإيديولوجي يُعطي تفضيلاً للكيان على أماكن أخرى في العالم بحكم ارتباطه بكون الكيان استثماراً استراتيجياً وبأنه كلما ترسخ الكيان وتوسع نطاق التطبيع واستدخال الهزيمة عربياً، فإن الشركات والمؤسسات التي سبقت غيرها للاستثمار في الكيان سوف تحظى بنصيب الأسد من فرص الاستثمار المقبلة. وهذا ما يبين المستوى الريعي في عملية الاستثمار هذه.

وهذا يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الكيان الصهيوني مرتبط بشدة بما يسمى «السلام»! من هنا تدفق الاستثمار الأجنبي على الكيان في أعقاب مؤتمر مدريد 1991، وتزايد أكثر في أعقاب اتفاقات أوسلو 1993 حيث وصل حجم هذه الاستثمارات إلى 104 بليون دولار ما بين 1991 -2004. هذا التدفق بحد ذاته وكونه مرتبط بما يسمى السلام، هو استثمار ريعي، لأن حافزه المباشر هو اعتقاد مدراء الشركات بأن هذا «السلام» يوفر فرصة ذات هامش ربحي أعلى في حينه، وأعلى جداً مستقبلاً.

ومن هنا بالطبع تكون المقاومة في حالة عداء مع المستثمرين، اي الدول التي يحمل المستثمرون جنسياتها، أي حرب مع الشركات بشكل واضح. وبالطبع، فإن ما يشنه العدو من حروب هو من أجل تطمين هذه الشركات بأن «السلام» ثابت ومتوسع، وبأن ما عليهم سوى أن يصبروا.

وفي سياق تنويعات الريع، يمكن إدراج استثمارات الرأسماليين اليهود في الكيان. وهي استثمارات تعطي تفضيلاً للكيان على اي مكان آخر. وليس من الصحيح انها استثمارات، وحتى التبرعات منها، قائمة على المعتقد الديني بل اساساً على كون راس المال الصهيوني في الكيان والخارج راسمالاً متشاركاً، وبالتالي فإن السلطة في الكيان هي سلطة راس المال هذا بشقه الأشكنازي اساساً.

يمكن الاستدلال على المستوى الريعي في هذا المجال من سياسات الخصخصة التي اعتمدها الكيان منذ عام 1985، والتي تحدث عنها شمعون بيريز وكان وزير خارجية الكيان حينها. فقد صنفت الشركات المخصخصة وفق ثلاث درجات:

ـ شركات مسموح خصخصتها لرأسماليين يهود.

ـ شركات مسموح خصخصتها لراسماليين غربيين.

ـ شركات مسموح خصخصتها بشكل مفتوح. (للتفصيل انظر كتاب عادل سمارة The Political Economy of the West Bank: From Peripheralisation to Development 1988).

وبالطبع، كان وراء تحريك الخصخصة ضغط أميركي على الكيان كي يسرع في ذلك، وهذا بدوره أدى إلى تحكُّم أوسع واعمق للطبقة الراسمالية في الكيان ما ينفي مزاعم الإيديولوجيا الصهيونية بأن الدولة دولة كل الشعب.

ولكن، من هنا ايضاً، يسجل صمود المقاومة وانتصاراتها ضربات نوعية لعملية الاستثمار هذه على المديات الثلاثة المباشر والمتوسط والبعيد. وربما البعيد هو الأشد خطراً، لأنه يأخذ بالاعتبار مصالح راس المال في ان لا تتلقى ضربات ضخمة في المستقبل بعد أن تكون قد صبَّت في الكيان مبالغ ضخمة من راس المال.

وفي هذا السياق دعنا نقرأ المفارقة التالية. فرغم تضعضع موقع الكيان في سلسلة عدواناته منذ عام 2000 إلى 2012، فإن تدفق الاستثمارات إليه وخصوصاً عام 2006 لم يتوقف.

مثلاً، نما اقتصاده عام 2000 بمعدل 5.9 % بينما هبط في عامي 2001 و2002 إلى اقل من 1% بسبب التوتر مع الفلسطينيين والانتفاضة الثانية، وعاد عام 2005 لينمو بـ 5.2%، ووصل

عام 2006 رغم العدوان على جنوب لبنان إلى 5.1% وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الكيان 22.5 بليون دولار.
ما السبب وخصوصاً في عام 2006؟ قد يكون هناك خبث إحصائي، فهناك ستة اشهر قبل الحرب من المحتمل أنها هي التي تلقت المقدار الأكبر من الاستثمارات. ولكن لو افترضنا أن الحرب لم تؤثر في الأسباب الريعية السياسية الواردة أعلاه، فإن الحرب الحالية بما هي من داخل فلسطين إلى داخل فلسطين كما اشار سيد المقاومة، أي نقل المقاومة إلى داخل الوطن وليس اعتقال م. ت. ف داخل الوطن، فإن هذه تطرح على المستثمرين سؤالاً إجابته قطعية: لا مجال لاستثمار آمن.
من هنا ايضاً، يسجل صمود المقاومة وانتصاراتها ضربات نوعية لعملية الاستثمار هذه على المديات الثلاث المباشر والمتوسط والبعيد. وربما البعيد هو الأشد خطراً، لأنه يأخذ بالاعتبار مصالح راس المال في ان لا تتلقى ضربات ضخمة في المستقبل بعد أن تكون قد صبَّت في الكيان مبالغ ضخمة من راس المال.

السياحة

إذا كان هناك جدال حول ريعية الاستثمار الاستراتيجي والاستثمار في «السلام»، فإن صناعة السياحة هي قطاع ريعي بلا موارية.
وهي كذلك صناعة شديدة الحساسية تجاه الحرب. فإذا كان راس المال قد يميل أحياناً للمخاطرة بهدف ربح أعلى ذات وقت، فإن السياحة كحالات فردية تبحث عن الأمن الكامل مما له الأثر الشديد في نشاط هذه الصناعة في فترات عدم الأمن.
لقد تنبه الفلسطينيون لأهمية السياحة إلى فلسطين المحتلة في الانتفاضة الأولى رغم أنها لم تكن ذات طابع عنفي بالمعنى المسلح. في العام الأول للانتفاضة هبط النمو الاقتصادي للكيان إلى 1%. وهبطت مخرجات القطاع الصناعي بنسبة 2% والزراعي بنسبة 8% أما السياحة فهبطت بنسبة 12%. وفي عام 1989 هبط عدد السياح في شهري نيسان وايار 23% مقارنة مع الشهرين الأولين للسنة نفسها.
لكن عنف المقاومة الحالي كان له اثر هائل كونه يغطي كل فلسطين مقارنة بالانتفاضة الأولى التي كانت في داخل الفضة والقطاع وليس في فلسطين المحتلة عام 1948.
في عام 2013 وصل عدد السياح إلى الكيان إلى 3.540.000 سائحاً بينما كان قرابة 1.200.000 عام 1988. ولا شك في أن هذه الزيادة متعلقة بما أُسمي عملية السلام التي جلبت للكيان مليارات عديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
كان العدد الأكبر من السياح للكيان عام 2013 من الولايات المتحدة حيث بلغت نسبة الأميركيين 18% من مجموع السياح. أميركا تجاه الكيان في «الطليعة» في كل مستوى!
وبلغ الدخل من السياحة عام 2013 ما قيمته 3.3 مليار دولار. وقد أفادت توقعات الكيان بعد أسبوعين من العدوان الحالي على غزة وقصف الكيان بصواريخ المقاومة، بأن عدد السياح المتوقع قدومهم ما بين حزيران وايلول لهذا الدعم هو 800 الف سائح، لكن على ضوء العدوان هبط التوقع إلى 280 الفاً، أي نقص بمعدل الثلثين. وإذا ما سحبنا هذه النسبة على مجموع سنة يكون النقص أي خسارة بـ2 مليار دولار.
لا داعٍ لقراءة اثر العدوان وصمود المقاومة على مجمل اقتصاد الكيان، لأن هذا سيكون مثابة حساباتٍ سريعة ويومية. فالحرب بل الصراع الاستراتيجي هو بيت القصيد. لننظر إلى ما قاله يوم 2 آب الجاري عوزي لانداو، وزير السياحة الصهيوني، بأن درس غزة هذا في خطورته على السياحة: «هو مقدمة أولية لدرس أخطر في حال الحرب مع حزب الله». كما أن الحرب الحالية تخلع آمال الاحتلال في ما يخص الاستثمار والمتعلقة بأن يكون الكيان: وادي سيليكون للمنطقة، لأنها حرب تخلع أنياب التطبيع العربي الرسمي. وتجعل حلمه بمجتمع المعرفة بلا مستقبل.

نعم، المقاومة من داخل فلسطين تجفف قنوات الريع المتدفق للكيان. أما استخذاء الأنظمة العربية ومشاركتها ومباركتها للعدوان على غزة بأوسع مما فعلت في العدوان على حزب الله، لا يمكن إلا أن تقود إلى وعي شعبي مختلف يبدأ بخلع التطبيع ومغادرة استدخال الهزيمة. فرغم الموت، إلا أن ذاكرة الشعب تُخزِّن رداً لا مناص من تفجره. وقد يكون مثيله غضب الجمال المشهود لها بالصبر.

رأي
العدد ٢٣٦١ الأربعاء ٦ آب ٢٠١٤
http://al-akhbar.com/node/212915

المراجع بالعربية:

1- الكتب

- إيلان غور زئيف، جدلية الوطن والمنفى، إعداد سلمان ناطور منشورات مدار 2006.
- عادل سمارة، أقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، القدسن آب 1975.
- عادل سمارة، احتجاز التطور، منشورات كنعان، دمشق، 1987.
- عادل سمارة، الحماية الشعبية، منشورات كنعان، دمشق، 1988.
- عادل سمارة، الراسمالية الفلسطينية، من النشوء التابع إلى مأزق الإستقلال،منشورات الزهراء، القدس، 1991.

2- صحف ومجلات وتقارير:

- سلسلة الأوامر العسكرية الإسرائيلية.
- بروتوكول حول العلاقات الإقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة للشعب الفلسطيني
- اقتصادنا، نشرة وزارة الإقتصاد والتجارة العدد 1 ايار 1997.ص ص 10-11-12.
- قضايا إسرائيلية (ربعية)
- التراث والمجتمع (ربعية)
- كنعان (ربعية)
- القدس (يومية

12 . المراجع والتقارير

العربية

- أبو النمل حسيين، قطاع غزة، 1948-1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979).
- النقيب فضل، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
- أبو رجيلي خليل، الزراعة اليهودية في فلسطين، مركز الأبحاث، دون سنة نشر.
- أبو رجيلي خليل، الزراعة العربية في فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد 11.
- أبو شكر، سمير عبد الله وعاطف علاونة، التصنيع في الضفة الغربية، نابلس، جامعة النجاح/ 1990
- أحمد سعد، التطور الإقتصادي في فلسطينن منشورا ت دار التحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1985.
- الحسيني محمد يونس، التطور الإقتصادي والاجتماعي في فلسطين، 1946
- ألكس بيين، تاريخ الاستيطان اليهودي في فلسطين، إصدار مسادة، رمات غان، 1976.
- العبد جورج، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، إعداد جورج العبد، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، موؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، 1989.
- الماضي منيب، والموسى سليمان، تاريخ الأردن في القرتت العشرين، 1959 (بدون ناشر).
- الموسى شريف، التبعية العربية والتصنيع، المستقبل العربي، العدد 97.
- عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني 1900-1970، القدس منشورات صلاح الدين، 1981.
- سمارة عادل، الرأسمالية الفلسطينية: من الشوء التابع إلى مأزق الاستقلال. منشورات مركز الزهراء، القدس، 1991.
- سمارة عادل، *مساهمة في الإرهاب*، منشورات مركز المشرق/العامل للدرسات الثقافية والتنموية، رام الله 2006
- شرايحة وديع، التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية، عمان، 1968.
- توما إميل، جذور القضية الفلسطينية، منشورات صلاح الدين، القدس 1976.
- هلال جميل، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي، 1948-1974، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،
- حمادة سعيد، النظام الاقتصادي في فلسطين، تحرير ونشر الجامعة الأميركية في بيروت، بيروت، 1939.
- حايم وازمن، التجربة والخطأ إصدار شوكن، نيويورك، 1966.
- خلوصي محمد علي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948-1967، القاهرة، المطبعة التجارية المتحدة، 1967.
- زئيف لاكير، تاريخ الصهيونية، (دون سنة نشر). مقتطف في أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، 1985.
- لاوتسكي، فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي، 1980.
- مشاكل التطور في الدول النامية، دار التقدم موسكو، 3:1974
- منصور انطون، اقتصاد الصمود، بيروت دار الفارابي، 1984.
- ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، اصدار مكتبة الأسوار، عكا، 1979.

تقارير بالعربية

- اللجنة الملكية الفلسطينية لعام 1937، الوثيقة رقم 5479.
- تقرير منسق أعمال الحكومة في الفضة الغربية وقطاع غزة 1967-1985، غدار وزارة الدفاع الإسرائيلية، 1986.
- - مديرية الإحصاء، تعداد السكان والمساكن الأوب، (2 ج) عمان، دائرة الإحصاء، 1961.
- مجموعة شهادات العرب في فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية، مطبعة الاعتدال، دمشق، 1938.
- - صامد العدد 46: 105

English References

- Adel Samara, Development by Popular Protection, vs Development by State, 2005.
- Industrialization in the West Bank Al-Mashriq Publications. Jerusalem. 1992.
- Bahiri Simha, 1987, Industrialization in the West Bank and Gaza, West Bank Data Project, Jerusalem.
- Ben Shahar, H & Lerner, A 1975, The Economic efficiency and Growth: Lessons from Isreal and the West Bank, Cambridge, Mass Ballinger Publishing Company)(
- Benvinisti, 1987, Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments
in West Bank, the West Bank Data Project, Jerusalem
- Bober, Arieh, 1972, The Other Israel, ed, Anchor Books, Doubleday & Company, Inc. Garden City, New York.
- Jonathan Nitzan & Shimshon Bichler Military Spending and Differential Accumulation: A new approach to the Political Economy of Armament – The case of Isreal., Un printed paper. . p 16. please address correspondence to : Jonathan Nitzan, 5822 McShame, Montreal, Quebec H3S-2G3 Canada)

- The Political Economy of the West Bank 1967-1987: From Peripheralization to Development, Adel Samara in Khamsin, Palestine: Profile of an Occupation, 1989, p.p.7-32.
- The Other Israel; the Radical Case Against Zionism, ed Arie Bober, Anchor Books, m1972,p.12.
- Yoram Peri, "The Israeli Military and Israel's Palestinian Policy: From Oslo to the Al-Aqsa Intifada, Washington , DC 2002, pp, 13, 35.

- Arkadi, Brian Van, Benefits and Budrens: A report on the West Bank and the Gaza Strip Economies since 1967, New York, Carnegi Endowment for International Peace 1977.
- Aruri Nasir, Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965, the Hague, Martinus Nijhoff, 1972.
- Asad Talal, Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen in Arab Villages, in Economy and Socitey, 4 (3);1-40, 1975.
- Bahiri Simha, Industrialization in the West Bank and Gaza, Jerusalem, the West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987.
- Ben Shahar, H & Lerner. A, The Economics of Efficiency and Growth: Lessons from Israel and the West Bank, Cambidge, Mass Ballinger Publishing Company, 1975.
- Benvenisti Meron, Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project. 1986.
- Benvenisti Meron, Demographic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank, Jerusalem. Yhe West Bank Data Project and the Jerusalem Post. 1987.
- Bober Arie (ed) The Other Israel, New York, Anchor Books, 1972.
- Bregman Arie, Economic Growth in the Administered Areas, 1968-1973, Jerusalem, Bnk of Israel, 1974.
- Divine Robinson. Donna, Politics and Society in the Ottoman Palestine: The Arab Struggle for Survival and Power,?????????
- Drubkin H & Tuma I, The Economic Case for Palestine, London, Croom Helm, 1978
- Eisendat, S.N, Israeli Society, London:Weidenfield & Nicolson, 1067.
- Gabbay, Rony, A Political Study of the Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem, (Geneva and Paris), 1959.
- Gharaibeh Fawzi, The Economies of the West Bank and Gaza Strip, Boulder, Co., Westview Press, 1985.
- Givati Haim, A Hundred Years of Settlement: The Story of Jewish Settlement in the Land of Israel. Jerusalem, Keter Publishing House, 1985.
- Hdgkin. T, Letters from Palestine 1932-1936 (ed) by E.C. Hodgkin, Quartet Books. London, New York, 1986.
- Islamuglu. H & Keyder. C, The Ottoman Social Formation, in The Asiatic Mode of Production (ed) by Anne . M, bailly & Joseph Llobera, Routledge nd kegan paul, 1981.
- Kahan David, Agriculture and Water in the West Bank and Gaza 1967-1987, Jerusalem, The Jerusalem Post Publications, 1983.

- Kanovisky, Eliyahu, The Economic Impact of the Six Days war, New York, Prager, 1970.
- George Kossaifi, *Forced Migration of Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip. Population* Bulletin of ESCWA, no. 27 (December 1985).
Kossaifi George, Forced Migration of Palestinians from the west bank and the Gaza Strip
- Mutawi' Samir, Jordan in the 1967 War, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.
- Nadav Halevi & Ruth Klinov, The Economic Development o Israel, New York: Prger, 1968.
- Nathan Wienstock, Le Sionisme Contre Israel, Maspero, Paris, 1968.
- Roy Sara, The Gaza Strip Survey A Demographic, Economic, Social and Legal Survey, Jerusalem, The West Bank Data Project, 1986.
- Samara Adel, The political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development, Khamsin Publications, 1988.
-Samara Adel, Industrialization in the West Bank: A Marxist Socio-economic Analysis, Al-Mashriq Publications, Jerusalem, 1992.
- Schloch Alexander, the Economic Development in Palestine, Journal of Palestine Studies, 10 (3), 35-58, 1982.
- Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries, London, Macmillan Press ltd, 1986.
- Smith Pamela, Palestine and the Palestinians 1875-1983, Worchester, Billing & Sons Limited, 1984.

English Newspapers and Reports:

-
- Khamsin Journal.
- Maariv, 6, and 13 September 2002 Supplements (Hebrew).
- B'Tselem, *land grap:Israel's settlement policy in the West Bank*, (Jerusalem, May, 2002)
- Guy Ziv, Hawk-t0-Dove:Foreign Policy Change, the case of Shimon Peres, Department of Government and Politics, University of Maryland, College park, gziv@gvpt.umd.edu
- Free Palestine, 11-3-1986
- Ilan Peleg and Paul Scham, Israele's Neo-Revisionism and American neoconservatism: The Unexplored Link. (A paper presented at the annual meeting of the association of Isreal Studies Bnaff, Canada, May 30, 2006. http://72.14.221.104/search?q=cache:DqwGzRUf_dUJ:www.aisisraelstudies.org/Peleg%25
... 2/9/200

-News from Within
- OECD Directorate for Financial, Fiscal and Enterprise Affairs, OECD Investemnt Policy Reviews: Israel Overview, September 2002
- Washington Report on Middle East Affairs.
- Shir Hever, Occupation and Aid, AIC paper presented at the UN Seminar on Occupation and Aid, 5-6 Feburary 2007. http://www.alternativenewws.org/english/occupation-and-aid.html
- Simon Clark, Israel Corp., Palestinian Deal Blocked, Plans China Car Maker http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601109&sid=abNkP3XU8o8M&refer=home
Last Updated: May 1, 2007 23:14 EDT
- The Economist.
- New Left Review
- Yoram Weiss, High Skill Immigration: Some lessons from Isreal, March 2000. A paper presented for conference Assimilation in the labor market, Stockhlm. Tel Aviv University (Weiss@econ.tau.il)Uri Ram, "the promised Land of Business Opportunities": Liberal Post-Zionism in the Global Age, in in Shafir and peled, the New Israel, p.230, quoted in,
Yoav Peled, Profits or Glory, the Twenty –Eighth Elul of Arik Sharon, New Left Review 29 Sepy Oct 2004, pp 47-70

English Reports

- Governmant of Jordan report, GJR, 1967.
- Government of Jordan, Report of the Ministrial Committee of the Relief (Amman: The Government) 1967.
- International Bank for Reconstruction and Development, *The Economic Development of Jordan*. (Washington D.C.: The Bank, 1957
-Military Governorate in the West Bank, Military Ordres Series, 1967, 68, 71.
- Statistical Abstract of Palestine, 1944-45.
- Statistical Abstract of Isreal (several Years))
- The Economist, 25-2-1967.
The Jerusalem Post, 18-12-1987.
- UNCTAD/ESCW, 1987.
- UN/ECWA 1981.
- United States Congress, Committeeon Foreign Affairs, Econoic Support Fund, Programe in the Middle east, (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1979.
- West Bank data Project: Atlas, Jerusalem, the Jerusalem Post Publications. 1988.
- Yediot Ahronot, 17-7-1967